الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

التقرير النهائي لمشروع فرقة البحث:

الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري

L'économie Numérisé : Un Model de Marketing des Produits Bancaire et son Impact sur La prise de décisions de la couche Sociale Algérienne

رمز المشروع: I01L01UN160220190001

سنة الاعتماد: 2019

عنوان المخبر باللغة الوطنية: المخطوطات

رمز المخبر: 158600 C / 2001

المؤسسة: جامعة الجزائر -2- /http://www.prfu-mesrs.dz

البريد الالكتروني: projetprfu2018ouaked@gmail.com

اسم رئيس الفرقة : نعيمة واكد / **الرتبة العلمية:** أستاذة التعليم العالي

أعضاء الفرقة: * بوقاسم محمد / أستاذ محاضر ب * حني حسين / طالب دكتوراه

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

التقرير النهائي لمشروع فرقة البحث:

الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري

L'économie Numérisé : Un Model de Marketing des Produits Bancaire et son Impact sur La prise de décisions de la couche Sociale Algérienne

رمز المشروع: I01L01UN160220190001

عنوان المخبر باللغة الوطنية: المخطوطات / رمز المخبر: 158600 C / 2001

المؤسسة: جامعة الجزائر -2- /http://www.prfu-mesrs.dz

البريد الالكتروني: projetprfu2018ouaked@gmail.com

اسم رئيس الفرقة : نعيمة واكد **/ الرتبة العلمية:** أستاذة التعليم العالي **/ سنة الاعتماد: 2019**

أعضاء الفرقة: * بوقاسم محمد / أستاذ محاضر ب * حني حسين / طالب دكتوراه

الإمضاءات			
رئيسة الفرقة	رئيس القسم	مدير المخبر	رئيسة المجلس العلمي للكلية

Responsable du projet Les champs précédés d'une astérisque * sont obligatoires		
Nom* : ouaked	**Prénom* : Naima**	**Grade** :* **Professeur**
Fonction*: **Professeur**	Etablissement * : Université D'Alger 2	
Dernier Diplôme * : Habilitation 12- 06- 2014		
Diplôme en préparation : Professeur : 20- 07- 2019		
Adresse Mail: naima.ouaked@univ-alger.dz		
Téléphone : 0662 50 43 53		
Adresse professionnelle * : Université D'Alger 2 (Bouzareah)		

أعضاء الفرقة :

الاسم اللقب	الشهادة	الرتبة العلمية	التخصص	المؤسسة
1. بوقاسم محمد Boukacem Mohamed	دكتوراه ل.م.د تاريخ المناقشة 2019/11/17	أستاذ محاضر ب	علم المكتبات والتوثيق	جامعة الجزائر -2-
mohamed.boukacem@univ-alger2.dz				
2.حني حسين Hani Houcin	طالب دكتوراه ل.م.د	طالب دكتوراه	علم المكتبات والتوثيق	جامعة الجزائر -2-
houcine.hani@yahoo.com				

ملخص:

مشروع البحث يتعلق بموضوع: "**الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري**" وبالتالي، بحث موضوع **الاقتصاد الرقمي في الجزائر كنموذج لتسويق الخدمات المكتبية** والتعرف على مدى تأثيره في اتخاذ القرارات الاستثمارية على مستوى المجتمع الجزائري عامة والمؤسسات الوثائقية خاصة الأمر الذي يسهم في إنعاش الاقتصاد الرقمي بالجزائر وبالتالي، تطوير الاستثمار الالكتروني وتحقيق الجدوى الرقمية في المؤسسات الوثائقية عبر إلزامية التحضير للنفاذ الالكتروني ضمن مختلف المؤسسات الوثائقية ومراكز المعلومات بما يساعد على اتخاذ القرارات الالكترونية. لنخلص في الأخير إلى أن الاقتصاد الرقمي في الجزائر جاء كنتيجة حتمية كرونولوجية للتطور المذهل والمتتابع الذي عرفه مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما هناك تحسن ملحوظ من ناحية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر حيث برز إلى الواجهة نية واضحة لدى السلطات لولوج مجتمع المعلومات من خلال ما يسمى الصحة الالكترونية والتعليم الالكتروني مع الإشارة القصوى أننا مازلنا متأخرين في العديد من الميادين خاصة التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية ثم إقترحنا جملة من النقاط لعل أبرزها ضرورة العمل على تطوير وتقوية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لاسيما فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقمية والإعلامائية وخدمات الاتصالات لبناء الاقتصاد الرقمي بهدف الاستخدام الأمثل والصحيح لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة والمجتمع المعرفي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي؛ التسويق؛ المنتجات البنكية؛ إتخاذ القرارات؛ الخدمات المكتبية؛ المؤسسات الوثائقية؛ المجتمع الجزائري.

قائمة المحتويات:

العنوان:	الصفحة
عنوان المشروع: الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري	
الإطار المنهجي للدراسة:	**08**
تمهيد:	**09**
1. التعريف بمشروع البحث	**10**
2. تحديد إشكالية مشروع الدراسة	**10**
3. تساؤلات مشروع الدراسة	**10**
4.مبررات البحث (أسباب اختيار البحث في الموضوع)	**11**
5.الأهداف المرجوة من البحث	**11**
6.أهمية بحث الدراسة	**12**
7.المصطلحات الأساسية	**12**
8. منهج الدراسة	**32**
9.مجتمع البحث	**37**
10.الدراسات السابقة	**38**
11. هيكلة الدراسة	**42**
الإطار النظري للدراسة:	**47**
الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومجتمع المعرفة: مدخل مفاهيمي	**48**
1.مفهوم مصطلح تكنولوجيا « Technologie»	**49**
2.مفهوم مصطلح تكنولوجيا الاتصال « Communication Technology »	**50**
3.مفهوم مصطلح تكنولوجيا المعلومات « Information Technology »	**51**
4. تكنولوجيا الاتصال الحديثة « New Communication Technology»	**53**

5. تكنولوجيا الاتصال الرقمية « Numérique Communication Technology»	**58**
6. وسائل تكنولوجيا المعلومات	**62**
7. تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على القاعدة الاجتماعية	**77**
الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي: مفاهيم أساسية في البيئة الرقمية	**84**
1. مفهوم الإقتصاد الرقمي	**85**
2. الإقتصاد الرقمي وبعض المصطلحات المُتداخلة	**86**
3. نشأة مفهوم الإقتصاد الرقمي وتطوره	**89**
4. خصائص الإقتصاد الرقمي	**91**
5. الأبعاد المالية للإقتصاد الرقمي وأهميته	**94**
6. تطبيقات الاقتصاد الرقمي	**95**
7. آليات الاقتصاد الرقمي	**110**
8. مؤشرات قياس الإقتصاد الرقمي	**135**
الفصل الثالث: إتخاذ القرارات في ظل الإقتصاد الرقمي	**138**
1.الاقتصاد الرقمي وأهميته في اتخاذ القرارات	**139**
2. نظريات اتخاذ القرار في الفكر الإداري	**141**
3. عملية اتخاذ القرار الإداري : مفهومها وأهميتها وأنواعها	**144**
4. خطوات عملية اتخاذ القرار الإداري وخصائصها	**146**
5.عناصر عملية اتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيها	**148**
6. أساليب اتخاذ القرارات وأهميتها في نظم حماية الاقتصاد الرقمي	**152**
7. الاقتصاد الرقمي آلية لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات	**154**
8.مجالات تطبيق القرارات في ظل الاقتصاد الرقمي	**158**
الجانب التطبيقي: الدراسة الميدانية	**161**
الفصل الرابع: واقع تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي والخدمات الالكترونية في الجزائر	**162**
1.تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات في الجزائر	**163**

2.عوامل التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر	**171**
3.البيئة القانونية والتنظيمية للتحول نحو لاقتصاد الرقمي بالجزائر	**177**
4.ظهور وتطور الاقتصاد الرقمي بالجزائر	**183**
5.بنية عناصر الاقتصاد الرقمي بالجزائر	**191**
6.إستراتيجية الاقتصاد الرقمي بالجزائر	**195**
7.عرض تطبيقات الأنظمة الرقمية في المصارف الجزائرية في ظل التحول الرقمي	**202**
8.العراقيل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي في الجزائر	**209**
الفصل الخامس: دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر	**217**
1.تحليل بيانات الاقتصاد الرقمي وربطها بفاعلية المعلومة الرقمية وجاهزية المجتمع الجزائري	**218**
2.علاقة الاقتصاد الرقمي باتخاذ القرارات حول مشاريع أنظمة الرقمنة في الجزائر	**221**
3.إستراتيجية بناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة في الجزائر	**227**
4.مشروع الجزائر الالكترونية 2013	**236**
5.جائحة كورونا وتعزيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر	**241**
6.تطور تكنولوجيا الدفع الالكتروني في الجزائر	**253**
7.نظم حماية بيانات المستخدم الجزائري في ظل الاقتصاد الرقمي (المرجعية التشريعية)	**260**
8.مشروع المواطن الرقمي في الجزائر	**264**
خلاصة البحث التطبيقية	**268**
نتائج البحث	**270**
اقتراحات البحث	**273**
خاتمة	**275**
قائمة المراجع	**276**
قائمة الملاحق	**293**

الإطار المنهجي للدراسة:

تمهيد:

بغية الانطلاق في مشروع فرقة البحث اجتمع أعضاء الفرقة خلال الموسم 2020-2021 لاسيما بعد إعلان قبول تأييد مواصلة المشروع، لمرات متكررة ومتعاقبة بقسم علم المكتبات والتوثيق (جامعة الجزائر-2-) بهدف ضبط حيثيات الموضوع وتسهيل توزيع المهام التي سينجزها كل عضو من أعضاء فرقة البحث ومن ثمة الوقوف عن كثب وبشكل كرونولوجي مدروس على مدى انجاز المهام العلمية والعمل على تنسيقها وتكاملها مع بعضها، الأمر الذي من شأنه أن يسهل إتمام النشاط العلمي للموضوع المقترح: "**الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري**" وعرض حصيلته النهائية بكل سلاسة وموضوعية وفي الوقت المحدد.

ومنه، جاءت حصيلة الاجتماعات المتكررة حضوريا لزاما رغم الظروف الإستثنائية التي فرضتها "**جائحة كورونا**" والاجتماعات اليومية والمتواترة عن بعد عبر المحادثات الشخصية أو محادثات شبكات التواصل الاجتماعي أو مراسلات البريد الالكتروني... بهدف حصر العناصر المرتبطة بجميع جوانب دراسة المشروع قيد البحث، وضبط مختلف جزئياته العلمية والمعرفية التي تحيل على ضبط فصول القسم المنهجي والقسم النظري خاصة باعتبارهما دعامة فكرية قائدة تمكننا من التحكم الفعلي في جل المصطلحات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي وملامسة تطبيقاته وآلياته التي تفتح لنا المجال الوصفي التحليلي للإطار التطبيقي ضمن مجال الدراسة، بما يمكن أيضا من مرافقة المشروع بانجازات ابستمولوجية تخدم الفكرة المطروحة لتأكيد أهميتها وإمكانية بحثها والإضافة المثمرة ضمنها (مقالات، إصدارات علمية ومباحث أخرى...) تأتي لإثراء المشروع ومنح روافد فكرية للطالب ضمن تخصص علم المكتبات والتوثيق ليستفيد منها ضمن مشاريع التخرج العليا؛،،،

ثم بعدها خلال السنوات المتتابعة تم عقد اجتماعات دورية متكررة بين أعضاء فرقة البحث مع ضمان أيضا استخدام تكنولوجيا التواصل عن بعد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والهاتف النقال والبريد الإلكتروني... حتى يتم ضمان سرعة الإستمرارية في الانجاز خاصة دوما مع الظروف الإستثنائية التي فرضتها "**جائحة كورونا**" والصعوبات الناتجة عنها في إجراء العمل خاصة ما تعلق منه بالدراسة الميدانية بحيث اكتفينا بالملاحظة والمسح والاستخلاص والتحليل والتفسير للمعلومات التي تم رصدها عن بعد، لنخلص في الأخير إلى الحصيلة المنجزة والتي سنتطرق إليها بنوع من التفصيل في هذا العمل، على النحو التالي:

1.التعريف بمشروع البحث:

مشروع البحث يتعلق بموضوع: "**الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري**" وبالتالي، بحث موضوع **الاقتصاد الرقمي في الجزائر كنموذج لتسويق الخدمات المكتبية** والتعرف على مدى تأثيره في اتخاذ القرارات الاستثمارية على مستوى المجتمع الجزائري عامة والمؤسسات الوثائقية خاصة الأمر الذي يسهم في إنعاش الاقتصاد الرقمي بالجزائر وبالتالي، تطوير الاستثمار الالكتروني وتحقيق الجدوى الرقمية في المؤسسات الوثائقية عبر إلزامية التحضير للنفاذ الالكتروني ضمن مختلف المؤسسات الوثائقية ومراكز المعلومات بما يساعد على اتخاذ القرارات الالكترونية.

2.تحديد إشكالية مشروع الدراسة:

تم تحديد إشكالية المشروع على النحو التالي:

إلى أي مدى يسهم الاقتصاد الرقمي في تسويق المنتجات البنكية ومدى تأثيره في اتخاذ القرارات الرقمية لدى المجتمع الجزائري؟

3.تساؤلات مشروع الدراسة:

نستشف من هذه الإشكالية المتعلقة **بالاقتصاد الرقمي ودوره في تسويق المنتجات البنكية ومدى تأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري**، تساؤلين متكاملين:

1. **ما المقصود بالاقتصاد الرقمي وما هي خدماته ومجالاته؟**
2. **ما هي خصائص الاقتصاد الرقمي؟**
3. **ما هي صيغ وآليات الاقتصاد الرقمي؟**
4. **هل يسهم الاقتصاد الرقمي في تسويق المنتجات البنكية؟**
5. **ما مدى تأثير الاقتصاد الرقمي في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري؟**

4.مبررات البحث (أسباب اختيار البحث في الموضوع):

دفعتنا مبررات ذاتية وأخرى موضوعية لاختيار هذا الموضوع، نطرحها في التالي:

1.4. المبررات الذاتية:

- ✓ باعتبارنا معنيين بالتحول التكنولوجي الذي تقذفه الرقمنة الكلية أو التدريجية للمجال الاقتصادي.
- ✓ كون موضوع الاقتصاد الرقمي موضوع راهن يلامس كل فرد من أفراد المجتمع الجزائري لاسيما المستفيدين من الخدمات المكتبية نسعى من خلاله لعرض ديباجة ملموسة عن الرقمنة والخدمة عن بعد حتى يتسنى للمستفيد الجزائري النفاذ والتحكم الرقمي بالخدمات المكتبية.

2.4. المبررات الموضوعية:

- ✓ شرح وتبسيط أبعاد الاقتصاد الرقمي وارتباطاته الاصطلاحية لاستجلاء اللبس المعرفي والعلمي في ظل الاستعمال الملموس للبوابة الالكترونية من قبل الباحث الجزائري.
- ✓ عرض بإسهاب خدمات الاقتصاد الرقمي ومنافعه ضمن مختلف المؤسسات الوثائقية ومراكز المعلومات في ظل التفاعلية عبر الهواتف الذكية قصد تمرير الرسالة الالكترونية بفاعلية.

5.الأهداف المرجوة من البحث:

- ✓ التعرف على نظم الاقتصاد الرقمي ومدى تأثيرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجال الخدمات المكتبية (إنعاش الاقتصاد الجزائري).

- ✓ المقارنة بين ما تقدمه المؤسسات الوثائقية ومراكز المعلومات الجزائرية وغيرها من المؤسسات الوثائقية الرائدة من خدمات مكتبية.

- ✓ الوقوف عن كثب على صيغ وآليات الاقتصاد الرقمي لاسيما وسائل الإعلام الجديدة (الهواتف الذكية) ومدى مساهمتها في تطوير الاستثمار الالكتروني وتحقيق الجدوى الرقمية في مجال الخدمات المكتبية.

- **قطاعات التنمية:** (القطاع المكتبي الجزائري/ قطاع المؤسسات الوثائقية ومراكز المعلومات الجزائرية/ المستفيد من خدمات التسويق المكتبي بالجزائر)

- **التكوين:** (النظري والتطبيقي في مجال الاقتصاد الرقمي بما يخدم مجال الخدمات المكتبية

+ **الأطروحات المقررة من الباحث:** (أطروحات ماستر + أطروحات دكتوراه + مشاريع كتب ومجلات حول الاقتصاد الرقمي) + مذكرات، شهادات: شهادات مشاركة في الندوات أو الملتقيات... حول الاقتصاد الرقمي.

6.أهمية بحث الدراسة:

تكمن أهمية بحث موضوع "**الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات الرقمية على المجتمع الجزائري**" في ربطه بالجانب الميداني الجزائري باعتباره أرضية خصبة لرصد مكامنه العميقة والمتباينة التي تعج بالخيارات الرقمية والتوجهات الذهنية لمنتج رقمي دون آخر بما يفرض المفاضلة.

كما تظهر أهمية البحث في تقديم السياق العلمي والمرجعي الخاص بالاقتصاد الرقمي عموما وفي الجزائر خاصة وبحث دوره ومكانته في تسويق المنتجات البنكية المختلفة عبر: البطاقات الذكية، الصيرفة الالكترونية، التجارة الالكترونية، المحفظة الالكترونية، الموبايل والوسائط المتعددة...) والتمكن من تحديد مدى تأثيره من عدمه في اتخاذ القرارات لدى المجتمع الجزائري لاسيما وأن الجزائر تتدرج في التحديث الهندسي لتجاوز الأمية المعلوماتية بما يتماشى وتحقيق نظم النفاذ الرقمي بحيث يضمن الوصول المتكافئ لكل **فئات المجتمع الجزائري دون تقصير أو فجوة رقمية.**

7.المصطلحات الأساسية:

تتمثل مصطلحات البحث أساسا في:

1.7. مفهوم الاقتصاد الرقمي «Numerique Economy» (الاقتصاد الالكتروني «Electronic Economy»):

هو "الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية..."

كما أن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المرتكز على القطاع الرابع الذي يتكون من الأنشطة والعمليات القائمة على المعلومات، المعرفة الفنون والأخلاقيات." (ويكي بيديا: الموسوعة الالكترونية: تاريخ

الاطلاع 11/12/ 2019، على الساعة 00 سا 53) أي "الاقتصاد الرقمي" هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى "الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الواب." ويقصد بالاقتصاد الرقمي "التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة والاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما." (فريد النجار، (2007): ص25)

ويعرف الاقتصاد الرقمي بأنه "الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة " (بوشول فائزة وآخرون، (2006): ص121)

أي الاقتصاد الرقمي هو ذلك "الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة." (حسن مظفر الرزو، (2006): ص13)

وأهم ما يلاحظ أن الاقتصاد الرقمي أضاف عنصر المعلومات إلى جانب العناصر الثلاثة التقليدية للإنتاج: العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية، فبرزت تقنية المعلومات كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة، بحيث يتعدى تأثيرها على الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين الاقتصاديات المتطورة والقطاع العام والخاص ليتخطى الطبقات والحضارات والدول. أي أن الاقتصاد الرقمي يبنى أساسا على التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات القابلة للتداول التجاري رقميا عبر الشبكات المعلوماتية، يقوم على مجموعة من الركائز أهمها: البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات والحواسيب «Computers » (من معدات وبرامج ...)." (إبراهيم بختي، (2002): ص3)

بالإضافة إلى أن الاقتصاد الرقمي يساعد على "زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي." (ويكي بيديا: الموسوعة الالكترونية: تاريخ الاطلاع11/12/ 2019، على الساعة 00سا 53)

ويساعد الاقتصاد الرقمي على:

- ✓ زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي.
- ✓ زيادة فرص التجارة العالمية و الوصول إلى الأسواق العالمية.
- ✓ يحسن من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين والمتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التأمين والصناع والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية.
- ✓ نشر "مجتمع المعلومات والمعرفة"، أو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة أو المجتمع الشبكي أو المجتمع اللاسلكي. الذي يعد "كنمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال." (هدى زوير مخلف (2009): ص20)

ونشأة مفهوم الاقتصاد الرقمي (الاقتصاد الالكتروني) نتحدث عنها من خلال البدايات التي ساهمت فيها شبكة الانترنت من حيث أنها تغييرا جذريا في سوق العمل فالشركات تحولت إلى الشبكة ولم يعد رجل الأعمال بحاجة إلى التنقل كما في السابق. ونذكر في الصدد رجل الأعمال الأمريكي "مايك فورتي" الذي باع صفقات معدات أمريكية بنحو 20م$ لشركة غاز روسية عبر الفاكس، الهاتف والبريد الالكتروني وهو في منزله، فلم يقابل المتعاملين أبدا. وبهذا تكون الأنترنت قد ساهمت في ربح المال والجهد والوقت. ويرى "أرنولد ديفور" أن "هناك أسواق بأكملها تستعد لأخذ مكانها في الشبكة لأنه يمكن بكل سهولة وسرعة فائقة طلب المنتوج من عند المنتج وحسب الطلب لذلك فإن هذه التكنولوجيا تدعم أكثر فأكثر اللامحلية الذي توفره بعض الشركات التلفزيونية لأن الانترنت تدعمها ميزة التفاعل أي بين الزبون والمنتج." (د.ياسين فضل ياسين، (2011): ص 39)

وأوضحت الدراسات تضاعف المبيعات عبر الأنترنت سنة2000 نظرا لانخفاض أسعارها.

أي تقوم تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) تحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري بما يحسن المركز التنافسي بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.

2.7. مفهوم مجتمع المعلومات والمعرفة:

يعرف مجتمع المعلومات والمعرفة بأنه: "إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي والتكاملي، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطويرها ، يكون مؤهلا أكثر من غيره لسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها وعلى كافة الأصعدة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية." (هاشم الشمري، ناديا الليثي، (2008): ص14)

ويعرفه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة (جنيف2003): بـ"المجتمع الذي يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بما يمكن الأفراد والمنتجات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم." (إبراهيم بختي، (2011): ص13)

يعرف مجتمع المعلومات بأنه "التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع حيث المعلومات هي القوة الدافعة والمسيطرة." أو "المجتمع الذي ينشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو جمعها أو اختزانها أو معالجتها أو توزيعها." (محمد فتحي عبد الهادي، (2015): ص175)

أي هو "المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال أي انه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية تلك التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات." (محمد فتحي عبد الهادي، (1983): ص18)

ويشير التقرير العالمي لليونسكو عن مجتمع المعرفة بقوله هو "المجتمع الذي لديه قدرات لإنتاج المعلومات ومعالجتها ونقلها وبثها واستخدامها من أجل بناء وتطبيق المعرفة للتنمية الإنسانية." (محمد فتحي عبد الهادي. (2015): ص17)

وهو "المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة مستغلا في ذلك كافة إمكانيات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات المتطورة بما يبين استخدام المعلومات بشكل واضح في أوجه الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية كافة بغرض تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمع."

هو ذلك "المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة والذي ينتج ويستهلك ويوظف المعلومة لمعرفة خلفيات وخبايا الأمور."

قدم عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بيل" «Daniel Bell» مصطلح مجتمع المعرفة سنة1973 واصفا التحول الاقتصادي من اقتصاد صناعي قائم على الصناعة يركز على إنتاج السلع وتسويقها إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة يركز على إنتاجها وتطبيقها. كما طور "بيتر دروكر" «Peter Drucker» مفهوم مجتمع المعرفة سنة1993 بصورة أوسع واصفا فئة جديدة في المجتمع سماها "عمال المعرفة".

ويرى الباحث "محمد بن أحمد" أن مجتمع المعرفة هو "المجتمع الذي تعدى المستوى التكنولوجي إلى المستوى المبدع من خلال الترابط والتفاعل الشبكي عبر المزج بين العوامل التكنولوجية والعوامل البشرية والفكرية الفردية أو الجماعية." (محمد بن أحمد. (2005): ص 82)

أي أن "خطاب مجتمع المعلومات ينشغل بالبنية التحتية التي توفر الوسائل العملية للنفاذ إلى مصادر المعلومات وتبادلها، أما مفهوم مجتمع المعرفة فأعمق وأشمل يقوم على استغلال المعرفة كمورد لتنمية جميع القطاعات وإتاحتها للكل لتحويلها إلى موارد ملموسة من المعارف التي تسهم في التنمية المستدامة للمجتمع." (نبيل على. (2007): ص85)

مما نتحدث إذن ضمن مجتمع المعرفة على اعتبار العنصر البشري هو الأساس والتقنية هي الأداة المساعدة للدفع نحو هذا التحول المعرفي.

ومن خصائص مجتمع المعرفة نذكر:

- ✓ التكنولوجيا الأحدث والأحسن أداء والأرخص سعرا والأصغر حجما والأقل وزنا والأكثر تعقيدا من سابقتها.
- ✓ المعرفة فيه تتطلب المعلومات لإنتاجها وارتفاعا متزايدا للقدرات البشرية.

- ✓ استخدام المعرفة كمورد اقتصادي من خلال استغلالها والانتفاع بها خاصة بتواجد اتجاه متزايد نحو استخدام المعرفة للعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة. (رضا خلاصي، (2016): ص. 54)
- ✓ الاستخدام اللامتناهي للمعرفة بين الجمهور الذي يستخدم المعرفة لممارسة حقوقه ومسؤولياته.
- ✓ الأنشطة المعرفية أساس إنتاج الثروة وأهم أدواتها: الإنتاجية والابتكار.
- ✓ مهارة توظيف المعرفة في استخدامات مفيدة.
- ✓ الاتجاه نحو التخصص **(المعرفة المتخصصة في مقابل المعرفة العمومية)**.
- ✓ قطاع المعرفة من أهم قطاعات الاقتصاد **(يتكون المجتمع من فئتين: عمال المعرفة وعمال الخدمات)**.

وللحفاظ على مجتمع معرفي يجب: (رضا خلاصي، (2016): ص. 55)

- ✓ توثيق الخبرات وحفظها في قاعدة بيانات تجعلها متاحة للاستخدام.
- ✓ استخدام المعلومات لإعداد أي دراسة بأقل جهد وتكلفة.
- ✓ وضع إجراءات وطريقة عمل تضمن الاتصال المباشر والتواصل بين أصحاب الخبرة والمعرفة والآخرين بشكل منظم ومستمر.
- ✓ زيادة القدرات الابتكارية ورفع مستوى الإبداع عبر ضمان التدفق الحر للمعلومات وتبادل الخبرات بين مختلف الدول.
- ✓ تأسيس نموذج معرفي أصيل ومتطور ومنفتح ومستنير.

3.7. مفهوم تكنولوجيا المعلومات « Information Technology » :

نورد ضمن هذا المضمار مفهوم آخر يتداخل مع "تكنولوجيا الاتصال" « Communication Technology » ألا وهو "تكنولوجيا المعلومات" « Information Technology » الذي يستعمل للإشارة إلى "الأجهزة والوسائل الحديثة التي تستخدم لتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لطالبها بسرعة وسهولة وتتعامل الأجهزة والوسائل مع المعلومات بكافة أشكالها وبمراحل تداولها المختلفة، أي ما

يتعلق بإنتاجها واختزانها ومعالجتها واسترجاعها وهي لا تقتصر على الأجهزة وإنما تمتد إلى الوسائل المتعددة مثل البرامج والنظم."

ورد في المعجم الموسوعي لمصطلحات علم المكتبات والمعلومات أن تكنولوجيا المعلومات: "الحصول على المعلومات الصوتية، المصورة، الرقمية والمكتوبة وتجهيزها واختزانها وبثها باستخدام توليفة من المعدات المايكرو إلكترونية الحاسبة والاتصالية عن بعد." (زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، (2002): ص. 206)

فتكنولوجيا المعلومات هي: "تلك التي تعتمد على تقنيات أنتجت من أجل تقديم أية معلومات للمستخدم لها، وتتيح له تخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها مع من يحب وقتما أراد بسهولة وسرعة فائقة." (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، (2005): ص. 85)

ومصطلح "تكنولوجيا المعلومات" يشير إلى "مدى واسع من التكنولوجيا المتضمنة في معالجة وتداول المعلومات والتي تضم "خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال، ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية وتقنيات المصغرات الفيلمية والاستنساخ." (محمد محمد الهادي، (1989): ص.32)

ومصطلح "تكنولوجيا المعلومات" هو: "كل ما يمكن أن يستخدمه الإنسان لمعالجة المعلومات من أدوات وأجهزة وتشمل المعالجة، التسجيل، التنظيم، الاختزان، الاسترجاع والاستنساخ." (زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، (2002): ص206)

ومصطلح "تكنولوجيا المعلومات" يجمع بين الأدوات والمعارف والمهارات المدركة والمتراكمة لدى الأشخاص، نذكره كالأتي: "جملة المعارف والخبرات والمهارات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان للحصول على المعلومات الملفوظة، المتنية، المرسومة، الرقمية ومعالجتها وبثها وتخزينها وتبادلها وجعلها متاحة للجميع." (محمود علم الدين، (1990): ص. 41)

فتكنولوجيا المعلومات هي "الأجهزة والآلات والمواد التي تستخدم في عمليات خزن ومعالجة واسترجاع البيانات وتشمل تقنيات الاتصالات التي تعني الأجهزة والمواد التي تستخدم لإيصال أو نقل رسالة سواء أكانت مكتوبة، مصورة أو شفوية من نقطة معينة إلى نقطة أخرى تفصل بينهما مسافة معينة."

فتكنولوجيا المعلومات ليست مجرد الأداة أو الوسيلة التي يستخدمها الفرد في حل مشكلاته والتحكم في بيئته بل هي العملية التي لابد أن تتسع لتشمل الظروف الاجتماعية التي أفرزت الوسيلة والجوانب المختلفة للسلوك الاجتماعي (تطبيقاتها). وتعتمد تكنولوجيا المعلومات على "المزج بين كل من الأدوات أو الأجهزة أو الأنظمة أو الوسائط الفنية التالية: الحاسبات الإلكترونية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الميكروويف، الأقمار الصناعية، الألياف البصرية، أشعة الليزر، التصوير المصغر، الجمع التصويري للحروف." (محمود علم الدين، (1990): ص. 127)

"والاتصال المباشر بقواعد البيانات وانتشار التلفزيون الكابلي التفاعلي وخدمات الفيديو تكس والتليتيكست، الهاتف المحمول، البريد الإلكتروني وعقد المؤتمرات عن بعد." (حسن عماد مكاوي، (1993): ص49)

ويورد "د .نبيل علي" أن لتكنولوجيا المعلومات ست روافد هي: (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، (2005): ص. 86)

- ✓ تكنولوجيا عتاد الكمبيوتر « Computer Hard Ware » .
- ✓ التحكم الأوتوماتكي « Automatic control » .
- ✓ تكنولوجيا الاتصال « Communications » .

وهي تمثل الشق المادي « Hard Ware ».

والروافد التالية تمثل الشق الذهني « Soft Ware » :

- ✓ البرمجيات « Soft Ware » .
- ✓ هندسة المعرفة « Knowledge Engineering ».
- ✓ هندسة البرمجيات « Soft Ware Engineering ».

4.7. مفهوم الخدمة الإلكترونية:

تعد الخدمة الإلكترونية "شكل من أشكال الخدمة الذاتية الذي يتطلب قيام الزبون خدمة نفسه بنفسه، فبدلا من تقديم الطلب إلى الموظف خلف المكتب أو التحدث إلى شخص عبر الهاتف طلبا لمعلومات أو

استفسارات يتم الحصول على الخدمة عن طريق التفاعل الإلكتروني المتبادل بين طالب الخدمة والحاسب الآلي من خلال وسيط "شبكة إلكترونية"، لذا ينبغي أن يكون تصميم الخدمة الإلكترونية مرتكزا على حاجات ورغبات وتطلعات وتوقعات الزبون."

وعرفت الخدمة الإلكترونية بأنها: "الاستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ الأعمال المتعلقة بهدف تسهيل وتسريع تعاملاتها سواء داخل الجهات الحكومية نفسها أو بينها وبين تلك التي تربطها بالأفراد بالحكومة كافة كمراجعين أو قطاعات الأعمال." (يسر، (2007): ص. 07)

ويمكن تعريفها بأنها "الخدمة التي يتم تنفيذها بشكل كلي أو جزئي عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة "الانترنت" بهدف تسهيل وتسريع الخدمات العامة سواء داخل الدوائر الحكومية نفسها "G2G" أو الخدمات المقدمة للمواطنين "G2C" أو المقدمة للقطاع الخاص "G2B". (يسر، (2015): ص.07)
ويمكن تقسيمها إلى أربع أقسام رئيسة هي:

أ. الخدمات المعلوماتية.

ب. الخدمات الإستعلاماتية.

ج. الخدمات التفاعلية.

د. الخدمات التكاملية.

ومنه، سوف نتناول مجموعة من المعايير التقنية الخاصة بتجويد الخدمة الإلكترونية المقدمة من الدوائر الحكومية (معايير جودة الخدمات الإلكترونية) المختلفة، حيث نقوم بتحديد المعايير الرئيسة والمتطلبات الخاصة بكل معيار، بما يضمن الوصول إلى معاملات إلكترونية ذات جودة عالية تنال رضا وثقة جميع المستفيدين بالجزائر والعملاء بما يحقق الوصول إلى الجودة الشاملة في تقديم الخدمات الحكومية.
منها:

1)-الاستخدامية « Usability »

2)-جودة المعلومات « Information Quality »

3)-الأداء الموثوق « Reliability »

4)-الإستجابة « Responsiveness »

5)-طمأنينة المتعامل « Assurance »

6)-خدمة العملاء وأدوات التواصل الاجتماعي « **Customer Service & Web 2.0** »

5.7. التسويق الرقمي «E-marketing »:

التسويق الإلكتروني بالإنجليزية «E-Marketing » ويعرف باسم التسويق الرقمي بالإنجليزية « Digital Marketing » والتسويق عبر الشبكة بالإنجليزية « web marketing »أو « Internet Marketing » ، ويشمل جميع الأساليب والممارسات ذات الصلة بعالم التسويق عبر شبكة الإنترنت من خلال الاتصال عبر الإنترنت بهدف تحسين التجارة الإلكترونية وتطوير الاقتصاد الرقمي. (ويكي بيديا: الموسوعة الالكترونية: تاريخ الاطلاع: 11/11/ 2019، على الساعة 59سا 13)

أي التسويق الرقمي « Digital Marketing» هو "تطبيق المبادئ العامة في علم التسويق من خلال استخدام الأدوات التكنولوجية، وبشكل خاص الإنترنت، وهو أيضاً التكتيكات والاستراتجيات التي تُستخدم لتحويل السوق الافتراضية إلى سوق ملموس، وذلك للوصول إلى العميل عبر البريد الإلكتروني « E-Mail والرسائل النصية « SMS » وتطبيقات الهواتف المحمولة والرسائل الفورية ولوحات الإعلانات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث..." (إسلام محمد، ما هو التسويق الرقمي « Digital Marketing» ؟ بتاريخ 15 سبتمبر: 2019 تاريخ الاطلاع: 11/11/ 2019، على الساعة 09سا 15)

6.7. الخدمة الرقمية:

تستخدم شبكة الانترنت في مجالات عديدة لما تقدمه من خدمات معلوماتية وخدمة البريد الالكتروني كما أنها توفر النفقات المالية بالمقارنة مع أنظمة البريد الكلاسيكي العادي فهي تستخدم في المجلات التالية: (بسام عبد الرحمن المشابقة، (2017): ص. 26)

أ. **الخدمات المالية والمصرفية:** متابعة البنوك والبورصات العالمية وحركة السوق المالي والاقتصادي العالمي.

ب. **التعليم:** حيث يتم نقل وتبادل المعلومات التي يحتاجها الباحثون والدارسون في مراكز الأبحاث والدراسات والجامعات والمدارس كنشر الأبحاث العلمية والحصول على المعلومات ويمكن الاستفادة من عمليات التعليم عن بعد بصورة كبيرة جدا.

ج. **البريد الالكتروني:** هو مصطلح يطلق على إرسال رسائل نصية الكترونية بين مجموعات في طريقة مناظرة لإرسال الرسائل أو المفكرات من قبل ظهور الانترنت.

د. **الشبكة العالمية:** هي واحدة من الخدمات التي يمكن الوصول إليها من خلال الانترنت مثلها مثل البريد الالكتروني ومشاركة الملفات.

ه. **الدخول عن بعد:** الانترنت يسمح لمستخدمي الحاسوب أن يتصلوا بأجهزة حاسوب أخرى ومخازن المعلومات بسهولة مهما يكن موضعها وتعرف هذه العملية بالدخول عن بعد ويمكن عمل ذلك بدون استخدام تقنيات حماية أو تشفير أو توثيق وهذا يشجع أنواعا جديدة من العمل المنزلي ومشاركة المعلومات في العديد من الصناعات.

و. **الاتصال الصوتي:** الصوت عبر الانترنت يعتمد على نقل الصوت ببروتوكول الانترنت وهي مساعدة لأنظمة الدردشة لنقل الصوت في اتجاه واحد وهو غير مكلف ويتيح الاتصال للمسافات الطويلة من أنظمته "**سكايب**" صوت وصورة عبر الانترنت.

ز. **التسويق:** الانترنت مجال كبير للتسويق السياسي والاقتصادي والصحي وهو ما يعرف بالتجارة الالكترونية وهو أسرع الطرق لنشر المعلومات.

ح. **الصحافة:** أي نقل الأخبار بشكل سريع وفوري من دولة إلى أخرى أو من مكان لآخر باستخدام شبكة الانترنت.

7.7. اتخاذ القرار «prise de décision»:

في علم النفس، يعتبر **اتخاذ القرار** العملية المعرفية الناتجة عن اختيار المعتقد أو إجراء بين العديد من الاحتمالات الممكنة. وتقدم كل عملية من عمليات اتخاذ القرار خيارًا نهائيًا، قد يفضي إلى اتخاذ إجراء والتي قد أو قد لا تحث على اتخاذ أي تصرف.

اتخاذ القرار هو عملية تحديد واختيار البدائل القائمة على القيم، التفضيلات والمعتقدات من صانع القرار.

يمكن اعتبار اتخاذ القرار نشاطًا لحل المشكلات ينتهي بحل مثالي أو مرضي على الأقل. ولذلك فهي عملية يمكن أن تكون عقلانية أو أقل عقلانية أو غير عقلانية ويمكن أن تستند إلى معرفة ومعتقدات صريحة أو ضمنية. وكان الأداء البشري موضوع بحث نشط من عدة وجهات نظر:

- ✓ **النفسية:** دراسة القرارات الفردية في سياق مجموعة من الاحتياجات والتفضيلات والقيم التي يملكها الفرد أو يسعى إليها.
- ✓ **المعرفية:** تعتبر عملية صنع القرار عملية مستمرة مندمجة في التفاعل مع البيئة.
- ✓ **القياسية:** تحليل القرارات الفردية المتعلقة بمنطق صنع القرار أو العقلانية التواصلية، والخيار الثابت الذي يؤدي إليه.

يتضمن جزء كبير من عملية صنع القرار تحليل مجموعة محدودة من البدائل الموصوفة من حيث معايير التقييم. ثم قد تكون المهمة ترتيب هذه البدائل من حيث مدى جاذبيتها لصانع القرار عند النظر في جميع المعايير في وقت واحد.

وقد تتمثل مهمة أخرى في إيجاد أفضل بديل أو تحديد الأولوية النسبية لكل بديل (على سبيل المثال، إذا كانت البدائل تمثل مشاريع تتنافس على الأموال) عند النظر في جميع المعايير في وقت واحد. حل هذه المشاكل هو التركيز علي تحليل القرار متعدد المعايير.

وقد اجتذبت هذه الطريقة في اتخاذ القرار، على الرغم من أنها قديمة جدًا، اهتمام العديد من الباحثين والممارسين ولا يزال موضع نقاش كبير حيث أن هناك العديد من الأساليب التي يمكن أن تسفر عن نتائج مختلفة جدًا عندما يتم تطبيقها على نفس البيانات بالضبط. وهذا يؤدي إلى صياغة مفارقة اتخاذ القرار.

يعتبر اتخاذ القرار المنطقي جزء مهم من جميع المهن القائمة على العلم، حيث يقوم المختصون بتطبيق معارفهم في منطقة معينة لاتخاذ قرارات رشيدة. على سبيل المثال، غالبا ما يحتوي اتخاذ القرارات الطبية على تشخيص واختيار العلاج المناسب. ولكن البحوث الطبيعية لصنع القرار تبين أنه في الحالات التي تكون فيها الضغوط الزمنية أعلى، أو الرهانات الأعلى، أو الغموض المتزايد، قد يستخدم الخبراء عملية صنع القرار البديهية بدلًا من الطرق المعروفة. وقد يتبعون قرارًا يتناسب مع خبراتهم ويصلون إلى إجراء دون أن يتفحصوا البدائل.

ويمكن لبيئة صانع القرار أن تلعب دورًا في عملية اتخاذ القرار. على سبيل المثال، التعقيد البيئي هو عامل يؤثر على الوظيفة المعرفية. البيئة المعقدة هي بيئة مع عدد كبير من الحالات الممكنة المختلفة التي تأتي وتذهب مع مرور الوقت. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت في جامعة كولورادو أن البيئات أكثر تعقيدا ترتبط مع وظيفة إدراكية أعلى، مما يعني أن القرار يمكن أن يتأثر بالموقع. وقد تأثرت الوظيفة الإدراكية بشكل كبير من خلال قياس التعقيد البيئي مما يجعل من الأسهل التفكير في الوضع واتخاذ قرار أفضل.

يتم نشر البحوث حول اتخاذ القرار تحت موضوع حل المشكلات، ولاسيما في البحوث النفسية الأوروبية.

ومن خصائص اتخاذ القرار ما يلي:

- ✓ يجب أولًا تحديد الأهداف.
- ✓ يجب تصنيف الأهداف ووضعها حسب الأهمية.
- ✓ يجب وضع إجراءات بديلة.
- ✓ يجب تقييم البدائل مقابل جميع الأهداف.
- ✓ البديل القادر على تحقيق جميع الأهداف هو القرار التجريبي.
- ✓ يتم تقييم القرار التجريبي لمزيد من العواقب المحتملة.
- ✓ تتخذ الإجراءات الحاسمة، وتتخذ إجراءات إضافية لمنع أي عواقب سلبية من أن تصبح مشاكل وبدء كلا النظامين (تحليل المشاكل واتخاذ القرارات) مرة أخرى.
- ✓ هناك خطوات تتبع تلك النتيجة في نموذج القرار الذي يمكن استخدامه لتحديد خطة الإنتاج الأمثل.
- ✓ في حالة الاختلاف، قد يكون لعب الأدوار مفيدا للتنبؤ بالقرارات التي تتخذها الأطراف المعنية.

الإنسان وبحكم معاملاته اليومية وعلاقاته الكثيرة يصادف العديد من القضايا التي تلزم عليه اتخاذ قرارات مختلفة، نفس الشيء ينطبق على الموظف في المؤسسة، فاتخاذ القرارات هو "محور العملية الإدارية" لكونها متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها. كما أن القرار يمثل القلب النابض للنشاط الإداري" (جاك، دانكان، تر: الحديدي، محمد. (1989): ص. 98)

وتعرف عملية اتخاذ القرارات بأنه: "الاختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوبة بتحديد إجراءات التنفيذ." (حجازي، محمد حافظ، (2002): ص. 64)

أي "عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة." (علاقي، مدني عبد القادر. (1996): ص. 494)

فاتخاذ القرار هو: "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها. أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار." (الشرقاوي، علي. (2002: ص. 128-129)

ويمكن تقسيم تقنيات اتخاذ القرار إلى فئتين: تقنيات صنع القرارات الجماعية وتقنيات اتخاذ القرارات الفردية. ويمكن أيضا أن تستخدم تقنيات اتخاذ القرار الفردية من قبل مجموعة.

8.7. التحكم الرقمي (NC) Numerical Control والتحكم الرقمي بالحاسوب(CNC)):

إن مفهوم التحكم الرقمي بدأ في الأربعينيات من القرن العشرين كاستجابة للحاجة في تقنيات التصنيع المتقدمة لتشغيل مقاطع الطائرات المعقدة. تقنية التحكم الرقمي ببساطة هي تطبيق الطرق الرقمية للتحكم في الماكنات. برمجة التحكم الرقمي لا تقوم بتصنيع الأجزاء، ولكن تتحكم بالماكينة كيف ومتى وإلى أين تتحرك لتصنع الأجزاء.

برمجة التحكم الرقمي هي نشاط عقلي وفيزيائي فعلي يتم بالمشاركة ما بين تصميم وتوثيق البرنامج الذي سيستخدم لتصنيع الجزء. برمجة التحكم الرقمي غالباً ما تعرف ببرمجة الأجزاء يدوياً (Manual Part Programming) بسبب أنها تنجز بدون الحاسوب. بينما برمجة التحكم الرقمي التي يتم إنجازها باستخدام الحاسوب تسمى في بعض الأحيان برمجة الأجزاء بالحاسوب.(CAPP Computer-Aided Part Programming) أو التصنيع بالحاسوب (computer aided manufacturing).

هو مصطلح مستخدم لعمليّة الاستفادة من معلومات الكمبيوتر المخزّنة في الملفّات الإلكترونيّة (نماذج ثلاثيّة الأبعاد عادةً)، وعمل نموذج ثلاثي الأبعاد باستعمال الماكينات الخاصة. تترجم هذه الماكينات الدّقيقة معلومات الكمبيوتر وفي الحقيقة تبني النّموذج الذي يمكن أن يُنْجَز ببضع عمليات مختلفة. وبجانب

هذا التكنيك ظهر أسلوب آخر يعتمد على توصيل الحاسب مباشرةً بماكينة القطع أو الحفر (Machine Milling)حيث تستقبل منه البيانات الرقمية مباشرةً من خلال رسومات الكاد CAD فتقوم بالتشكيل المباشر لقطعة ربما تكون من البلاستيك أو الورق أ الخشب أو النحاس..

التحكم الرقمي هو فرع من فروع نظرية التحكم يستخدم أجهزة الحاسوب الرقمية لتعمل كمتحكمات النظام. اعتمادًا على المتطلبات، يمكن لنظام التحكم الرقمي أن يأخذ شكل متحكم دقيق إلى «**أسيك**«**ASIC** إلى حاسوب مكتبي قياسي.

نظرية التحكم الرقمي هي تقنية لتصميم الاستراتيجيات في وقت متقطع، أو المطال الكمي أو في شكل مشفر (ثنائي (binary ليتم تنفيذها في أنظمة الحاسوب (المتحكمات الدقيقة، المعالجات الدقيقة) التي ستتحكم في الديناميات التناظرية (مستمرة في الوقت والمطال «السعة») للأنظمة التناظرية. من هذا الاعتبار، تم تحديد وحل العديد من الأخطاء من التحكم الرقمي القديم واقتُرِحت طرق جديدة.

التحكم الرقمي هو فرع من نظرية التحكم التي تستخدم أجهزة الكمبيوتر الرقمية للعمل كوحدات تحكم لنظام. هنا ، يكون الكمبيوتر مسؤولاً عن تنفيذ خوارزمية التحكم. نظام التحكم الرقمي قادر أيضًا على أخذ شكل متحكم دقيق إلى دائرة متكاملة خاصة بالتطبيقات وحتى على كمبيوتر سطح المكتب، اعتمادًا إلى حد كبير على الحاجة.

عادة، يتكون نظام التحكم الرقمي من تحويل A / D لتحويل المدخلات التناظرية إلى تنسيق رقمي للجهاز، وتحويل D / A لتحويل الإخراج الرقمي إلى نموذج يمكن أن يكون مدخلات للمصنع، ووحدة تحكم رقمية في شكل من أشكال الكمبيوتر، متحكم أو وحدة تحكم منطق قابلة للبرمجة.

تقنية التحكم الرقمي هي تطبيق الطرق الرقمية للتحكم في الآلات. برمجة التحكم الرقمي لا تقوم بتصنيع الأجزاء، ولكن تتحكم بالماكينة كيف ومتى وإلى أين تتحرك لتصنع الأجزاء.

برمجة التحكم الرقمي هي نشاط عقلي وفيزيائي فعلي يتم بالمشاركة ما بين تصميم وتوثيق البرنامج الذي سيستخدم لتصنيع الجزء. برمجة التحكم الرقمي غالباً ما تعرف ببرمجة الأجزاء يدوياً Manual » « Part Programming بسبب أنها تنجز بدون الحاسوب. بينما برمجة التحكم الرقمي التي يتم إنجازها باستخدام الحاسوب تسمى أحيانا برمجة الأجزاء بالحاسوب CAPP Computer-Aided Part » « Programming أو التصنيع بالحاسوب computer aided » « manufacturing الآلات التحكم

الرقمي تقوم بنفس مهام أدوات القطع والتشكيل المستخدمة لعقود في الصناعة. الفرق الأساسي لمعدات التحكم الرقمي هو زيادة التحكم في عدد القطع، وزيادة التحكم هذه سمحت بتصنيع أجزاء كان من الصعب أو من المستحيل تشغيلها في الطرق التقليدية. إذ توفر البرامج المشفرة معلومات يتم استخدامها من قبل وحدة تحكم الآلة:« Machine Control Unit » (MCU) للسيطرة على عدة القطع.

وظيفتها تشبه كثيراً وظيفة العقل عند الإنسان حيث أنها تقرأ، وتفسر وتحول المدخلات المفسرة « perceived input » إلى حركات مناسبة. كما تقوم بالتحكم بمختلف الملحقات مثل سائل التبريد، وتغيير الأدوات والرسوم.

مما تقوم وحدة تحكم الماكينة (وتسمى أحياناً المتحكم « Controller » تقوم بتحويل معلومات البرنامج المشفر إلى فولتية أو نبضات تيار بقيم وترددات مختلفة تستخدم للتحكم بعمليات الماكينة. معظم الآلات « NC/CNC » قادرة على تخزين البرنامج في ذاكرتها.

هذه الآلات تخزن البرنامج في ذاكرتها عندما تقوم بقراءته لأول مرة. ثم تستطيع أن تستدعي هذه البرامج من الذاكرة بشكل متكرر دون الحاجة لقراءتها مرة أخرى. وهذا يؤدي إلى عمليات أسرع عندما يكون المطلوب إنتاج أعداد من الأجزاء المتماثلة. والآلات التي لا تحتوي على ذاكرة يجب أن تقرأ البرنامج وتقوم بتنفيذ الخطوة قبل الانتقال إلى الخطوة التالية ولأنها لا يمكنها تخزين البرنامج فإن الآلات التي لا تحتوي على ذاكرة يجب أن تعيد قراءة البرنامج في كل مرة تقوم إنتاج جزء جديد، وهذا يؤدي لتأخير العملية.

9.7. مجتمع المعرفة «prise de décision»:

مجتمع المعرفة هو ذلك "المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة والذي ينتج ويستهلك ويوظف المعلومة لمعرفة خلفيات وخبايا الأمور."

قدم عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بيل" «Daniel Bell» مصطلح مجتمع المعرفة سنة1973 واصفا التحول الاقتصادي من اقتصاد صناعي قائم على الصناعة يركز على إنتاج السلع وتسويقها إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة يركز على إنتاجها وتطبيقها.

كما طور "بيتر دروكر" «Peter Drucker» مفهوم مجتمع المعرفة سنة1993 بصورة أوسع واصفا فئة جديدة في المجتمع سماها "عمال المعرفة". مما نجد في مجتمع المعرفة الرأس مال البشري هو الأساسي كما هو مبين في الشكل التالي: (رضا خلاصي، (2016)، ص. 56)

الشكل رقم01: يوضح تطور المجتمع نحو مجتمع المعرفة

ويشير التقرير العالمي لليونسكو عن مجتمع المعرفة بقوله هو "المجتمع الذي لديه قدرات لإنتاج المعلومات ومعالجتها ونقلها وبثها واستخدامها من اجل بناء وتطبيق المعرفة للتنمية الإنسانية." (محمد فتحي عبد الهادي. (2015)، ص. 17)

ويرى الباحث "محمد بن أحمد" أن مجتمع المعرفة هو "المجتمع الذي تعدى المستوى التكنولوجي إلى المستوى المبدع من خلال الترابط والتفاعل الشبكي عبر المزج بين العوامل التكنولوجية والعوامل البشرية والفكرية الفردية أو الجماعية." (محمد بن أحمد. (2005)، ص. 82)

أي أن "خطاب مجتمع المعلومات ينشغل بالبنية التحتية التي توفر الوسائل العملية للنفاذ إلى مصادر المعلومات وتبادلها، أما مفهوم مجتمع المعرفة فأعمق واشمل يقوم على استغلال المعرفة كمورد لتنمية

جميع القطاعات وإتاحتها للجميع لتحويلها إلى موارد ملموسة من المعارف التي تسهم في التنمية المستدامة للمجتمع." (نبيل على. (2007)، ص. 85)

مما نتحدث إذن ضمن مجتمع المعرفة على اعتبار العنصر البشري هو الأساس والتقنية هي الأداة المساعدة للدفع نحو هذا التحول المعرفي.

ومن خصائص مجتمع المعرفة نذكر:

1) التكنولوجيا الأحدث والأحسن أداء والأرخص سعرا والأصغر حجما والأقل وزنا والأكثر تعقيدا من سابقتها.

2) المعرفة فيه تتطلب المعلومات لإنتاجها وارتفاعا متزايدا للقدرات البشرية.

3) استخدام المعرفة كمورد اقتصادي من خلال استغلالها والانتفاع بها خاصة بتواجد اتجاه متزايد نحو استخدام المعرفة للعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة. (رضا خلاصي، (2016)، ص. 54)

4) الاستخدام اللامتناهي للمعرفة بين الجمهور الذي يستخدم المعرفة لممارسة حقوقه ومسؤولياته.

5) الأنشطة المعرفية أساس إنتاج الثروة وأهم أدواتها: الإنتاجية والابتكار.

6) مهارة توظيف المعرفة في استخدامات مفيدة.

7) الاتجاه نحو التخصص (المعرفة المتخصصة في مقابل المعرفة العمومية).

8) قطاع المعرفة من أهم قطاعات الاقتصاد (يتكون المجتمع من فئتين: عمال المعرفة وعمال الخدمات).

وللحفاظ على مجتمع معرفي يجب: (رضا خلاصي، (2016)، ص. 55)

1) توثيق الخبرات وحفظها في قاعدة بيانات تجعلها متاحة للاستخدام.

2) استخدام المعلومات لإعداد أي دراسة بأقل جهد وتكلفة.

3) وضع إجراءات وطريقة عمل تضمن الاتصال المباشر والتواصل بين أصحاب الخبرة والمعرفة والآخرين بشكل منظم ومستمر.

4) زيادة القدرات الابتكارية ورفع مستوى الإبداع عبر ضمان التدفق الحر للمعلومات وتبادل الخبرات بين مختلف الدول.

5) تأسيس نموذج معرفي أصيل ومتطور ومنفتح ومستنير.

وتظهر أركان مجتمع المعرفة على النحو التالي:

1) إطلاق الحريات الرأي والتعبير والتنظيم.

2) النشر الكامل للتعليم الراقي والنوعي.

3) توطين العلم وبناء قدرة ذاتية على البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.

4) التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

5) تأسيس نموذج معرفي أصيل ومتطور ومنفتح ومستنير.

وأبعاد مجتمع المعرفة تظهر على النحو التالي:

1) **البعد الاقتصادي:** المعلومات في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد أي أن المجتمع ينتج المعلومة ويستخدمها في مختلف نشاطات الحياة الاقتصادية وبالتالي المنافسة في العصر الرقمي.

2) **البعد التكنولوجي للمعرفة:** أي انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مختلف مجالات الحياة مما يعنى ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية المتطورة وتكييفها وتطويعها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع، وبالتالي، توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.

ومن أمثلة هذا البعد محركات البحث ومنتجات الكيان الجماعي البرمجي وقواعد بيانات إدارة رأس المال الفكري والتكنولوجيات المتميزة، والتي تعم جميعها على معالجة مشكلات إدارة المعرفة بصورة تكنولوجية، ولذلك فإن المؤسسة تسعى إلى التميز عبر امتلاك البعد التكنولوجي للمعرفة بما يتماشى ونوع نظام تكنولوجيا المعلومات المستعمل باختلاف نشاطات المؤسسة وأهدافها مثل استخدام الانترنت والانترانت وغيرها من الأنظمة الملائمة.

لذلك وجب على المؤسسات بهدف التعامل مع الكم الهائل من المعلومات والمعرفة المتوافرة لديها عدم استخدام طرق استرجاع المعلومات التقليدية فحسب بل اعتماد نظام الكتروني متكامل للمعلومات يتيح للمستخدم إمكانية الوصول للمعلومات في الوقت المناسب.

3) **البعد الثقافي :** أي الاهتمام بالمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأفراد وتوفير إمكانية حرية التعبير والإبداع فمجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج ونشر المعلومة وإنما يحتاج إلى ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح مما يتطلب إيجاد محيط ثقافي واجتماعي وسياسي يؤمن بالمعرفة ودورها في حياة الفرد.

مما تعد الثقافة التنظيمية من العوامل الهامة المؤثرة على نجاح أو فشل إدارة المعرفة لكونها تؤثر على سلوكيات الأفراد في التعامل مع المعرفة.

4) **البعد الاجتماعي للمعرفة:** هذا البعد يركز على تقاسم المعرفة بين الأفراد، وبناء جماعات من صناع المعرفة، وتأسيس المجتمع على أساس ابتكارات صناع المعرفة والتقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة... عبر اكتشاف وتطوير وحماية المعارف التي تحتاجها المؤسسة.

وبالتالي سيادة درجة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومات ودورها في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع والتطوير والتجدد للوسائط والمعلومات الضرورية (إدارة المعلومات) والتصرف عبر الأدمغة الصناعية والرقمية والتأقلم مع العمالة المعرفية.

وهذا يعني أن البعد التكنولوجي وحده لا يكفي لذلك يجب أن يكون العنصر البشري مدربا وقادرا على فهم واستخدام الإمكانيات التكنولوجية المتاحة لديه وتوظيفها بشكل أفضل.

5) **البعد التنظيمي واللوجستي للمعرفة:** هذا البعد يعبر عن كيفية الحصول على المعرفة والتحكم بها وإدارتها وتخزينها ونشرها وتعزيزها ومضاعفتها وإعادة استخدامها. ويتعلق هذا البعد بتجديد الطرائق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فعالة من أجل كسب قيمة اقتصادية مجدية. وبالتالي إدارة مجتمع المعرفة عبر العمليات التي تساعد المؤسسات على توليد والحصول على المعرفة واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المؤسسة التي تعد ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتخطيط الاستراتيجي.

الأمر الذي جد حديثا هو أنه:

- ✓ بفضل التكنولوجيات الحديثة، لم يعد ضروريا التقيد بالتواجد في نفس المكان الجغرافي.
- ✓ تسمح التكنولوجيا المتاحة حاليا المزيد والمزيد من الإمكانيات لتقاسم المعرفة وحفظها واستعادتها.
- ✓ أصبحت المعرفة من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا أساسا بالقدرة على استخدامها

8. منهج الدراسة:

1.8. المنهج الوصفي:

اعتمدنا المنهج الوصفي ضمن بحثنا لأن البحوث الوصفية "لا تهتم بالتشخيص الوصفي بل تهتم بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء التي يتناولها البحث في ضوء قيم ومعايير معينة واقتراح الخطوات والأساليب المعيارية التي يمكن أن تتبع للحصول على الصورة التي يجب أن تكون عليها." (رجاء وحيد دويدري، (2000): ص. 78)

لنتمكن وبكل تمعن من تشخيص وتمييز مجال بحثنا وجمع الحقائق الجامعة عنه ووصف وتقرير حالته كما هي عليه في الواقع (دراسة الحالة) مما نقترح على أثره التوصيات المنطقية بشأنه الملائمة لفحواه الابستمولوجي.

هو "طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث ." (رجاء وحيد دويدري، (2000): ص78)

ومن مميزات المنهج الوصفي: (عثمان حسن، عثمان. (1995): ص. 16)

1) يتميز المنهج الوصفي بطريقته الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث، نظرًا لوجود الباحث في قلب الميدان أو المكان المتعلق بالدراسة.
2) يعد ذلك المنهج مناسبًا لموضوعات البحث العلمي التي تدور حول الظواهر أو المشكلات الاجتماعية والإنسانية، ومن ثم الحصول على الوصف الكيفي الذي يتمثل في سلوك خارجي للظواهر، والوصف الكمي الذي يتمثل في الوصول إلى أرقام تتعلق بالمشكلة أو الظاهرة، أو أرقام لها دلالة في علاقة الظاهرة بالظواهر المحيطة.
3) يحد المنهج الوصفي من تدخلات الباحثين؛ لذا تظهر النتائج بصورة موضوعية؛ نظرًا لاشتقاقها بطريقة دقيقة، مثلا لا يقف المنهج الوصفي على بعض الأسئلة التي تقبل تأويلات مختلفة، مثل: هل من الممكن قول....؟، فهو يهتم بما هو موجود وواضح للعيان.
4) يساعد المنهج الوصفي في إجراء المقارنات بين طبيعة الظاهرة في أكثر من مكان، مثلا في حالة دراسة مشكلة الطلاق يمكن مقارنة الظاهرة في أكثر من دولة.
5) يساهم المنهج الوصفي في اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بالدراسة من خلال تقديم الإيضاحات والشروح الخاصة بها.
6) يمكن عن طريق المنهج الوصفي أن تتم صياغة الآراء والخبرات لوضع الخطط والتصورات المستقبلية لمواجهة بعض الظواهر الخطيرة.

2.8. المنهج الوصفي التحليلي:

يدرس المنهج الوصفي التحليلي "ظاهرة بجميع خصائصها وأبعادها في إطار معين ويقوم بتحليلها استنادا للبيانات المجمعة حولها ثم محاولة الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم."

مما "يبدأ المنهج الوصفي التحليلي بتجميع البيانات والمعلومات التي تساعده على التوصيف الدقيق والشامل للظاهرة أو المشكلة موضوع البحث ثم يتم وضع خطة للبحث تأخذ بعين الاعتبار سلامة المنهج وأدوات جمع البيانات وتحليل المعلومات لكي يتم التوصل إلى نتائج دقيقة وموضوعية." (عثمان حسن، عثمان. (1995): ص. 28)

فالمنهج الوصفي التحليلي يقوم على "جمع المعلومات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة أثر وتأثير العوامل على إحداث الظاهرة محل الدراسة لاستخلاص النتائج ومعرفة سبل ضبط والتحكم بهذه العوامل والتنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة مستقبلا." (عثمان حسن، عثمان. (1995): ص. 28)

من مميزات المنهج الوصفي التحليلي:

1) يساعد على إمكانية التنبؤ في المستقبل، وذلك لأنه يرصد الظواهر بشكل علمي وواقعي.
2) يقدم معلومات دقيقة وصحيحة عن الظاهرة المراد دراستها.
3) يستطيع الباحث استنتاج العلاقة بين الظواهر المختلفة، مما تساعد الباحث بتفسير موضوع الدراسة بشكل سلسل ومبسط.
4) يقوم بتحليل البحث العلمي بشكل موضوعي، ويبتعد عن الذاتية والآراء الشخصية، وذلك لأنه يعتمد على نتائج المسح الاجتماعي.
5) يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات من خلال المقابلة المباشرة وكذلك التسجيلات والملاحظة بنوعيها الملاحظة المباشرة والملاحظة الغير مباشرة، مما تساعد على جمع المعلومات بشكل صحيح.

وخطوات المنهج الوصفي التحليلي هي:

1) تحديد مشكلة الدراسة من الخطوات الأولية في المنهج الوصفي التحليلي، وتأتي تحديد المشكلة من شعور الباحث بتواجد مشكلة ترتبط بالواقع، ويتم بعد ذلك بجمع معلومات وبيانات التي ترتبط بالمشكلة بشكل دقيق.
2) ويقوم الباحث بعد ذلك بوضع فرضيات الدراسة والتي تأخذ شكل التساؤلات المرتبطة بمشكلة الدراسة، ثم اختيار الفرضية التي تلاءم موضوع البحث.

3) تحديد متغيرات الدراسة وهما نوعين المتغير المستقل والمتغير التابع، مع جمع المعلومات الكافية اللازمة لمشكلة البحث العلمي.
4) تحديد عينة الدراسة، ويحب اختيار العينة بشكل دقيق وتناسب موضوع البحث العلمي، مع مراعاة اختيار العمر الزمني للعينة طبقا لمشكلة الدراسة، وهنا تظهر خبرة الباحث في اختياره لعينة الدراسة التي تناسب بحثه العلمي.
5) تحديد الأدوات المستخدمة في البحث العلمي، وهناك عدة أنواع للأدوات منها الملاحظة وتنقسم لملاحظة مباشرة وغير مباشرة والاختبارات والمقابلة والاستبيان.
6) جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع البحث العلمي، ويجب على الباحث مراعاة الدقة أُثناء جمع المعلومات التي تفيده وتساعده في بحثه العلمي.
7) وتعد التوصل لنتائج الدراسة من الخطوات النهائية في خطوات المنهج الوصفي التحليلي، والتي تقدم ملخص وافي عن ما توصل إليه الباحث في بحثه العلمي، مع مراعاة تحليل وتفسير تلك النتائج.

3.8.الدراسات المسحية:

هي "جمع المعلومات والبيانات عن ظاهرة ما للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها لمعرفة مدى الحاجة لإجراء تغيرات فيه، ويعتبر المسح أكثر طرق البحث التربوي والاجتماعي استعمالا لأننا بواسطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة أو حادثة ما...." (دويدري، رجاء وحيد. (2000): ص. 66)

ويعرف بأنه عبارة عن تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية كالمكتبات والمدرس والمستشفيات مثلا وأنشطتها المختلفة وموظفيها خلال فترة زمنية معينة." (دويدري، رجاء وحيد. (2000): ص. 66)

والدراسات المسحية هي "أسلوب في البحث يتم من خلاله جمع المعلومات عن ظاهره ما بقصد التعرف عن الوضع الحالي وعن جوانب القوة والضعف له، بهدف الوصول إلى استنتاجات عن صلاحية هذا الوضع أو عن حاجته لتغيرات جزئيه أو جذرية.

ويختلف أسلوب الدراسات المسحية عن أسلوب الدراسات الأخرى." بما يلي:

1) المسح تتعلق بالوضع الراهن أو الواقع الحالي بينما الدراسة التاريخية تعالج أوضاعا حدثت في الماضي.
2) المسح يتم في ظروف طبيعية, بينما الدراسات التجريبية في ظروف صناعية كالمختبر. ويختلف أيضاً, هدف المسح فهو يدرس الواقع كما هو, بينما هدف التجريبي التعرف على الأسباب المباشرة أو العوامل المؤثرة التي أدت إلى هذا الواقع.
3) المسح أكثر شمولا وأوسع نطاقا بالنسبة لدراسة الحالة من جهة, واقل تعمقا منها من جهة أخرى.
4) المسح يستخدم أدوات بحث علمية مختلفة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة. مثل الاستبيان والمقابلة والملاحظة والاختبارات ولكن الأكثر شيوعا هي الاستبيان والمقابلة

4.8. أسلوب دراسة الحالة:

يقوم على أساس إختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها قد تكون وحدة إدارية واجتماعية واحدة (مدرسة مكتبة...) أو فرد واحد (فرد مدمن مثلاً) أو جماعة واحدة من الأشخاص (عائلة أو طلابي...)

وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المغيرات المرتبطة بها وتتناولها بالوصف الكامل والتحليل ويمكن أن تستخدم ودراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية وكذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات المشابهة بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

يعني هذا الأسلوب في البحث بدراسة حالة فرد ما أو جماعة ما أو مؤسسة ما، كالأسرة أو المدرسة أو المصنع عن طريق جمع المعلومات والبيانات عن الوضع الحالي للحالة، والأوضاع السابقة لها ومعرفة العوامل التي أثرت عليها والخبرات الماضية لها لفهم جذور هذه الحالة باعتبار أن هذه الجذور ساهمت مساهمة فعالة في تشكيل الحالة بوضعها الراهن، فالحوادث التي مرت على الأفراد أو المؤسسات وتركت آثارا واضحاً على تطور الفرد أو المؤسسة هي مصدر هام لفهم السلوك الحاضر للفرد أو المؤسسة. وتستخدم دراسة الحالة في كثير من المواقف اليومية في الحياة العملية كما تستخدم من قبل الباحثين.

إن أسلوب دراسة الحالة كأحد أشكال الأسلوب الوصفي في البحث يتحدد بالخطوات التالية:

1) تحديد الحالة: وقد تكون الحالة فرداً أو جماعة أو مؤسسة.

2) جمع المعلومات والبيانات المتصلة بالحالة ليكون الباحث قادراً على فهمها ووضع الفروض اللازمة.

3) إثبات الفروض عن طريق جمع المعلومات والبيانات المختلفة.

4) الوصول إلى النتائج.

ومن المهم أن يكون واضحا أن جمع المعلومات لا يعني دراسة الحالة فالمعلومات هي المادة التي يجمعها الباحث ليكون قادرا على استخدامها للوصول إلى النتائج. كما أن من المهم أن تكون المعلومات شاملة لكل الأحداث الهامة المرتبطة بالحالة، فالباحث يحتاج لمعرفة كل المواقف والأحداث، ولكن عليه أن يكون انتقائيا فيأخذ الأحداث والخبرات التي تركت أثرا واضحا على الحالة وبهمل الأحداث البسيطة التي لا أثر لها. ويجمع الباحث معلوماته وبياناته حسب التسلسل الزمني وذلك لأهمية هذا التسلسل في تطور تشكيل الحالة.

9.مجتمع البحث:

تم الاعتماد على المنهج المسحي الذي يعتبر من أهم المناهج الأساسية في الدراسات الوصفية الميدانية (أبو شنب، 2002) خاصة أنه يعتمد على دراسة شاملة، منظمة لجمع البيانات، وتحليل وتفسير ظاهرة في الوقت الحاضر.

كما يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن الاستفادة منها مستقبلا، لإيجاد بعض الحلول العلمية، بالاعتماد على أساليب جمع البيانات: كالمقابلة، الملاحظة والاستبيان. (رشوان، 2003)

10.الدراسات السابقة:

تتعلق بالنشر العلمي على المستوى الوطني والدولي الذي نحصر بعضا منه:

1.10. الطالبة: مرابطي وسام، (2014-2016): مذكرة بعنوان: "**آليات التسوق الرقمي في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي**" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

طرحت الإشكالية التالية : **ما أثر الاقتصاد الرقمي على آليات التسويق عن بعد؟**

وللإجابة عن إشكالية الدراسة فإنه تم تقسيم مشكلة البحث إلى أسئلة فرعية كما يلي:

- **ما المقصود بالاقتصاد الرقمي؟**
- **ما هو أثر استخدام البنك لأدوات التسويق المباشر؟**
- **ما هو أثر استخدام البنك لأدوات التسويق غير المباشر؟**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي :

- ✓ الإجابة عن التساؤلات المقدمة ودراسة الفروض لإثبات صحتها من عدمها.
- ✓ توضيح مفهوما الاقتصاد الرقمي والتسويق الرقمي لمصطلحان حديثا النشأة نسبيا.
- ✓ الرغبة في دراسة موضوع جديد يواكب الأوضاع السائدة في اقتصاد اليوم و يتماشى مع التغيرات ومعطيات العصر.
- ✓ محاولة التعرف على أثر التسويق الرقمي على الخدمة المصرفية ومدى تفاعل البنوك مع التغيرات الحاصلة.
- ✓ معرفة مدى اهتمام البنوك الجزائرية بهذا الموضوع من الناحية الميدانية خاصة.
- ✓ محاولة إثراء وتقديم إضافة في الموضوع مجال البحث.
- ✓ محاولة تطبيق الدراسة النظرية وإسقاط ما أمكن إسقاطه من جوانبها على أرض الواقع، بهدف التقليص في الفجوة الموجودة بين الجانب النظري والواقع المعاش.

2.10. الطالب: حسن العلمي، (2012-2013): مذكرة ماجستير، بعنوان: "**دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**"، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف- 1-.

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الاقتصاد الرقمي من تحديد مفهومه وبنيته والتعرف على أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ إن الاقتصاد الرقمي يساهم في تكوين المحتوى المعرفي المناسب كما يمكنه من المساهمة العلمية والتكنولوجية؛
- ✓ إن دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية يجعل منها وسيلة ذات مساهمة بالغة الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

هدف الدراسة إذكاء الوعي بشأن الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة. والاقتصاد الرقمي مفهومٌ يشير إلى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المساعي الاجتماعية والاقتصادية، ما يوسّع نطاق الفرص، ويحفّز النمو الاقتصادي، ويحسّن توفير الخدمات العامة.

وللاقتصاد الرقمي دور هام في بناء "مجتمعات ذكية" تعزز قدرات جميع الجهات الفاعلة، والسلطات العامة، والحكومة، ومشاريع الأعمال، والمواطنين، ولاسيما الشباب والنساء، في سبيل اتخاذ القرارات المثلى والمستنيرة والحد من عدم المساواة.

ولا تقل ثورة الاقتصاد الرقمي أهمية عن الثورات الصناعية السابقة التي ترافقت مع بدء استخدام طاقة البخار، ومحركات الاحتراق، والكهرباء.

ولا يمكن أن تبقى المنطقة العربية بمنأى عن هذه الثورة في الاقتصاد الرقمي بل ينبغي أن تستفيد مما تتيحه من منافع، وأن تعالج ما تفرضه من مخاطر.

ولا بد أن تستفيد البلدان العربية، مع ما تزخر به من قدرات بشرية عالية، وشباب متعلمين، وموارد مالية كثيفة، وموقع جغرافي محوري، من الموارد التي يتيحها الاقتصاد الرقمي لتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها.

وقد باتت هذه الضرورة أكثر إلحاحاً اليوم لأن الاقتصاد الرقمي يحوّل العالم والاقتصاد في ظل العولمة من خلال التأثير على سلاسل القيمة العالمية، ما يحتّم على البلدان الحفاظ على موقعها في العالم وتحسينه.

والهدف الرئيسي لهذه الوثيقة تعزيز الوعي بشأن الاقتصاد الرقمي، ومساعدة صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في المنطقة العربية في تحديد المجالات ذات الأولوية في الاقتصاد الرقمي، وإعداد خطط عمل رقمية على المستوى الوطني لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، ما يساعد بدوره على معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ومن شأن خطة العمل الشاملة والناجعة حول الاقتصاد الرقمي أن تزوّد البلدان العربية بأداة هامة تسترشد بها على مسار تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وتتناول هذه الوثيقة العديد من المسائل التي قد تساعد في وضع خطط عمل ناجحة في مجال الاقتصاد الرقمي.

3.10. دراسة الدكتور مخفي آمين، الدكتور صاولي مراد، الدكتور: العيد فراحتية، بعنوان: "**التحول الرقمي المبني على اقتصاد المعرفة رهان تحسين قدرات الأداء واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائري.**"

إن ميلاد اقتصاد جديد يسمى اقتصاد المعرفة أصبح من القضايا التنافسية المهمة ذات التأثير المباشر على المنظمات والفعاليات الأساسية التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة ورفع قيمة مؤشرات كفاءة.

لقد اعتمدت الدراسة على الجزائر نموذجا كدولة نامية تسعى لاندماجها في اقتصاد المعرفة كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقةً بين مؤشرات الاقتصاد المعرفي ودوره في رفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية، أخي عرض وتحليل أبرز تأثيرات اقتصاد المعرفة على المؤسسات الاقتصادية الوطنية.

4.10. دراسة Viginier Pascal (2002): بعنوان: La France dans l'économie du savoir pour une dynamique collective : تعرض الباحث لدور مؤشرات المعرفة التي تلعب دورا محوريا لوضع استراتيجيات النهضة الاقتصادية في فرنسا، عبر الاعتماد والمساعدة في رسم الخطط والسياسات التنموية فمع التطور الهائل للأنظمة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي أي أن استخدام تكنولوجيا الرقمية محفز عظيم لنمو الاقتصاد.

قام الباحث بتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها الدول على صعيد الإنتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة.

5.10. دراسة Julie Chartrand–Beauregard et Sylvie Gingras ، (2005): بعنوان L'ÉCONOMIE DU SAVOIR AU QUÉBEC" وذهبا الباحثان إلى اعتبار ما تملكه هذه البلدان، لا يعود عظم كل من اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية وتايوان اقتصاديا من موارد وثروات طبيعية بمقدار ما يرجع إلى ما كسبته من خبرات ومعرفة في مختلف المجالات الاقتصادية.

ومن هنا وجب الاهتمام بتفعيل المعارف التي نحتاجها الدولة لبناء إمكانات اقتصادية متطورة من خلال الدور الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في تقدم الاقتصاديات.

6.10. دراسةRédha YOUNES BOUACIDA et Bernard HAUDEVILLE (2015): بعنوان: " **Development of the knowledge economy in Algeria and inflection growth model**"

تتعرض الدراسة لدور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية، حيث حاول الربط الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد المعرفي في تطوير وتنمية المهارات والذي يقضي بأهمية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإحدى ركائز التنمية الأساسية في الاقتصاد الجزائري في بعض عناصر النظام المذكور وهي:

المعلومات، ومعدو المعلومات، وقنوات توزيع المعلومات، والممارسات والمعايير العلمية للإنتاج، كما حددت الدراسة التصورات التي يمكن أن تعتمد عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدولة.

واعتبار أن التطورات العالمية الهائلة في مجال التكنولوجيات الإعلام والاتصال دفع بأغلب مسيري المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية إلى اعتماد الاقتصاد المعرفي كعنصر إنتاج محوري جديد لذالك فإن بناء اقتصاد المعرفة يعتبر هدفا من أهداف السياسة الحكومية الجزائرية.

حيث ما يترتب على هذه التحولات نتائج وآثار بعيدة المدى فلم تعد المعرفة سلطة فقط، بل أصبحت أبرز مظاهر القوة مما يمنحها دورا هاما في التنمية الاقتصادية رغم الرهانات الكبرى لتسريع الاندماج الايجابي للجزائر في اقتصاد المعرفة تتعلق خاصة بتجاوز مختلف الحواجز والمعوقات.

حيث تواجه الجزائر تحديات كبيرة في سبيل إرساء جهودها التنموية الاقتصادية منها، ولعل ومن أهم هذه التحديات التي تحول دون القدرة على استثمار الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة فيها لاقتصادها إلى اقتصاد معرفي منها نذكر:

الفجوة الرقمية، والأمية الالكترونية، وعدم تدفق المعلومات بشكل كامل إلى كل أفراد المجتمع، وضعف الاهتمام بالبحث والتطوير.

على هذا الأساس دعت المؤسسات الجزائرية إلى التسلح بكافة أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استخدام المعرفة المتجدد لمواكبة هذه التغيرات الجديدة الحاصلة على الصعيد العالمي والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وللاندماج الايجابي ضمن الاقتصاد العالمي، جعل من الضروري القيام بإصلاحات اقتصادية في جميع الميادين.

11.هيكلة الدراسة:

يتضمن البحث مقدمة أساسية لموضوع الدراسة ككل تمهد للولوج لحيثيات الإشكالية وتساؤلات الدراسة والمصطلحات المتماشية وفقها ونحدد منهج الدراسة ومجتمع البحث كل هذا لا يخرج إلا من خلال ترصد الدراسات السابقة واستجلاء مكامن الإضافات منها (الإطار المنهجي).

على النحو التالي:

1) التعريف بمشروع البحث:
2) تحديد إشكالية مشروع الدراسة

3) تساؤلات مشروع الدراسة
4) مبررات البحث (أسباب اختيار البحث في الموضوع):
5) الأهداف المرجوة من البحث
6) أهمية بحث الدراسة
7) مصطلحات الأساسية
8) منهج الدراسة
9) مجتمع البحث
10) الدراسات السابقة
11) هيكلة الدراسة

كما يضم الإطار النظري من البحث ثلاثة فصول، بحيث يتعلق الفصل الأول بماهية تكنولوجيا المعلومات والذي نتناول فيه مفهوم تكنولوجيا المعلومات، آليات تكنولوجيا المعلومات وأشكالها، تكنولوجيا المعلومات وأهميتها في المجال التجاري، تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي
على النحو التالي:

الإطار النظري للدراسة:

الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومجتمع المعرفة: مدخل مفاهيمي

1.مفهوم مصطلح تكنولوجيا « Technologie»
2.مفهوم مصطلح تكنولوجيا الاتصال « Communication Technology »
3.مفهوم مصطلح تكنولوجيا المعلومات « Information Technology »
4.تكنولوجيا الاتصال الحديثة « New Communication Technology»
5. تكنولوجيا الاتصال الرقمية « Numérique Communication Technology»
6. وسائل تكنولوجيا المعلومات
7. تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على القاعدة الاجتماعية

كما ضم الفصل الثاني ماهية الاقتصاد الرقمي، مفهوم الاقتصاد الرقمي (نشأته وظهوره...)، آليات الاقتصاد الرقمي المادية والبشرية، صيغ الاقتصاد الرقمي وأهميتها في اتخاذ القرارات الرقمية، صيغ الاقتصاد الرقمي وتأثيرها الاجتماعي

على النحو التالي:

الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي: مفاهيم أساسية في البيئة الرقمية

1. مفهوم الإقتصاد الرقمي
2. الإقتصاد الرقمي وبعض المصطلحات المُتداخلة
3. نشأة مفهوم الإقتصاد الرقمي وتطوره
4. خصائص الإقتصاد الرقمي
5. الأبعاد المالية للإقتصاد الرقمي وأهميته
6. تطبيقات الإقتصاد الرقمي
7. آليات الإقتصاد الرقمي
8. مؤشرات قياس الإقتصاد الرقمي

كما ضم الفصل الثالث هو الآخر آليات الدفع الرقمي، نظم حماية الاقتصاد الرقمي، الروافد المادية والبشرية للاقتصاد الرقمي وأهميتها في اتخاذ القرارات الرقمية،

على النحو التالي:

الفصل الثالث: إتخاذ القرارات في ظل الإقتصاد الرقمي

1. الاقتصاد الرقمي وأهميته في اتخاذ القرارات
2. نظريات إتخاذ القرار في الفكر الإداري
3. عملية اتخاذ القرار الإداري : مفهومها وأهميتها وأنواعها
4. خطوات عملية إتخاذ القرار الإداري وخصائصها
5. عناصر عملية اتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيها

6. أساليب إتخاذ القرارات وأهميتها في نظم حماية الاقتصاد الرقمي

7. الإقتصاد الرقمي آلية لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات

8.مجالات تطبيق القرارات في ظل الاقتصاد الرقمي

الجانب التطبيقي: الدراسة الميدانية

ويضم الإطار التطبيقي بدوره فصلين أساسيين متعلقين بمجال الدراسة، بحيث يتعلق الفصل الأول بماهية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، تشريعات وإستراتيجية الاقتصاد الرقمي بالمصارف الجزائرية، برامج فاعلة في الاقتصاد الرقمي بالجزائر...

على النحو التالي:

الفصل الرابع: واقع تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي والخدمات الالكترونية في الجزائر

1. تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات في الجزائر

2.عوامل التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر

3. البيئة القانونية والتنظيمية للتحول نحو لاقتصاد الرقمي بالجزائر

4. ظهور وتطور الاقتصاد الرقمي بالجزائر

5.بنية عناصر الاقتصاد الرقمي بالجزائر

6.إستراتيجية الاقتصاد الرقمي بالجزائر

7.عرض تطبيقات الأنظمة الرقمية في المصارف الجزائرية في ظل التحول الرقمي

8.العراقيل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي في الجزائر

ويضم الفصل الثاني من مجال الدراسة (ميدان الدراسة البحثية)، دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر وتحليل بيانات الاقتصاد الرقمي في الجزائر وربطها بفاعلية وأهمية المعلومة الرقمية ومدى جاهزية المجتمع الجزائري، علاقة الاقتصاد الرقمي باتخاذ القرارات حول مشاريع الاقتصاد الرقمي لاسيما في ظل جائحة كورونا، وتطور ملامح الاقتصاد الرقمي مستقبلا بالجزائر في ظل الذكاء الاصطناعي ضمن مجال الدراسة

على النحو التالي:

الفصل الخامس: دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر

1. تحليل بيانات الاقتصاد الرقمي وربطها بفاعلية المعلومة الرقمية وجاهزية المجتمع الجزائري
2. علاقة الاقتصاد الرقمي باتخاذ القرارات حول مشاريع أنظمة الرقمنة في الجزائر
3. استراتيجية بناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة في الجزائر
4. مشروع الحكومة الالكترونية 2013
5. جائحة كورونا وتعزيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر
6. تكنولوجيا الدفع الالكتروني في الجزائر
7. نظم حماية بيانات المستخدم الجزائري في ظل الاقتصاد الرقمي (المرجعية التشريعية)
8. مشروع المواطن الرقمي في الجزائر

وننهي البحث بخلاصة للدراسة التطبيقية وعلى ضوئها نستجمع نتائج الدراسة ومن ثمة نقتطع اقتراحات الدراسة وتليها خاتمة، ثم قائمة مراجع توثيقية (البيبليوغرافيا والويبوغرافيا) للموضوع قيد الدراسة فقائمة ملاحق

على النحو التالي:

- خلاصة البحث التطبيقية
- نتائج البحث
- اقتراحات البحث
- خاتمة
- قائمة المراجع
- قائمة الملاحق

الإطار النظري للدراسة:

الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومجتمع المعرفة: مدخل مفاهيمي

1. مفهوم مصطلح تكنولوجيا « Technologie»:

كلمة إغريقية مشتقة من: (ربحي عليان،(1999): ص. 25)

أ. « Techno » وتعني مهارة فنية.

ب. « logie » وتعني دراسة ذلك.

وبالتالي، مصطلح التكنولوجيا يعني: « تنظيم المهارات الفنية.» وكذا « دراسة الوسائل والأدوات والمنهجية المستعملة في مختلف الفروع الصناعية. ».

فكلمة "تكنولوجيا" نجدها تقابل كلمة "تقنية" في الترجمات العربية (القواميس اللغوية العربية). وحددها الباحثون بـ: (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، (2005): ص. 82)

- ✓ تكنيك" بمعنى الطريق أو الوسيلة.
- ✓ "لوجي" بمعنى العلم. وتشكل معنى "علم الوسيلة" أو ذلك « التوظيف للعلم لخدمة مختلف نواحي الحياة التطبيقية. »

ويحددها "د.زاهر أحمد" في ثلاثة مفاهيم أساسية:

1) التكنولوجية كعملية « Tecnology as a process» : هو التطبيق المنظم للمحتوى العلمي أو المعلومات بغرض أداء محدد يؤدي في النهاية إلى حل لمشكلة معينة.
2) التكنولوجيا كمنتج « Technology as a Product »: تساعد محصلة تطبيق الأساليب العلمية في إنتاج الآلات « Hard ware » الخامات« Soft ware »، فالفيلم كمادة خام وآلة عرض هما نتاج التطبيق العلمي للمفاهيم والأساليب.

3) التكنولوجيا كمزيج للأسلوب والمنتج: « Technology as a mix of Product and process » أي كل عملية اختراع تصاحبها عملية إنتاج. فلا يمكن فصل التكنولوجيا كأسلوب « Process » عنها كمنتج « Product » كالحاسب الآلي « Computer » فنفس الجهاز يصاحبه دائما تطور في إنتاج البرامج وتوسع كبير فيها. (أحمد زاهر، (1998): ص.21)

ومفهوم "التكنولوجيا" عند "اسبيناس" هو: "دراسة القواعد العلمية للفنون والصناعات المستعملة في المجتمعات الرشيدة التي هذبت الأجهزة والآلات وضبطتها ضبطا دقيقا واستخدمتها في الصناعات والإنتاج. فالتكنولوجيا هي فن الإنتاج والعمليات المادية اللازمة له. أي "علم الفنون والمهن، وقد ظهر استخدام لفظها بعد ظهور الثورة الصناعية وأخذت الآلة مكانتها البارزة بمجال الإنتاج الصناعي." (محمود علم الدين، (1990): ص. 17)

وعرف اللفظ في القرن18، فقال عنه "قاموس أكسفورد" إنه: "وصف للحرف الآلية". وعرفته دائرة المعارف الفرنسية بأنه: "فن استغلال الحرف والمهن استغلالا عقليا عن طريق الدراسة العلمية." (إبراهيم مدكور، (1975): ص.132)

2. مفهوم مصطلح تكنولوجيا الاتصال « Communication Technology » :

حدد "روبن" مفهوم "تكنولوجيا الاتصال" بأنها: "أي آلة أو تقنية أو وسيلة خاصة تعمل على إنتاج، تخزين، استرجاع، توزيع، استقبال أو عرض المعلومات." (عبد الباسط عبد الوهاب، (2005): ص.84)

وهي أيضا التي: "تعمل على الحصول على المعلومات الرقمية والمكتوبة واللاسلكية والصوتية ومعالجتها وتخزينها ونشرها عبر مجموعة من الأجهزة الإلكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية والكمبيوتر." (عبد الباسط عبد الوهاب، (2005): ص.84)

ونعني بتكنولوجيا الاتصال وجود خبرات واسعة في أنماط الاتصال ومصادره وقنواته المختلفة. وتعني تكنولوجيا الاتصال أيضا: "مجمل الخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية المستخدمة في جمع المعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات." (عبد المجيد شكري، (1996): ص.11)

وتشمل تكنولوجيا الاتصال الحديثة كل ما تقدمه هذه التقنيات من خدمات: أقمار الاتصال الصناعية، الحاسبات الشخصية، أجهزة التلفزيون، الفيديو تكس، التليتكس، الكابلات المحورية، الألياف الضوئية، أقراص الفيديو بأنواعها، البريد الإلكتروني وخدماته، شبكات الأنترنت، عقد المؤتمرات عن بعد، السكايب، الهواتف الذكية ومختلف تطبيقاتها، ...

وتكنولوجيا الاتصال هي: "مجموعة التقنيات، الأدوات، الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المحتوى الذي يراد توصيله عبر عملية الاتصال الجماهيري، الاتصال الشخصي، التنظيمي والتي تجمع عبرها المعلومات والبيانات السمعية، المكتوبة، المرئية، المرسومة، المتحركة، الرقمية (الكمبيوتر) ثم تخزينها واسترجاعها في الوقت المناسب ونشر هذه المواد الاتصالية أو نقلها من مكان لآخر وتبادلها. وقد تكون تلك التقنيات آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور." (محمود تيمور، (1997): ص.177)

وتتضمن التكنولوجيات الحديثة: (محمد فتحي عبد الهادي، (2000): ص.121)

1) الحاسبات الإلكترونية وتقوم بتجهيز المعلومات واختزان كميات ضخمة منها واسترجاعها بدقة وبسرعة.

2) الاتصالات التي تستطيع بث المعلومات بسرعة كبيرة لأشخاص مختلفين ومتعددين بصرف النظر عن الأماكن التي يقيمون فيها.

3) التصوير المصغر والنسخ والتسجيل بأشعة الليزر: يسمح باختزان كميات كبيرة من المعلومات بحيز صغير جدا وتتزاوج هذه التقنيات معا.

3. مفهوم مصطلح تكنولوجيا المعلومات « Information Technology » :

نورد ضمن هذا المضمار مفهوم آخر يتداخل مع "تكنولوجيا الاتصال" « Communication Technology » ألا وهو "تكنولوجيا المعلومات" « Information Technology » الذي يستعمل للإشارة إلى "الأجهزة والوسائل الحديثة التي تستخدم لتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لطالبها بسرعة وسهولة وتتعامل الأجهزة والوسائل مع المعلومات بكافة أشكالها وبمراحل تداولها المختلفة، أي ما يتعلق بإنتاجها واختزانها ومعالجتها واسترجاعها وهي لا تقتصر على الأجهزة وإنما تمتد إلى الوسائل المتعددة مثل البرامج والنظم."

ورد في المعجم الموسوعي لمصطلحات علم المكتبات والمعلومات أن تكنولوجيا المعلومات: "الحصول على المعلومات الصوتية، المصورة، الرقمية والمكتوبة وتجهيزها واختزانها وبثها باستخدام توليفة من المعدات المايكرو إلكترونية الحاسبة والاتصالية عن بعد." (زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، (2002): ص. 206)

فتكنولوجيا المعلومات هي: "تلك التي تعتمد على تقنيات أنتجت من أجل تقديم أية معلومات للمستخدم لها، وتتيح له تخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها مع من يحب وقتما أراد بسهولة وسرعة فائقة." (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، (2005): ص. 85)

ومصطلح "تكنولوجيا المعلومات" يشير إلى "مدى واسع من التكنولوجيا المتضمنة في معالجة وتداول المعلومات والتي تضم "خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال، ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية وتقنيات المصغرات الفيلمية والاستنساخ." (محمد محمد الهادي، (1989): ص.32)

ويفرد "د.محمود علم الدين" لمصطلح "تكنولوجيا المعلومات" حيزا يجمع بين الأدوات والمعارف والمهارات المدركة والمتراكمة لدى الأشخاص، نذكره كالأتي: "جملة المعارف والخبرات والمهارات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان للحصول على المعلومات الملفوظة، المتنية، المرسومة، الرقمية ومعالجتها وبثها وتخزينها وتبادلها وجعلها متاحة للجميع." (محمود علم الدين، (1990): ص. 41)

ويرى "د.حشمت قاسم" أن مصطلح "تكنولوجيا المعلومات" هو: "كل ما يمكن أن يستخدمه الإنسان لمعالجة المعلومات من أدوات وأجهزة وتشمل المعالجة، التسجيل، التنظيم، الاختزان، الاسترجاع والاستنساخ." (زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، (2002): ص.206)

فتكنولوجيا المعلومات هي "الأجهزة والآلات والمواد التي تستخدم في عمليات خزن ومعالجة واسترجاع البيانات وتشمل تقنيات الاتصالات التي تعني الأجهزة والمواد التي تستخدم لإيصال أو نقل رسالة سواء أكانت مكتوبة، مصورة أو شفوية من نقطة معينة إلى نقطة أخرى تفصل بينهما مسافة معينة." فتكنولوجيا المعلومات ليست مجرد الأداة أو الوسيلة التي يستخدمها الفرد في حل مشكلاته والتحكم في بيئته بل هي العملية التي لابد أن تتسع لتشمل الظروف الاجتماعية التي أفرزت الوسيلة والجوانب المختلفة للسلوك الاجتماعي (تطبيقاتها). وتعتمد تكنولوجيا المعلومات على "المزج بين كل من الأدوات أو الأجهزة أو الأنظمة أو الوسائط الفنية التالية: الحاسبات الإلكترونية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الميكروويف، الأقمار الصناعية، الألياف البصرية، أشعة الليزر، التصوير المصغر، الجمع التصويري للحروف." (محمود علم الدين، (1990): ص. 127)

"والاتصال المباشر بقواعد البيانات وانتشار التلفزيون الكابلي التفاعلي وخدمات الفيديو تكس والتليتيكست، الهاتف المحمول، البريد الإلكتروني وعقد المؤتمرات عن بعد." (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 49)

ويورد "د.نبيل علي" أن لتكنولوجيا المعلومات ست روافد هي: (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، (2005): ص. 86)

- ✓ تكنولوجيا عتاد الكمبيوتر « Computer Hard Ware » .
- ✓ التحكم الأوتوماتكي « Automatic control » .
- ✓ تكنولوجيا الاتصال « Communications » .

وهي تمثل الشق المادي « Hard Ware ». والروافد التالية تمثل الشق الذهني « Soft Ware » :

- ✓ البرمجيات « Soft Ware » .
- ✓ هندسة المعرفة « Knowledge Engineering ».
- ✓ هندسة البرمجيات « Soft Ware Engineering ».

4. تكنولوجيا الاتصال الحديثة « New Communication Technology»:

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بأنّها "**كافّة الآليات التقنيّة الحديثة المُستعملة في الاتصالات الخلوية واللاخلوية، ووسائل الإعلام، وتنظيم الكيانات الذكيّة، والسلوكات العلاجيّة السمعية** والبصريّة، وإدارة الشبكات وتنظيم الرقابة عليها، ومع أنّه يتم الإشارة إلى تكنولوجيا الاتصالات بأنّها تحمل نفس معنى تكنولوجيا المعلومات (IT) ولكن تظل تكنولوجيا المعلومات أكثر شمولاً واتّساعاً."
(www.techopedia.com,Retrieved27-9-2018.Consulterle16/11/2019: 18h45m)

أي تُعنى تكنولوجيا الاتصال "باستخدام أجهزة الحاسوب لتخزين، ودراسة، واسترجاع، ونقل، ومعالجة المعلومات، وتدخل في كثير من الأحيان في سياق الأعمال التجارية أو غيرها من المجالات، إضافة أنّها تعدّ مجموعة فرعية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

ففي سنة2012م اقترح "**زوبو**" إنشاء تسلسل هرميّ للإشارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يحتوي كل مستوى هرمي على درجة معينة من القواسم المشتركة التي ترتبط بالتكنولوجيات التي تسهّل عملية نقل البيانات بوساطة إلكترونية.

(www.gikipedia.org, Retrieved 14-10-2017. "Information technology" Consulter le16/11/2019 : 18h45m.)

1.4. وظائف تكنولوجيا الإتصال الحديثة:

ولتكنولوجيا الاتصال الحديثة وظائف: (عبد الباسط عبد الوهاب، (2005): ص.257)

أ. **التحول نحو الرخيص المتاح دوما:** لما أستخدم التكنيك الرقمي في الأجهزة الإلكترونية أدى لتصغير المعدات وبالتالي، رخصها.

ب. **التحول من الإلكتروني إلى الفوتون:** ظلت الإشارة الهاتفية تنقل عبر الأسلاك النحاسية كتيار كهربائي ضعيف (الإلكترونات) إلى أن حدثت النقلة النوعية باختراع الألياف الضوئية، (الفوتون)، (جسيمات الضوء).

ج. **التحول من الصوتي إلى الرقمي:** تضاعفت مع انتشار تطبيقات المعلوماتية الحاجة لتبادل البيانات وأصبحت الشبكات تصمم أصلا لنقل البيانات، في حين اعتبرت المكالمات الهاتفية عملا ثانويا. وأدى نقل البيانات رقميا لتحسين واضح بمستوى الخدمات والحد من التشويش وتقليص حجم معدات الاتصال والتخفيض من وزنها.

د. **التحول من الخاص إلى العام ومن المتنوع إلى المتكامن:** بدلا من احتكار الفرد لخط هاتفي واحد أستحدث أسلوب تحويل حزم الرسائل « **Packet Switching** » بديلا لتحويل الدوائر. فيتم تخزين الرسائل على هيئة وقفات معلوماتية متتالية يتم توجيهها بمراكز تحويل الرسائل لغايتها عبر مسار « **Route** » متاح يربط بين نقطة الأصل « **Origin** » ونقطة الهدف « **Destination** » دون الالتزام بمبدأ النقل عبر أقصر مسار بينهما، وهذا النظام لا يفرق بين البيانات التي ينقلها (مكالمات هاتفية، رسائل فاكس، بيانات كمبيوتر) فكلها سلسلة من البيانات الرقمية توجه عبر مسارات الشبكة في هيئة دفقات تصل لهدفها.

ه. **العمل على التحول من السلبي (أحادي الاتجاه) إلى التجاوبي (ثنائي الاتجاه):** تعمل نظم المعلومات وفق الطور السلبي، تنتقل المعلومات باتجاه واحد من المرسل إلى المتلقي. وظهرت مرافق المعلومات بالطور التجاوبي **«interactive mode»** كشبكات الفيديو تكس **«Vidéotex»** ثنائية الاتجاه تمكن المشترك من تبادل الرسائل مع مراكز المعلومات.

و. **التحول من الثابت إلى النقال:** كي ينقل الفرد ما يحتاجه من مصادر معلوماتية ومراجع وبيانات يجب اقتناء كمبيوتر نقال يحمل له ملفاته وبرامجه، وهاتف نقال هو نافذته يطل منها على العالم حيثما كان محققا أقصى درجات الشفافية الجغرافية والمعلوماتية.

2.4. خصائص تكنولوجيا الاتصال الحديثة:

يرى "ألفن توفلر" أن: "البنية الأساسية الإلكترونية في أقطار الاقتصاد المتقدم تتميز بالسمات التالية التي تمثل مفاتيح المستقبل." وهي: (زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، (2002): ص230)، (حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد، (2002): ص. 65)

1. **التفاعلية «Interactivity »:** تطلق على الدرجة التي يكون فيها للمشاركين بعملية الاتصال تأثير في الأدوار ويقومون بتبادلها، ويطلق على ممارستهم المتبادلة "التفاعلية" وعلى القائمين بالاتصال "مشاركين" بدلا من "مصادر".

   والتفاعلية في بعض أنظمة النصوص المتلفزة نتج عنها انحسار تحكم الدولة بمصادر المعلومات والأخبار وأصبح الفرد مسؤولا عن اختيار معلوماته وبرامجه وفق اتجاهاته وإمكانياته وقدرته الإدراكية. وأفرزت العملية الاتصالية مصطلحات جديدة: التبادل، التحكم والممارسة الثنائية.
2. **قابلية التوصيل« Connectivity »:** تعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بتنويعة كبرى من أجهزة أخرى، مهما كانت الشركة الصانعة أو البلد الذي أنتجت فيه.
3. **اللاتزامنية «Asynchuonization»:** أي إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم، ولا تتطلب من المشاركين أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه. مثل البريد الإلكتروني ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبليها في أي وقت دونما حاجة لتواجد المستقبل للرسالة.

4. **اللاجماهيرية «Demassification»:** تعني أن الرسالة الاتصالية يمكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو جماعات معينة، وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي، وتعني أيضا درجة التحكم في نظام الاتصال.

فهذا التوجه الفردي لوسائل الاتصال وميلها الحتمي والسريع نحو تفتيت الجماهير الضخمة إلى شظايا «Fragmentation » يدعوه بعض الباحثين "بوسائل الجماهير الصغيرة" لأنها لم تعد جماهيرية، فأضحت وسائل الإعلام "تحرص على تهميش الجماهير عبر التدفق الأحادي للمعلومات والآراء والأفكار وتكريس سلبية المتلقين عبر غياب الجواب كأسلوب اتصالي." (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، (2005): ص262)

5. **التكثيف:** حيث أصبح بمقدور القائمين بالاتصال إمداد المتلقين بجرعات متعددة الأوجه ومفتوحة الاحتمالات.
6. **السرعة في إنجاز الاتصال:** فتم الانتقال من مراحله المتعددة إلى أسلوب المرحلة الواحدة.
7. **قابلية التحويل«Convertibility » :** تتمثل في قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لآخر كالتقنيات التي تحول الرسالة المسموعة لرسالة مطبوعة والعكس، وهي في طريقها لتحقيق نظام الترجمة الآلية (نظام منيتيل الفرنسي). فالأفلام يمكن عرضها في دور السينما وعلى شاشة التلفزيون وأشرطة الفيديو كاسيت والأسطوانات المدمجة رغم اختلافها بالشكل.
8. **قابلية التحرك أو الحركية « Moblity »:** هناك وسائل اتصالية تستخدم في الاتصال من مكان لآخر كالهاتف النقال، السيارة أو الطائرة، المدمج في ساعة يد، جهاز الفيديو الجيبي، وجهاز الفاكسميل يوضع في السيارة، وحاسوب آلي نقال مزود بطابعة.
9. **الشيوع أو الانتشار « Ubiquity »:** أي الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال في العالم ولكل طبقات المجتمع، لا ليكون حكرا على الأثرياء وإنما يضم كل فئات وطبقات المجتمع وكل وسيلة تظهر تبدو في البداية أنها ترف ثم تتحول بعدها لضرورة.
10. **الشمول والاشتراك:** استطاع الإعلام والاتصال أن يقدم أشياء كثيرة من وجهات نظر متباينة يشترك فيها من يرغب بذلك.
11. **الفردية في مقابل الجماعية:** إذ أخذنا نتعاطى مع وسائل الإعلام والاتصال بصورة فردية: الحاسوب، الهاتف، المذياع...مع أنها كانت في الأساس وسائل استخدام جماعية.

12. **هيمنة طابع الإثارة:** لجذب أكبر قاعدة عريضة من الجماهير، فالإثارة مدخل خصب من المداخل التي تضمن استمرار المنتج الإعلامي. (محمد شكري، العدد1، 2003)
13. **الكونية أو التدويل «Globalization » :** أضحت البيئة الجديدة الأساسية لتكنولوجيا الاتصال بيئة عالمية دولية عبر تبادل المعلومات، نقلها والحصول عليها إلكترونيا بأي مكان بالعالم. (عالمية وسائل الإعلام). إذ أحدثت الثورة المعاصرة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات طفرة هائلة في ظاهرة الإعلام الدولي أو عالمية الاتصال. فأضفى كل من انفجار المعلومات وثورة الاتصال طابعا دوليا على وسائل الإعلام كافة.

فغدا من الصعوبة التميز بين ما هو إعلام وطني وما هو إعلام دولي، فشجعت هذه التطورات العديد من الصحف المحلية على التواجد بالأسواق العالمية. "كان النمط الإنتاجي لتكنولوجيا الاتصال هو ظهور مراكز توزيع لأعداد من الجماهير لا ترتبط بوحدة زمنية ولا مكانية بينما النمط الحالي لتكنولوجيا الاتصال يتميز بالتوجه لجماهير قليلة محدودة جغرافيا بمراكز إقليمية مختلفة توازن بين المركز والأطراف." (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، (2005): ص. 264)

14. **عمومية المعرفة:** اختزل الإعلام والاتصال الانعزال العقلي المعرفي للناس إلى الحد الأدنى، وأدت الوسائل الحديثة للاتصال إلى الإسراع بنشر المعلومات إلى الحد الذي نستطيع معه في المستقبل البعيد أن نتوقع أنه لن يوجد فرد أو جماعة، سوف يكون في مقدورها الهرب من تلك التأثيرات. (طلعت منصور (2000): ص. 103)
15. **سيادة المادة الإعلانية:** الإعلان هو البوابة الذهبية لمراكمة المزيد من رأس المال ومضاعفة الأرباح، وتمجيد القدرة الشرائية للمستهلك.
16. **صناعة الرأي العام:** تجري صناعة الرأي العام وفق مقاسات الهدف الأساسي المحدد من قبل الطبقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهيمنة، كما تتم وفق مقاسات الجمهور الذي لم يعد يشكل كتلة كبيرة متماسكة.
17. **التنظيم:** حيث أصبحت معالجة البيانات بطريقة رقمية أكثر سهولة في تنظيمها.
18. **الاستهلاك:** تنامي القيمة النقدية للمنتجات والسلع المتداولة وتبضيع كل منتج انطلاقاً من قاعدة ضرورة تراكم رأس المال، أديا إلى تحول ضروري في الرأسمالية فكراً وممارسة من طور التبادل التجاري إلى طور ترسيخ السلوك الاستهلاكي.

19. **انتصار الصورة**: تحول الوسائل العارضة للصور من وضع المنافس للوسائل المطبوعة إلى وضع المنتصر، فأصبحت تحجز الجزء الأكبر من أوقات الناس منشدين باستلاب للمشاهد ة، هذا الوضع أعاد صياغة اقتصاديات الزمن اليومي الذي يمنح مؤشراً على سيادة الصورة على ما هو مكتوب، فهي تشبع الخيال بأقل جهد فكري ممكن بذله على حساب الفهم والتحليل والنقد.

3.4. أبعاد تكنولوجيا الاتصال الحديثة:

قدمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة لمستخدميها أبعاد ثلاثة هي:

أ. **البعد الزمني**: أتاحت أقصى درجات السرعة في نقل المعلومات لحد إلغاء الفرق بين الزمن الإعلامي والزمن الواقعي (البث المباشر).

ب. **البعد المكاني**: وفرت كما هائلا من المساحة المطلوبة لتخزين المعلومات أو نقلها كما أنها تكاد تحيد عنصر المسافة مهما بعدت.

ت. **بعد خاص بعلاقة المتلقي بوسيلة الإعلام**: أتاحت "ثورة الاتصال" للمتلقي درجة من التفاعل الإيجابي مع وسائل الإعلام كالتلفزة الرقمية التي تسمح للمشاهد بالتدخل في اختيار البرامج.

5. تكنولوجيا الاتصال الرقمية:

1.5. مفهوم تكنولوجيا الاتصال الرقمية:

نقصد بها: "التحول من أسلوب التعامل مع المعلومات على أساس تناظري « Analog » إلى الأسلوب الرقمي « Digital » وأرقمة المعلومات وتحويل المعلومات: النص والصورة والصوت لموجات كهربائية مرقمة فيسهل عملية إرسالها وتخزينها ومعالجتها وضغطها. (جبار العبدي، (1996): ص. 14)

فالتكنولوجيا الرقمية تسعى لترقيم الصوت والصورة بتجزئة الإشارات (الصوت والصورة على حده) بدلالة الزمن لجزئيات صغيرة جدا بترددات عالية جدا إلى أن نصل لجرد كل هذه الجزيئات دون المساس بمحتوى الإشارة.ثم ترقيمها برقمين اثنين (1.0) يمثل كل منهما قيمة معينة وتسمى العملية بالتشفير « Codage » فالثنائية (1.0) تمثل معلومات معينة.

وتطورت التكنولوجيا الرقمية لتعبر عن المعلومات بأصفار وآحاد. "فالتكنولوجيا الرقمية هي اختزال المعلومات الخاصة بشيء ما كالنصوص، الصورة، الصوت، الضوء أو أي معلومات أخرى لرموز ثنائية، وهذه الرموز الثنائية تتكون من سلسلة من رقم صفر ورقم واحد، والآن معلومات الديجيتال تتكون من رقمي (1.0) لذا من السهل المحافظة على المعلومات نظيفة كما في حالتها الأصلية." (المركز الثقافي لشركة فاميلي للمطبوعات، (2000): ص. 07)

وتشير كلمة رقمي « Digital » إلى حالتين: التشغيل والإيقاف « On–OFF » ويعبر عن المعلومات في شكل سلسلة من إشارات التشغيل والإيقاف وتتخذ كل الحروف والرموز والأرقام والصور والرسوم والأصوات شكل أرقام "الواحد والصفر" فالواحد يقابل التشغيل « On » والصفر يقابل التوقف « Off » ويطلق على كل زوج من أرقامه « BIT » بمعنى حرف ومجموعة من الرموز « BITS » اسم « BYTE » وعادة ما يحتوي كل "بايت" على 08 رموز « BITS » . فلما يتم تحويل المادة المرسلة لتيار متصل متماثل من النبضات الكهربائية لا يقوم الجهاز بإرسالها مباشرة بل يقطعها إلى "عينات" صغيرة جدا ويرقمها فتأخذ كل "عينة" رقما معينا وتسمى العملية بالترقيم. (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 146)

ونعني بالتشفير الطريقة التي لجأت إليها الكثير من الشركات وهيئات التلفزيون لتشفير برامجها المذاعة عبر شبكات الكابل أو الأقمار الصناعية لحماية حقوق استقبال أو إعادة بث برامجها وأهم من ذلك لفرض أجرة على مشاهدة برامجها. وهناك أنواع عدة للتشفير هي كالآتي: (عبد الرزاق الديلمي، (2005): ص. 193 – 194)

- ✓ تشفير القنوات من حيث المواصفات الهندسية لإشارتي الصورة والصوت.
- ✓ تشفير القنوات بمنع الاستقبال لغير المخاطبين بالخدمة فضلا عن المحافظة على سرية معلومة بلد.
- ✓ تشفير القنوات والتحكم من المصدر (التلفزيون المدفوع الأجر).
- ✓ يستخدم لرفع درجة حماية محتوى الملفات، ابتكر المصممون برامج تشفر محتوى الملفات وتسترجعها لأصلها بعد فك التشفير.

وهذا التشفير نوعان: (ط.عبد الحق. (2000): ص. 300)

- ✓ تشفير تناظري « SYMETRIQUE » : يستخدم مفتاحا واحدا للتشفير وفكه.

- ✓ تشفير لا تناظري « ASYMETRIQUE »: يستخدم مفتاحان اثنان أحدهما للتشفير والآخر لفك التشفير : البرنامج« PRETTY, GOOD PRIVACY ; (P.G.P) »

2.5. أهداف التكنولوجيا الرقمية:

تهدف التكنولوجيا الحديثة الرقمية لـ:

- ✓ التحكم في الأمواج بالقضاء على التشويش الخارجي الذي يحدث بسبب بعض الإشارات المغايرة أو بفعل العوامل الطبيعية باستقطاب وإرسال جيد للإشارات. أي المحافظة على المعلومات الأصلية بلا تشويه أو تغيير وجعلها سهلة عند معالجتها.
- ✓ التخلص من انعكاسات الموجة الضوئية (الألياف البصرية) واستبدال الأجهزة العاملة بالنظام الرقمي لضمان جودة الصوت والصورة.
- ✓ المحافظة على كم هائل من المعلومات لمدة طويلة وفي مساحة صغيرة.
- ✓ تطوير وسائل الاتصال وجعلها أكثر فاعلية كالتلفزيون من حيث وضوح الصوت ونقاء الصورة وتناسق الألوان وزيادة عدد القنوات أو كالهاتف النقال الذي يمكن من الاتصال عبر الأنترنت وكذا الاستماع للراديو، أو آلة تصوير أو كاميرا.
- ✓ جعل العالم قرية صغيرة باختصار المسافات والفوارق الزمنية...
- ✓ مساعدة الأجهزة الإدارية في تأدية عملها وممارسته بسرعة وتنظيم جيد.
- ✓ حث المؤسسات الاقتصادية على زيادة الإنتاج والترويج للسلع بإشهار متطور.

3.5. مزايا التكنولوجيا الرقمية:

تحقق التكنولوجيا الرقمية عدة مزايا لمستخدميها، فتزاحم وبجدارة الإشارات التماثلية. وأهم هذه المزايا: (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 151- 153)

- ✓ يعمل نظام الإرسال التماثلي مستقلا عن نظام الاستقبال فيؤدي للتشويش فتؤثر ظروف البيئة وأحوال الطقس على الإشارة التماثلية أثناء إرسالها. في حين يتخذ الاتصال الرقمي

شكل الشبكة الرقمية « Digital Net Work » من بداية الإرسال إلى منفذ الاستقبال وتكون مراحل الإرسال والقناة والاستقبال عملية واحدة متكاملة، ويمكن التحكم في عناصر النظام والسيطرة عليها في دائرة رقمية موحدة ولا تسمح الشبكة الرقمية بالتشويش أو التداخل في كل مرحلة من مراحلها.

- ✓ فهي تجسد نظاما متكاملا من المعالجات يقوم بتوجيه المحتوى الأصلي ويتحكم في عملية الإرسال، والقناة وفك كود الرسائل على مراحل مختلفة مما يحقق مزايا أكبر من الاتصال التماثلي ويحل مكانه تدرجيا.

- ✓ يتسم نظام الاتصال الرقمي بالنشاط والقوة « Robust » التي تجعل الاتصال مؤسسا ومصانا كوحدة متكاملة عالية الجودة خاصة في البيئات التي يكون فيها أسلوب الإشارات التماثلية مكلفا وغير فعال.

- ✓ تتسم الشبكة الرقمية بقدر عال من الذكاء « Intelligence » فيمكن أن يصمم النظام الرقمي لمراقبة تغير أوضاع القناة « Channel » بصفة مستمرة ويصحح مسارها، بينما لا يمكن تحقيق ذلك في حالة استخدام الاتصال التماثلي.

- ✓ تتسم الشبكة الرقمية بالمرونة « Flexibility» حيث تخضع النظم الرقمية للتحكم من جانب برامج « Soft Ware » بالحاسب الإلكتروني مما يسمح بتحقيق قدر عال من جودة الاستخدام.

- ✓ تتسم الشبكة الرقمية بالشمول « Generic » فيسمح النظام الرقمي بنقل البيانات في شكل نصوص وصوت وصورة ورسوم بقدر عال من الدقة وتتم كل أشكال الاتصال السابقة باستخدام الإشارات الرقمية كما يمكن أن تنقل الشبكة الرقمية العديد من المحادثات أو الأصوات المركبة « Multiplexed » في وقت واحد.

- ✓ يتسم الاتصال الرقمي بتحقيق قدر عال من تأمين الاتصال « Security » حيث سبق استخدام نظم الاتصال الرقمي للأغراض العسكرية ونقل البيانات السرية للحكومات قبل أن يصبح هذا النوع من الاتصالات متاحا تجاريا، وفي شبكات البنوك والنقل الإلكتروني للبيانات

ونقل المعلومات الحساسة ذات السرية العالية. وعند إرسال الإشارات الرقمية إلى مسافات قصيرة يتم استخدام أسلوب الاتصال المتوازي وأسلوب الاتصال المتعاقب عند الرغبة في نقل الإشارات الرقمية على مسافات طويلة.

- ✓ فهي تجسد نظاما متكاملا من المعالجات يقوم بتوجيه المحتوى الأصلي ويتحكم في عملية الإرسال، والقناة وفك كود الرسائل على مراحل مختلفة مما يحقق مزايا أكبر من الاتصال التماثلي ويحل مكانه تدرجيا.
- ✓ يتسم نظام الاتصال الرقمي بالنشاط والقوة « Robust » التي تجعل الاتصال مؤسسا ومصانا كوحدة متكاملة عالية الجودة خاصة في البيئات التي يكون فيها أسلوب الإشارات التماثلية مكلفا وغير فعال.

وكلما كانت وصلة الاتصال صعبة (ظروف البيئة) تفوق **الاتصال الرقمي** على **الاتصال التماثلي** في **نقل المعلومات على مسافات بعيدة** باستخدام **وصلات الألياف الضوئية « Optical Fiber»** التي تحافظ على قوة الاتصال من البداية إلى النهاية على غرار الاتصال التماثلي الذي **يضعف** كلما طالت المسافة التي يقطعها. وتكمن قوة الاتصال الرقمي وفعاليته عبر عدة أبعاد كمقاومة التشويش والتداخل في الحديث وتصحيح الأخطاء الكترونيا والحفاظ على قوة الإشارة على طول خط الاتصال.

6. وسائل تكنولوجيا المعلومات:

1.6. تكنولوجيا الاتصال عن بعد:

1.1.6. تكنولوجيا الاتصال عبر الميكروويف (الموجات القصيرة):

1.1.1.6. مفهوم تكنولوجيا الاتصال عبر الميكروويف:

هي "إحدى الوسائل لنقل الصوت والبيانات والصور عن بعد باستخدام موجات متناهية الصغر وعالية التردد للطيف الإذاعي معتمدة على هوائيات تدعم على قمم الجبال الشاهقة (المرتفعات)، على أن يكون بين كل هوائي وآخر خط وهمي لا يفصل بينهما شيء، يرى كل هوائي الآخر وتكون هذه المسافة بين كل هوائي وآخر 30-40ميلا ويتم نقل البيانات عبر الوسيلة بسرعة تبدأ من 256ألف كلم إلى100م ميجابت في الثانية."

ويعتمد الميكروويف في توصيل بياناته على كهرومغناطيسية الطيف الموجودة بالفضاء (إشارات الترددات الصوتية وترددات فوق الموجات الضوئية) بحصة تتراوح من واحد جيجا هرتز إلى ما يزيد عن مائة جيجا هرتز... كما تتراوح أطوال موجات هذه الترددات من نصف بوصة لنحو 12بوصة، ومن هنا جاءت تسميته "الميكروويف" أي الموجات القصيرة جدا.

وتطورت خطوط الميكروويف أثناء الحرب العالمية الثانية عبر استخدامات الرادار « Radar » في الحرب لمعرفة الهدف المرصود وتحديد مكانه. وبعد الحرب أصبح استخدامه متاحا تجاريا، اعتمد الراديو ذو الاتجاهين في تطوره على تكنولوجيا الميكروويف. (د.حسن عماد مكاوي، (1993): ص121) وفي الثمانينات حدثت توسعات في إدارة الأعمال والمشروعات، وبدت الحاجة للاتصال ذي السعة العالية لنقل البيانات ودوائر الفيديو فتم الاعتماد على الأسلاك النحاسية ثم برزت تكنولوجيا الميكروويف كوسيلة جديدة تستخدم الموجات الكهرومغناطيسية لبث الإشارات لمسافات بعيدة ذات ترددات أعلى من الترددات المستخدمة بمحطات الراديو والتلفزيون. (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 123)

2.1.1.6. خصائص تكنولوجيا الميكروويف:

من خصائصه ما يلي: (محمد محمد الهادي، (2000) : ص. 53)

- ✓ يستخدم أسلوب تردد « frequency Modulation » « F M » في نقل البيانات. تسافر في خطوط مستقيمة وهمية فيرى كل منهما الآخر ولا تنعكس من خلال طبقة "الأيونسفير" مثلما في موجات الراديو التقليدية. تتراوح المسافة بين كل محطة تقوية وأخرى من20-30ميلا ويتوقف ذلك على قوة الترددات المستخدمة وأحوال الطقس المعيقة لترددات إشارات الميكروويف.
- ✓ يستخدم لمسافة 20 كلم، تصل المسافة بين البرجين50كلم طبقا لانبطاح الأرض.
- ✓ تحمل أطباق الهوائيات على أبراج من الرصاص « Steel Tower » يكون قطر الهوائي أقل من قدمين إلى نحو 12قدما.

3.1.1.6. استخدامات تكنولوجيا الميكروويف: (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 126)

- ✓ يستخدم في تسهيل الاتصال بين مكاتب السنترال الهاتفي لشركات الهواتف.
- ✓ يستخدم في تشغيل محطات الراديو العاملة بترددات مختلفة القوة فيسمح لها بتقديم عدد ضخم من القنوات الإذاعية بمنطقة جغرافية واحدة بلا تداخل بين الموجات.
- ✓ يستخدم في إعادة تقوية الإشارات التلفزيونية لكي تصل إلى مناطق نائية.
- ✓ يستخدم في الاستوديوهات التلفزيونية لتدعيم مرور الإشارات من الاستوديوهات لنقاط التغذية الرئيسية للأقمار الصناعي.

2.1.6. تكنولوجيا الاتصال عبر الأقمار الصناعية:

تتم الاتصالات الفضائية بالأقمار الصناعية، وما تحمله من أجهزة إرسال واستقبال تتعامل مع المحطات الأرضية، وشبكات التوزيع والاستقبال. وبدأت بين محطات التحكم والمتابعة الأرضية وبين الأقمار الصناعية ذاتها بهدف التوجيه وتلقي المعلومات والتعرف على نوع الاستجابات الصادرة من الأجهزة المحمولة بالقمر تمهيدا لاستخدام الاتصالات الفضائية في العمل الاجتماعي والإعلامي. (إبراهيم إمام، (1985): ص. 73)

1.2.1.6. أهداف تكنولوجيا الاتصال عبر الأقمار الصناعية:

نشير إلى أبرزها: (عبد الرزاق الديلمي، (2005): ص. 56)

- ✓ أقمار التجسس: تشمل: الاستخبارات الإلكترونية، الاستطلاع التصويري، المراقبة والإنذار المبكر.
- ✓ أقمار الملاحة.
- ✓ الأرصاد الجوية.
- ✓ أقمار الهجوم والدفاع.

- ✓ أقمار الاتصال: محطات فضائية تدور حول الأرض تستقبل وترسل الرسائل. وهذه الأقمار تشمل الإرسال التلفزيوني والاتصالات الهاتفية والتلكس والإنترنت.

فالقمر الصناعي "وسيلة جديدة لإرسال استقبال أنواع متعددة من الإشارات قد تكون حروفا، أرقاما، أصوتا أو صورا ويقوم القمر الصناعي ببث هذه الإشارات. إذ يوفر فرصا جديدة لوسائل الإعلام ووكالات الأنباء لنشر الأخبار بطريقة أسرع في كل أنحاء العالم سواء كانت مصاغة بشكل كلمات أو صور أو أفلام." (إبراهيم إمام، (1985): ص. 82)

مما تتضح لنا أهمية هذه الوسيلتين في الاتصالات، فالكمبيوترات تتصل ضمن شركة واحدة ومساحة متقاربة وعبر شبكة موضعية تسمح بتبادل البيانات بسهولة بين مختلف أقسام شركة اتصال ما "الاتصالات البيانية" التي تربط بين القمر الصناعي والكمبيوتر منتجة ما يسمى "بالاتصال البعدي بالقمر الصناعي".

3.1.6.تكنولوجيا الاتصال عبر الكابل:

هو "نظام يقوم على شكل شركة أو مؤسسة لتوزيع الأفلام والبرامج التلفزيونية بالكابل على الجهات التي تشترك في هذا النظام." فالوضع التقني للتلفزيون عبارة عن مجموعة من الأجهزة تحتوي على محطة تسمى رأس الشبكة بإمكانها أن تساعد على تمرير نصوص وأصوات متحركة ناطقة إلى المنازل والأماكن المرتبطة بمنشأة الكابل سواء كانت من إنتاج المحطة أو ملتقطة عبر حزمة هرتزية "شبكة أرضية" أو عبر الأقمار الصناعية التي تنقلها وتوزعها.

واستخدم الكابل لأول مرة بأمريكا سنة 1949م في شكل هوائي جماعي يستعمل لالتقاط البرامج الإذاعية في المناطق التي تتمتع بالتغطية الهرتزية.

ويعد الكابل "أحد الوسائط التي تستخدم في نقل الرسائل والمعلومات الصوتية والمرئية والنصوص، إما بالأسلوب التماثلي « Analog » أو الأسلوب الرقمي« Digital » وتعتمد عملية نقل الرسائل عن بعد على كهرومغناطيسية الطيف مثل إرسال الراديو والتلفزيون أو على الاتصال السلكي، والكابل هو أحد أشكال الاتصال السلكي." (فاروق سيد حسن، (1990): ص. 11)

4.1.6. تكنولوجيا المعلومات عبر الألياف البصرية « Fibre Optic» :

هي "خيوط دقيقة مصنوعة من الزجاج، تنقل وتمرر في آن واحد عدة أشعة مضيئة من مختلف الأطوال على شرط أن تكون هناك منابع مطابقة لما يماثلها من التجهيزات في نطاق الاستقبال." ويمكن لليف البصري أن يحمل أكثر من 12قناة صوتية وأكثر من 15قناة تلفزيونية فضلا عن الخدمات الاتصالية الأخرى. ويمكن لليف البصري أن ينقل ما يتعدى 200قناة بشتى الخدمات المسموعة والمرئية. وقد تم استخدام الألياف البصرية في الاتصالات لأول مرة سنة1966م، وكانت أول ليفة في عملية الاتصال من صنع شركة "كورفيتج" الأمريكية للزجاج سنة1970م ثم انتقلت على مسافات طويلة سنة1971م. (أحمد بيوض، (1994): ص. 74)

وترجع كلمة الألياف الضوئية للعالم "كابني" « N.S. Kapany» سنة 1956م، ويعرفها أنها "فن الإرشاد الفعال للضوء في مناطق فوق بنفسجية والضوء المؤتي والأشعة تحت الحمراء للطيف عبر ألياف شفافة خلال مسارات محدودة مسبقا." (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 133)

وهي عبارة عن قوائم من الخيوط « Stands » الزجاجية التي يمر الضوء خلالها عبر ترددات عالية جدا، ويمكن لهذه الألياف أن تحمل الإشارات الصوتية والمرئية والبيانات. يمكن استخدام الألياف الضوئية بنظم الاتصال فتستخدم دعامة الضوء « lignt ben » كحامل « cavier» الموجة الحاملة بنظام الراديو وبعد وضع المعلومات في كود يتم إنتاج الموجة المشكلة « Modulated».

وأكثر أساليب تشكيل موجات الضوء يتم باستخدام التشغيل والإيقاف « On / Off » أو الإشراق والإعتام « Bright / Dim » لكي تعبر عن البيانات الرقمية « Digital Data » ويشير الضوء المشرق إلى الرقم (1) والرقم المعتم إلى الرقم (0). وتمثل أرقام الآحاد والأصفار مجموعة الرموز « Bits » المستخدمة في نقل البيانات.

وتردد الضوء العالي يوفر كميات ضخمة من المعلومات (550م رمز/ ثا، بليون رمز/ ثا عند الاستخدام التجاري)، وعند استقبال نهاية الوصلة الضوئية يوجد جهاز كاشف الصورة « Photo detector » ويخرج هذا الجهاز إشارة كهربائية لما يصطدم به الضوء.

وتعد الألياف الضوئية من الوسائط المساعدة على توسيع مجال الاتصالات، وهي قوائم زجاجية رقيقة كخيوط العنكبوت تمرر أشعة الليزر بها فيحل الضوء محل الإشارات الإلكترونية التقليدية المستخدمة بخطوط الهاتف، الراديو، التلفزيون ونقل بيانات الحاسب الإلكتروني.

5.1.6. تكنولوجيا الاتصال عبر الكمبيوتر:

يلعب الكمبيوتر دورا مهما في تصميم وبناء ونظم المعلومات الحديثة، فهو يحقق لنظام المعلومات: السرعة، الدقة، الثقة والصلاحية... كما يقوم "بإجراء العمليات الحسابية المعقدة التي يصعب تنفيذها يدويا، إضافة للقدرة الفائقة على تخزين كم من المعلومات بشكل منظم بحيث يسهل استرجاعها بوقت ضئيل، كما يتمكن الحاسب الإلكتروني إنجاز كافة المهام الأخرى التي يقوم بتنفيذها نظام المعلومات ومنها تحقيق أمن وسلامة البيانات والضمان الكامل ضد فقدانها أو تلفها عبر المستفيدين." (محمود علم الدين، (1990): ص. 59)

ومن الأساليب الحديثة لتخزين البيانات المدونة والمواد الصوتية « Audio discs » والمواد الضوئية « Video discs» على الكمبيوتر "الأقراص الضوئية" « Optical discs». (محمد فتحي عبد الهادي، (1984): ص. 218)

1.5.1.6.استخدامات الحاسب الإلكتروني في مجال الاتصال:

يتيح استخدام الحاسب الإلكتروني تطبيقات عديدة في مجال الاتصال الشخصي أو الاتصال الجماهيري وذلك على النحو التالي: (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 71)

1) **الاتصال المباشر بشبكات المعلومات « On line – computer net work»:** عند إدارة رقم تلفون ما يمكن ربط الكمبيوتر من داخل المنزل بكمبيوتر مركزي، ويتيح توفير خدمات عدة من المعلومات والأخبار، استرجاع المعلومات والتعليم...
2) **معالجة الكلمات « Word Processing »:** تتيح طباعة متقدمة وسريعة من الطباعة بالآلة الكاتبة « type writer » تطبع النصوص بلوحة معالجة الكلمات « Processor Key Board » ونشاهد النص المطبوع على شاشة مراقبة، وتخزن هذا النص في ذاكرة الحاسوب. وتتيح مزايا غير موجودة في الآلة الكاتبة كإمكانية مراجعة النص الكامل، تصحيح

الأخطاء الطباعية، اللغوية وتحريك الفقرات من موقع لآخر وإعادة ترتيب عدد الأعمدة وعدد الأسطر في كل صفحة بسهولة.

3) **النشر المكتبي « Desk top publishing »** : تستخدم أجهزة الحاسب الإلكتروني في إنتاج صفحات كاملة من الصحف، مزودة بالعناوين، النصوص والرسوم. ويتيح للمخرج الصحفي أن يعد نسخة الصفحة على شاشة المراقبة بالشكل الذي يريده مطبوعا على الورق. كما يجري تعديلات على شكل الصفحة ومحتواها بسهولة، وتسمى الصورة الناتجة « Wysiwyg » أي الصورة الظاهرة على الشاشة هي نفسها الصورة التي نحصل عليها على الورق المطبوع.

4) **تصميم الرسوم « computer- aided design »** : غيرت الحاسبات الإلكترونية من طريقة أداء الناس للرسوم التقنية باستخدام نظم تصميم الرسوم يتم ابتكارها وتخزينها وتغييرها بشكل أسهل من السابق وتستخدم هذه الرسوم في وسائل الاتصال عبر عرض خرائط الطقس والرياح ورسم الخرائط وتحديد المناطق الجغرافية، الأخبار وبرامج الشؤون الجارية.

5) **البريد الإلكتروني« electronic Mail »**: يستخدم الكمبيوتر في توزيع الرسائل بدلا من البريد العادي، وغدا البريد الإلكتروني شائع الاستخدام في الشركات لتسهيل الاتصال بين الموظفين والإدارات المختلفة، ويتيح توجيه رسائل متعددة إلى عدة أفراد على مسافات بعيدة أو توزيع نسخ من نفس الرسالة إلى أفراد عديدين واستقبال الرسائل من جهات أخرى عبر صناديق البريد الإلكتروني.

6) **أعمال المونتاج والتشغيل الذاتي لوسائل الاتصال « Editing & Automation »**: يعد الكمبيوتر مهما في عمل المونتاج للبرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية، ويندر وجود أستوديو للصوت أو التلفزيون غير مزود بالكمبيوتر الذي يقوم بأعمال التوليف بكل دقة وتحكم وتنوع وتعتمد استوديوهات التسجيل الموسيقي الحديثة على الحاسوب.

فأجهزة الكمبيوتر وفرت لمونتير الفيديو:

- السيطرة والتحكم في التزامن الكامل بين أكثر من جهاز عرض « Player VTR » مما سهل عليه تنفيذ جميع وسائل الانتقال أثناء مرحلة « Off Line » مما وفر له إمكانية الحكم على مكان المؤثر ومدته الزمنية واحتمالات تعديله.

- إضافة جهاز مزج للصوت « Auto Mixer » وجهاز مزج للصورة « Vision Mixer » ومواد للمؤثرات الخاصة « Spetial-Effect Generator » والأجهزة التي يسيطر عليها الكمبيوتر مما يسهل للمونتير اتخاذ قراراته.
- يلعب الكمبيوتر دورا كبيرا ضمن وسائل الإعلام عبر "التشغيل الذاتي" « Automation»الذي أثر على أسلوب معظم صناعة الاتصال الجماهيري التي تتم عبر التسهيلات الأوتوماتيكية من طباعة للصحف، المجلات، الكتب وإدارة محطات الراديو بشكل شبه كامل باستخدام الأشرطة سابقة التسجيل والتحكم بأجهزة الحاسب في تشغيل الأشرطة وإيقافها، ويستخدم التشغيل الذاتي في إدارة قاعات العرض السينمائي...

2.5.1.6. مزايا استخدام الكمبيوتر:

يوفر استخدام الكمبيوتر جملة من المزايا:

- ✓ يحد من التعامل اليدوي مع الملفات والسجلات ومن ثمة سهولة تخزين واسترجاع المعلومات.
- ✓ يوفر الاتصال بالآخر بأسرع وقت بالضغط من أي مكان وفي أي وقت لتقديم كل الموضوعات المستفسرة عنها أو المطلوبة. واختصار البيانات التي يتعامل معها المستخدم وتكاملها والقدرة على إجراء عمليات حسابية سريعة تبلغ واحد على ألف مليون ثانية.
- ✓ القدرة على تذويب الحدود الفاصلة بين وسائل الاتصال الجماهيري بشكلها التقليدي من خلال أنظمة الوسائل الاتصالية المتعددة، تم دمج كافة معطيات الوسائل الاتصالية بجهاز اتصالي واحد هو الكمبيوتر إضافة لتكامله معها.
- ✓ يوفر الكمبيوتر إمكانية هائلة في تصميم الخطوط واختيار الألوان ومزجها، وهو يشارك في ذلك مع الوسائل اليدوية في الرسم والتلوين، إلا أنه ينفرد بالقدرة غير الموجودة التي يمنحها للفنان لكي يغير من ألوانه بصورة فورية.

6.1.6. تكنولوجيا نظم مشاهدة الوثائق باستعمال أقراص الليزر (أتونكس):

هي "آلة متحسسة للضوء تقوم بتحويل الرسوم وغيرها من الصور واللقطات المرئية إلى صور مكونة من أجزاء رقمية « Bit– Ranpped Images » ." وتتناسب تكنولوجيا أقراص الليزر وتطبيقات المؤسسات الحكومية ضمن ملفات ومعاملات جوازات السفر، الوثائق والمخطوطات وأعمال وكالات الأنباء. إن تخزين الوثائق يتطلب استخدام لوحة المفاتيح لإدخال البيانات بالأسلوب العادي التقليدي وباستخدام جهاز المسح والتصوير « Scanner » كوسيلة لالتقاط المعلومات المكونة لأية وثيقة، أي الصورة الناتجة في شاشة الحاسوب تمثل النسخ الالكترونية للوثائق الورقية، حيث تحول الصور والرسوم والكتابة إلى الشكل الرقمي بواسطة جهاز المسح «Digital Format» .

فقد وفرت الأجهزة الماسحة الطريق السريع للإدخال إلى الحاسوب، مضافا عليها وبعد انجاز مهمة التقاط الصور للمعلومات أو الأشكال وتخزينها في ذاكرة الحاسوب،يصبح من الممكن استخدام منقح الرسوم « Graphic Editor » أو برنامج «Page Composition– Program» لتعديل، تصغير، تقطيع أو حذف أجزاء من تلك اللقطات وإلصاقها بلقطات أخرى في صفحات أخرى. (جعفر الجاسم، (2005): ص. 81 – 82)

7.1.6. الفاكسيمايلي (الاستنساخ عن بعد):

هو "إعادة تكوين صورة أصلية من مكان ما إلى مسافة بعيدة." الفاكسيمايلي يقوم "بنقل صورة ورقية للوثائق أيا كانت لغتها أو شكلها وبجميع تفاصيلها من مصدرها الأصلي إلى جهة أخرى ترغب في الحصول عليها، وتقوم فكرة الفاكسيمايلي على أساس الاستعراض البصري « Scanning » للوثائق." (عبد الرزاق يونس، (مرجع سابق): ص35) وتعد تكنولوجيا الفاكسيمايلي من أكثر تكنولوجيا المعلومات أهمية، إذ تعد الأسلوب الوحيد بجانب البريد العادي إذ بإمكانه نقل الرسومات كجزء متكامل مع النص المرسل ونقل الوثائق باللغة الطبيعية موقعة من أصحابها وحتى الوثائق المكتوبة خطيا والصور.

2.6. تكنولوجيا التخزين والاسترجاع:

1.2.6. تكنولوجيا الحاسوب:

تعد تكنولوجيا الحاسوب من أهم تكنولوجيا المعلومات (أحد الركائز الأساسية) لكونها أصبحت قاسما مشتركا مع بقية التكنولوجيات، لها قدرة كبيرة على التخزين والاسترجاع. إن كلمة "كمبيوتر « Computer » كلمة انجليزية مشتقة من كلمة « Compute » أي يعد أو يحسب. وقد ترجمت إلى اللغة العربية: الدماغ الإلكتروني، العقل الإلكتروني، الحاسب الآلي، الحاسوب..." (ربحي مصطفى عليان، (1998): ص. 433)

والحاسوب عبارة عن "آلة تستخدم كأداة لمعالجة البيانات تحت سيطرة وتحكم أو أمر برنامج معين سبق إعداد خطواته لمعالج مشكلة ما علاوة على اختزان البرنامج بذاكرة الكمبيوتر." (مظاهر طايل، (1985): ص. 13)

تم في 1887م اختراع القرص المسطح « Flat Disc » الذي يستخدم في تسجيل الصوت، وفي 1895م تم اختراع الفيلم السينمائي مقاس35مم. وفي أواخر العشرينات قدمت أفلام صوتية، وفي 1956م تم صناعة أول جهاز للفيديو كاسيت.

وصار له أقراص تسمح بتخزين كميات ضخمة من المعلومات بالصوت والصورة عما تخزنه أشرطة الفيديو ويمكن ربط هذه الأقراص بالحاسب الإلكتروني لتصبح وسيلة مثالية للتفاعل والتدريب. ويمكن مسح المادة المسجلة عدة مرات، وتسجيل مادة جديدة عليه مع إمكان تكرار النسخ عدة مرات بدون التقليل من كفاءته. (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 190)

وبعدها شهد العالم الوسائط التخزينية الإلكترونية وما تبعها من تطورات عديدة متتالية بدء من تقنية التخزين المغناطيسي التي بدأت في الستينات بالأقراص المرنة « Floppy Disk » والصلبة « Hard Disk » ثم الأشرطة المغناطيسية ذات سعة التخزين العالية وصولا في الثمانينات لتطوير تقنية التخزين الضوئي « Optical Storage » وسائلها المتعددة تحفظ البيانات على نوع من الأقراص المدمجة « Dos » بسعات أكبر لتخزين البيانات الرقمية.

1.1.2.6. أقسام وسائط التخزين:

وتنقسم وسائط التخزين إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتفرع عن كل منها: (عبد الباسط محمود عبد الوهاب، (1993): ص. 142)

1. **وسائط تخزين خاصة بالكمبيوتر:** وتنقسم إلى وحدتين: رئيسية ومساعدة:
   - ✓ وحدة التخزين المساعدة: مهمتها القيام بأعمال الدائم وتستخدم فيها الأسطوانات المرنة «Floppy Disk » والأسطوانات الثابتة « Hard Disk » والشرائط الممغنطة « M T U » تسمى بوحدات التخزين الخارجية.
   - ✓ وحدة التخزين الرئيسية: تحتفظ بالبيانات الجاري معالجتها أثناء التشغيل للجهاز وتسمى ذاكرة الوصول العشوائية « RAM » أو ذاكرة القراءة والكتابة. وتنقسم إلى:
     - ⌙ الشرائط الممغنطة « Magnetic Tapes » : تستعمل لتخزين كمية كبيرة من المعلومات تصل لأكثر من « 2GO » وهو من أرخص وحدات التخزين، مصنوع من البلاستيك مغطى بمادة تدخل في تركيبها أكاسيد الحديد لتكون قابلة للمغنطة يصل طول الشريط ما بين 50-2500قدم، عرضه لا يتجاوز نصف بوصة، تسجل البيانات فيه في هيئة بقع مغناطيسية « Spots » وبشكل يماثل أشرطة التسجيل الصوتية، يتيح تخزين وإعادة البيانات فيه ويمكن مسح بياناته مع إعادة التسجيل، وهو قابل للقراءة والكتابة عبر جهاز قارئ الشريط.
     - ⌙ الأقراص الممغنطة « Magnetic Disk »: ذات شكل دائري (قرص) وهي مادة بلاستيكية أو مادة صلبة قابلة للمغنطة مثل الشريط المغناطيسي، لكن الفرق الرئيسي هو أن الوصول للمعلومات على الأقراص الممغنطة هو وصول مباشر دون البحث في المعلومات التي قبلها، لذلك يعد القرص أسرع في استرجاع المعلومات من الشريط المغناطيسي وأبطأ من ذاكرة الحاسب وهو أسرع انتشارا. من أنواعها:
       - ⇐ القرص المرن « Floppy Disk » .
       - ⇐ القرص الصلب « Hard Disk ».
       - ⇐ القرص المغناطيسي زيب« ZIP » .

- **الأوعية الضوئية:** تعتمد على الليزر لتسجيل واسترجاع المعلومات ذات سعة تخزينية عالية، يصلح للقراءة فقط، ويتم التسجيل باستعمال شعاع الليزر يسمى« Graveur»، ويوجد أجهزة خاصة لقراءة هذه الأقراص (قارئ القرص المضغوط) « CD-ROM DRIVE » بالنسبة لـ: « CD-ROM » و « DVD- DRIVE » بالنسبة لـ: « DVD- ROM ».
- **ذاكرة الفلاش أو بطاقات الذاكرة:** عبارة عن ذاكرة وميضة صغيرة الشكل، تستخدم كوحدة تخزين دائمة أكثر من استخدامها كذاكرة، لسهولة وسرعة تخزين المعلومات بها، وتعد كوحدة تخزين ثابتة لأن كل مكوناتها الالكترونية لا يوجد بها حركة ميكانيكية أو أجزاء تتحرك، لا رأس للقراءة والكتابة ولا محرك، مكونة من مجموعة من الخلايا الالكترونية تمكن من الاحتفاظ بالبيانات التي توجد بها، وتستعمل بطاقات الذاكرة في آلات التصوير الرقمية، الحواسيب المحمولة، الهواتف، المشغلات الموسيقية وأنظمة ألعاب الفيديو.
- **وسائط تخزين خاصة بالتسجيلات الصوتية:** بدأت التسجيلات الصوتية في القرن الثامن عشر كأسطوانات بمواصفات بدائية في السعة والحجم والشكل وهي أشرطة الكاسيت المغناطيسية ثم تطورت بسعة عالية ودقة متناهية معتمدة على الليزر (أسطوانة) وأتيحت أجهزة التسجيل الصوتي الرقمية « Digital Recording » في الأسواق منذ 1981. ويمكن "تخزين الموسيقى أو الصوت على أقراص بلاستيكية "سونا ديسك" وتشغل بشكل أوتوماتيكي إلى ما لا نهاية حيث توضع في جهاز التسجيل ويتم إدارتها واحدة بعد الأخرى بدون تدخل بشري وبدون توقف.

  وهناك نوع جديد من الأشرطة الرقمية تتميز بدقة عالية في التسجيل الصوتي واستخدمت الدوائر المتكاملة في التسجيل الموسيقي عالي الجودة بدلا من استخدام الأشرطة والأقراص." (عبد الباسط عبد الوهاب، (1993): ص. 298)
- **وسائط تخزين خاصة بالتصوير المصغر "المايكرو فيلم":** بدأ تخزين الإنتاج المطبعي المنشور في حيز صغير جدا عام 1839م بإنجلترا ثم طور الألمان ذلك فتمكنت شركة "فويكلندر" من إنتاج أول كاميرا خاصة بالمايكرو فيلم عام 1902م.

- **مفهوم المصغرات الفيلمية:** يستخدم مصطلح المصغرات: « Micro form » للدلالة على أي وسيط لتوصيل أو تخزين المعلومات ويحتوي على صور صغيرة جدا لا يمكن قراءتها دون تكبيرها.

  ويحتوي مصطلح المصغرات على الصور الفيلمية الشفافة والصور المعتمة الورقية وتسمى بالصور المصغرة « Micro Images » وتتضمن معلومات نصية وخطية أو في حالات عادية معلومات مرمزة ثنائيا ومقروءة آليا.

فتسمى بالمصغرات الفيلمية نتيجة "لتصغير موارد ثقافية من أحجامها الطبيعية إلى أحجام صغيرة جدا تصعب قراءتها بالعين المجردة، ثم استعادتها لأحجامها الطبيعية وتكبيرها وفقا للمتطلبات عن طريق بثها على شاشة جهازي قارئ خاص أو طبعها على الورق الاعتيادي بواسطة جهازي القراءة والطبع وتحفظ تلك البيانات في تلك الأفلام لمدة زمنية قد تصل إلى 500 سنة."، وهي عبارة عن "الأشكال والأوعية المختلفة الناتجة عن عملية تحويل مصادر المعلومات والمطبوعات الورقية والتقليدية من أحجامها الاعتيادية إلى أحجام صغيرة جدا يصعب قراءتها بالعين المجردة (المصغرات) ويتم استرجاع المعلومات الموجودة فيها وتكبيرها وبثها بحجمها الاعتيادي أو أكبر على شاشة في جهاز لقراءة مثل تلك المصغرات يسمى جهاز قراءة المصغرات، واستنساخ المصغرات الفيلمية واسترجاعها ورقيا عن طريق جهاز آخر يسمى القارئ الطابع." (عامر إبراهيم القنديلي، (1993): ص217 – 218)

تلعب تكنولوجيا المصغرات الفيلمية دور كبيرا من حيث حفظ وتخزين واسترجاع المعلومات وحمايتها... لذلك يتوقع خبراء المعلومات أن يحل الميكرو فيلم محل الكتاب التقليدي كوسيلة لحفظ واسترجاع المعلومات ويتوقعون بذلك ثورة في تقنيات مراكز المعلومات التي ستتحول من الأشكال المطبوعة والمكتوبة إلى المصغرات بأشكالها المتعددة.

- **تكنولوجيا مخرجات الحاسوب الميكروفيلمية (التسجيل الميكروفيلمي لمخرجات الحاسوب) « Computer out put microfilming – (Com) :** استخدام المصغرات الفيلمية في تسجيل مخرجات الحاسبات الالكترونية والقيمة الحقيقية لما تم من تزاوج بين الميكروفيلم والحاسبات هو تلك النتائج الباهرة التي تم انجازها في عمليات الاسترجاع الآلي للمعلومات المسجلة على الميكروفيلم. (جعفر الجاسم، (2005): ص. 72)

فهي عبارة عن عملية تصوير مصغر ومباشر للمعلومات المطلوبة والمخزونة بواسطة جهاز تصوير مرتبط بالحاسب وضمن وحدات مخرجاته. فالمخرجات لا تظهر بشكلها الورقي بل بشكل مصغر وبطاقي لا يقرأ بالعين المجردة بل بواسطة أجهزة القراءة أو أجهزة القراءة والطبع.

وبالتالي استخدام الحاسب الآلي في إنتاج الميكروفيلم بدلا من طبع مخرجاته الورقية بواسطة آلة خاصة تستخدم شعاع الكتروني لتحديد أشكال الحروف والأرقام وعرضها على الفيلم. (محمد محمد عبد الهادي، (1996): ص. 482)

- **بنك المعلومات:** تعد بنوك المعلومات من التقنيات الحديثة التي أدخلت عالم المكتبات، نتيجة التزايد الهائل في حجم المعلومات ونوعها، وتغير طبيعة الحاجة إليها لتلبية رغبة المستفيدين فعليا وآنيا. وقد أدى استخدام الحاسب الآلي في معالجة المعلومات واسترجاعها إلى ضرورة إنشاء العديد من بنوك المعلومات وقواعدها وشبكاتها للتمكن من السيطرة على تدفق الإنتاج الفكري والاستفادة منه بتوفير الجهد والكلفة.

فبنك المعلومات هو خزين من المعلومات والبيانات ذات العلاقة بمصادر وثائق منظمة ومحفوظة في جهاز تخزين ومعالجة آلية (الحاسوب) أو غير آلية.

وبنوك المعلومات تتكون من عدة قواعد بيانية تقدم للمستخدم كافة البيانات والمعلومات والرسومات مقروءة وسمعية بصرية. (محمد فتحي عبد الهادي، (1984): ص. 206)

- **قواعد البيانات « Data Bases»:** ظهرت في السبعينات، تختص بخدمات الأخبار والمعلومات المتخصصة... فهي "ركيزة ومستودع البيانات مخزنة في الحاسوب ترتب فيها البيانات وفق أسلوب علمي منطقي علائقي يضمن حفظ واسترجاع البيانات ويسهل مهمة تحديثها واسترجاعها وتصديرها وإستيرادها إلكترونيا". أو "مجموعة البيانات المترابطة مع بعضها البعض والمخزنة في ملفات يتم تجميعها في وحدة واحدة وربطها معا بعلاقات منطقية".

فهي "ملف البيانات التي تنظم بطريقة منطقية مناسبة حتى تساعد بطريقة فعالة في تحديث وصيانة وتخزين البيانات كما تسهم في سرعة استرجاع كل أو بعض البيانات المختزنة بغية توفيرها لأداء نشاط أو غرض معين." (محمود علم الدين، (1990): ص. 73)

- **تكنولوجيا الفيديو:**

❖ **الفيديو كاسيت «Vidéo Cassette Recorder »:** هو نظام لتسجيل الصوت والصورة بشريط مغناطيسي يسمح بعرض ما يتم تسجيله على الفور ويمكن مسح الشريط وإعادة التسجيل عليه عدة مرات. وأتاح "الفيديو كاسيت" للمشاهدين التحكم في طبيعة المواد التي يتعرضون لها وأوقات التعرض التي تناسبهم، وغير الفيديو من طريقة قضاء وقت الفراغ لدى الكثير من الأسر وغير من أنماط المشاهدة السائدة قبل ظهوره. ونجحت شركة « AMPEX» في إيجاد وسيلة لتسجيل الإشارة التلفزيونية على أشرطة تسجيل مغناطيسية، فقامت بتطوير "رأس" « HEAD » للتسجيل ووضعت نظامها الخاص بتسجيل الفيديو سنة 1956 وكان جهاز الفيديو الذي اخترعته كبيرا جدا (طن) وشبكة « C . B. S » هي أول شبكة تستخدم أجهزة تسجيل الفيديو. وفي سنة 1957 تمكنت شركة« R. C. A » الأمريكية من إنتاج الأشرطة الملونة، وفي 1962 ظهر في الأسواق جهاز الفيديو كاسيت المحمول. (مجد هاشم الهاشم، (2001): ص. 199)

وظهرت ألعاب الفيديو « vidéo games » سنة 1979 كنتيجة لامتزاج الحاسب الإلكتروني بالخيال العلمي وتطوير استخدامات التلفزيون. وكانت البداية بـ: « space – invaders » غزاة الفضاء" وتعتمد اللعبة على الدقة، المهارة والسرعة. ثم ظهرت ألعاب أخرى تتناول سباق السيارات والتصويب على أهداف ثابتة ومتحركة. (حسن عماد مكاوي، (1993): ص. 190)

إذ "يعد الفيديو كاسيت أحد التطورات التكنولوجية الهامة التي لحقت بوسيلة التلفزيون، وهو عبارة عن نظام لتسجيل الصوت والصورة من خلال شريط مغناطيسي يسمح بعرض ما يتم تسجيله على الفور، كما يمكن التسجيل عليه مرات عديدة." (مجد هاشم الهاشم، (2001): ص. 199)

❖ الفيديو ديسك « VIDEO DISC »: يوجد نوعان، وهما: (مجد هاشم الهاشم، (2001): ص. 144)

أ. **أجهزة الفيديو ديسك التي تعمل بأشعة الليزر:** ظهرت أقراص الليزر « laser disc » بتعاون أمريكي ياباني سنة 1979. ويتميز الليزر فيديو ديسك بمحافظته على جودة الصورة

مهما طال الوقت، كما يمكن عرض أي صورة أو صفحة من معلومات وتثبيتها بشكل منفرد ولأية مدة مرغوب فيها بدون تحطيم القرص أو التأثير على مكانيزم التشغيل.

ب. **أجهزة الفيديو ديسك التي تعمل بنظام السعة الإلكترونية:** هي ذات السعة الإلكترونية « Capacitance Electronic System » ظهرت من خلال شركة " R .C A " الأمريكية سنة 1981. وكل نظام غير متوافق مع الآخر.

ـ تكنولوجيا الأقراص المكتنزة Computer Disk Read Only (CD-ROM) »: تعد أحد وسائط تخزين البيانات النصية « Texts » والصوتية « Sounds » والرسومات والأشكال « Graphics » ويتم تخزين البيانات واسترجاعها بتقنية أشعة الليزر وتسمى أيضا: الأقراص البصرية، الأقراص المدمجة، والأسطوانات المدمجة والبصرية والمكتنزة.

وهي عبارة عن "أقراص مسطحة مستديرة لا يزيد حجمها على 12سنتم وتعتمد على أشعة الليزر في تخزين المعلومات واسترجاعها بشكل مكثف ومضغوط « Compact » ." (جعفر الجاسم، (2005): ص. 75)

7. تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على القاعدة الاجتماعية:

حدد الباحثون عدة أسس تسهم فعليا في تثبيت القاعدة الاجتماعية لمجتمع معلوماتي (انتشار تكنولوجيا الاتصالات). من هذه الأسس: (فرج كامل، (1985): ص. 162)

- ✓ مستوى المهارات الاتصالية لدى المجتمع.
- ✓ مستوى المعرفة الموجودة بالفعل في المجتمع.
- ✓ مستوى العلاقات الاجتماعية.
- ✓ العمليات الانتقائية في التعرض والإدراك والتذكر.
- ✓ طبيعة النظام الإعلامي والاتصالي الذي ينقل المعلومات.
- ✓ قصر المدة الزمنية والمسافة التي تتم فيه تغطية المعلومات.

وحدد "محمد تيمور ومحمود علم الدين" تأثير التكنولوجيا على الجمهور في عدة جوانب: (عبد الباسط محمد عبد الوهاب، (1993): ص. 333- 335)

1) تعدد قنوات الاتصال والبرامج المسموعة والمرئية أمام الفرد، فأصبح بالإمكان المشاهدة والاستماع لمئات القنوات دون أن يكلفه ذلك أي عناء مادي أو معنوي غير هوائي وريسفير، ويمكن للمشاهد وهو بمقعده أن يحرك ذلك بالريموت كنترول، كما يستمع للمئات من البرامج بالإذاعات التي تتسابق على نيل إعجابه ورضاه.
2) تحرر الإنسان لأول مرة بفضل التكنولوجيا الاتصالية الحديثة من قيود حجمه وإيقاع زمنه. فأصبح بوسع الكمبيوتر اصطناع عوالم لا وجود لها بالواقع ومخاطبة كل حواس الإنسان... وهذا ما أصبح يطلق عليه "الحقيقة الوهمية" « Virtual Reality » .
3) اتجاه التكنولوجيا الاتصالية الجديدة للتفاعل بين المتلقي والمرسل وإمكانية تحكم المستقبل في العملية الاتصالية يعطيه سيطرة أكبر على عملية الاتصال، فيساعده على التكيف مع انفجار المعلومات والسيطرة عليها من حيث الكم والكيف عبر الانتقاء والاختيار. وكنتيجة للانتقائية يؤدي على المدى الطويل لعزل الأفراد لأنفسهم عن المعلومات غير المجدية لرغباتهم وميولهم وزيادة عملية الإدراك الانتقائي والتعرض الانتقائي قد يتطور الأمر إلى القضاء على الشكل الحاد من المنافسة الإعلامية.
4) إن التطور الراهن في تكنولوجيا الاتصال كان له تأثيره على عادات واستخدام الجمهور لوسائل الاتصال فالتلفزيون السلكي أتاح زيادة فاعلية استقبال قنوات تحمل مواد تلفزيونية، والفيديو كاسيت يتيح للمشاهد مرونة أكثر في أوقات المشاهدة.

ومن التأثيرات السلبية لتكنولوجيا الاتصال الحديثة ما يلي:

1) تغير صورة الجماهير العريضة السلبية المشدودة لنفس البرامج، فلم تعد تلك الجماهير مجتمعة بكثافة بل تقاسمتها التقنيات الحديثة المختلفة كالتلفزة السلكية، وجهاز الفيديو، والالتقاط المباشر من الأقمار الصناعية في بعض المناطق والإنترنت والكمبيوتر.
2) زيادة أعداد القنوات الفضائية مما يتحتم استيراد كم كبير من البرامج ليفي بحاجتها من تلك المواد (ملأ خارطة إرسالها) والتي قد لا تتفق مع قيم وعادات وسلوكيات الجماهير المستقبلة لتلك المواد. نجد هذه الاحتياجات المتزايدة للبرامج بالمحطات التلفزيونية العربية تفوق القدرات المالية والفنية والإدارية المتاحة للإنتاج البرامجي بالعام العربي. وفي هذا تأثير ثقافي واجتماعي يهدد البناء الثقافي والاجتماعي للعالم الثالث.

3) مع المداومة على تكنولوجيا الاتصال قد تقل خبرة الفرد المشتركة فيؤدي ذلك لعدم التفاهم والاشتراك في القيم.

1.7. تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على الأفراد:

عملت التكنولوجيات الحديثة على تطوير التكنولوجيات "التقليدية" فلم تلغيها، فقد غير التأثير في سرعة وجودة وانتشار ونقاء بعض التكنولوجيات، فمثلا التلفيزيون اتجه ليكون ذا شخصية دولية بفعل تكنولوجيات البث الجديدة التي يفترض أن تزيد من عدد جمهوره لكن جمهوره الضخم يتعرض للتفتيت نظرا لهذه الزيادة الهائلة في عدد قنواته التي غدت متاحة بأنحاء العالم. فكل تكنولوجية اتصالية جديدة جاءت لتطوير تكنولوجية تقليدية كانت تعد أساسا امتدادا للحواس الإنسانية السمع والبصر. (عبد الباسط عبد الوهاب، (1993): ص. 343)

ونشرح تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على الأفراد ضمن كل مستويات الاتصال:

- **على مستوى الاتصال الذاتي:** كانت الوسائل التقليدية للاتصال هي: تدوين الملاحظات، المذكرات الشخصية والأجندة والصور الفوتوغرافية والآلات الحاسبة. أما المستحدثات التكنولوجية الراهنة فهي الأشرطة المسموعة والمرئية وبرامج الحاسبات الإلكترونية.
- **على مستوى الاتصال الشخصي:** كانت الوسائل التقليدية: المقابلة، البريد، التليفون، التلغراف وآلات النسخ، أما المستجدات التكنولوجية الراهنة فهي عقد المؤتمرات عن بعد تليفونيا وإلكترونيا، وعبر الفيديو، البريد الإلكتروني، التليفون المحمول والتليفون المرئي.

فأجهزة الاتصال لاسيما "الهاتف" تغير حالها بعدما كان الاتصال يعمل في "الوقت الحقيقي" « Real Time » والطرف الذي يتم نداؤه يلتقط السماعة لتبدأ المحادثة في وقتها الحقيقي خاصة بعد استخدام الكمبيوترات في أنظمة الهاتف كي تبطل الحاجة إلى محادثات الوقت الحقيقي تلك...

فإذا الشخص غير موجود فيمكننا على الأقل ترك رسالة صوتية له. وأضحت لخدمات الهاتف مزايا عدة: "الهاتف السريع" و"الانتظار" « Call Holding » "تحويل المكالمات" « For Warding» "إجراء مصفوفة مكالمات الآخرين" بفضل الكمبيوترات.

بل وصل الحال إلى أن بإمكان كل من المتصل والمتصل به من رؤية بعضها البعض ويتبادلا صورا وبيانات في آن واحد.

فبالتالي حدث انصهار بين تكنولوجيا المعلومات والوسائط الإعلامية والاتصالات، وانهارت الحدود الفاصلة بين الصناعات ومنتجاتها. (اندماجات ضخمة في الحوسبة، صناعة الاتصالات والوسائط الإعلامية).

- **على مستوى الاتصال الجمعي:** كانت الوسائل التقليدية هي الاتصالات المواجهية كالندوات، المؤتمرات، حلقات النقاش والخطب، والمستحدثات التكنولوجية كعقد المؤتمرات عن بعد واتصالات الحاسب الإلكتروني.
- **على مستوى الاتصال التنظيمي المؤسسي:** كانت الوسائل التقليدية: الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية، أما المستحدثات التكنولوجية: عقد المؤتمرات عن بعد، البريد الإلكتروني ونظم المعلومات والفاكسميلي والإدارة بالكمبيوتر والمعالجة الآلية للمعلومات.

فبدأ الاتجاه لمؤسسات الأعمال نحو تقليل حركة الأفراد والاستعانة بالاتصالات الهاتفية والفاكس وعقد المؤتمرات عن بعد بتوفير الطاقة وتخفيض كلفة الإقامة والوقت الضائع في سفر الأفراد لأغراض العمل.

- على مستوى اتصال الجماعات الكبيرة: كانت الوسائل التقليدية: الميكروفونات وأجهزة العرض الخلفي وأجهزة عرض الشرائح والصور المتحركة، أما المستحدثات التكنولوجية الراهنة فهي عروض الفيديو وأنظمة الكمبيوتر متعددة الوسائط.

فأتاحت تكنولوجيا الاتصال الحديثة المتمثلة في الأقمار الصناعية، الكمبيوتر، الميكروويف والألياف الضوئية عددا كبيرا من خدمات الاتصال مثل التلفزيون التفاعلي الكابلي، التلفزيون منخفض القوة، الفيديو كاسيت... ووسائل تخاطب الأفراد.

ونتج عن ذلك تقلص أعداد الجماهير التي تشاهد البرامج الخاصة بالشبكات الرئيسية وخدمات الراديو والتلفزيون العامة التي تعمل بنظام البث الهوائي التقليدي. ومع الزيادة الهائلة في عدد قنوات الاتصال التي تتيح خدمات مختلفة تلبي الحاجات الفردية بدلا من الحاجات الجماعية أو المشتركة. واتجه بعد الثمانينات الاتصال نحو اللامركزية (التفتيت للجماهير) أي تقديم رسائل متعددة تلاءم الأفراد أو الجماعات الصغيرة المتخصصة، ويتضح هذا التفتيت للرسائل

في المرسل والمتلقي معا. ويمكن إتاحة كل منهما عبر الربط بالكمبيوتر لتوفير خدمات مختلفة من الاتصال.

2.7. تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على وسائل الإعلام:

كانت الوسائل التقليدية: الراديو، الجريدة، التلفزيون، الكتب، الفيلم السينمائي ولوحات العرض. بينما المستحدثات التكنولوجية الراهنة: التلفزيون السلكي، التلفزيون بالاشتراك وأنظمة النصوص المتلفزة والتليتيكست والفيوداتا والاستقبال التلفزيوني المباشر من الأقمار الصناعية وأجهزة الراديو والمسجلات المحمولة وألعاب الفيديو وأنظمة المعلومات الرقمية والكتاب الإلكتروني ... مما ظهر:

- **الاتجاه لتفتيت الاتصال الجماهيري:** ليصبح أكثر تصويبا من أجل تنويع الخدمة الإعلامية والإعلانية وبثها لفئات الجماهير المستهدفة بدلا من أسلوب البث المشاع الذي تلتقطه كافة الجماهير. ونعرض أهم جوانب التطورات التكنولوجية التي صاحبت وسائل الإعلام كالآتي:
- **الراديو:** كاد يتلاشى أمام زحف التلفزيون، لكن بفضل التكنولوجيا الرقمية الفضائية تغير حاله، وأصبح منافسا قويا لتكنولوجيات إعلامية أخرى، وأمدته التكنولوجيا بجرعات لكي يستمر بالوجود ببرامجه وأخباره الهامة، واتجهت محطات الراديو نحو استخدام نظام التشكيل بالتردد « FM » في الإرسال الإذاعي بدلا من نظام التشكيل بالاتساع «AM ». وبالتالي يزداد التوجه نحو مخاطبة أعداد أقل من الجماهير ذات الخصائص المتشابهة.

  وتمر أيضا خدمات الراديو بمرحلة تحول نحو التوسع في استخدام محطات الراديو منخفضة القوة والتي تتوجه لعدد محدود من الأفراد أو الجماعات الصغيرة... مما يؤدي لتغير شكل البرامج بصفة مستمرة ليلبي الحاجات الجديدة، والاتصال ذو الاتجاهين وخدمة المناطق المحلية...
- **الفيلم السينمائي:** غزت الثورة الرقمية السينما بإنتاج آلات التصوير لا تحمل فيلما بل قرصا رقميا فور إنهاء التصوير ينقل للكمبيوتر لتتم كل خطوات إنتاج الفيلم بلا حاجة لتحميض أو صباغة أو تلوين. فتتم خطوات التصوير وتسجيل الصوت والمونتاج والعرض في خطوة واحدة فضلا عن الجماليات والحيل التي يتيحها الكومبيوتر في إعداد الفيلم. فهذه التقنية تعطي بشكل مباشر ما يعرف بسينما المؤلف أو سينما المخرج زخما لم يتاح قبلا. كما أن التقنيات الجديدة

سوف تقلل من قبضة المؤسسة الرسمية على الأفراد والجماعات أو ما يعرف بالرقابة على فنون السينما للإمكانيات الهائلة في نقل تلك الأفلام وإعادة نسخها من الأقراص المدمجة.

- **السينما عبر الهواتف المحمولة:** لقد أصبحت الهواتف المحمولة دور سينما متنقلة. إذ تستغرق عملية تحويل فيلم كامل إلى صيغة تصلح للعرض على الهاتف عدة ساعات. (محمد منير حجاب، (2008): ص. 279)

- **التلفزيون:** تغير بعد ظهور كاميرات الفيديو المحمولة وتصغير كثير من المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية وتطويرها. فبعدما كان وسيلة اتصال محلية أصبح يتجه ليكون ذا شخصية دولية بفعل تكنولوجيا البث الجديدة التي يفترض أن تزيد من عدد جمهوره، لكن جمهوره الضخم يتعرض للتجزيء بسبب الزيادة الهائلة في عدد قنواته التي أتيحت للجميع. وأصبح مثل الراديو في التقاط الإرسال الإلكتروني الذي لا يعرف الحدود السياسية أو الجغرافية.

وظهر التلفزيون التفاعلي الرقمي الذي يتميز بإدخال الوسائط المتعددة، هذا الجهاز التلفزيوني ذو الوسائط المتعددة يقوم بوظائف متعددة، فهو كمبيوتر، هاتف، فاكس، وفيديو، وهو ينقل المعلومة في اتجاهين بحيث يصبح في متناول المشاهد التفاعل مع مصدر البث والمشاركة الجماعية في إنتاج الشريط في ألعاب الفيديو وفي برامج التسلية والتعليم والإبداع الفكري. (مجد الهاشمي، (2004): ص. 220)

كما ظهر التلفزيون الجوال كأحد التطورات التكنولوجية الأخيرة في مجال تكنولوجيا المحمول والإرسال التلفزيوني يتضمن المحمول شاشة قياس 2.8 بتقنية « DM-B,BVB-H » والشاشة مضادة للانعكاس بدقة « QVGA » بشكل أفقي وتدعم الشاشة بـ: 16مليون لون ويجهز المحمول بكاميرا « Méga pixel » مع تسجيل وراديو وفيديو ومشغل « MD3 » وذاكرة تصل إلى « 2GB ». وتتطلب هذه التقنية تغطية للأقاليم من خلال أبراج إرسال أرضية أو القمر الصناعي وتقدم هذه الخدمة نظير اشتراكات ورسوم لقاء الخدمة ومن خلال عائد الإعلانات. (محمد منير حجاب، (2008): ص. 264)

- **الأنترنت:** للانترنت وشبكات المعلومات آثارا عدة: (عبد الباسط عبد الوهاب، (1993): ص. 183)

- ❖ استحوذت دون غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى على معظم أوقات الناس مما يجعلها وسيلة هامة للمعرفة لا يستغنى عنها.
- ❖ تطور الأنترنت المذهل جعل المهتمين يتوقعون أنه سيكون هناك جيل جديد من الحاسبات الشخصية (الكمبيوتر التلفزيوني) الذي سيؤدي إلى تلاشي الحدود بين الكمبيوتر والتلفزيون ففي محطة البث التلفزيوني سيكون الكمبيوتر هو مخزن الصور والمواد المسجلة والأرشيف وسيكون هو المتحكم في تلبية طلبات المشاهدين من برامج معينة، كما سيكون متحكما في إدارة عملية إدخال الأنترنت وانتقاء مواقع المعلومات التي تتوافق مع طبيعة البرامج المذاعة والطلبات المتوقعة من المشاهدين وبثها بالطريقة الرقمية.
- ❖ يقوم الجزء الكمبيوتري في هذه الأجهزة المقترحة بوظيفة التنسيق بين رغبات المشاهدين وطلباتهم وذاكرة الكمبيوتر المسؤول عن تشغيل محطة البث، كما سيكون أيضا مسؤولا عن التنسيق بين البرامج المذاعة وما يطلبه من معلومات إضافية من شبكة الأنترنت.

إن تكنولوجيا الاتصال الحديثة بوسائلها التكنولوجية المتطورة المختلفة لم تقض على التكنولوجيات التقليدية المختلفة، بل شكلت امتدادا طبيعيا وتطويرا لها، فبإمكان التكنولوجيا الحديثة أن تسد النقص والقصور في التكنولوجيات القديمة، وتدعم التوجهات الفردية في حين تحافظ التكنولوجيا القديمة على تنمية الإحساس بالمشاركة وتحطيم الحواجز بين البشر وتبادل الخبرات.

الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي: مفاهيم أساسية في البيئة الرقمية

1. مفهوم الإقتصاد الرقمي:

إن إيجاد مفهوم وتعريف واضح للاقتصاد الرقمي يتطلب التطرق لعديد التعاريف والتركيز على النقاط المشتركة بينها لنخرج في الأخير بتعريف شامل وواضح المعالم لمفهوم المصطلح، ذلك لأن التعاريف التي تناولت الاقتصاد الرقمي تنوعت حيث ذهب بعضهم إلى ربط الاقتصاد الرقمي بالتطور التكنولوجي والاتصالات.

ومن بين هذه التعاريف التي قدمت للاقتصاد الرقمي نجد أنه : هو التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة والإقتصاد القومي والوطني والصناعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدول خلال فترة ما أن تساند جميع القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية للدولة المعنية خلال مدة زمنية محددة".

وتقوم تكنولوجيا المعلومات ومختلف الأدوات والوسائل المرتبطة بها كالانترنت بتحويل أنماط الأداء الاقتصادي في المال والتجارة من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي ما ينجر عنه تحسين المركز التنافسي للمؤسسة بعنصر مهم وهو اختزال الوقت والجهد أي تفعيل المنافسة بالوقت. (غدير، باسم. (2010): ص. 77)

كما أن هناك من يربط الاقتصاد الرقمي بشبكة المعلومات فيعرفه: بكونه "الاقتصاد الذي تنساب فيه المعلومات من خلال الشبكات والحواسيب وينتشر فيه تطبيق المعارف الإنسانية وتطوراتها المتسارعة على المنتجات فيكون أكثر تميز وتتم الأنشطة الاقتصادية فيه بسرعة أكبر."

فالاقتصاد الرقمي يعرّف على أنه "الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنـية الدقيقة".

كما يعرّف بأنه الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والإبداع والتجديد دوراً رئيسياً ومتنامياً في إحداث النمو واستدامته، وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي بل إنها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها. (وكيبيديا (2022): تاريخ الاطلاع: 10/08/ 00.23)

فالاقتصاد الرقمي هو تصور لقطاع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالتقنية الرقمية، وتكون هذه الأنشطة مبنية على النماذج الاقتصادية الكلاسيكية أو الحديثة مثل نماذج الويب 2.0. (وكيبيديا (2022): تاريخ الاطلاع: 11/20/ 00.23)

وبذلك يكون الاقتصاد الرقمي التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الويب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية التكنولوجيا الرقمية، والمنتجات الرقمية. (وكيبيديا (2022): تاريخ الاطلاع: 11/20/ 00.23)

ونلحظ مما سبق، أن الاقتصاد الرقمي يعد الحيز أو المجال الفضائي الذي تمارس فيه الأنشطة بصورة إلكترونية، من خلال اعتماده على أربعة مكونات أساسية وهي :**الحاسبات والمعلومات والإتصالات والعناصر البشرية سواء كانوا منتجين رقميين أو مستهلكين رقميين**، وهذا النوع من الاقتصاد يقدم منتجات وخدمات رقمية ذات كلفة مقبولة وجودة عالية بسبب اعتمادها على مورد غير ناضب ألا وهو الترددات المخصصة لشبكات الإتصال اللاسلكية الذي يمثل العامل الأساس في الاقتصاد الرقمي.

2. الإقتصاد الرقمي وبعض المصطلحات المُتداخلة:

يرتبط الاقتصاد الرقمي بمجموعة من المصطلحات ويتداخل معها، ومن تلك المصطلحات: (وكيبيديا (2022): تاريخ الاطلاع: 11/20/ 00.23)

1)- **الاقتصاد المعرفي:** يعرف بأنه: "الاقتصاد الذي تحركه الأفكار والمعرفة وليس الموارد المادية، فهو اقتصاد قائم على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة كوسيلة للنمو وتوليد الثروة والتوظيف عبر كافة الصناعات.

2)- **اقتصاد المعلومات** : هو الاقتصاد الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات، أي تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل العاملة في كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك بالنسبة للدول المتقدمة، أو هو المجال الذي يهتم بتطبيق الطرائق العلمية في تحليل الجوانب الاقتصادية للعمليات التي ينطوي عليها إنتاج المعلومات ونشرها وتجميعها وتنظيمها وحفظها والإفادة منها وتختلف نسبة الاعتماد عليه بالنسبة للدول الأقل تقدما.

3)- **اقتصاد الإنترنت:** هو الاقتصاد الذي يركز بشكل دقيق على أهم الشبكات المستخدمة في العالم وهي شبكة الانترنت، والتي تسمى "شبكة الشبكات،" ويعد هذا المصطلح جذرا لمصطلح الاقتصاد الشبكي والذي يقوم باستخدام الأدوات والوسائل القائمة على شبكة الانترنت، فهو بمثابة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتكاملة والمتداولة عبر الانترنت.

4)- **الاقتصاد الإلكتروني:** هو اقتصاد مختلف كونه يعتمد على سلع جديدة ومتنوعة، وأهم ما يميز هذه السلع أنها صغيرة الحجم وخفيفة الوزن، تفيد في تفكيك وتجزئة المرئيات والمسموعات والمعلومات وتحليلها وتحويلها إلى لغة الأرقام، أي الآحاد، والأصفار لأنها شفرة كومبيوتر، وإرسال هذه الأرقام إلى الأفراد عبر الهواتف والموجات الهوائية على شكل صورة وصوت، فهذه العملية تفيد في تطوير شبكات الاتصال وخلق شبكات جديدة أيضا، وكما يرى البعض بأنه المصطلح الأكثر شمولا من مصطلح (اقتصاد الإنترنت واقتصاد المعلومات) لأن لفظ إلكتروني يشير إلى جميع المنتجات الإلكترونية الحديثة، فالتلفاز والحاسوب والهاتف جميعها أجهزة إلكترونية،والإلكترونية مرادفة للكهربائية وبهذا تأتي شمولية المصطلح.

5)- **الاقتصاد الإبداعي** : هو المصطلح الذي يعد المعرفة في المرتبة الأولى، بتكوينه المنتجات المبتكرة جميعها والتي تعبر عن حالة إبداعية معينة تصنف ضمن الاقتصاد الإبداعي، بدءا من صناعة السينما والفن وصولا للحاسبات بجميع أنواعها المختلفة؛ أي يتصف بالشمولية لأنه يصف الإبداع في جميع النواحي العلمية والعملية، فالإبداع هو القدرة على صناعة شيء جديد، ويعني إنتاج فرد أو أفراد مجموعة من الأفكار القيمة ذات المنفعة العالية، وتحويل هذه الأفكار إلى منتجات اقتصادية ذات مردود مالي يحقق منفعة اقتصادية.

6)- **الاقتصاد الإفتراضي:** يشير مصطلح الإفتراضي إلى "بيئة الأعمال الإلكترونية الجديدة والمتمثلة بشبكة الانترنت والتي نستطيع من خلالها بناء مؤسسات وشركات لا تنتمي للواقع المادي، أي المواقع التجارية الرقمية والبنوك الإفتراضية والنقود الرقمية جزء من الواقع الإفتراضي، وتعد المعلومات والمنتجات الخدمية والمعرفية وسيلة التبادل الأساسية في الاقتصاد الإفتراضي. "

ومنه ، نجد الاقتصاد الرقمي الجديد يختلف عن الاقتصاد التقليدي بالنقاط الآتية :

1)- يعتمد الاقتصاد الرقمي على المعلومات والترابط الفوري في القطاعات الإقتصادية كافة.

2)- يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة.

3)- لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الاقتصاد الرقمي، على خلاف عناصر الإنتاج في الاقتصاد التقليدي.

4)- إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفرة تزداد معرفتها بالاستهلاك والممارسة والنشر، فيما أن الاقتصاد التقليدي هو اقتصاد ندرة لأن الموارد تستنفد بالإستهلاك.

5)- أن الاقتصاد الرقمي أوجد المصارف الافتراضية التي تعمل على مدار الساعة، وهذا ما لا يوفره الاقتصاد التقليدي.

6)- إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في المعرفة، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال.

7)- إن العاملين في الاقتصاد الرقمي يستعملون الرموز والبرامج أكثر من الآلات التي يستعملها الاقتصاد التقليدي.

8)- تعدّ المعرفة سلعة عامة في الاقتصاد الرقمي، بعد اكتشافها وتعميمها ليصبح استعمالها مجانيا مع تأمين براءات الإختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية، حماية لحق منتج المعرفة، الذي أوجد مجموعة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والبرامج، أي إحلال طاقة ذهنية علمية محل جزء من المادة الأولية.

9)- يشمل قطاع المعرفة كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد، وهذا يضم الأنشطة المعلوماتية والمخرجات الخاصة بقطاع الخدمات التقليدي وقطاعي الصناعة والزراعة.

3. نشأة مفهوم الإقتصاد الرقمي وتطوره:

إن للاقتصاد الرقمي جذور عميقة تعود إلى عام 1921 بأمريكا، لما قدّم العالم الاقتصادي "**فرانك نايت**" أول دراسة له عن اقتصاد المعلومات، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي "**مارشال**" دراسته بعنوان نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات. بيد أن العالم "**ماكلوب**" تصدر الموقع الريادي بتحليله لاقتصاد نظام براءات الإختراع، التي وصفها بأنها جزء واحد فقط من الإستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني ثم جاءت دراسته الثانية صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958، لتنسف كل هياكل الاقتصادات التقليدية في الفضـاء الرقمي cyber space ، لتتحقق نبوءة العالم الاقتصادي "**ديريك برايس**" بأن المعلومات ستحل محل النقود في الاقتصاد الرقمي الذي تغير شكله ونسيجه بتأثير التقنية مع الزمن.

وفي عام 1977 أدخل العالم "**ستيكلر**"، المعلومات متغيراً متميزاً في الصياغات التحليلية الاقتصادية وفي عام 1989 إقترح العالم الاقتصادي "**كيبرج**" علم المعلومات التنموي، الذي عرفه بأنه "العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية"، وارتكز هذا العلم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة Value Added لما تمتزج بعناصر الإنتاج المادية والبشرية فتضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج مما يقود إلى تطور الاقتصاد الكلي، لذا اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خياراً إستراتيجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح عبر التطور المذهل لتقنية المعلومات والاتصالات. (الموسوعة السياسية (2022): تاريخ الاطلاع: 12/10/ 06.00)

لقد انعكست تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكانت عاملاً أساسيا في نمو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات المتجسدة بشكل رقمي في الحواسيب، ضمن قواعد المعرفة Data base knowledge ، وأن ترميز المعرفة وتخزينها رقمياً جاء انطلاقا من توافرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وأفلام ورسومات، فضلا عن سهولة نقلها عبر الشبكات الالكترونية، مما يجعلها بلا ريب أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية. (الموسوعة السياسية (2022): تاريخ الاطلاع: 12/10/ 06.00)

ثم أدخل "**دون تابسكوت**" مدير الأعمال والاستراتيجي الكندي مفهوم **الاقتصاد الرقمي** في عام 1995. (وكيبيديا (2022): تاريخ الاطلاع: 07/05/ 10.06)

وكان الإنترنت، في ذلك الوقت، لا يزال في بدايات نشأته كشبكة عالمية، حيث صدر أول متصفح تجاري لشبكة الإنترنت في أكتوبر 1994. وكانت المواقع الشبكية تنشر المحتويات فقط ولا تعالج المعلومات. وكان الأشخاص ينفذون إلى الإنترنت عن طريق الاتصال بالهاتف (عند سرعة 9,6000 بث في الثانية) في أحسن الأحوال . (وكيبيديا (2022): تاريخ الاطلاع: 11/20/ 00.23)

إن أصل مصطلح الإقتصاد الرقمي يرتبط كما سبق وقلنا بالتطورات التكنولوجية في مجال الإعلام والإتصال والذي صاحبها مصطلح الإقتصاد الجديد، "يعود ظهور هذا النوع من الإقتصاد إلى التطورات التي شهدها الإقتصاد الجديد وهو تعبير برز مؤخرا ليفسر الظاهرة التي دخلت بالإقتصاد الأمريكي إلى دائرة الإنتاجية العالمية والنمو المتواصل، بإعتبار هذا الإقتصاد أكبر إقتصاد في العالم." (أبوشعيشع السيد، رضوان. (2018) ص. 7)

وبحكم سيطرة أمريكا على جزء كبير من الإقتصاد العالمي نظرا لملكيتها لعديد المؤسسات العالمية الكبرى فكان لزاما على الدول التي تتعامل معها إتباعها في طرق التعامل والتسيير وهو ما نقل الإقتصاد العالمي إلى مستوى جديد وهو الإقتصاد الرقمي.

ويتسم الاقتصاد الرقمي حاليا بتكنولوجيات كانت غير معروفة وقت ظهوره كمفهوم، ومنها النفاذ إلى الحزمة العريضة الثابتة بسرعة فائقة والحزمة العريضة النقالة والهواتف الذكية وتطبيقاتها والمواقع الشبكية التفاعلية والشبكات الاجتماعية والمنصات التشاركية والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء... وتجسد هذه التكنولوجيات الإمكانيات المنبثقة عن القوة الشبكية للاقتصاد الرقمي وقدرته على إعادة تعريف التعاون والقيادة ورفع الإنتاجية البشرية وبدء القضاء على عدد من الصناعات وتحدي قوة الشركات القائمة، وغدا ذلك حقيقة بمعظم البلدان المتقدمة والناشئة، مما يؤثر في إمكانات النمو والتنمية فيه.

نستنتج، أن الاقتصاد الرقمي القائم على المعلومات، لم يكن ظاهرة جديدة بل ظهر على الواقع العملي منذ عام 1921، وأن الطبيعة الاقتصادية للمعلومات تعدّ بداية إنطلاق تفكير الرواد الاقتصاديين في هذا المجال، كما أن بروز قطاع المعلومات كقطاع رابع يضاف إلى قطاع الصناعة والزراعة والخدمات سيعمل على تخفيف مشكلة الندرة للموارد لأن أذواق المستهلكين لا تبق ثابتة وإنما ستتغير بتغير التقنية مع الزمن.

4. خصائص الإقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها مجتمع المعلومات وهو يتميز بجملة من الخصائص التي لخصها "**جعفر حسن جاسم**" في النقاط التالية: (جعفر، حسن جاسم. (2010): ص. 92 - 99)

أ- الإعتماد الكبير على المعلومة من خلال الثورة الفكرية والمعلوماتية التي تعد محركا أساسيا للإقتصاد.

ب- تلاشي القيود التي كانت تميز المجتمعات الإقتصادية في السابق.

ج- يركز الإقتصاد الرقمي على أهمية قدرة البشر وتمكينهم من إستخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كعنصر أساسي له قيمة إقتصادية إنتاجية.

د- المخزون المعرفي والمعلوماتي هو الأساس الذي يقوم عليه رصيد المؤسسة الإقتصادية.

هـ- القيام بالأنشطة والمشاريع الإقتصادية إعتمادا على الأنترنت دون الحاجة إلى التنقل الفعلي للأفراد أو المؤسسات.

و- الإمكانيات التكنولوجية تؤدي دورا هاما وأساسي في ظهور وتطور الإقتصاد الرقمي.

ز- التخلص من الحدود والقيود وصارت الدول النامية حديثا تواكب الدول المتطورة في الوصول للمستهلكين.

ح- ضرورة التعلم المستمر طوال الحياة كضرورة للبقاء في الوظائف ومواكبة التطورات الحاصلة.

ط- ستكون الوسائط المعلوماتية هي المحرك الأساسي للإقتصاد الرقمي متمثلة في الحواسيب والإتصالات الرقمية.

ي- يسمح استخدام التقنية الملائمة خلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان ومثال ذلك التجارة الالكترونية التي توفر الكثير من المزايا، منها تخفيض التكلفة، رفع الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم. ونتيجة لذلك ينصب التركيز أولا على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات.

ك- يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية في الاقتصاد، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان.

ل- تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والتدريب والتعليم والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

م- تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

ن- يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكتر كفاءة وتأثير.

وهناك عدة أنواع من المعلومات: المعلومات الإلكترونية وتضم البريد الإلكتروني والانترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة، المعلومات المنطوقة منها المكالمات الهاتفية والحوارات والمعلومات المطبوعة كالتقارير والفاكسات.

وفيما يلي أهم خصائص الاقتصاد الرقمي حسب الباحث " **فريد النجار**": (فريد النجار، 2007): ص29-28)

أ. **الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:** يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعّال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عبر تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة.

ب. **سهولة الوصول إلى مصادر Access:** يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومختلف مواقع الإنترنت، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية: شبكات الكهرباء والهواتف وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستكية: بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة.

ج. **المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:** يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي. ويرى بعض الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير سريعا وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة والمدخلات والعمليات والتشغيل والمخرجات والمنتجات والإستخدمات والتوزيع.

وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد الرقمي على محليا ودوليا، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة خاصة بمجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

د. **مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:** تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، ويؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

مما يتميز الاقتصاد الرقمي بنشر تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات وهذا يسمح ببناء الحكومة الالكترونية، المؤسسة الالكترونية، البنوك الالكترونية والإدارة الالكترونية.

5.الأبعاد المالية للإقتصاد الرقمي وأهميته:

نشرح الأبعاد المالية للاقتصاد الرقمي بالإضافة إلى ذكر أهميته. على النحو التالي:

1.5. الأبعاد المالية للإقتصاد الرقمي: تتمثل أهم الأبعاد المالية المرتبطة بالتجارة في الإقتصاد الرقمي في القضايا الآتية : (بدو محمد، بوعافية رشيد، 09سا: د 34 : 21/05/2019)

1. **الضرائب والجمارك:** لا شك أن الضرائب تعد المورد المالي الأساسي لأي دولة في العالم، ومن هنا يؤثر الإقتصاد الرقمي على بعض المشاكل المتعلقة بإمكانية التهرب الضريبي من خلال التجارة الإلكترونية
2. **سرية المدفوعات الإلكترونية:** يثير الاقتصاد الرقمي قضية هامة بخصوص عملية الحفاظ على سرية المعلومات سواء في مرحلة عقد الصفقات أو المدفوعات الإلكترونية، وتعد سرية المعلومات من أهم الجوانب التي يتوقف عليها اتساع حجم ونمو التجارة الإلكترونية في المستقبل ومن ثم الإقتصاد الرقمي.
3. **التدفقات المالية:** لاشك في أن الإقتصاد الرقمي يؤثر بصورة مباشرة في زيادة حجم التدفقات المالية في العالم وهذا من خلال البنوك الإلكترونية والشركات الإلكترونية والبورصات الإلكترونية، حيث أن التبادل الإلكتروني أدى إلى سهولة التدفقات المالية بين دول العالم.

2.5. أهمية الإقتصاد الرقمي: يعتبر الاقتصاد الرقمي ذو أهمية كبرى في تفعيل المعاملات المالية والتجارية، وتتمثل هذه الأهمية في الآتي: (بدو محمد، بوعافية رشيد، 12سا: د00 : 21/05/2019)

1. تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية في وقت واحد بأقل النفقات.

2. يعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بينهم.
3. يؤدي إلى تبادل المنافع ما بين المتعاملين من بائعين ومشتريين.
4. كما يعمل على ترشيد القرارات المتخذة، بما يتميز به من تدفق المعلومات في الوقت المناسب، وبطريقة منسقة ودقيقة.
5. يساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء عن التأخير في إصدار القرارات الإدارية ومنع الأخطاء وتخفيض التكاليف وبالتالي المحافظة على حقوق أصحاب المشروع، وزيادة الربحية.
6. يساعد الشركات على إتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الإلكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج، وعمليات التحكم والرقابة، وتخطيط الاحتياجات من المواد وموارد التصنيع والتوقيت المحدد.
7. إزالة الحواجز الجغرافية.
8. إزالة الحواجز الزمنية.
9. تحسين التعامل مع القيود التكليفية.

6. تطبيقات الإقتصاد الرقمي:

تتجلى تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الآليات التالية :

1. الإستثمار الإلكتروني «E- investing» :

إن الإقتصاد الرقمي وكغيره من العناصر الإقتصادية كانت له العديد من النقاط ذات العلاقة ونتجت عنه عديد المفاهيم والمصطلحات ومن بينها نجد مصطلح الإستثمار الإلكتروني، الذي ألقى بضلاله وفرض مكانته ضمن الإقتصاد الرقمي وهذا من خلال الاستفادة من امكانيات الشبكة وما توفره من معلومات لاتخاذ قرارات المستثمرين في سوق العمل. ليكون مكملا إن لم نقل بديلا للإستثمار التقليدي الذي أصبح أقل كفاءة إذ قارناه بالإستثمار الإلكتروني هذا في ظل تنامي المؤسسات الإقتصادية الكبرى والتي ترتبط نشاطاتها أساسا بتكنولوجيات الإعلام والإتصال. "

وشهدت شركات الإستثمار الدولية مع بداية الثمانينات إستخدام الحواسيب الإلكترونية كأداة لإتخاذ القرارات المالية والإستثمارية فيما يخص التمويل والإستثمار والبحث عن حلول مثالية وملائمة بين العائد والمخاطرة وبناء المحافظ الإستثمارية المالية.

ومع تطور الشبكة العالمية (الأنترنت) تطور الإستثمار الإلكتروني والذي مهد لظهور سماسرة الأنترنت وأتاحت الفرصة للحصول على مقدار هائل من المعلومات مما ساعد على الإستثمار دون الحاجة إلى الحصول على نصائح وإستثمارات سماسرة الأسواق المالية.ومع الوقت أصبحت الشبكة أداة لإتمام العمليات حيث لم يقتصر الأمر على المصارف الكبرى وشركات السمسرة الإلكترونية بل وصل حتى للمصارف التقليدية." (أبوشعيشع السيد، رضوان. (2018) ص. 26)

وهذا ما يمكننا من ربطه بدورنا كباحثين بما يعرف بالتسويق الشبكي الذي أصبحت مواقع الأنترنت لا تكاد تخلو من الومضات الإشهارية التي تروج لمنتجات أو خدمات معينة تندرج في إطار التسويق لمنتجات أو خدمات معينة على غرار المؤسسات البنكية والمصارف والسماسرة البورصة الذي أصبحت لهم يد في كل هذه العناصر المتداخلة.

ويشير مفهوم الاستثمار الإلكتروني «E– investing » عن طريق الإنترنت إلى الاستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، ويمكّن هذا النوع من الاستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول إلى جميع أسواق المال العالمية. (بوعافية رشيد، (2006): ص. 57)

ويمكن كذلك اعتبار الاستثمار الإلكتروني على أنه: "ذلك الاستثمار الذي يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتداول وتبادل المعلومات المالية والاستثمارية الإلكترونية فوريا مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات، ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات الاستثمارية، كما تستخدم الإنترنت في التعرف على المؤشرات الاقتصادية والعالمية والمحلية فوريا وعلى مدى 24سا، ومن ثم يعد حال المستثمر الإلكتروني أفضل بكثير من المستثمر العادي." (فريد النجّار، (2004): ص. 300)

والاستثمار عبر شبكة الإنترنت يهدف تحقيق التالي:

أ. بيع وشراء الأوراق المالية عبر شبكة الإنترنت.

ب. الاشتراك في مواقع الاستثمار الكبرى، بهدف دراسة القطاعات المختلفة.

ج. استغلال الفرص الاستثمارية من المواقع الإخبارية والتي لم تكن متاحة لصغار المستثمرين قبل ظهور شبكة الإنترنت.

د. اختيار الأصول التي تتفق مع أهداف المستثمرين وإمكانياته المالية.

هـ. بناء التحليلات اللازمة لمتابعة وتقويم الاستثمارات المختلفة.

و. تقويم البدائل الاستثمارية المختلفة فيما بينها واختيار الأحسن منها نظرا لتوفر المعلومات والبيانات عنها.

الاستثمار الالكتروني، هو أفضل طريقة للاستثمار عبر الانترنت (استثمار المال عبر الانترنت) وكيفية الاستثمار عبر الانترنت يكون بإنشاء مشروع خاص بك على الانترنت أو بالاستثمار في مشروعات الآخرين ...

والاستثمار هو إنشاء مشروع جديد كلياً أو الدخول في شراكة بمشروع ما أو الدخول بنسب معينة أو شراء مشروع كامل من فرد آخر... لأن إنشاء المشروع الخاص على الانترنت مثله مثل عمل مشروع على أرض الواقع حيث يكون لديك مكان فيه منتجات ويأتي إليه الناس للشراء منك. لكن طرقه وأساليبه كثيرة ومختلفة، لكن أهدافه واحدة وواضحة تتمثل في دعم الحركة الاقتصادية والتجارية بشكل يجعل من الشبكة العنكبوتية مكاناً لانطلاقها وتأسيسها وخدمتها وتوسيع نشاطاتها فيما بعد.

إذ أكدت المواقع الإلكترونية قدرتها على صياغة نوع جديد لمفهومي التجارة والربح المادي، حيث بات الاستثمار فيها خليط يدمج بين التكنولوجيا الحديثة والقدرات الإنسانية على إدارة وتنظيم هذه التقنيات في خدمته وخدمة من حوله وتحويله إلى نقطة تجارية مربحة.

فبرز في هذا المجال العديد من الشركات الاستثمارية التي سخرت أموالها لدعم مواقع إلكترونية تقوم على أفكار بناءة من شأنها أن تسهّل العمليات التجارية والخدمات للمستهلك. والفكرة التي تقوم عليها الاستثمارات الإلكترونية هي النهوض بأسلوب الحياة العملي، بحيث تكون أهدافها كما الآتي: (فريد النجّار، 2004): ص300)

- تقديم الخدمة للمستهلك بطريقة سلسة وسريعة.
- اختصار الوقت والجهد في طريقة البحث.

- تشجيع أصحاب الأفكار الإبداعية للمشاريع الريادية الصغيرة وتطبيقها في الواقع.
- تسهيل عملية التواصل بين البائع والمشتري أو المُعلن والمستهلك على حدّ سواء.
- ابتكار كل ما هو جديد في عالم التقنية لجعل الحياة أسهل.
- دعم سوق العمل وتشغيل الأيدي العاملة البناءة.
- النهوض بعجلة الاقتصاد وتسخير الإنترنت للتطوّر والنموّ والازدهار المطلوب.

كل هذه الأهداف وغيرها تسعى الشركات الاستثمارية في مجال الإنترنت إلى ترسيخها بشكل يعود عليها وعلى العاملين بها من ناحية، وعلى المستهلكين من ناحية أخرى بإيجابيات تدعم السوق الإلكترونية كوّنه السبيل الأول لنجاح العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة، فالإنترنت بجميع وجهاته الاجتماعية والتجارية وغيرها بات الوسيلة الأكثر طلباً للمستخدم في طلب أو عرض الخدمات.

2. الإدارة الالكترونية «E.Management»:

تعرف الإدارة الالكترونية بأنها "انجاز المعاملات الادارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت أو الانترانت دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لانجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والمال والطاقات" (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على 21سا 45د)

فالإدارة الالكترونية تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدى المفهوم الحديث "اتصل ولا تنتقل" مما ينقله خطوة للأمام فيصبح "ادخل على الخط ولا تدخل في الخط."

أي الإدارة الالكترونية هي "إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال امثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة في شكل الكتروني من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المرغوبة." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على 21سا 47د)

فالإدارة الإلكترونية هي "منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف .الإدارة الالكترونية يمكن أن تشمل كلا من الاتصالات الداخلية والخارجية لأي منظمة." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على 21سا 49د)

ومستلزمات الإدارة الالكترونية هي: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على 22سا 50د)

أ. بنية شبكية تحتية قوية وسريعة وآمنة.

ب. بنية معلوماتية قوية (نظم معلومات قوية ومتوافقة في ما بينها).

ج. كادر بشري استثماري مدرب على استخدام التقنيات الحديثة.

د. كادر بشري تقني قادر على القيام بعمليات الدعم الفني المستمر وتطوير النظم المعلوماتية المختلفة.

وفوائد الإدارة الالكترونية تظهر في: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على 23سا 00د)

أ. السرعة في إنجاز العمل.

ب. المساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار.

ج. خفض تكاليف العمل الإداري مع رفع مستوى الأداء.

د. تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني.

هـ. معالجة البيروقراطية والرشوة.

و. تطوير آلية العمل ومواكبة التطورات.

ز. رفع كفاءة العاملين في الإدارة.

والإدارة الإلكترونية تساعد المؤسسات التقليدية على التحول إلى مؤسسات إلكترونية، ويتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية توافر ما يلي:

أ. **رؤية إلكترونية:** تساعد هذه الرؤية على تصور المكانة المستقبلية للمنظمة الإلكترونية.

ب. **دعم الإدارة العليا:** يجب على الإدارة العليا أن تقدم للفريق المنفذ للإدارة الإلكترونية الدعم اللازم للتنفيذ.

ج. **خطط الاتصال مع الجهات ذات الصلة:** ويتطلب ذلك دراسة حاجات ورغبات المستفيدين من النظام ، دعم القدرات الفنية للقائمين على تقديم خدمات الإدارة الإلكترونية ، دراسة الإجراءات التفصيلية لأداء خدمات الإدارة الإلكترونية.

من بين تقنيات الإدارة الالكترونية:

أ. خدمات الويب.

ب. المحمول.

ج. إدارة المستندات الالكترونية.

د. إدارة علاقات العملاء.

هـ. الذكاء الإداري.

و. الأرشفة.

ز. إدارة الإنتاج.

ح. تقدير سبل الأداء.

ط. تعاون برامج الشركات.

ي. الشبكة.

ك. التخطيط.

وهناك العديد من الأنظمة اللازمة للإدارة الالكترونية:

أ. أنظمة المتابعة الفورية وأنظمة الشراء الالكترونية.

ب. أنظمة الخدمة المتكاملة.

ج. نظم التعامل مع البيانات كبيرة الحجم.

د. النظم الخبيرة والذكية.

1.2. ومن أهداف الإدارة الالكترونية: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18: 22سا 17د)

أ. **تطوير الإدارة العامة:** خفض الأعمال الورقية، وإعادة استعمال الحلول.

ب. **تحسين الخدمات:** خفض التنقل، التوصيل في أي وقت وأي مكان، وسهولة الوصول للمعلومات.

ج. **التقرب من المواطنين (الموظفين):** واجهة واحدة بالنسبة للمواطن (الموظف)، نظرة واحدة للمواطن (الموظف) وإجراءات سهلة.

د. **تحسين التنافس الاقتصادي:** استخدام الانترنت للتجارة العالمية، وإتاحة الفرصة للشركات ذات المقاس المتوسط والصغير لدخول المنافسة.

هـ. **خفض المصاريف:** تكامل النظم لدعم الإجراءات الداخلية والخارجية.

3.التسويق الإلكتروني:

ويتم ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف التسويقية المخالفة، من خلال شبكات الاتصال المباشر ووسائل الاتصال الرقمية.

يرتبط مفهوم التسويق الإلكتروني " Marketing– e" أو ما يسمى بالتسويق عبر الإنترنت Marketing Internet بظاهرة التجارة الإلكترونية commerce–e ، فأنشطتهما موجهة بالدرجة الأولى لتعاملات التجارة الإلكترونية، وتستهدف عملائها من مستخدمي شبكة الإنترنت.

ويعد هذان المفهومان – التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني– من أحدث المفاهيم التسويقية في الفكر المعاصر، والتي تتبناه حاليا العديد من منظمات الأعمال المختلفة، فالتسويق الرقمي يتجاوز فكرة التسويق على الإنترنت ليضم تحت رايته كل ما له علاقة بالتكنولوجيا الحديثة، فمثلاً التسويق عبر الرسائل النصية « SMS » من الممكن تحقيقه سواء كان الهاتف متصلاً بالإنترنت أم لا، وهو ينتمي للتسويق الرقمي.

التسويق الرقمي لا يشير إلى تكنولوجيا الاتصال الحديثة فقط بل يشير إلى الأجهزة التكنولوجية المستخدمة كالهواتف الذكية والهواتف المتصلة بالإنترنت، والمنصات الرقمية المستخدمة مثل تطبيقات الهواتف الذكية.

ويوفر التسويق الإلكتروني للمستهلك المعلومات والخدمات التي تتيح له القدر المناسب من المعرفة والتي تمكنه من اتخاذ قرار الشراء الصحيح ، وبذلك يمكن تعريف التسويق الإلكتروني على أنه " شكل من أشكال التبادل التجاري الذي يتم بين الشركات والمستهلكين وذلك من خلال وسائط إلكترونية.

إنطلقت فكرة التسويق الإلكتروني عر المزيج الإلكتروني سنة 1964 ,و ذلك من خال نظرية الأستاذ الجامعي جامعة هارفارد لأعمال. Borden Neil الرسم البياي.2 ,إذ إحتوت هذ الطريقة علي خليط ما امزيج التسويقي إشتمل علي 12 عنصرا تسويقبا. إا أن McCarthy Jérôme و Buze Four ما اللذان سبقا في وضع أسس هذا المزيج المتكون من أربعة حروف تبدأ بحرف". P" و هناك أيضا نقاش متواصل

بالجامعات الأمريكية حول ما إذا كانت هÆاك ضرورة لتغير عناصر امزيج التسويقي ي إدارة أعمال التسويق الإلكتروني. إذ تعمل جميع الأطراف التجارية لإستحواذ علي أكر نصيب من السوق المستهدف حيث تسعي للسيطرة و التأثر علي سلوك المستهلك الشرائي

وتنقسم عملية التسويق الرقمي إلى 03خطوات:

أ) **الخطوة الأولى:** وهي عملية خدمة ما قبل البيع "**خدمة التعريف بالعلامة التجارية للجمهور المستهدف**".

ب) **الخطوة الثانية:** هي خدمة أثناء البيع "**خدمة تحقيق البيع عبر الإعلانات المباشرة**".

ت) **الخطوة الثالثة:** وهي عملية خدمة ما بعد البيع "**خدمة العملاء القدامى وحل مشكلاتهم، والبقاء على تواصل معهم، وتحويلهم إلى عملاء دائمين**".

ويهتم التسويق الرقمي بالعمليات التجارية التي تقوم على مفهوم (E-CRM) وهي اختصار لـ «Electronic Customer Relation ship Management» أي إدارة علاقات العملاء الإلكترونية عبر دراسة السوق والبحث عن عملاء جدد وخدمة العملاء الحاليين والقدامى وإعطاء الفرصة للعملاء للمساهمة في تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.

من هنا نفهم أن النظرية الجديدة للتسويق التي يتبناها التسويق الرقمي.. تعتمد على التكنولوجيا الرقمية الحديثة لتلبية احتياجات العملاء، وتحقيق أهداف المؤسسة، وتطوير الأسواق الحالية و فتح أسواق جديدة، وبالتالي، تحقيق زيادة مهولة في الأرباح.

وأدوات التسويق الالكتروني: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع: 2019/11/11: 15سا 30د)

- **تحسين محركات البحث «SEO»** : محركات البحث الإلكترونية كمحرك البحث "**جوجل وياهو وبنج**"، حيث تعد هذه المحركات من أهم وأكبر المصادر التي تقود الزبائن المحتملين إلى موقعك وتصنف مصادر الزوار إلى نوعين رئيسيين:

أ.مصدر أصلي بالإنجليزية« Organic Traffic »: يعتمد بشكل رئيسي على ملائمة موقعك لنتيجة عملية البحث ليتصدر موقع ما نتائج البحث عن كلمات مفتاحية معينة،

وهذا النوع مجاني نوعاً ما (حيث أنك تدفع للمبرمج أو الأخصائي لعمله فقط، ولن تدفع على كل زبون يصل إلى موقعك).

ب.المصدر المدفوع بالإنجليزية « Paid Traffic » : الذي يسمح لك بالمزاودة والدفع لإعلانات تظهر في بداية صفحة نتيجة البحث (يكون واضحاً أنها إعلان وليست نتيجة أصلية)، يتم هذا بالعادة على كلمات مفتاحية معينة، فمثلاً شركة تأجير سيارات سياحية في دولةٍ ما، بإمكانها إنشاء حملة مدفوعة بحيث تظهر إعلانات للشركة لجميع المتصفحين من الدولة / الدول التي تعمل بها الشركة عند بحثهم عن كلمات مثل "**سيارات سياحية للإيجار**" أو...، وفي هذه الطريقة، تدفع الشركة المعلنة لمحرك البحث عن كل عملية نقر تمت على الإعلان.

- التسويق عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر وإنستغرام...
- مواقع الملتيميديا كاليوتيوب وفيميو.
- برنامج المشاركة التسويقي.
- النشرة الإخبارية وبريد إلكتروني.
- الموقع الإلكتروني لتحسين بيئة العمل المنتج على صفحات الموقع.
- الدعاية الإلكترونية.
- التسويق باستخدام الفيديو.
- التدوين والتدوين المصغر مثل وورد بريس وتمبلر.
- تقنيات هكر النمو.
- التسويق عن طريق حث المستهلكين للمشاركة في صناعة المحتوى الترويجي وهو ما يعرف بـ (UGC) أي « user generated content »

ومنه، أصبح **التسويق الإلكتروني** من أهم ضرورات حياة المؤسسات والمصانع والشركات التجارية في المجتمعات المحلية والعالمية، فمئات الملايين أصبحوا يتصلون بشبكة الإنترنت يومياً من جل أنحاء العالم، مما تحول الإنترنت إلى قناة تسويقية كبيرة وأصبح التسويق الإلكتروني أفضل الأدوات المستخدمة لفتح أسواق جديدة للشركات بحيث تقوم باستغلال تلك الفرصة وتحويل الإنترنت إلى سوق مفتوح سواء

محلي أو دولي متنوع الجمهور لترويج السلع والخدمات، وتحقيق أهداف رجال الأعمال والشركات من خطط التسويق الإلكتروني لتحقيق أعلى عائد من الأرباح.

ومن أنواع التسويق الإلكتروني:

- التسويق الإلكتروني عن طريق مواقع الإعلانات المجانية على الإنترنت.
- التسويق الإلكتروني عبر تطبيقات الهواتف الذكية.
- التسويق الإلكتروني عن طريق المنتديات العامة والمتخصصة.
- التسويق الإلكتروني عن طريق أدلة وفهارس مواقع الإنترنت.
- التسويق الإلكتروني عن طريق صفحات الموقع.
- التسويق الإلكتروني عن طريق المواقع الاجتماعية.
- التسويق الإلكتروني عن طريق مواقع الفيديوهات.
- التسويق الإلكتروني عن طريق الإعلان بالنقر في محركات البحث.
- التسويق الإلكتروني عن طريق الإعلان بالنقر في المواقع الاجتماعية.
- التسويق الإلكتروني عبر حملات البريد الإلكتروني.
- التسويق الإلكتروني عن طريق المدونات.
- التسويق الإلكتروني الإعلامي في المجلات والصحف.

4. النشر الإلكتروني « Electronic Publishing»:

النشر الإلكتروني بالإنجليزية « Electronic Publishing » أو « E – Publishing » هو النشر الرقمي للكتب والمقالات الإلكترونية وتطوير الكتالوجات والمكتبات الرقمية. وأصبح النشر الإلكتروني شائعاً في مجال النشر العلمي. (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع: 11/11/ 2019، 10سا 20)

وكذلك يعرفه الباحث "**شريف كامل شاهين**" بأنه "عملية إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية، وخاصة الحاسب، سواء مباشرة أو من خلال شبكات الاتصال".

ورغم أن التوزيع عبر الإنترنت في المواقع مرتبط بمصطلح النشر الإلكتروني، إلا أنه يوجد الكثير من طرق النشر الإلكتروني على الشبكة كالموسوعات التي تكون على قرص مضغوط، إضافة إلى المنشورات المرجعية والفنية التي يعتمد عليها المستخدمون المتجولون بدون اتصال عالي السرعة بالإنترنت.

يُعرِّف النشر الإلكتروني حسب "**أحمد بدر**" في كتابه "علم المكتبات والمعلومات" بأنه: "الاختزان الرقمي للمعلومات مع تطويعها وبثها وتوصيلها وعرضها إلكترونياً أو رقمياً عبر شبكات الاتصال، وهذه المعلومات قد تكون في شكل نصوص، أو صور، أو رسومات تتمُّ معالجتها آليا".

ويورد "**أبو بكر محمود الهوش**" في كتابه "التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات" بأن النشر الإلكتروني هو "الاعتماد على التقنيات الحديثة وتقنيات الاتصالات بعيدة المدى في جميع الخطوات التي تنطوي عليها عمليات النشر."

ويقسم الباحث "**عبد اللطيف صوفي**" النشر الإلكتروني إلى "نوعين رئيسيَّين، هما: النشر الالكتروني الموازي (وفيه يكون النشر الإلكتروني مأخوذاً عن النصوص المطبوعة والمنشورة وموازياً لها، أي أنَّه يُنتَج نقلاً عنها ويوجد إلى جانبها) والنشر الإلكتروني الخالص (وفيه لا يكون النشر عن نصوصٍ مطبوعة، بل يكون إلكترونياً صرفاً، ولا يوجد إلا بالشكل الإلكتروني."

وتتطلب عملية صناعة النشر الإلكتروني توفير:

أ. **البنية التحتية** اللازمة، اتصالات حواسيب معلومات ونظم التوزيع.
ب. **الموارد البشرية** من حيث التكوين ومن حيث التدريب.
ج. **التشريعات الضرورية** لتنظيم عملية النشر الإلكتروني.
د. **المناخ العام** في المجتمع الفكري، الاجتماعي، الثقافي والسياسي.

ويوفر النشر الالكتروني جملة من المزايا و الفوائد للمستعملين نذكر منها على الخصوص:

- ✓ توفير الوقت وذلك من خلال اختصار جهد الباحث لان النشر الالكتروني يغنيه القراءة الكاملة للمحتوى ويمكنه من الحصول على المقاطع أو المحتويات التي يريدها مباشرة.
- ✓ إمكانية التعديل في المحتوى سواء بالإضافة أو الحذف لأن النشر الالكتروني يمكن المؤلف من التعديل في محتوى نصه دون عناء أو جهد أو أي إشكاليات أخرى.

- ✓ السعة الكبيرة في تخزين المعلومات التي تميز الوسائط الالكترونية حيث أن قرص مدمج واحد بإمكانه تخزين محتوى مكتبة بكاملها ونجد موسوعات علمية مخزنة مع كل ما تحتويه من وسائل الإيضاح كالجداول والرسومات البيانية والصور الثابتة والمتحركة صورة وصوتا.
- ✓ يتيح النشر الالكتروني للباحثين إمكانية الإطلاع على محتويات المكتبات ومراكز المعلومات والأرشيف التي تقدم أرصدتها على شكل إلكتروني حيث أصبح بإمكان القارئ استعمال حاسوبه الشخصي في مكتبه أو في بيته للوصول إلى المعلومات التي يريدها.
- ✓ يوفر النشر الإلكتروني فرصة لمطالعة الصحف والمجلات التي تصدر في مختلف بلدان العالم عبر الأنترنت وفور صدورها.
- ✓ سهولة الرجوع إلى المصادر البيبليوغرافية المستخدمة من طرف المؤلفين لأن النص الالكتروني يتوفر على حواشي يمكن للقارئ وبمجرد النقر عليها بمؤشر جهاز الكمبيوتر الحصول على المصدر البيبليوغرافي المستخدم وتصفحه ثم العودة إلى النص الذي هو بصدد مطالعته.

5. مفهوم التجارة الالكترونية « Electronic commerce »:

يتكون المفهوم من مقطعين الأول: التجارة «commerce» والثاني: «Electronic»، ومصطلح التجارة الالكترونية شائع الاستخدام وله القدرة على الارتباط مع العديد من المجالات، لأنه يتعامل مع أي نوع من أنواع التجارة، سواء تم استخدام هذه التقنية كأداة ربط الأطراف المعنية بوصفها وسيلة يتم بمقتضاها تنفيذ العملية التجارية أو استخدامها كمادة للتنفيذ. (د.إبراهيم بن عبد الله بن محمد الناصر، (2000): ص. 90)

هذا فضلاً عن أنها نتاج لثورة الاتصالات والمعلومات التي تربط الهاتف مع التلفاز ومع الحاسوب. (أحمد بن عبد الرحمن، (2001): ص. 431)

وتعرّف بأنها "عملية شراء أو بيع السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، أي أنها مجمل المعاملات التجارية للمؤسسات والأفراد المعتمدة على المعالجة الالكترونية للبيانات (النصوص والصوت والصورة)." (عبد الإله الديوه جي، (2000): ص. 86)

وهي أيضا "استعمال وسائل الكترونية لتمكين عمليات التبادل، بما في ذلك البيع والشراء رقميا من مكان لآخر، وهي وجه من أوجه الأعمال الالكترونية كالتسويق الالكتروني « E- marketing» والتجهيز الالكتروني « E-supplying» والصيرفة الالكترونية «E-banking»." (غالب عوض الرفاعي، سعد غالب ياسين، (2002): ص. 76)

واشتق مفهوم "التجارة الالكترونية" من "مبدأ تبادل المعلومات الالكترونية (E E I) «E-Inter change information» الذي بدا عام1960 واستعمل في الأعمال التجارية قبل نشوء شبكة الانترنت بغرض تبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات التجارية لتسهيل المعاملات، وبظهور الحاسوب وتطور الانترنت، تحول نظام تبادل المعلومات إلى مفهوم جديد يسمى التجارة الالكترونية عام1995." (فتوح عيسى العمران، (2004): ص. 97)

وقد عرّفتها منظمة التجارة العالمية (WTO) « World Trade Organization» على أنها إنتاج وتسويق وبيع منتوجات من خلال شبكة الاتصالات، وهي مجموعة العمليات التجارية المتكاملة (خدمات ومنتجات) التي تتعامل معها الفعاليات كافة (مؤسسات وشركات وأفراد) وتعتمد هذه العمليات على المعالجة الالكترونية، ويتم توفير هذه العمليات عبر شبكة الإنترنت «Internet» التي تعد الشريان الأساسي أو البنية التحتية لقاعدة التجارة الالكترونية." (عبد القادر الدويك، (2000): ص. 86)

وهناك ثلاثة أطراف رئيسية بالإمكان أن تتم بها هذه التجارة وهي:

- ❖ الأعمال (المؤسسات كافة).
- ❖ الدول.
- ❖ الأفراد.

وتعدّ الأعمال أشدّ الأطراف تعاملاً بالتجارة الالكترونية، أما فيما يتعلق بالتعامل بين إدارات الدول والأعمال، فإن نموها سيزداد مستقبلاً إلى درجة تعامل الأفراد بصورة كبيرة مع إدارات الدولة ومجموعة الأعمال. (عبد الإله الديوه جي، (2000): ص ص 18 – 19)

وتنقسم التجارة الالكترونية إلى ثلاثة أنواع من المعاملات على أساس طبيعة المتعاملين وحسب الآتي: (خالد إبراهيم التلاحمة، (2004): ص 173)

1) تعامل بين مؤسسة تجارية ومؤسسة تجارية أخرى «Business–to– Business»: أي البيع والشراء ما بين المؤسسات ومعظم معاملات التجارة الالكترونية تنصب على هذا النوع وبمجملها هي أنظمة المعلومات ما بين المنظمات وتعاملات الأسواق الالكترونية ما بين المؤسسات.

2) تعامل بين مؤسسة تجارية ومستهلك فردي «Business–to–Consumer»: أي بيع المنتجات والخدمات من المؤسسة للمستهلك وتعاملاتها عبر بيع التجزئة للمستهلك.

3) تعامل بين مستهلك ومستهلك آخر «Consumer –to–Consumer»: يبيع المستهلك لمستهلك آخر بصورة مباشرة، والأمثلة تتمثل عندما يقوم مستهلك ما بوضع إعلانات في موقعه على الإنترنت من أجل بيع الأغراض الشخصية أو الخبرات، وأيضاً هناك مجال المزادات على الإنترنت، وأن مجال التجارة الالكترونية مجال متسع جداً يشتمل على الآتي: (إتحاد المصارف العربية (2000): ص ص102–103)

أ. إنشاء وتسجيل المواقع على الانترنت، ليتمكن البائعون من عرض منتجاتهم للمشترين.

ب. تبادل المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات بين المتعاملين عبر البريد الالكتروني.

ج. إصدار الفواتير الالكترونية عبر التعاملات المصرفية الالكترونية.

د.الدعاية والإعلان عن السلع والتفاوض على الشراء بالطرق الالكترونية.

هـ. إبرام عقود البيع الفوري «online» وتسليم البضاعة بالزمان والمكان المتفق عليه.

و. المتابعة الالكترونية لإجراءات البيع والتسديد المالي للتقليل من خطر الاحتيال.

ز. دمج الانترنت مع الصراف الآلي بما يمكن العملاء المشاركة في التجارة الالكترونية.

وعليه، تكون التجارة الالكترونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في تبادل السلع والخدمات والمعلومات بين الأفراد.

أي التجارة الإلكترونية "هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات باستخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى، ويشمل ذلك :

1. عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات .
2. سداد ودفع الالتزامات المالية .
3. إبرام العقود وكذا عقد الصفقات.

4. التفاوض والتفاعل بين المشتري والبائع.
5. علاقات العملاء التي تدعم عمليات البيع والشراء وخدمات ما بعد البيع.
6. المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات.
7. الترويج والإعلان عن المنتجات والخدمات.
8. الدعم الفني لسلع التي يشترىها الزبائن.
9. تبادل البيانات إلكترونيا بما في ذلك:
   - ⇐ التعاملات المصرفية
   - ⇐ الفواتير الإلكترونية
   - ⇐ الاستعلام عن السلع
   - ⇐ كتالوجات الأسعار

وتتواجد التجارة الإلكترونية في مجالات وأشكال لا حصر لها، ونرصد أهم أشكالها في ما يلي :

1. **التجارة الإلكترونية بين الزبائن والإدارة المحلية الحكومية to Administration Customer A2C** : تضم العديد من الأنشطة مثل: دفع الضرائب، وإستخراج الأوراق والمستندات إلكترونيا.

2. **التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال أو من الشركات إلى الشركاتBusiness to Business B2B** : وهي تجارة تتم بين مؤسسات الأعمال أو الشركات باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم طلبات الشراء إلى موردىها وتسليم الفواتير والدفع. ويعد هذا النوع من أنواع التجارة الإلكترونية الأكثر شيوعا في الوقت الحالي داخل الدول أو فيما بينها باستخدام الوثائق الإلكترونية.

3. **التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال أو الشركات لزبائن to Business Customer B2C** : وهي تمثل التبادل التجاري بين الشركات والأفراد وتشمل بيع المنتجات والخدمات . وقد توسع هذا الشكل كثيرا فتوفرت المراكز التجارية على الإنترنت لتقديم كل أنواع السلع والخدمات، وتسمح للمستهلك باستعراض السلع وتنفيذ عملية الشراء.

4. **التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال والإدارة المحلية الحكومية to Business Administration B2A** : تغطي جميع التحويلات مثل: دفع الضرائب والتعاملات بين الشركات وبين هيئات الإدارة المحلية الحكومية، حيث تقوم الحكومة بفرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الإنترنت بحيث تستطيع الشركات الإطلاع عليها بطريقة إلكترونية، فتقوم بإجراء المعاملة إلكترونيا دون الحاجة للتعامل مع المكاتب العمومية.

5. **التجارة الإلكترونية بين الزبائن والإدارة المحلية الحكومية to Administration Customer A2C** : تضم العديد من الأنشطة مثل: دفع الضرائب، وإستخراج الأوراق والمستندات إلكترونيا.

7. آليات الإقتصاد الرقمي:

1. خدمة النقود الالكترونية «E-money»:

العملة الإلكترونية أو الرقمية أو **نقود إلكترونية** بالإنجليزية e-money :أو digital cash أو e-cash أو digital money تشير إلى المال أو العملة التي تتبادل فقط إلكترونيا. عمليا يتضمن ذلك شبكات حواسيب، الإنترنت وبرامج تخزين معلومات إلكترونية.

وتشمل العملة الإلكترونية حوالات الأموال الالكترونية والدفع المباشر. كذلك فهي تعبير جامع للتعمية الاقتصادية والتقنية التابعة لها. (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18على 22سا 55د)

مع أن العملة الإلكترونية كانت موضوعا مثيرا للتعمية، فان العملة الرقمية لا تزال قليلة الانتشار في سوق الإنترنت حتى اليوم. ومن بين أشهرها نذكر" بت كوين".

العملة الرقمية بالإنجليزية Digital currency تعرف أيضا بالنقود الرقمية أو النقود الإلكترونية أو العملات الإلكترونية هي "نوع من العملات المتاحة فقط على شكل رقمي، وليس لها وجود مادي (الأوراق النقدية والنقود المعدنية) ولها خصائص مماثلة للعملات المادية، ولكنها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود. وتضم الأمثلة العملات الافتراضية والعملات المعماة." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18 على 22سا 55د)

أو "**النقد الإلزامي الرقمي** " الصادر من البنك المركزي. وعلى غرار الأموال التقليدية، يمكن أن تستخدم هذه العملات لشراء السلع والخدمات، ولكن يمكن أيضا أن تقتصر على مجتمعات معينة مثل الاستخدام داخل لعبة على الإنترنت أو شبكة اجتماعية. (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18 على 22سا 55د)

العملة الرقمية هي "رصيد مالي مسجل إلكترونيا على بطاقة ذات قيمة مخزنة أو جهاز آخر. وهناك شكل آخر من أشكال الأموال الإلكترونية هو أموال الشبكة، تسمح بنقل القيمة على شبكات الحاسوب لاسيما شبكة الإنترنت.

والمال الإلكتروني هو أيضا مطالبة على مصرف خاص أو مؤسسة مالية أخرى مثل الودائع المصرفية. ويمكن أن تكون الأموال الرقمية مركزية، حيث توجد نقطة مركزية للعرض النقدي أو لامركزية، حيث يمكن التحكم في العرض النقدي من مصادر مختلفة." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18على 22سا 55د)

مما تعرّف النقود الالكترونية بأنها مجموعة بروتوكولات وتواقيع رقمية تسمح للرسالة الالكتـرونية أن تحل محل النقود الورقية وهي المكافئ لها، كما أنها فئة من نظم الدفع الالكتروني « E-payment» التي تحاول استنساخ مزايا النقد في العالم الواقعي عبر الانترنت." (بوعافية رشيد، (2006): ص. 55)

بعد ظهور البطاقات البنكية ظهرت "**النقود الالكترونية**" أو "**النقود الرقمية**" والتي هي "نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18 على 23سا 39د)

وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين :

أ. **حامل النقد الالكتروني « Le porte- monnaie électronique » : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.**

ب. **النقد الافتراضي « La monnaie virtuelle »:** هو برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكة الانترنت.

والنقد الجديد هو نقد عالمي بمعنى بلا حدود وقاعدته الأساسية تتمثل في الانترنت ويسمى أحيانا نقد رقمي تم تطويره ليسمح للبائعين والمشترين عبر الانترنت إن يعقدوا صفقاتهم ضمن الفضاء السبراني عبر الشبكة العالمية www حيث يمكن أن تشتري كتاب من أمازون كوم ولكن يجب أن تدفع ثمنه حتى يصل إليك.

وسمات لهذا التطور أهمها: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18 على 22سا 55د)

- الأنظمة القائمة على بطاقة الائتمان ccbsys
- أنظمة التدقيق الرقمي
- النقد الرقمي يتضمن بطاقات ذكية ومحفظات الكترونية مشحونة
- الصراف الآلي atmsys
- الصيرفة الالكترونية
- الصيرفة المنزلية
- الإدارة المالية المشخصنة
- التشفير والتواقيع الرقمية

2. الدفع الالكتروني « E-Paiement»:

نقصد **بالدفع الالكتروني خدمة "الدفع الالكتروني عبر شبكة الانترنيت باللغة الفرنسية «e-Paiement»** (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع: 10/11/ 2019، على 00سا 53)

وتعد بوابة الدفع الإلكتروني واحدة من القنوات الإلكترونية المبتكرة لتوفير وقت وجهد العميل. إذ تمكّن "خدمة الدفع الإلكتروني عبر بطاقة الدفع، سواء من قطاع الأعمال أو الأفراد، من تسديد المستحقات المترتبة على الخدمات إلكترونياً من أي مكان وفي أي وقت بعدة خيارات. وتعد خاصية الخصم المباشر من الحساب المصرفي عبر البنوك للشركات أو الأفراد أحدث خيارات الدفع، وخياراً مناسباً لتسديد رسوم الخدمات بفضل الشراكة مع أكبر البنوك الموجودة في العالم، وهناك عدد من البنوك في طريقها للانضمام للخدمة، ويمكن لأصحاب الحسابات الجارية في أي من البنوك اختيار خاصية الخصم المباشر من الحساب، من غير أن يترتب على ذلك أية أعباء أو رسوم إضافية، مع إمكان الحصول على تقرير مالي إلكتروني." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع10/11/ 2019، 00سا 53د)

ولأنظمة الدفع الالكتروني العديد من المزايا: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/16، 22سا 20د)

- ✓ تسهيل وتيسير عملية الشراء والتعاملات المالية لمستخدم وسيلة الدفع الالكتروني بشكل آمن.
- ✓ سهولة التعامل من خلال الموبايل بدلًا من حمل النقود النقدية.
- ✓ يساعد نظام الدفع الالكتروني البنوك على تحقيق أرباح كبيرة بسبب الرسوم، الفوائد والغرامات المالية التي تفرضها على بطاقات الائتمان.
- ✓ يضمن التاجر جميع حقوقه عند إتمام العملية، وهذا بالتالي سيؤدى إلى ارتفاع نسبة المبيعات لديه.

ويجب على منصات الدفع الالكتروني أن تحتوي على الشروط الآتية:

أ. توفير الأمان اللازم لنقل المال عبر منصات الدفع الإلكتروني.

ب. يجب أن تتميز بسهولة الربط مع المتاجر الالكترونية المختلفة.

ج. يجب أن تتوفر ميزة التسوق من خلال استخدام الهاتف الذكي.

د. وجود ميزة الدفع بالعملات المختلفة.

هـ. يجب أن تتميز بعدم وجود أي رسوم إضافية خفية عن العميل.

ومن وسائل الدفع الالكتروني المختلفة المتاحة للاستخدام: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/16، 22سا 50د)

1) **بطاقات الدفع المسبق « Prepaid Cards»**: هي بطاقات تستطيع من خلالها أن تدفع أو تسحب الأموال النقدية، وتصدر هذه البطاقات من المؤسسات أو الشركات أو البنوك مما يسهل لحامليها أو مستخدميها بأن يقوموا بعمليه الشراء على ذمة مصدرها، وهناك عدة أنواع: «Credit card» والـ «Debit card» والـ« Prepaid card» ...

وتتميز بطاقة الدفع المسبق بعدة مميزات منها:

أ) أن المستخدم يستطيع إيداع مبلغ محدد من المال في الحساب الخاص به بالبطاقة الائتمانية مسبقة الدفع، وعندما يقوم المستخدم بأي عملية شراء باستعمال هذه البطاقة سيخصم البنك المبلغ من الرصيد الائتماني المتوفر.

ب) هي أكثر أمانًا لمن يحمل مبلغ مالي، فهي بذلك توفر التأمين على المشتريات والتأمين على الحالات الطارئة وحجز الفنادق، كما أن البنك يستفاد أيضا من هذه العمليات التي تتم باستخدام البطاقة فيحصل على عمولة لقاء كل عملية.

2) **المواقع الالكترونية « Electronic Web sites »** : تعد المواقع الالكترونية من أهم وسائل الدفع الالكتروني؛ لأنها تلعب دور الوسيط بين الذي يقوم بالشراء والتاجر ويفضله الكثير من الأفراد في وقتنا الحالي لسهولة شراء أي منتج من خلال الإنترنت.

3) **الحوالات المصرفية « Bank Transfers »** : استخدمت هذه الميزة بعدما أتاحتها معظم البنوك كوسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني واستغنى بها كثير من العملاء والأشخاص؛ لأنها سهلت عمليات تحويل الأموال فأصبح بإمكانك تحويل مبلغ معين إلى أي جهة مسؤولة للشراء أو تحويل مبلغ معين لشخص آخر بإستخدام نفس البنك أو من بنك لبنك آخر أو حتى من بنك إلى بنك آخر في دولة أخرى.

4) **شركات التحويل« Conversion Companies»** : هي خدمة دفع إلكتروني سريعة، تُتيح للمستفيد استلام الدفعات الماليّة من خلال خدمة تحويل المال العالمية عن طريق تحصيل الأموال من الوكيل المحلّي للشركات العالمية، كما تُوفّر هذه الشركات حريّة اختيار الدفع النقدي بأيّ عملة.

5) **شركات الموبايل للتحويل « Conversion Mobile Companies »** : تعمل هذه الشركات بأحدث طريقة في مجال الدفع عن طريق الإنترنت، وتعتمد هذه الشركات على برامج معينة خاصة بها يتم إنشائها وتطويرها في مواقعهم المخصصة، التي تتميز بالسهولة في التحويل، فيمكنك تحويل مبلغ معين من دولة إلى دولة دون الحاجة إلى الذهاب للبنك للتحويل، فقط تعمد على هاتفك أو تستخدم التطبيق من على جهازك، وهناك شركات كبيرة في هذا المجال.

وأنظمة الدفع الالكتروني هي: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/16، على 22سا 59د)

1. **الدفع عن طريق « Point of Sale (POS) » .**
2. **عن طريق أجهزة الصراف الآلي (ATM's).**
3. **الدفع عن طريق الإنترنت من خلال:**

1)- **النقد الرقمي « Digital Cash»** : تشير إلى العملات التي يتم تبادلها بشكل الكتروني، والتي تتضمن الإنترنت وبرامج تخزين معلومات إلكترونية والعملة الإلكترونية وحوالات الأموال الالكترونية والدفع المباشر.

2)- **المحفظة الرقمية « Digital Wallet »** هي إدارة عملية الدفع بطريقة آمنة وسهلة من حساب المشتري إلى حساب التاجر أو بمعنى أبسط هي محاكاة لمهام المحفظة التقليدية.

3)- **الشيك الرقمي« Digital Check »** : استخدامه نادر هدفه محاكاة الشيك التقليدي، ولكن لأنظمة الدفع الإلكترونية.

4)- **نظام القيمة مسبقة الدفع الإلكتروني** « Online Stored Value Systems » يسمح هذا النظام للمشتري بالقيام بعمليات الدفع الفورية لحسابات المتاجر وحسابات الأفراد أيضا، اعتمادًا على قيمة مسبقة الدفع مخزنة في حساب المشترى في البنك.

5)- **أنظمة دفع الحسابات التجميعية الرقمية « Digital Accumulating Balance » Payment System:** تسمح للمشتري بالقيام بالدفع للمبالغ الصغيرة والشراء عبر الإنترنت وتجمع الحسابات ليتم فوترتها في نهاية كل شهر.

6)- **أنظمة الدفع بواسطة الهاتف أو « Wireless Payment System »** : هو نظام دفع عن طريق الهاتف أو المحفظة النقالة بشكل عام، وتشير إلى خدمات الدفع التي تعمل تحت التنظيم المالي والأداء عبر جهاز محمول بدلًا من الدفع نقدا أو بشيكات أو عبر بطاقات الائتمان، ويمكن للمستهلك استخدام الهاتف النقال لدفع لمجموعة واسعة من الخدمات والسلع الرقمية أو الثابتة.

ويقصد بنظم الدفع الالكتروني "تسهيل بيع وشراء المعلومات والخدمات عبر الإنترنت بفئات عملة صغيرة جداً تدعى العملة الالكترونية، إذ يقوم العميل بشراء هذه العملة الصادرة عن المصرف يتم تخزينها في البطاقة الذكية أو في المحفظة التي توجد بالقرص الصلب الصادر من المصرف، ثم يتم تخزينها في البطاقة الذكية أو في المحفظة التي توجد في القرص الصلب للحاسوب، وعندما يقدم المشتري على الشراء يبادر المصرف بدوره بعد تسلم الإيعاز بخصم المبلغ من محفظته." (بوعافية رشيد، (2006): ص. 55)

تمتلك أمريكا 30مصرفاً افتراضياً، كما أنها تتواجد في كل من النمسا وكوريا وإسبانيا وسنغافورة والسويد...، وهي مصاريف تقوم بدور القوة المحركة للاقتصاد الرقمي بما توفره من بيئة ذات تقنية عالية وأذرع لعمل التجارة الالكترونية، مثل نظم المدفوعات الالكترونية ونظم الحماية والأمن، أما بالنسبة للمصارف العربية فنجدها في هذا المجال يتيمة، توفر خدمات الصيرفة الالكترونية فقط، امتدادا لنشاطاتها التقليدية عبر فروعها المختلفة، لذلك فهي تجابه جملة من التحديات تتمثل بالآتي: (بوعافية رشيد، (2006): ص. 55)

أ) المنافسة الشديدة بين المصارف الأجنبية التي تعتلي صهوة تقنية المعلومات والاتصالات في الفضاء الرقمي، وبين المصارف العربية التي تتفرج عليها.

ب) دخول المؤسسات غير المصرفية الساحة المصرفية وتقديم خدماتها ذات التقنية العالية بسبب ما قدمته لها هذه الثورة الرقمية.

ت) تتوسد الصيرفة الالكترونية على بني تحتية فائقة التقنية وكوادر بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً، فيما تفتقر المصارف العربية إلى الاثنين.

ث) أن تخزين كل المعلومات التي تخص العميل قد تضر بخصوصيته، أو قد تخترق بسبب عدم المقدرة الكاملة من التحقق من هوية المستعمل في بيئة رقمية.

3. البطاقة الذكية « Smart card»: هي "بطاقة بلاستيكية [1] مزودة بشريحة « chip » حوسبية مزودة بحاسوب مصغر جداً لا يزيد حجمه عن ظفر إنسان." (إتحاد المصارف العربية (2000): ص ص. 102- 103)

أي البطاقة الذكية هي " بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريحة يمكن حفظ المعلومات الرقمية والأبجدية فيها، وتتوافق مع أجهزة حاسوبية، ونستطيع قراءة البيانات داخل الشريحة وتحويلها إلى معلومات مقروءة تعتمد على طبيعة البرنامج والشفرة الإلكترونية المحفوظة بها. وتختلف أحجام التخزين من شريحة إلى أخرى بالبطاقة الذكية فتتنوع من1 كيلوبايت إلى1 ميجابايت." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/15، 00سا 23)

ويقوم "العميل بإضافة القيمة النقديـة على هذه الشريحة الموجودة في البطاقة التي تأخذ على عاتقها، تتبع ومراجعة رصيد الأموال بعد عمليات الإيداع والسحب دون الاتصال بالمصرف الذي اصدر البطاقة." (وليد الزيدي، 2004): ص. 40)

ويمكن للمصرف شحن هذه البطاقة من حسابه عبر«ATM» وتخزن عليها كل البيانات الخاصة بحاملها: (الاسم، العنوان الكامل، الهاتف، المصرف المصدر، المبلغ المصروف والمبلغ المتبقي)، فهي تعمل عمل المحفظة الالكترونية وتغني عن حاجة حمل النقود، ويعتمد هذا النوع من النقود على ضرورة تواجد كل من العميل والبائع والمصرف، وإن يتوفر لدى كل منهم برنامج النقود الالكترونية، وأن يمتلك كل

([1]) بطاقة مصنوعة من البلاستيك ذي مواصفات بلاستيكية محددة، وتكون بمساحة (5*8) سم، ويتم تدوين بيانات أساسية عليها هي:

1- اسم وشعار الهيئة الدولية مثل (فيزا، ماستر كارد،...).

2- اسم المصرف المصدر.

3 - رقم البطاقة، وتاريخ إصدارها.

4- تاريخ الصلاحية أو الانتهاء.

5- شريط نموذج توقيع حامل البطاقة.

6- الشريط الالكتروني.

7- حد السحب من الآلات أو المصارف.

8- الصور المجسمة الثلاثية الأبعاد للعميل.

منهم حاسوباً مصرفيا لدى المصرف الالكتروني الذي يعمل على الخط، كما تتيح البرمجيات إرسال النقود الالكترونية عبر «E-mail» على شكل مرفق «attachment». (وليد الزيدي، (2004): ص. 40)

وتقوم البطاقة الذكية بتخزين الاسم والرقم السري ومدى الصلاحيات المسموح بها للمشترك والرصيد إذا كانت في التطبيقات المالية... وعلى وسيط تخزين صغير الحجم خفيف الوزن يسمح بتبادل وتعديل هذه المعلومات على البطاقة وفقا للخدمة التي يتلقاها المستخدم.

وتستخدم البطاقة الذكية كبطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان إلا أنه تضم معالج صغير وذاكرة، وقد تحتوي على معلومات مهمة كالسجلات الطبية أو معلومات الحسابات المصرفية للمستخدم. ويتطلب استخدامها إدخال رقم سري وعند سرقة البطاقة الذكية يكون من الصعب جداً على غير صاحب البطاقة معرفة الرقم السري الخاص بالبطاقة".

فالبطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مبطنة بشريحة حاسوبية واحدة على الأقل. تحفظ هذه الشرائح المعلومات، وربما تؤدي أيضًا بعض العمليات الحسابية الرياضية. تستخدم البطاقات الذكية في كثير من النبائط (الأجهزة) الإلكترونية، مثل آلات الصرف الآلي والهواتف الخلوية والحواسيب المحمولة." (ويكي بيديا: الموسوعة الالكترونية: تاريخ الاطلاع2019/11/16، 43سا 00)

والمنظمة العالمية للمواصفات التي تجيز مواصفات الجودة لدعم التجارة الدولية، تعتبر فقط البطاقات التي "تحمل شرائح حاسوبية بطاقات ذكية." وبعض البطاقات الذكية "تحفظ قيمة النقود التي يمكن استخدامها في الشراء. وهذه البطاقات لها قيمة تعاد إليها بوساطة التحويل الإلكتروني من الحساب البنكي."

والبطاقات الذكية المستخدمة في الحواسيب المحمولة ربما تحتوي على قاموس إلكتروني ومودم صغير يُمكِّن الحاسوب من الاتصال بخطوط الهاتف أو برنامج حاسوبي معين. وتستخدم بعض البطاقات الذكية بوصفها نبائط ضامنة، فهي تستخدم بمساعدة شفرة أو كلمة مرور في آلات الصرف الآلي، وغيرها من الأجهزة الإلكترونية."

تتضمن البطاقة الذكية دارات متكاملة وهي على نوعين: (ويكي بيديا: الموسوعة الالكترونية: تاريخ الاطلاع2019/11/16، 49سا 00)

1) بطاقات تخزين تحوي ذاكرة دائمة للتخزين الدائم

2) بطاقات معالجة تحوي ذاكرة مؤقتة ومعالج صغري

تقوم البطاقة الذكية بتخزين الاسم والرقم السري ومدى الصلاحيات المسموح بها للمشترك والرصيد إذا كانت في التطبيقات المالية... وعلى وسيط تخزين صغير الحجم خفيف الوزن يسمح بتبادل وتعديل هذه المعلومات على البطاقة وفقا للخدمة التي يتلقاها المستخدم.

ويعتمد اختيار تكنولوجيا البطاقات الذكية على باقة واسعة من العناصر والعوامل والمعايير، منها : آليات التطبيقات والبنية الأساسية السائدة في السوق والتوفير الاقتصادي لنموذج الأعمال واسترتيجية البطاقات ذات التطبيقات المشتركة.

ويمكن النظر إلى البطاقة الذكية كجهاز تسجيل إلكتروني، حيث تعرف المعلومات الموجودة على باقة واسعة من العناصر والعوامل والمعايير، منها: (ويكي بيديا: الموسوعة الالكترونية: تاريخ الاطلاع2019/11/16، 55سا00)

وفي العمليات المالية والمصرفية أو العمليات المالية الحساسة، يتم مضاهاة ومقارنة البيانات المخزنة في البطاقة مع البيانات المماثلة المخزنة في قاعدة بيانات الشركة، وتتصل البطاقة بجهاز القراءة من خلال التلامس المادي المباشر أو عبر وصلة لاسلكية عن بعد، وبسبب وجود المعالج المدمج، تتميز البطاقات الذكية بالقدرة على تخزين مقدار كبير من البيانات وتنفيذ عملياتها الخاصة على البطاقات نفسها (التشفير والتحقق المتبادل) والتفاعل الذكي مع جهاز القراءة الذكية. Rankl, W. Handbook. John (1997) (Wiley & Sons

والبطاقات الذكية هي "أوعية بيانات ذكية وآمنة وصغيرة، بل "حاسوب يحتوي على ذاكرة حاسوبية متخصصة قادرة على المعالجة وتخزين آلاف وملايين الوحدات من البيانات وتتكون من شريحة سليكون فيها مناطق اتصال كهربية ولوح معدني رقيق يستقر أسفله دائرة متكاملة تحتوي على معالج مركزي وذاكرة ووحدة تخزين للبيانات عبر نظام تشغيل الشريحة مع توفير مستوى عالي من حماية البيانات الذي قد يتخذ شكل كلمات المرور التي تتيح للمستخدم الوصول لأجزاء من ذاكرة رقاقة الدائرة المتكاملة أو إجراءات التشفير التي تحول البيانات المخزنة في الذاكرة إلى معلومات مفيدة." (موسوعة المعرفة الشاملة تاريخ الاطلاع2019/11/16، 10سا 01)

وباعتبار البطاقة الذكية كجهاز تسجيل إلكتروني، حيث "تعرف المعلومات الموجودة في رقاقة التخزين هوية حامل البطاقة حتى يمكن استخدام المزايا الخاصة به، ويمكن معالجة معلومات مثل السحوبات والمبيعات والفواتير بشكل فوري عند الضرورة، وتنقل هذه السجلات المتغيرة إلى الحاسب المركزي لتحديث البيانات، ولكن لاحظ أن هذا العقل صغير، فهو لا يضارع بالطبع إمكانيات الحاسب الشخصي أو حتى الهاتف المحمول."

وفي ضوء ذلك تعرف رابطة البطاقات الذكية « Smart Card Alliance » البطاقات الذكية بأنها "أجهزة مزودة إما بمعالج دقيق وشريحة ذاكرة بتعليمات غير قابلة للبرمجة، ويستطيع المعالج الدقيق المدمج إضافة وحذف وتعديل المعلومات على البطاقة، أما شريحة الذاكرة فيمكنها القيام فقط بالعمليات المحددة مسبقا."(Guthery, Scott B. 1998) تاريخ الاطلاع2019/11/16، 00سا 33)

وتتوافق تكنولوجيا البطاقات الذكية مع المعايير الدولية مثل معيار (ISO/IEC7816,ISO/IEC14443) وتتوافر في مجموعة متنوعة من الأشكال مثل البطاقات البلاستيكية والميداليات الشخصية ووحدات تعريف المشترك SIM المعروفة باسم وحدة تعريف المشترك في الهواتف المحمولة وكلمات المرور المخزنة في أجهزة يو إس بي، وتقفل البطاقات الذكية بإمكانيات المعالجة الموزعة التي تتميز بها الحاجة إلى أجهزة الحاسب الضخمة المين فريم وتكلفة خطوط الهواتف المحلية وبعيدة المدى المطلوبة للحفاظ على وصلة دائمة بالحاسب المركزي. (موسوعة المعرفة الشاملة تاريخ الاطلاع2019/11/16، على الساعة 10سا 01)

4. البنوك الالكترونية «Electronic Banking»:

هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل: البنوك الالكترونية « Electronic Banking » أو بنوك الانترنت « Internet Banking » أو البنوك الالكترونية عن بعد « Remote Electronic Banking » أو البنك المنزلي «Home Banking» أو البنك على الخط « Online Banking» أو البنوك الخدمية الذاتية « Self Service Banking » أو بنوك الويب « Web Banking ».

وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الانترنت سواء كان في المنزل أو المكتب وفي أي مكان ووقت يرغبه ويعبر عنها "**بالخدمة المالية عن بعد**".

وبالتالي، يمكن للعميل أن يتصل بالبنك مباشرة بالاشتراك العام عبر الأنترنت وإجرائه لمختلف التعاملات على أساس أن يزود البنك جهاز الكمبيوتر الشخصي (pc) للعميل بحزمة البرمجيات الشخصية (PME) « Personal Financial Management» لقاء رسوم أو مجانا مثل حزمة « Microsoft's Money » وحزمة « Ntuits Quiken» وحزمة« Meca's Managing your money » .

فالمقصود إذن بالصيرفة الإلكترونية هو "إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الأنترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، 55سا 01)

وتعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في أمريكا.

وفي عام 1958 أصدرت « American Express » أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع، ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة « Bank Americard » عام 1968 لتتحول إلى شبكة « Visa»العالمية.

كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء « Carte Bleue » من طرف ستة بنوك فرنسية.

وفي عام1986 قامت اتصالات فرنسا « France Telecom » بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة « Cartes à mémoire» لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثيه « Cartes à puce »تحمل بيانات شخصية لحاملها.

وخلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك إلكتروني في أمريكا يميّز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على 15سا 02)

1) **البنوك الافتراضية (بنوك الإنترنت):** تحقق أرباحا تصل إلى 06أضعاف البنك العادي.

2) **البنوك الأرضية:** هي البنوك التي تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.

ويرجع ظهور وانتشار البنوك الالكترونية إلى عاملين أساسيين :

1) تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية إما في مجال التجارة أو مجال الاستثمار والناتجة عن عولمة الأسواق.
2) تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أو ما يعرف "بالصدمة التكنولوجية" والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.

وأنماط البنوك الإلكترونية هي:

1) **الموقع المعلوماتي « Informational»** : يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي، ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.
2) **الموقع الاتصالي « Communicative »**: يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين البنك والعملاء مثل البريد الإلكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، وتعديل معلومات القيود والحسابات، الاستفسارات.
3) **الموقع التبادلي « Trançactional»** : يمكن عبره أن يمارس البنك نشاطاته في بيئة إلكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الفواتير وإدارة التدفقات النقدية وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه.

ومزايا البنوك الإلكترونية أنها تنفرد في تقديم خدمات متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية تلبية لاحتياجات العميل المصرفي وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة عن البنوك المنافسة، وفيما يلي توضيح لمجالات تميز البنوك الإلكترونية:

1) **إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء** : تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية

طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيه.

2) **تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة** : تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الأنترنت تميزها عن الأداء التقليدي مثل:

- شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.
- كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم و سندات) للعملاء.
- طريقة تحويل الأموال بيم حسابات العملاء المختلفة.

3) **زيادة كفاءة البنوك الالكترونية:** مع اتساع شبكة الانترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية غدا سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل العميل لمقر البنك شخصيا وقابل أحد موظفيه الذين قد يكونون منشغلون عنه.

4) **خفض التكاليف:** من أهم ما يميز البنوك الالكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل، ففي دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة تبين أن تكلفة تقديم خدمة عبر فرع البنك تصل إلى 295وحدة، في حين تقل عنها فيما لو قدمت من خلال شبكة الانترنت بتكلفة 4وحدات، وتصل إلى تكلفة واحدة بالصرافات الآلية.

5) **خدمات البطاقات:** توفر البنوك الالكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات "**سامبا**" الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات البنكية، بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى.

وتأسيسا، تتيح البنوك الالكترونية خيارات أوسع للمتعاملين بها وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، والتحدي الأكبر يخص مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

5. الشيكات الالكترونية:

هو عبارة عن "رسالة بيانات الكترونية موقعة وبالتالي فله حجية قانونية في الوفاء بالنسبة للبلدان التي تأخذ بحجية كل من الوثيقة الالكترونية والتوقيع الالكتروني."

شيك أو "الصك الرقمي" أو "الصك الإلكتروني" بالإنجليزية « digital check » هو "المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية".

ظهر الشيك الالكتروني بظهور التجارة الالكترونية كأحد وسائل الدفع المتطورة فهو بمثابة المكافئ الالكتروني للشيك التقليدي ويشتمل على ذات البيانات التي يحتويها الشيك التقليدي. ولعل ما يميز هذا الشيك أنه يقوم أساسا على الوسيلة الالكترونية التي أكسبته نوعاً من الخصوصية في الإنشاء والتداول.

مما يعدُّ الشيك الإلكتروني من أبرز "أشكال النقود الإلكترونية ومن أهم وسائل الدفع الإلكتروني التي تتناسب مع الخصائص المميزة للتجارة الإلكترونية فهو يحقق السرعة في إنجاز المعاملات الإلكترونية والثقة بين المتعاملين، كما إنه يتفق مع عالمية التجارة الإلكترونية حيث يتم تداوله عبر الإنترنت." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/19، على 00سا 03)

هو "مثل الشيك التقليدي تعتمد فكرة **الشيك الالكتروني** على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (البنك) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الالكتروني، من البنوك التي تتبنى فكرة الشيكات الالكترونية بنك بوسطن، سيتي بنك." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/19، على 45سا 01)

يُستخدم الشيك الإلكتروني كأحد وسائل الدفع عبر الإنترنت وذلك في التجارة الإلكترونية، الجمعيات الخيرية، إدارة الممتلكات، شركات الكهرباء، الحكومات في تحصيل الضرائب، النوادي الصحية... (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/19، على 48سا 02)

وهو "رسالة إلكترونية مُوثقة ومؤَمنة وموقعة توقيعًا إلكترونيًا يُرّسلها مُصدر الشيك إلى مستلم الشيك "حامله" أو المستفيد ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يتعامل معه عبر الإنترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك عن طريق مصرف يعمل عبر الإنترنت، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى متسلِم الشيك "حامله" إلكترونيًا ليكون دليلاً على أنه قد تمّ صرف الشيك فعلاً، ويمكن لمتسلِم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/19، على 45سا 01)

فالشيك الإلكتروني هو "رسالة إلكترونية مُشفَّرة تجهز من قبل صاحبها عن طريق المحفظة الإلكترونية إلى الطرف الآخر المراد تحويل الأموال له وذلك من خلال خطوات سلسة، باعتبار أن المحفظة الإلكترونية عبارة عن تطبيق إلكتروني يقوم على أساس ترتيب وتنظيم آلية جميع الحركات المالية وتحتوي تلك المحفظة على جميع بيانات المستخدم لتلك البطاقة بصيغة مشفرة ويتم تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو على أحد الأقراص المرنة أو على أي أداة يمكن عن طريقها حفظ تلك البيانات واستخدامها للدفع عن طريق شبكة الإنترنت في جميع حالات الشراء." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/19، على 45سا 01)

وبما أن الشيك إلكتروني من السهل معالجته في خطوات أقل وأكثر أمناً من الشيك الورقي، فهو يحتوي على التوثيق « authentication» والتوقيع الرقمي« digital signatures » ويعتمد في مفهومه على التشفير « encryption » وتقوم فكرة عمل الشيك الإلكتروني بشكل مبسط على أن يكون للشخص المتعامل به كالبائعين مثلاً موقعاً على الشبكة، يحتوي على نموذج الدفع أو الفاتورة التي يتضمنها الموقع بنموذج الشيكات الإلكترونية.

ويقوم المستهلك بعد ذلك بتعبئة نموذج الشراء، أو الفاتورة، حيث تعود بعد ذلك إلى البائع مباشرة عبر البريد الإلكتروني، بعد تعبئتها، في الوقت الذي يحرر شيكاً إلكترونيا لصالح الوسيط، الذي يتحقق بدوره من صحة المعلومات البنكية ومن خلال الاستفسار عبر الشبكة في قاعدة معلومات بنك العميل، فيرسل مباشرة إشعاراً رسمياً للبائع والمشتري بمدى صلاحية العملية. ثم بعد ذلك يحرر موقع وسيط الدفع بالشيكات، شيكاً إلكترونياً، نيابة عن المشتري، ويودعه في حساب البائع مباشرة.

ويقوم الوسيط بإرسال كشف بقيمة العمولات المستحقة إلى البائع كل نهاية شهر، ويقبل الدفع بالشيكات الإلكترونية، والتي لا تحسب هذه العمولات كنسب من قيمة العملية، مهما كان حجمها، بل كقيمة ثابتة، كما أنه ليس هناك وقت محدد لمعالجة هذه العمليات، حتى وإن تمت خلال نهاية الأسبوع أو العطلة الرسمية أو خلال ساعات الليل(E-commerce Business, technology, society, 2009.))

ويقوم الوسيط الذي هو حلقة الوصل بين مصدر الشيك الإلكتروني والبائع بنوعين من الخدمات: الأولى وهي ما تسمى الخدمة العادية « I-Check » والتي يتم فيها إصدار الشيك الإلكتروني بدون التأكد من حساب العميل.

أما الخدمة الثانية فهي ما تسمى الخدمة الممتازة « I-Check Plus » والتي يفحص فيها الوسيط الكثير من المعلومات المهمة، مثل تاريخ العميل وسمعته في إصدار الشيكات لدى البنك، وعدم وجود شيكات مسروقة، كما يتأكد من عدم وجود حساب المشتري في حالة تجميد لحظة عملية الشراء، أو دفع الفاتورة. ومن المواقع التي تشتهر بالتعامل بالشيكات الإلكترونية ويسترن يونيون الإنجليزية Western : « MoneyZap Union و CHEXpedite و PayByCheck »

6. المحفظة الالكترونية:

المحفظة الرقمية أو **المحفظة الإلكترونية** وهي عبارة عن "تطبيق إلكتروني ينظم جميع الحركات المالية، هذه المحفظة تحتوي على جميع بيانات المستخدم لتلك البطاقة بصيغة مشفرة، ويتم بالتالي تثبيتها على الحاسب الشخصي أو تخزينها على إحدى الأقراص الصلبة أو أي أداة أخرى يمكن عن طريقها حفظ تلك البيانات واستخدامها للدفع عبر شبكة الانترنت." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2022/11/11، على 00سا 00)

ظهرت المحافظ الرقمية بسبب الحاجة الملحة لاستخدامها وسهولة في التواصل عبر شبكة الإنترنت، وما يترتب عليها من تسهيل للعمليات مثل عمليات الشراء والتي تتضمن تحويلات نقدية صغيرة كانت أم كبيرة وبالتالي سرعة وصولها للطرف الآخر.

هناك العديد من الشركات الكبرى والبنوك التي تقوم باستخدام تقنية المحافظ الإلكترونية عن طريق صفحات الإنترنت، وذلك عن طريق استخدامها لأجهزة مدعومة بالعديد من البرامج الآمنة وبالإضافة إلى

بروتوكول يسمى (بروتوكول الحركات المالية الآمنة) والذي يطلق عليه Layer Secure Socket بمعنى طبقة المقابس الآمنة. (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2022/11/11، على 00سا 00)

وتقوم المحفظة الإلكترونية بتخزين معلومات الشحن والفواتير شاملة معها جميع أسماء المستهلكين والمدينة واسم الشارع والولاية إضافة إلى ذلك، فإن معظم هذه المحافظ الإلكترونية بإمكانها أن تحمل أسماء وأرقام البطاقات الائتمانية. وأيضاً تحمل نقداً إلكترونياً من خلال الموردين مثل.e-cash

تتضمن المحفظة الرقمية فئتين أساسيتين Server Side : و Server Side}} .Client Side تخزن معلومات المستهلك على سيرفر حيث أنه إذا اخترق يمكنه أن يكتشف آلاف من المعلومات والبيانات الشخصية عن المستخدمين أو يخزن معلومات المستهلك على كمبيوتر المستهلك مما ينقل المسئولية من أجل المحافظة على السرية إلى المستهلك وهناك محافظ Client Side والتي تحتاج إلى تفريغات وهذه أحد عيوبها وذلك لأنه Server Side تبقى على السيرفر وبالتالي، لا تحتاج إلى تفريغ إضافة إلى ذلك فإنه Client side تكون غير متوفرة عندما تكون في مكان غير المكان الذي يوجد فيه الكمبيوتر الموجودة عليه المحفظة.

لقد تواجد عدد من التطبيقات للمحفظة الرقمية على الحاسوب الشخصي وكذا عبر أجهزة الموبايل وفي ما يلي نظرة لكلا التطبيقين: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2022/11/11، على 25سا 00)

1. **عبر الحاسوب الشخصي:** نجد عدد من الشركات قامت بإنشاء برامج وتطبيقات تسمى software Application e-wallet "تطبيقات برمجيات المحفظة الرقمية"، هدفها مساعدة المستخدم في حفظ الكثير من بياناته ومعلوماته السرية التي يحتاجها سواء كانت مالية أو شخصية إضافة إلى أرقام الحسابات البنكية كالبطاقة الائتمانية. وهذه تساعده في استخدامها عند الشراء أو القيام بتحويلات مالية للطرف الآخر عبر الحاسوب الشخصي.

   ولكن البعض من هذه التطبيقات تعتبر آمنه والبعض الآخر غير ذلك وذلك عند القيام بتثبيت تلك التطبيقات على جهاز الحاسوب تبدأ النوافذ الإعلانية والدعايات الكثيرة. وبعض من تلك الدعايات تعتبر ليست آمنه وذلك من ناحية التجسس على المستخدم. وغير ذلك من الأمور التي تزعج المستخدم من خلال عملية التصفح بكثرة.
2. **من خلال الموبايل:** تستخدم موسعا في دول العالم عبر أجهزة الموبايل والتي تعمل بنفس فكرة التطبيقات على جهاز الحاسوب ولكنها تثبت عليها وعند ذلك يجب على المستخدم ألا يقوم

باستخدام أي تطبيق لا يحتوي على شهادة الآمان. حيث أن تلك البرامج تكون معرضة للتسرب أو تكون معرضة للسرقة إما عبر اختراق جهاز الموبايل من أجهزة أخرى أو تتم سرقة الموبايل فيكون هناك مجالاً مفتوحاً أمام السارق في كشف البيانات واستخدامها.

ومن مميزاتها: هناك العديد من المزايا التي تتوافر في المحفظة الإلكترونية والتي جعلتها مستخدمة على نطاق واسع في عدد من العمليات والتعاملات بين المستخدمين، ولا تقتصر هذه المزايا على ما يتم إجراؤه من عمليات إلكترونية بين المستخدمين بل إن لها مزايا تتعلق بما تحتوي عليه من معلومات هامة، ومن أبرز مزايا المحفظة الإلكترونية ما يأتي: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2022/11/11، على 45سا 00)

1. **التنظيم:** إذ يمكن للمحفظ الإلكترونية إدارة كل أنواع البطاقات الخاصة بالمستخدم، من بطاقات الدفع إلى بطاقات الولاء التي تمنح صاحبها نقاطًا وخصومات عند شراء سلع معين حتى بطاقات العضوية الخاصة بالمستخدم.

2. **قلة التكاليف:** حيث إن المحفظة الإلكترونية لا تفرض رسومًا عالية على الخدمات والبطاقات المستخدمة فيها.

3. **الراحة وسهولة الدفع:** حيث يمكن للمستخدم بكبسة واحدة على هاتفه المحمول أن يقوم بالدفع في أي نقطة بيع أو أي مؤسسة أو منظمة مقابل سلعة أو خدمة أو معاملة تم الحصول عليها. كفاءة الاستخدام: فعند استخدام المحفظة الإلكترونية لن يضطر المستخدم لأن يبحث في محفظته عن النقود أو البطاقة الصحيحة للدفع من بين الكثير من الأوراق التي يحملها الشخص عادة معه، وربما لن يحتاج لحمل محفظته من الأصل.

4. **الأمان والسرية:** حيث يمكن للمستخدم وضع رمز سري للتحكم بالدخول إلى المحفظة، على عكس المحفظة العادية التي يمكن لأي شخص الوصول إليها، كما أن الرقم الذي يتم تبادله عند عمليات الشراء ليس إلا رقمًا تعريفيًا مميزًا وليس أي معلومات خاصة بالبطاقة نفسها، مما يعني المزيد من الراحة والأمان.

5. **السهولة وسرعة الأداء:** قد تطلب بعض المواقع الإلكترونية تعبئة النماذج الخاصة بعمليات الدفع والتي تعد مرهقة للعميل، إلا أن المحفظة الإلكترونية تمكّن المستخدم من تجاوز مثل هذه النماذج المرهقة.

6. **تقديم الخصومات والمكافآت:** فالمحفظة الإلكترونية تحتوي الكثير من العروض الخاصة والمكافآت التي ستجعلك تحصل على المزيد من الخدمات والمنتجات بأسعار منخفضة.

إن ما يشهده مستخدمو المحفظة الإلكترونية حاليا ما هو إلا نتاج لعدة تطويرات وصلت بالمحفظة الإلكترونية إلى ما هي عليه الآن من استخدامات متعددة، وقد ظهرت المحفظة الإلكترونية في أواخر التسعينات[2] ضمن استخدامات اقتصرت على برامج الدفع الإلكتروني في الجيل الأول منها، لكنها واجهت بعض المشكلات عند طرحها كعدم قبول المستخدمين لها لحاجتها لبعض المعلومات المالية الخاصة بهم.

أما الجيل الثاني من المحفظة الإلكترونية فقد شهد دعمًا واسع النطاق من قبل البنوك والشركات وبعض المقرضين، مما انعكس على زيادة شهرتها وقبول الأفراد لاستخدام المحفظة الإلكترونية على نطاق أوسع.

وقد تطور عمل المحفظة الرقمية فيما بعد، لكن الجيل الثاني منها واجهته بعض المشكلات مثل الحاجة إلى وجود برنامج منفصل للبطاقات الائتمانية الخاصة بالمستخدم مما قلل من فعالية استخدامها آنذاك. أما الجيل الثالث منها فهو الجيل الأكثر تطورًا وفاعلية، حيث تتميز المحفظة الإلكترونية الخاصة بالجيل الثالث بالمرونة من خلال قدرتها على العمل من أي موقع إلكتروني وفق ما يريده المستخدم، فضلًا عن إمكانية تعددية الربط بين المحفظة الإلكترونية وبطاقات الائتمان المختلفة. وهناك عدة أنواع للمحفظة الإلكترونية يمكن للعميل أن يختار ما يناسبه منها بناءً على طبيعة العمليات التي يرغب في تنفيذها بالمحفظة الإلكترونية لاحقًا، ويمكن تقسيم أنواع المحفظة الإلكترونية إلى:

1. **محفظة الهاتف المحمول:** هي نوع من المحافظ الإلكترونية تعمل باستخدام الهاتف المحمول، ويقوم مبدأ عملها على تخزين معلومات بطاقة الدفع الإلكتروني على الهاتف المحمول لاستخدامه بطريقة أكثر سلاسة، ويكثر استخدام هذا النوع من المحافظ الإلكترونية في منصات التجارة الإلكترونية، كما تستخدم في عدد من المعاملات الشرائية عبر الإنترنت، إضافة إلى استخدامها في حفظ نسخة إلكترونية دائمة من الوثائق الرسمية مثل رخصة القيادة والبطاقة

[2] أطلقت شركة كوكا كولا أول محفظة رقمية عام 1997م لتكون أول محفظة إلكترونية في العالم، وهو أول نظام دفع رقمي في العالم ليتمكّن العملاء من دفع المال بعمليات الدفع النقدي مُقابل تناول المشروبات الغازيّة عبر إرسال رسالة نصيّة على الهاتف المحمول.

الشخصية وبطاقة التأمين الصحي، ومن الأمثلة العالمية على محفظة الهاتف المحمول: محفظة أبل، ومحفظة أندرويد، ومحفظة سامسونج.

2. **المحفظة الورقية:** هي محافظ إلكترونية تمتاز بالأمان النسبي، وهي محفظة غير متصلة بالإنترنت مختصة بعملة البيتكوين، وتعتمد على وجود رموز خاصة مكتوبة على قطعة من الورق، حيث يمكن استخدام هذه الرموز في إجراء المعاملات الخاصة بهذه العملة، وشاع استخدام هذا النوع من المحافظ الإلكترونية مع بداية ظهور عملة البيتكوين لكنه تراجع ... وهناك مخاوف من استخدام هذه المحفظة الورقية تخص إمكانية التلف المادي للورقة التي تحوي تلك الرموز أو حدوث خلل عند طباعتها، كما يجب على المستخدم أن يجيد التعامل معها، وأن يحافظ على سرية الرموز فيها كي لا يتم استخدامها من قبل أي جهات أخرى.
3. **محفظة الأجهزة:** وتكون على شكل ملاحق أو أجهزة يتم ربطها بجهاز الحاسوب على شكل USB، إذ تعمل هذه الأجهزة وهي غير متصلة بشبكة الإنترنت على إنشاء رموز استخدام خاصة بحامليها، ويمكن حماية هذا النوع من المحافظ عبر وجود رقم سري خاص بكل مستخدم ومنها محفظة TREZORومحفظة Ledger Wallet المختصة بعملات البتكوين.
4. **محفظة الويب:** يعد هذا النوع من أكثر أنواع المحافظ الإلكترونية مرونة، حيث يمكن إنشاء المحفظة الإلكترونية من خلال تسجيل الدخول من أي جهاز حاسوب متصل بالإنترنت.

لكن هذا النوع من المحافظ الإلكترونية قد يكون أقل أمانًا بسبب إمكانية تعرّض الحسابات الخاصة بالمحافظ الإلكترونية للقرصنة الإلكترونية باستغلال إدخال المعلومات السرية من جهاز الحاسوب نفسه.

ففي عام 2014 تمت سرقة ما يقارب 460 مليون دولار من موقع بتكوسن مشهور يدعى Mt.Gox، حيث يكثر استخدام هذا النوع من المحافظ في عمليات التداول بالبتكوين أو للعمليات المالية المحدودة.

إنّ التطوّر والتقدّم التكنولوجي سهّل الكثير من الأعمال على مُستخدمي الهواتف المحمولة، فلم يقتصر استخدامها على مشاهدة مقاطع الفيديو أو الصور ومتابعة الأخبار، بل سهّل لهم أعمالهم من خلال التطبيقات الذكية، ومع مرور الوقت ظهرت العديد من أنواع المحافظ الإلكترونية على الهواتف المحمولة

التي تختلف طريقة عملها بطريقة بسيطة؛ وقد قُسّمت إلى 3 فئات، وهي كما يأتي: (Rahul Mathur (18/11/2020 consulte le 12-12- 2022 – 19h30m)

1. **المحفظة الإلكترونية المُغلقة:** يمتاز هذا النوع بأنّه بسيط ويُسهّل على المستخدم سداد الفواتير والمدفوعات من خلال إحدى التطبيقات أو المواقع الإلكترونية، ولكنها مُخصّصة لمجالات الأعمال التجارية الكبيرة والشركات لإجراء مدفوعات خارجيّة، أيّ أنّه يختص بعلامة تجارية مُحدّدة ولا يُمكن إجراء مدفوعات لغير هذه العلامة التجارية.
2. **المحفظة الإلكترونية المفتوحة:** تُعدّ هذه المحفظة هي الأكثر استخدامًا لأنّها تسمح لكافة المستخدمين الدفع من خلالها عبر الانترنت وللمتاجر والمطاعم دون استثناء، إذّ إنّ هذه المحفظة تتواجد على الهاتف المحمول ويُرسل المستخدمين أموالهم عبرها من خلال النظام الأساسي إلى حسابات المُستخدمين الآخرين، كما تسمح هذه المحفظة للمستخدمين إجراء المُعاملات بكافة أنحاء العالم شريطة أنْ يتوافر لدى المرسل والمستقبل حسابات على التطبيق ذاته. أمثلة على المحافظ الإلكترونية الرقمية يتجه العالم نحو التكنولوجيا باستمرار وصولًا للمحافظ الإلكترونية التي أصبحت أساسًا لجميع المعاملات النقدية بكافة المعاملات، وقد أنشأت معظم الشركات العالمية محافظ إلكترونية للدفع النقدي عبرها.
3. **المحفظة الإلكترونية شبه المغلقة:** هذه المحفظة تمنح المستخدم إجراء المدفوعات على نطاق أوسع، وتختلف عن المحفظة المغلقة نظرًا لأنه يُسمح للمستخدمين بإجراء المدفوعات للشركات التي تستخدم التطبيق، وتُستخدم هذه الطريقة للدفع عبر الانترنت أو للمتاجر والمطاعم، ولكن ليست كافة المتاجر تتلقى الأموال بهذه الطريقة لذلك سُميت شبه مغلقة.

وفي ما يلي أهم المحافظ الإلكترونية الحديثة: (Rahul Mathur (18/11/2020 consulte le 12- 12- 2022 – 19h30m)

1. **جوجل باي Google Pay** : أُنشئت هذه المحفظة عام 2015 م واكتسبت شعبية هائلة عام 2019 م نظرًا لأنّ المستخدمين وجدوا أنّ هذه الطريقة ستُسهّل عليهم إجراء التحويلات دون جهد ووقت، ولاستخدام التطبيق يُطلب أولًا من المستخدمين اتّباع الإجراءات البسيطة لتحويل الأموال وأهمّها ربط التطبيق بالحسابات المصرفيّة، ممّا يعني سهولة تحويل الأموال من بنك لآخر عبر هواتف الأندرويد والآيفون، ومن أهم مزايا التطبيق ما يأتي: مُشفّرة بقوّة لتتمتّع

بالأمان. سهولة التحكّم بالمعلومات داخلها. يُقدّم للمستخدمين مُكافآت واسترداد نقدي لجذب المستخدمين. توافر العديد من طرق إجراء المعاملات. إمكانيّة دفع فواتير الخدمات العامّة كافةً عبر التطبيق. عدم الحاجة لدفع رسوم لتثبيت التطبيق واستخدامه.

2. **باي بال PayPal** : أُنشئت منصة باي بال عام 1998م وتستخدمها ما يقارب 200 دولة، وتدعم 25 عُملة لتناسب الكثير من بلدان العالم، وهو مُتاح على هواتف الأندرويد وآبل، ويتمتّع بعدّة ميزات في ما يلي بعض منها: عدم معرفة البائع بمعلومات الشخص المشتري حتى بعد إتمام الدفع، ممّا يزيد من أمان التطبيق. إمكانية استرداد الأموال خلال 180 يومًا بعد إتمام عملية الشراء نظرًا لأنّها تتمتّع بنظام حماية خلال هذه الفترة. عدم حاجة المُستخدمين لحسابات مُتعدّدة للشراء من المواقع المحليّة والعالميّة، فحساب واحد لكل مستخدم كافٍ. إمكانية إرسال البائع طلبات الدفع عبر البريد الإلكتروني. توفير خدمة إعادة الشحن المجانيّ للمستخدمين. سرعة إجراء المُعاملات وإرسال الأموال.
3. **فيسبوك باي Facebook Pay** : لم تقتصر وظيفة الفيسبوك على أنّه منصة للتواصل الاجتماعي فقط، بل يوجد الكثير من الفوائد الأخرى إذّ يتوفّر الماسنجر، والواتساب، والإنستغرام للاستفادة منها.

وفي ما يلي بعض مزايا استخدام فيسبوك باي: منع الأنشطة التي تُخطّط للاحتيال واكتشافها. تشفير البيانات والمعلومات الماليّة بأمان ليصعُب مُشاركتها مع التجار. عدم فرض أموال أو رسوم عند إجراء المعاملات عبر فيس بوك أو واتس آب. تقديم الدعم للمستخدمين من خلال المُحادثات المُباشرة أو البريد الإلكتروني. إمكانيّة الوصول لسجلات الدفع في جميع التطبيقات.

4. **أمازون باي Amazon Pay** : هي إحدى طرق الدفع السريعة والمُنتشرة والمقبولة في كافة أنحاء العالم، وتمتاز بأنّها قوية وأكثر أمانًا لإجراء المدفوعات، وتستخدم في العديد من البلدان نظرًا لسهولتها ومرونتها، وفي ما يلي بعض ميزات استخدامه: يُمكن للمستخدم إنشاء حساب واحد فقط على التطبيق لإجراء جميع مُعاملات الدفع دون الحاجة لحسابات مُتعدّدة. يتوافر عبر مواقع الويب وأجهزة الهواتف المحمولة. مُشفّر بقوّة لتوفير الأمان للمستخدم. إمكانية تقسيم المدفوعات للمستخدمين.

وعند إنشاء محفظة إلكترونية لا بدّ أن يُراعَى تحديث كافة المعلومات الخاصة بالمستخدمين بعد إنشاء المحافظ الإلكترونية، من أجل ضمان استمرار عملها بشكل صحيح، وخاصة التحديثات التي قد تطرأ على رقم الهاتف.

وإنّ إنشاء المحفظة الإلكترونية يُعدّ أمرًا سهلًا وذلك من خلال عدّة خطوات بسيطة على جهاز الكمبيوتر أو الهاتف الذكي والساعة الذكية أحيانًا، من خلال إتباع الخطوات التوضيحية للمستخدم الآتية: (Rahul Mathur (18/11/2020 consulte le 12-12- 2022 – 19h30m)

1. **تحديد المحفظة الرقميّة التي يُريد المُستخدم استخدامها:** إذ تتوفّر العديد من الخيارات من الأمثلة المذكورة سابقًا، ولكن يجب اختيار التطبيق الذي يتوافق مع الجهاز.
2. **تحميل التطبيق:** أول خطوة لإنشاء محفظة إلكترونية هي تحميل التطبيق الرسمي الخاص بالمحافظ الإلكترونية من المتجر Google Paly للهواتف والتي تعمل لكل من الأندرويد أو آبل، حيث يتم تحميل تطبيق المحفظة اعتمادًا على البنك التابع له المستخدم. أي نزيل تطبيق المحفظة الإلكترونية التي اختارها المستخدم، ويمكن أنْ يتواجد على الهاتف مِحفظة إلكترونية مُحمّلة سابقًا، وقبل تنزيل المحفظة يجب قراءة شروط وأحكام التطبيق ومعرفة إنْ كان يتطلب تنزيله رسومًا أم لا.
3. **إدخال المعلومات:** يجب على الراغبين في إنشاء المحفظة الإلكترونية كتابة جميع التفاصيل والمعلومات الخاصة بهم من أجل إنشاء المحفظة الإلكترونية، ومن أبرز هذه المعلومات الاسم الكامل، والبريد الإلكتروني، ورقم الهاتف، وتاريخ الميلاد، وإضافة معرّفين، ووضع كلمة مرور خاصة بهم، ويمكن في بعض الحالات استخدام كلمة المرور الخاصة بهم في البنك نفسه.
4. **وضع رمز الدخول بعد إدخال كافة التفاصيل والمعلومات الخاصة بالمحفظة الإلكترونية وإنشاء الرقم السري:** لا بد من إعداد رمز الدخول الذي يسمح للأفراد باستخدام المحفظة الإلكترونية لاحقًا، ولضمان درجة عالية من الأمان والسرية يتم التحقق من رمز الدخول بإرسال رسالة إلى رقم الهاتف الخاص بالعميل، ومن ثم يقوم العميل بإدخال رمز التحقق من أجل استكمال اعتماد رمز الدخول.
5. **ربط بطاقات الائتمان:** بعد التأكد من رمز الدخول يُسمح للمستخدم بالقيام بربط بطاقات الائتمان بالمحفظة الإلكترونية من أجل استخدام أرصدتها من خلال المحفظة الإلكترونية

بشكل مباشر، ويتم ذلك إما بإدخال كافة التفاصيل المتعلقة بالبطاقة نفسها أو من خلال عملية المسح التي من خلالها يتم أخذ كافة المعلومات المخزنة في البطاقة تلقائيًا وربطها بالمحفظة الإلكترونية، وبعد ذلك يمكن استخدام المحفظة الإلكترونية بكل سلاسة في إجراء عمليات الشراء أو السداد الإلكتروني.

6. **تحديد طريقة الدفع:** بعد تثبيت التطبيق على الجهاز المحمول، ويُمكن إضافة طريقة دفع واحدة أو أكثر للمحفظة، بالإضافة لتضمين بطاقات الخصم والائتمان.
7. **إضافة المعلومات:** التي يرغب بها المستخدم مثل تذاكر الطيران ومعلوماتها، والقسائم الإلكترونية، وغيرها من المعلومات التي تُفيد المستخدم.

ومن إيجابيات استخدام المحفظة الإلكترونية:

1. توفير الراحة للمُستخدمين وذلك من خلال عدم الحاجة لحمل الأموال والبطاقات عند التنقّل من مكان لآخر، ولكن المطلوب فقط توصيل الجهاز بمقبس الدفع أو عن طريق مسح شاشة الهاتف المحمول لدفع ثمن المشتريات.
2. توفير الأمان للمُستخدم نظرًا لأنّ التطبيق يستلزم رمز المرور ومعلومات حقيقيّة لمنع الوصول إليها في حال سُرق الهاتف أو تغيير الجهاز.
3. توفير إمكانية الوصول لأنواع مُختلفة من البطاقات مثل بطاقات الخصم والائتمان، وبطاقات المكافآت والولاء وتخزينها داخل المحفظة الرقمية لتسهيل الوصول إليها، ممّا يُتيح للمستخدم الاستمتاع بالأشياء دون أوراق.
4. إمكانيّة استخدامها لدى معظم التجار ومتاجر الانترنت، إذّ إنّ الشركات تُفعّل خيار الدفع هذا تدريجيًا. يُطلب من المستخدم إدخال رقم التعريف الشخصي لإجراء الدفع، وفي بعض الأحيان قد يُطلب بصمة الأصبع، وذلك للتقليل من عمليات الشراء غير القانونية.

ومن سلبيات استخدام المحفظة الإلكترونية:

1. لا يتوفر استخدام المحفظة الإلكترونية في كافة أنحاء العالم، فبعض التجار لا يقبلون المدفوعات عن طريقه.
2. الإلزام بحمل الجهاز المُتواجد عليه التطبيق عند التنقل بالإضافة لضرورة حمل المحفظة التقليدية التي تحتوي على إثبات الشخصية غير المُخزّنة على التطبيق.
3. ضرورة شحن الهاتف المحمول للتمكّن من الوصول للتطبيق.

4. اعتماد أمان التطبيق على الإعدادات التي يضعها المستخدم، فعدم وضع كلمة مرور قوية يُسهّل على المخترقين الوصول للأموال المُتواجدة في الحساب المصرفي أو بطاقات الائتمان.
5. تشجيع المستخدمين على الدفع غير المسؤول أو المُتهوّر، نظرًا للدفع من المحفظة وعدم مُراقبة الميزانية في المحفظة.

8. مؤشرات قياس الإقتصاد الرقمي:

قدمت وزارة التجارة الأمريكية عام 1997 " تقرير الإقتصاد الرقمي الناشئ " والذي تضمن مجموعة من المؤشرات الواجب إعتمادها من أجل قياس فعالية وتأثير الإقتصاد الرقمي على المجتمع والدولة والعالم ، وقد تمثلت هذه المؤشرات في: (العلمي، حسن. (2012 – 2013) ص. 76)

- ✓ حجم وشكل المكونات الأساسية للاقتصاد الرقمي الذي مازال في مرحلة التطور.
- ✓ استخدام شركات الأعمال للتكنولوجيات المتقدمة والتجارة الإلكترونية.
- ✓ التغييرات الحاصلة في هيكل ووظائف السوق خاصة ما تعلق بكيفية تقديم وتوزيع السلع والخدمات وتغيير طبيعة المنافسة.
- ✓ التطبيقات الإقتصادية والإجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- ✓ الخصائص الديمغرافية للمجتمع في ظل الإقتصاد الرقمي.

ونظرا للتطور والتغير المستمر والديناميكية التي يتميز بها الإقتصاد الرقمي، فإن هذه المؤشرات لم تعد كافية لقياس وتحديد آثار الإقتصاد الرقمي على المجتمع والدولة والعالم، لذا فقد تم تعديلها وتطويرها لتصبح على الشكل الآتي: (العلمي، حسن. (2012 – 2013) ص. 76)

1. **الخصائص الديمغرافية والعمالية:** يجب قياس الخصائص الديمغرافية وخصائص سوق العمل للأفراد والعمال التي تشارك في الإقتصاد الرقمي، ومقارنتها مع تلك الخصائص التي لا تشارك فيه، وبشكل خاص يجب قياس مدى إستخدام الحاسوب في المدرسة، العمل والمنزل، وربطها بناتج المخرجات الأقتصادية مثل الرواتب والأجور، وأيضا بالخصائص الديمغرافية مثل التعليم، التشغيل، الجنس، العرق، السن ومكان الإقامة.
2. **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات** : يجب أن يتم قياس الجانب المادي (المعدات والأدوات) والجانب الرقمي (البرمجيات) للبنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، وبصفة خاصة،

الجهود المبذولة لجمع البيانات القياسية يجب أن تركز على البنية المادية (تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتي تشتمل على أجهزة الكمبيوتر، خطوط الهاتف، المحولات، خطوط الألياف البصرية، الأقمار الصناعية، الشبكات السلكية واللاسلكية) ويجب أيضا قياس الاستثمارات في البرمجيات، كما يجب توفير المعلومات الأساسية بخصوص مدى اتساع شبكة الانترنت والشبكات الأخرى، ودرجة الازدحام في أنظمة هذه الشبكات. كما أنه من المهم جدا قياس مدى تقادم واهتلاك البنية التحتية الرقمية.

ويضم اقتصاد الإنترنت بالإضافة إلى التجارة الإلكترونية:

- ✓ البني التحتية لشبكة الإنترنت (الشركات المصنعة لتجهيزات الاتصالات والحواسب والخدمات.)
- ✓ البني التحتية للتطبيقات والبرمجيات (Microsoft و Netscape و IBM ...)
- ✓ التسويق والوسطاء (الشركات التي تسهل تلاقي البائع والمشتري عبر الويب مثل (Zd net و Excite و Yahoo).
- ✓ وفي دراسة للبنى التحتية أنفة الذكر قام مركز الأبحاث حول التجارة الإلكترونية في جامعة تكساس في دراسة لعام 1999 بما يخص حجم إقتصاد الإنترنت للشركات المتمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط من حيث رقم الأعمال (الإيرادات) وعدد العاملين كما يلي: (كافي، يوسف. (2009): ص. 148- 149)

الإيرادات التقديرية (ألف دولار)		عدد العاملين التقديري	متوسط الدخل بالنسبة للفرد الواحد (بالدولار)
البني التحتية للشبكة	114982800	372462	308708
البني التحتية للتطبيقات	56277600	230629	244015
التسويق والوسطاء	58240000	252473	230678
التجارة الإلكترونية	101893200	481990	211401
المجموع:	331393600	1337554	247761

3. **التجارة الالكترونية:** يجب أن يتم قياس التجارة الإلكترونية من خلال حجم ونمط المعاملات الإلكترونية بين المؤسسات (B2B) ، وبين المؤسسة والمستهلك (B2C) ويجب أيضا أن يجب

قياس كمية السلع والخدمات الرقمية وغير الرقمية، كل على حده بحيث أن المنتجات المادية يجب أن تسلم فيزيائيا للمستهلك. أما المنتجات الرقمية فهي تتجاوز تجار الجملة وتجار التجزئة مباشرة إلى المستهلك النهائي، كما أن المنتجات الرقمية قد تكون لها طرق تعير مختلفة (غير خطية) بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة وانخفاض التكاليف الحدية، بالإضافة إلى ضرورة قياس حجم التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى تسوية المعاملات والتي تكون لأغراض أخرى (خدمة الزبائن، معلومات عامة، والإعلان عن المنتجات).

4. .**هيكل الشركات والصناعة:** توجب قياس أثر التحسينات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، البرمجيات والأنترنت على التركيبة الهيكلية للشركات والأسواق. وبصفة عامة، من الضروري تحديد التغيرات الحاصلة في الموقع (التوطين)، الصناعة، الحجم والهيكل التنظيمي الخاص بشركات الأعمال، وأيضا التغير في مزيج المدخلات (رأس المال، العمل والمخزون) وعلاقته بالشركات الأخرى (المناولة أو الإعتماد على مصادر خارجية.

الفصل الثالث:

اتخاذ القرارات في ظل الاقتصاد الرقمي

1.الاقتصاد الرقمي وأهميته في اتخاذ القرارات:

أصبحت تكنولوجيات الإعلام والإتصال من المسلمات في عصرنا الحالي، فقد فرضت نفسها نتيجة للإيجابيات التي أتت بها " ففي الماضي كانت الوسيلة الوحيدة للتواصل مع العملاء هي الإعلانات التقليدية في الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون، وهذه الوسائل جميعها يصعب عليها الوصول إلى شريحة محددة من العملاء يتم إستهدافها تحديدا برسائل شخصية موجهة لهم دون سواهم.

ولكن مع ظهور أدوات التواصل الإجتماعي تغير ذلك بشكل جذري، حيث أصبحت هذه الأدوات تلعب دورا رئيسيا في التأثير على سلوك العملاء، فلم يكن أمام المنظمات التجارية أي وسيلة لجذب إنتباه العملاء إلا عن طريق الحملات الإعلانية ذات التكلفة الباهظة، أما اليوم فقد جعلت وسائل التواصل المنظمات التجارية أكثر قدرة على إيصال رسائلهم إلى عملائهم المستهدفين بشكل محدد وأكبر قدر من الإنتشار وبتكلفة لا تذكر." (حمدي، بشري. (2014) ص. 63)

أي أن هذه التكنولوجيات أثرت بطريقة أو بأخرى على العمل التجاري للمؤسسات من جهة والمستفيدين من خدماتها من جهة أخرى، لكن دون أن ننسى أنه قد برزت العديد من التحديات نتيجة للسلبيات التي ترافق الإندماج في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

لا يمكننا الحديث عن عملية تقديم الخدمة أو شراء سلعة أو الإستفادة من أمر معين دون الحديث عن دور عنصر وسيط مهم وهو العملية التسويقية، فالترويج للسلع والخدمات يلعب دورا هاما في العمليات التجارية التبادلية لما له من تأثير على نفسية المستفيد من هذه الخدمة وعلى طبيعة القرارات التي يتخذها والتي تجعله يختار الخدمة أو السلعة المناسبة والتي تلبي رغباته.

فيقول "حمدي بشري" في هذا الصدد: "إن الإستراتيجيات التسويقية الحديثة والمتطورة للشركات تستخدم وسائل الإعلام لنقل رسائل تجارية مصممة لتطوير مواقف المستهلكين تجاه العلامات التجارية.

وتهدف العديد من الرسائل اليوم إلى إثارة الجماهير، إما ذهنيا أو عاطفيا، فأصبحت وسائل الإعلام الإجتماعية عاملا رئيسيا في التأثير على مختلف جوانب سلوك المستهلك من خلال التوعية بالمعلومات والآراء التي تؤثر على سلوكه وقراره عند الشراء.

لذلك كان المنظمون يلجأون إلى خيارات متعددة لجذب الإنتباه، من خلال الإعلانات باهظة الثمن، ولكن الآن تغيرت القواعد على شبكة الإنترنت، لأن التسويق على الشبكة العالمية هو تقديم المحتوى المفيد في اللحظة الدقيقة التي يحتاج إليها المشتري، وأدركت المنظمات القواعد الجديدة للتسويق وتطوير العلاقات العامة والعلاقات المباشرة مع المستهلكين، ففتح الإعلان الاجتماعي فرصة هائلة للوصول إلى العملاء مباشرة بتكلفة لاتذكر ولا تقارن بالميزانيات الضخمة التي كانت تمول لتسويق المنتجات في السابق." (حمدي، بشري. (2014) ص. 66)

إن هذا النوع من التسويق يندرج ضمن ما يعرف بالتسويق الشبكي الذي يعتمد أساسا على الأنترنت وتكنولوجيات الإعلام والاتصال كأداة أساسية للتعريف بالمنتج وعرضه على الزبائن ليعطيه معلومات حول المنتج أو الخدمة ويصبح القرار محصورا بيده وحده.

إن شمولية الاقتصاد الرقمي وانتشاره في كل ربوع العالم ألزمت العالم العربي لمواكبة هذا الركب والسير في إطاره من أجل الاستفادة من مزاياه خاصة وأن الإقتصادات العربية في شكلها التقليدي من أضعف الإقتصادات في العالم، وهذا بحكم تأخرها في المجال الصناعي والتجاري والمنشئات ما عدا بعض الإستثناءات في دول الخليج العربي.

"وعلى أي حال الإقتصاد الرقمي في البلاد العربية لا يزال في طور النشوء، الأمر الذي يمنحه ميزة القدرة على تجنب العديد من المعوقات والمشاكل التي واجهتها الدول المتطورة تكنولوجيا، حيث أن الإقتصادات المتطورة قد إستثمرت مبالغ طائلة من رأس المال للوصول إلى هذه الدرجة من التقدم، وهكذا فإن الدول العربية تحتاج إلى بذل جهد كبير لتصبح جزءا من هذا الإقتصاد المتطور تكنولوجيا، بعد أن أدركت أمية الإقتصاد الرقمي ..." (سلمان، جمال داود. (2018) ص. 29)

نظرا لتبعيتها للدول المتقدمة فلزاما عليها أن تخطو خطوتين في المجال الإقتصادي، الأولى للنهوض بالإقتصاد التقليدي والثانية للسير والإنتقال بهذا الإقتصاد نحو الإقتصاد الرقمي.

إن البنية التحتية للإقتصاد الرقمي تتجلى بشكل أساسي بما يحتاجه هذا الإقتصاد من عناصر مادية وغير مادية تؤدي بشكل أو بآخر إلى فعالية هذا الإقتصاد. وأكثر ما يحتاجه هذا الإقتصاد من البنى التحتية في الفترة الراهنة هو الأنترنت، ويحلو للبعض تسمية الإقتصاد الرقمي بإقتصاد الإنترنت، بإعتبار الإنترنت هي روح هذا الإقتصاد، والمحرك الأساسي له.

"إن النظرة إلى تقنية المعلومات والإقتصاد الرقمي كعصا سحرية تنقل الإقتصاد من مرحلة إلى مرحلة أخرى هي نظرة غير واقعية، إذ أن المطلوب من القطاعين (العام والخاص) العمل الجدي والتعاون على الإرتقاء بالإقتصاد العربي إلى مرحلة التطور بإستخدام هذه التكنولوجيات الحديثة لزيادة الإستثمارات وتنمية التبادل التجاري وتنويع القواعد الإنتاجية والصادرات وبناء النشاطات الصناعية والتكنولوجية البينية لفتح آفاق جديدة أمام المستقبل العربي.

حيث أن التجارة الإلكترونية على الصعيد العربي مازالت ضئيلة الحجم بسبب ضعف الإستثمار في قطاع الإتصالات والمعلومات التي تحتاج إلى بناء شبكة إلكترونية للمعلومات وعلى تأمين مناخ من حرية المنافسة والقيام بدورات تدريبية للعاملين في هذا المضمار بإعتبار أن العمل على تنمية المهارات البشرية وتعزيز الأبحاث العلمية وتعميق فهم التكنولوجيا ومتطلبات التحول التكنولوجي ساهم في توفير شروط بناء نظم للإبتكار تتفاعل إيجابيا مع التطورات التكنولوجية العالمية والتي سيكون لها أثرا إيجابيا على التنمية الإقتصادية العربية." (سلمان، جمال داود. (2018) ص. 30)

2. نظريات إتخاذ القرار في الفكر الإداري:

تنتشر في حياتنا اليومية عديد المصطلحات التي نستخدمها بصفة مستمرة ومتكررة، غير أن مفهوم هذه المصطلحات يتغير حسب السياق الذي ورد فيه وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على مصطلح القرارات أو عملية إتخاذ القرار في حد ذاتها، هذا المصطلح الذي يستخدم في عديد المجالات على غرار المجال القانوني والإداري والإقتصادي وغيرها...

إلا أن مفهوم القرار الذي يهمنا في دراستنا هذه يرتبط أساسا بالجانب الإداري والإقتصادي على حد سواء، أما كتعريف شامل للمصطلح فنجده "يرتكز على مبدأ عملية اختيار بديل معين من بين عدة بدائل لمواجهة موقف معين، أو لمعالجة مشكلة أو مسألة تنتظر الحل المناسب. والمقصود بالبديل هنا إختيار أحد الإتجاهات أو الحلول المعروضة للإختيار." (ياغي، محمد.(2013) ص. 15)

وهناك تعريف آخر لـ "بون" و "كوريز Boon, &Kuriz"اللذين اعتبرا القرار الإداري بأنه الاختيار بين بديلين اثنين أو أكثر من ذلك وهذا بإتباع مجموعة من المراحل وهي: إدراك المشكلة وتعريفها، إختيار

وتحليل البدائل، إختيار البديل المناسب والذي يساعد على تحقيق أهداف المنظمة، (Boon,LE(2002)p.176)

إذا من خلال التعاريف الواردة أعلاه يتضح لنا جليا أن القرار هو إختيار فكرة أو بديل أو أيا كان المسمى والغاية منه هي تحقيق الهدف المسطر من قبل الفرد أو المؤسسة.

إن حياة الفرد والمجتمعات مبنية على القرارات التي يتم إتخاذها، فهذه العملية تشمل جميع أمور الفرد من أبسط نواحي الحياة اليومية إلى أعقد القضايا من خلال إتخاذ قرارات مصيرية سواء في العمل أو الدراسة أو الحياة الاجتماعية، إذا فالقرار وعملية إتخاذه أمر محوري في حياتنا، نفس الأمر إذا ما تعلق بالجانب الاقتصادي وهو عنصر مهم في حياة المرء، وبغية تسليط الضوء على هذا العنصر بنوع من التفصيل إرتأينا تخصيص هذا الفصل الذي سندرس من خلاله مختلف الجوانب النظرية للقرار وعملية إتخاذه إنطلاقا من السياق التاريخي له وصولا إلى التأثيرات التكنولوجية عليه.

وتتعدد وجهات النظر والرؤى حول إتخاذ القرار من مدرسة إدارية إلى أخرى، وبعد الإطلاع على مختلف المراجع التي تطرقت للموضوع قمنا بدورنا تحديد أبرز نظريات إتخاذ القرار في الفكر الإداري وتتمل في:

1.2. نظرية تشستر بارنارد:

من أبرز النظريات التي تحدثت عن إتخاذ القرار نجد نظرية "تشستر بارنارد" الذي حلل الكيان التنظيمي تحليلا منطقيا مستخدما في ذلك مفاهيم ومصطلحات علم الاجتماع.

إذ اعتبر المنظمة نظام رسمي لمجموعة جهود أو قوى منسقة لشخصين أو أكثر، تصب في سياق تنفيذ القرارات التي يتخذها المسؤول، كما تطرق إلى الجانب غير الرسمي في المؤسسة وقد اعتبره نظام تعاوني مكمل للنظام الرسمي من أجل تحقيق الأهداف، ويمكن أن ننسب هذه النظرية إلى المدرسة السلوكية، (ياغي، محمد. (2013) ص. 65)

إذ ركز على مكانة التنظيم غير الرسمي وتأثير البيئة الخارجية للمؤسسة والتي تأثر فيها وتتأثر بها بطريقة أو بأخرى، كما نوه على العملية التعاونية التي يمكن أن تخلق نوعا من التكامل بين مختلف عناصر المؤسسة.

2.2. نظرية سايمون ومارتش:

النظرية الثانية التي تبنت مفهوم عملية إتخاذ القرارات كانت للمنظرين هربرت سايمون وجيمس مارتش بحي إعتبرا أن المدير متخذ القرار ليس على علم بجميع البدائل ونتائجها، كما أنه لا يستطيع أن يتنبأ بآثار كل بديل، ويعود ذلك إلى أن مقدرته التقديرية محدودة، لذا فإن المدير متخذ القرار لا يتمتع بالعقلانية، فهي مقيدة بمحدودية تفكيره وبيئته، وعليه فإنه لا يستطيع أن يختار البديل الأمثل وإنما يكتفي بالبديل المعقول. (ياغي، محمد. (2012) ص. 93-94)

إن كل هذا يصب في إطار تحقيق أهداف المؤسسة" تقوم باتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من المال والوقت والجهد، أي تحقيق مبدأ الكفاية الإنتاجية والفعالية،" (الموسوي، سنان. (2004) ص. 22)

غير أنه وجب الإشارة إلى أن اتخاذ القرارات من طرف المسؤول لا تكون مستعجلة، إنما يجب التقيد بجملة من الشروط وإتباع مجموعة من المراحل مع ضرورة تكاتف جهود الفاعلين في المؤسسة وهو الأمر الذي يساهم في التقليل من هامش الخطأ.

3.3. نظرية هيربرت سايمون:

ثالث نظرية قمنا بالتطرق إليها هي نظرية هيربرت سايمون الذي إعتبر العملية الإدارية في حد ذاتها أنها عملية اتخاذ القرارات، لأن أي عمل يجري في الإدارة يتشكل من مجموعة قرارات متداخلة ومتشابكة.

ومن المفاهيم الأساسية لهيربرت أيضا أن أداء العاملين يرتبط مع الحوافز التي تقدمها المنظمة، وبالتالي فإن نجاح عملية إتخاذ القرارات يرتبط بمدى تحفيز العاملين، فكلما كان التحفيز كبيرا كلما كانت القرارات المتخذة أكثر نجاعة وفعالية. (ياغي، محمد. (2013) ص. 62)

إذا فمن الملاحظ من خلال هذه النظرية أن مختلف فروع المؤسسة بمصالحها ومديرياتها وموظفيها عناصر ضمن عملية أشمل وهي إتخاذ القرارات، وغياب أحدها سيؤثر حتما على العملية برمتها لهذا وجب مراعاة كل واحد منها والعمل على تحقيق الرضا خاصة إذا ما تعلق الأمر بالموظفين من خلال التحفيز المادي وحتى المعنوي من أجل الرفع من كفاءة الموظف وزيادة مردوديته.

3. عملية اتخاذ القرار الإداري : مفهومها وأهميتها وأنواعها :

يرى "محمد عبد الفتاح ياغي" أن عملية اتخاذ القرار هي عبارة عن عملية اختيار حل معين من بين حلين أو أكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل. كما يرى الباحث أن هذه العملية من الوظائف الأساسية للمديرين، وأنها عملية مستمرة وتدخل في جميع الوظائف الأساسية للإدارة العلمية من تخطيط وتنظيم وتوجيه. (ياغي، محمد. (2013) ص.16)

ويستطرد في تعريف عملية اتخاذ القرارات قائلا "ومن هذا المنطلق يرى " هيربرت سايمون " أن العملية الإدارية هي الركيزة الأساسية في العمل الإداري، ولا تخرج عن كونها عملية إتخاذ قرارات، حيث يرى أن الأعمال التي تجري في أي تنظيم يمكن تحليلها إلى مجموعة من القرارات المتداخلة والمتشابكة،" (ياغي، محمد. (2013) ص. 17)

3. 1. أنواع القرارات الإدارية:

تتعدد أنواع القرارات الإدارية بإختلاف المعايير المعتمدة في تقسيم تلك الأنواع، فمنها من يستند إلى متخذ القرار، ومنها من يستند إلى طريقة إتخاذه ومنها ما يستند على المستوى الذي تم إتخاذ القرار فيه وفي ما يلي سنسرد بعض هذه الأنواع تباعا:

1.3. القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة :

يعد التخطيط المسبق عنصرا فاصلا في تحديد نوع القرارات إذ نجد مثلا تقسيما للقرارات من حيث القرارات المبرمجة وغير المبرمجة والتي تعرف بأنها: "هي تلك القرارات المخططة سلفا والتي تتعامل مع حل المشكلات المتكررة والروتينية، أين يتم تحديد أساليب وطرق وإجراءات حل أو التعامل مع أي مشكلة سلفا، وحيث لا تستدعي جهدا كبيرا في التفكير،" (ياغي، محمد (2013) ص. 35)

أما سايمون اعتمد على تقسيم القرارات إلى المبرمجة وغير المبرمجة، فإعتبر النوع الأول بأنها"قرارات روتينية تكرارية تتخذ لمواجهة مواقف تتكرر من حين لآخر،" (ياغي، محمد (2013) ص. 91)

أما النوع الثاني فهو القرارات غير المبرمجة والتي عرفها بأنها " تلك التي تحصل في مدة زمنية غير متكررة أو في ظروف غير متشابهة، لذلك تستدعي جهدا معينا من التفكير إلى جانب الحصول على قدر كاف من المعلومات وربما تحمل تكاليف إضافية."(يوسفي، كمال (2016) ص.35)

إذن، فالمتمعن لهذا التقسيم للقرارات يجد أن لكل نوع من القرارات خصائصه التي تميزه عن الآخر من جهة ومن جهة أخرى فطبيعة النتائج المتحصل عليها تختلف من نوع لآخر.

2.3. القرارات التنظيمية والقرارات الشخصية:

يمكننا القول أن القرارات التنظيمية هي التي يتخذها الموظف أو المسؤول في إطار الوظيفة الرسمية التي يشغلها، وهي تجسد الطبيعة التنظيمية للمؤسسة، ويمكن في هذا النوع من القرارات حسب يوسفي كمال تفويض أي شخص لإتخاذها، أما النوع الآخر من القرارات وهو القرارات الشخصية، فهي تعكس شخصية وطبيعة متخذ القرار وميوله وخبرته الإدارية في ميدان العمل، وفي هذه الحالة لا يمكن تفويض صلاحية إتخاذ القرار. (يوسفي، كمال. (2016) ص. 37)

3.3. القرارات حسب درجة أو حجم المعلومات التي تستند عليها:

للمعلومة دور مهم في عملية اتخاذ القرارات في مختلف مراحلها، لذلك نجد أن العديد من المختصين في علم الإدارة قد أولو الأهمية إلى هذه النقطة، وذلك من خلال الاعتماد على معيار درجة المعلومات من أجل تقسيم القرارات،وقد توصلوا إلى وجود ثلاثة أنواع أساسية للقرارات يمكن إضافة أنواع فرعية لها،"في العادة هناك ثلاثة أنواع من المعرفة الخاصة بنتائج القرار وفقا لمدى توفر حجم المعلومات وهي:" حالة التأكد التام، حالة المخاطرة، حالة عدم التأكد. (يوسفي، كمال. (2016) ص. 37)

4.3. القرارات حسب المستويات الإدارية:

يمكننا أن نميز ثلاثة أنواع أساسية من القرارات وهي: القرارات الإستراتيجية التي تتم في المستويات العليا في المؤسسة أو ما يعرف بالإدارة العليا، والتي ترتبط أساسا بسياسات المؤسسة العامة وطريقة عملها.

أما النوع الثاني وهو القرارات الوظيفية التي تتطلب القيام بعدة إجراءات قبل إتخاذها، ويكون ذلك بقصد معالجة المشاكل المعقدة التي تتطلب إهتماما خاصا.

أما النوع الثالث والأخير فهو القرارات الروتينية أو التشغيلية والتي يتم اتخاذها على مستوى الإدارة الدنيا للمؤسسة.

4. خطوات عملية إتخاذ القرار الإداري وخصائصها: (القاضي، راكان. (2014) ص. 45)

تتصف عملية إتخاذ القرارات بجملة من الخصائص والسمات التي تحدد نجاح أو فشل العملية برمتها، ولعل أبرز هذه الخصائص: (هاني، محمد. (2014) ص. 177)

- ✓ تتصف عملية صنع القرار بالواقعية للوصول إلى الحد المعقول، وليس للحد الأقصى.
- ✓ تتأثر عملية القرار بالعوامل الإنسانية الناتجة من سلوكيات الفرد الذي يقوم بصنع القرار..
- ✓ عملية صنع القرار هي عامة، لأنها تشمل معظم المنظمات على اختلاف تخصصاتها، وتتضمن جميع المناصب الإدارية في المنظمات.
- ✓ تتأثر عملية صنع القرار بالعوامل البيئية المحيطة بها الداخلية والخارجية، وتتصف عملية إتخاذ القرار بالإستمرارية، أي أنها تمر من مرحلة إلى أخرى وباستمرار.
- ✓ تشمل عدة نشاطات.
- ✓ أنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة."

ومنه، يتضح جليا أن لعملية إتخاذ القرارات جملة من العلاقات مع عديد المتغيرات الفردية أو المجتمعية والبيئية التي يتم إتخاذ القرار فيها، وضمان نجاح عملية إتخاذ القرارات حتما يرتبط بتوفير الظروف الملائمة لذلك. لأن عملية إتخاذ القرارات تمر بعدد من المراحل المتتابعة والتي يجب على متخذ القرار سلوكها حتى يتأكد من إتباعه للمنهج العلمي الذي سيؤدي حتما إلى تحقيق نتائج إيجابية وبدوره فقد حدد هيربرت سايمون :HerberSimon ثلاثة مراحل لعملية إتخاذ القرارات وتتمثل في:

أ. **مرحلة البحث والاستطلاع** : يقصد بالبحث والاستطلاع هنا البحث عن الأسباب التي أدت بنا لإتخاذ القرارات،فيما تعلق بالموضوع المراد معالجته أو المشكلة المراد إيجاد حل لها، وذلك من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات عن القضية موضوع الدراسة والتي نحن بصدد إتخاذ قرار بشأنها.

ب. **مرحلة التصميم**: نقصد بالتصميم هنا عملية البحث عن بدائل مختلفة من أجل مواجهة القضية، بمعنى محاولة تطوير وإيجاد البدائل المحتملة من أجل مواجهة المشكلة المطروحة المراد حلها أو القصية المراد معالجتها.

ج. **مرحلة الاختيار**: أي اختيار البديل المناسب من بين البدائل المقترحة في مرحلة التصميم، وهو البديل الذي يمكن أن يكون الأكثر ملاءمة وأكثر البدائل إمكانية للنجاح من بين البدائل الأخرى، إن إختيار البديل المناسب يخضع لعدة معايير والتي تلعب دورا كبيرا في تحقيق الهدف المنشود.

ومن أجل توضيح أكثر لمراحل عملية إتخاذ القرارات، وتوضيح العلاقة بينها والإجراءات المتبعة، أدرجنا المخطط الإنسيابي التالي:

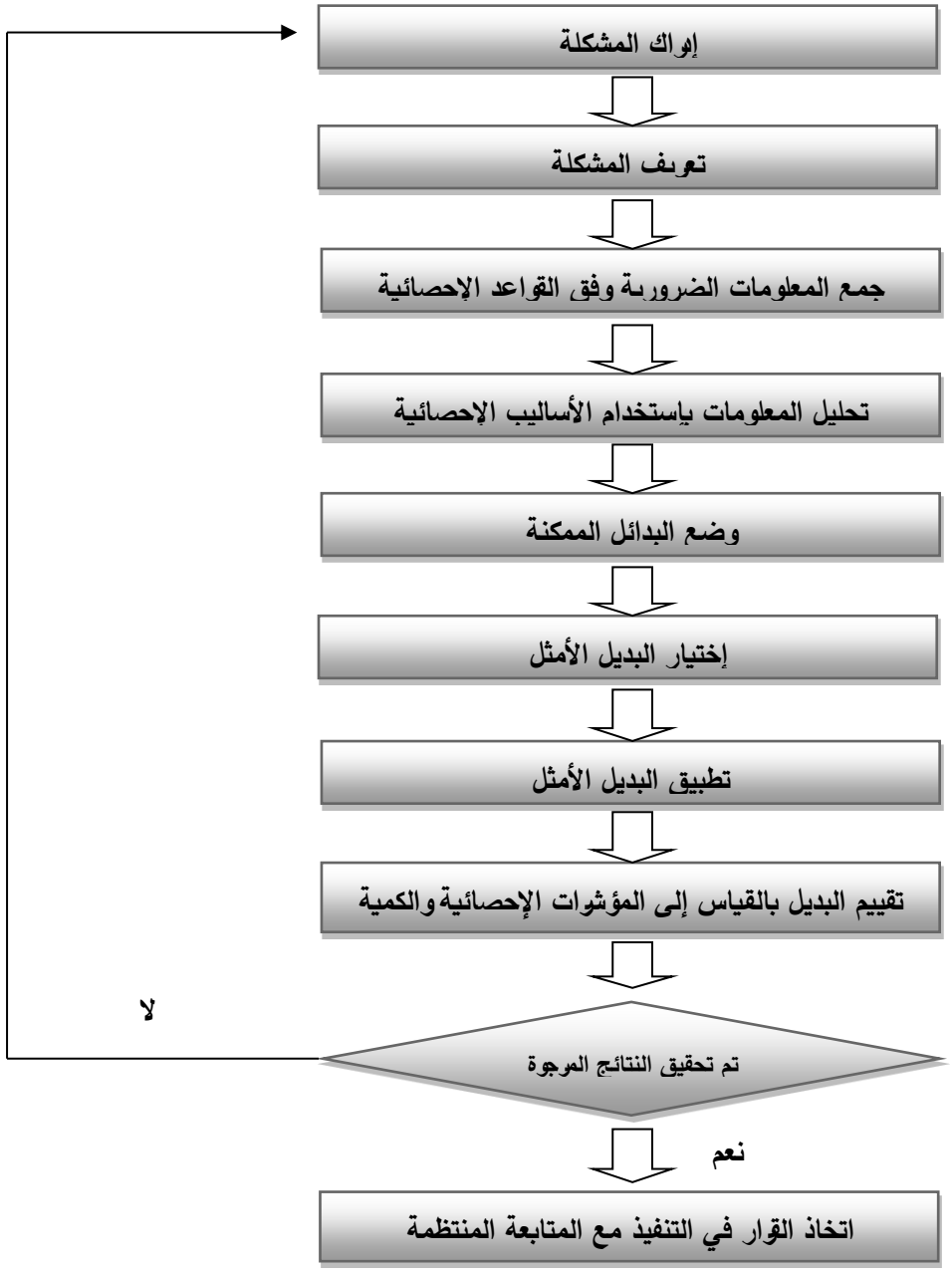

الشكل رقم 02 المخطط الانسيابي لمراحل عملية اتخاذ القرارت وحل المشكلات (الشمرتي، حامد. (2004) ص. 23)

5. عناصر عملية اتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيها:

تخضع القرارات وعملية إتخاذها إلى جملة من العوامل التي تؤثر عليها سواء بالإيجاب أو بالسلب، ولقد ذكر معن محمود عياصرة مجموعة من تلك العوامل والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية: (عياصرة، معن محمود. (2015) ص. 128- 129)

- قيم الفرد وإتجاهاته ومدركاته
- الشخصية
- عوامل دافعية
- إحتمالات عدم الإنسجام

فبالنسبة لقيم الفرد وإتجاهاته ومدركاته فيقصد بها المبادئ والأسس التي نشأ عليها الفرد منذ ولادته، أما الشخصية فيقصد بها شخصية متخذ القرار سواء كان ذو شخصية قوية يفرض من خلالها موقفه ويتخذ قرارات حازمة ويفرض العمل بها خاصة إذا كان في المناصب القيادية، أما إذا كان ذو شخصية ضعيفة فإن قراراته ستكون ضعيفة ومهلهلة وفيها نوع من الشك والريبة ولا تجد إستجابة من قبل الطرف الآخر، أما في ما يخص عوامل الدافعية فيقصد بها الأسباب التي دفعت بمتخذ القرار للقيام بذلك سواء من خلال مشكل وقع أو هدف يسعى لتحقيقه، في حين أن إحتمالات عدم الإنسجام فهنا يقصد بها عدم تأقلم القرار المتخذ مع المحيط أو البيئة التي إتخذ فيها أو مع الأفراد المستهدفين من القرار أو حتى المنفذين للقرار.

إن أي عملية إدارية مهما كان نوعها ومهما كان المستوى الإداري الذي تتم فيه لا يمكن أن تخلو من المشاكل والعراقيل والمعوقات التي يمكن أن تحول دون تحقيق غايتها، وعملية إتخاذ القرارات الإدارية من بين هذه العمليات وليست بمنأى عن ذلك، ومن أبرز المعوقات التي تعترض هذه العملية ما جاء ملخصا لدى "المكاوي عاطف عبد الله" والذي نعرضه في النقاط التالية:

- "عدم توافر الكوادر القيادية الكفؤة.
- عدم سلامة طرق وأساليب إختيار القيادات الإدارية.
- عدم توفر الإستقرار الوظيفي والإطمئنان النفسي للقيادات الإدارية.
- عدم إهتمام القيادات بالأساليب الكمية لإتخاذ القرار.

- إعتماد القيادات الإدارية على الخبرة والإستشارة الأجنبية ". (المكاوي، عاطف عبد الله. (2012) ص.103)

من الملاحظ أن نقص أو عدم تواجد الإمكانيات البشرية المؤهلة وطريقة العمل الإداري العلمية الممنهجة في معالجة القضايا، أبرز المعوقات التي تواجهها عملية إتخاذ القرارات، وهو أمر منطقي إلى حد بعيد، فلا يعقل أن يتم إتخاذ قرارات إدارية فعالة في ظل غياب العنصر البشري المؤهل الذي يمكن أن يقود العملية بطريقة علمية وسلسة وفعالة، أو عدم وجود خطة مبنية على أسس علمية تراعى فيها الطرق الإحصائية والتي تعتمد على معطيات وأرقام وحقائق، يمكن أن يبني متخذ القرار عليها خطته ليصل في آخر المطاف إلى إتخاذ قرار إداري يرقى إلى المستوى المنشود.

إن فشل القرارات المتخذة في تحقيق أهدافها يرجع في الكثير من الأحيان إلى المعوقات التي تواجهها عملية إتخاذ القرارات، ومن أجل ذلك نقترح جملة من الآليات والطرق التي يمكن أن تذلل العقبات التي تواجه إتخاذ القرارات وهي كالآتي:

- إتباع الطرق العلمية الإحصائية والكمية في إتخاذ القرارات، ما يجعل هامش الخطأ ضئيلا.
- إعتماد اللامركزية في إتخاذ القرارات ما يسمح بخلق نوع المشاركة لدى كل الأطراف.
- متابعة كافة مراحل صناعة وإتخاذ القرار، من طرف المسؤول الأول عن المؤسسة.
- إدارة الأزمات، ضرورة وجود حلول آنية وسريعة لتفادي الفشل عند حدوث طارئ ما.
- ضمان حماية الموظفين في حال خطأهم في تنفيذ القرارات، حتى لا يكون هنالك ضغط عليه أثناء التنفيذ نتيجة لتفكيره بالعواقب التي سيواجهها في حال فشله.
- تحديد المهام والمسؤوليات بدقة، تفاديا للخلط في الصلاحيات.

كل هذه الآليات وغيرها لا يمكن أن تحقق مبتغاها إلا إذا توفرت الإرادة والرغبة لدى كل الأطراف الفاعلة في عملية إتخاذ القرارات، بدءا من المسؤول الأول كمدير المكتبة وصولا إلى أبسط موظف فيها.

إن عملية اتخاذ القرارات تتكون من جملة من العناصر المتداخلة والمترابطة فيما بينها والمكملة لبعضها البعض وتتمثل تلك العناصر في:

1.5.متخذ القرار:

يعد متخذ القرار منطلق عملية إتخاذ القرار برمتها ومحورها والغاية منها هو تحقيق رضاه، فلا يمكن المضي في عملية إتخاذ القرارات في غياب متخذ القرار، هذا الأخير الذي يمكن أن يكون فردا أو جماعة بغض النظر عن مستواه العلمي أو مكانته الاجتماعية أو وضعه الاقتصادي، وهو عنصر أساسي في عملية إتخاذ القرارات وله مكانة مهمة ضمن العمل الإداري في أي مؤسسة،" قد يكون فردا أو جماعة أو جهة ما، ويتمتع متخذ القرار بالسلطة التي تخوله بذلك." (همشري، عمر أحمد. (2001) ص. 256)

وهنا نجد همشري يشير إلى ضرورة إمتلاك متخذ القرار للصلاحية التي تسمح له للقيام بالأمر وهي السلطة وتتجلى هذه النقطة خاصة في القرارات الإستراتيجية التي تتم في الإدارات والمؤسسات الاقتصادية في أعلى هرم السلطة ممثل في المدير العام أو المدراء المركزيين أو الفرعيين وحتى رؤساء المصالح.

2.5. الأهداف والدوافع:

إن الغاية من إتخاذ القرار تختلف بإختلاف السياق الذي تم إتخاذ القرار فيه، فالقرار المتخذ هو تعبير عن سلوك أو تصرف معين من أجل تحقيق هدف محدد، ومن المعلوم أن وراء كل عمل أو سلوك دافعا، ووراء كل دافع حاجة معينة يراد إشباعها. وبناء عليه، لا يتخذ قرار إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف محدد إذا فتحقيق هدف ما يستوجب اتخاذ قرار معين،" (همشري، عمر أحمد. (2001) ص. 256)

ومن أسباب إتخاذ القرار يمكن أن تكون حدوث مشكلة معينة كما يمكن أن تكون نتيجة للتخطيط المسبق من طرف القائمين على المؤسسة، وهنا يرتبط الهدف أو الدافع مع نوع القرار المتخذ.

3.5. المعلومات والبيانات:

تعد المعلومة جوهر عملية إتخاذ القرارات في أي مؤسسة، فإمتلاك المعلومات الضرورية تمنح لمتخذ القرار القدرة على المضي قدما في مساره، كما تستدعي القرارات الهامة داخل المؤسسة وحتى القرارات العادية اتصالات مناسبة لكل حالة من الحالات، فأحيانا تكون مكثفة وأحيانا أخرى تكون معقدة أو بسيطة، بحيث يتم احترام السلمية في جمع المعلومات وفي التشاور وعقد الاجتماعات واحترام الصلاحيات الخاصة بالأفراد والأقسام. (قاسيمي، ناصر. (2011) ص. 98)

4.5. التنبؤ:

يعتبر الموظف أو المسؤول أو الشخص البسيط كفؤا إذا ما كانت لديه نظرة إستشرافية تنبؤية تسمح له بالتفكير في الأمور والتحديات قبل وصولها أو وقوعها، ومن المتعارف عليه أن العديد من القرارات الإدارية تتعامل مع متغيرات مستقبلية معظم اتجاهاتها مجهولة يجب التنبؤ بها وتقديرها، مع معرفة تأثيراتها على المؤسسة، فالتنبؤ يساعد متخذ القرار في أن يستطلع ما سيحدث في المستقبل، لذلك فهو ركن أساسي من أركان عملية اتخاذ القرارات. (همشري، عمر أحمد. (2001) ص. 256)

وفي هذا الصدد نجد أن المؤسسات الاقتصادية أو الإدارية المحترمة تسعى دوما لتوظيف أفراد ذو كفاءة ومقدرة على الإبداع والإستشراف لأجل إيجاد سبل فعالة لتفادي الوقوع في المشاكل مستقبلا أو حتى تقليل الخسائر إذا ما تم الوقوع في تلك المشاكل.

5.5. البدائل:

يعتبر البديل حل المشكلة ما، ونادرا ما يكون هناك حل واحد للمشكلة، إذ غالبا مانتوفر العديد من الحلول أمام متخذ القرار، وبالتالي فمتخذ القرار الكفء هو الذي يختار البديل الأنسب والأفضل من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة أو معالجة القضية الراهنة. (همشري، عمر أحمد. (2001) ص. 256)

إذا فالتنبؤ يرتبط أساسا بمهارات متخذ القرار وكفاءته فكلما زادت كانت هنالك حلول وبدائل أكثر تساهم حتما في إيجاد مجموعة من الحلول لنفس المشكل، ثم تأتي بعدها مرحلة إختيار البديل المناسب من بين البدائل المقترحة وسنتطرق إلى هذه النقطة في مراحل عملية إتخاذ القرارات.

6.5. المناخ الذي يتم فيه اتخاذ القرار:

من بين عناصر إتخاذ القرار أيضا نجد المناخ الذي يتم فيه إتخاذ القرار، ويقصد بالمناخ الجو الذي يتم فيه اتخاذ القرار، وما يرتبط به من اعتبارات خاصة بشخص متخذ القرار، وبيئة داخلية وخارجية للمؤسسة، تضع أمام متخذ القرار معوقات وقيودا عند اتخاذه للقرار. (همشري، عمر أحمد. (2001) ص. 257)

فهذا العنصر مهم جدا خاصة في ظل الشروط الجديدة التي فرضتها تكنولوجيات الإعلام والإتصال من تواصل وتفاعل مع مختلف الفاعلين وبالتالي الإحتكاك الدائم مع المحيط الخارجي للمؤسسة الذي يشكل المناخ العام لعملية إتخاذ القرارات.

6. أساليب إتخاذ القرارات وأهميتها في نظم حماية الاقتصاد الرقمي:

تعددت الأساليب المنتهجة في عملية إتخاذ القرارات من بين أساليب كمية إحصائية وأخرى تجريبية وحتى شخصية تتعلق بالجانب النفسي لمتخذ القرار، غير أن هذا التنوع لا يمنع من تزاوج الأساليب بينها فيكمن الجمع بين أسلوبين أو أكثر في عملية إتخاذ القرار لخلق نوع من التكامل وسد الثغرات التي يمكن أن تكون في أسلوب معين بإيجابيات الأسلوب الآخر.

تتعد أساليب اتخاذ القرارات بتعدد أنواع القرارات، وبعد الإطلاع على المراجع التي تطرقت إلى هذه الأساليب إخترنا ما يتلائم منها مع موضوع بحثنا وهو ما لخصه جمال الدين لعويسات في النقاط التالية:

- **الحكم الشخصي أو البديهة:INTUITION :**

إذ يرى أن المعيار في اتخاذ القرار هنا يتم من وجهة نظر المدير للأمور وتقديره لها، والتي تبنى عادة على أسس شخصية غير موضوعية وتنطلق من التكوين والتأثر بمجريات الأحداث. (العويسات، جمال الدين. (2005) ص. 73)

غير أن المهارات والكفاءات التي يكتسبها متخذ القرار لها التأثير الكبير في هذا الأسلوب، إضافة إلى الخبرة المكتسبة خلال المسار المهني أو التعليمي لمتخذ القرار.

- **الحقائقFACTS :**

ثاني أسلوب في عملية إتخاذ القرارات هو الحقائق، أو ما يعرف أيضا بالمعطيات، "تعد الحقائق قواعد ممتازة في إتخاذ القرارات، والقول بأن القرارات لابد وأن تستند على الحقائق وحين تكون هذه الحقائق متوفرة، فإن القرارات المتخذة تصبح ذات جذور قوية ومنطقية." (العويسات، جمال الدين. (2005) ص. 74)

وهنا يتضح لنا جليا ضرورة توفر المعطيات والمعلومات العلمية الموثوقة لدى متخذ القرار.

⌙ التجربةEXPERIENCE :

إن التجارب النابعة عن الخبرة في المجال سواء للمسؤول أو الموظف وحتى المؤسسة على حد سواء، تعد من بين الأساليب المعتمدة من طرف المسؤولين في عملية إتخاذ القرارات. (العويسات، جمال الدين. (2005) ص.75)

فالمرور بنفس الموقف يولد حتما فكرة حوله لدى الفرد وكيفية الخروج من تلك الوضعية أو حل المشكل إذا كان مشكلا وهو ما يشكل مكتسبات قبلية ومعارف ورصيد من التجارب يستخدمه متخذ القرار عند الوقوع في وضعيات مشابهة مستقبلا.

⌙ الآراء :CONSIDEREDOPINIONS:

تعد الإستشارة والتشاور من بين أهم العناصر التنظيمية التي ينبغي أن تفعل في أي مؤسسة، وهذا من أجل تبادل الأفكار والآراء والمعارف للخروج بنتيجة يمكن أن تخدم القضية التي نحن بصدد معالجتها. (العويسات، جمال الدين. (2005) ص.76)

ومن هذا المنطلق نجد عديد المؤسسات الاقتصادية تبنت فكرة مجالس الإدارة والمستشارين من أجل القيام بالعمل التشاركي في تبادل المعارف والمعطيات حول القضايا بغية إتخاذ قرارات صائبة.

⌙ الأساليب الكمية:QualitativeTechniques

في هذا النوع من أساليب إتخاذ القرارات نجد أن لغة الأرقام والإحصائيات وتحليلها هي السائدة في هذا الأسلوب لأجل الوصول إلى نتائج دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات مناسبة. (العويسات، جمال الدين. (2005) ص.73)

لكن تجدر الإشارة إلى أنه حتى الإحصائيات والأرقام يمكن أن يكون فيها هامش من الخطأ الذي يمكن أن يؤثر على القرار المتخذ لذلك وجب التدقيق في الأمر قبل الفصل فيه.

7. الإقتصاد الرقمي آلية لتوفير المعلومات لإتخاذ القرارات:

تعد المعلومة عملة العصر الحالي فهي بمثابة الوسيلة التي يتم بها المقايضة وكسب الربح المادي، فقد سلكت مختلف المؤسسات التجارية الكبرى هذا النهج من خلال الترويج لخدماتها ومنتجاتها عبر مواقع الأنترنت المختلفة، إضافة إلى تأمين عملية البيع عن بعد مع العديد من المزايا التي ترافق هذه العملية كل هذه المعطيات يتم توفيرها للزبون بغية مساعدته في إتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب،" يمكن التحكم في المعلومات بالإستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الإقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح إتخاذ القرارات الإستثمارية بعيدة المدى بدقة ويوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعليم كيفية تحديد الإحتياجات المعلوماتية ثم إختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي لإدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتكون هذه المعلومات إما:

- ✓ **معلومات إلكترونية:** وتشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة CD–ROM
- ✓ **المعلومات المنطوقة:** تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات.
- ✓ **معلومات مطبوعة:** مثل التقارير والفاكسات.
- ✓ يوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها." (أبوشعيشع السيد، رضوان. (2018) ص. 11)

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن المعلومات المرتبطة بعملية إتخاذ القرارات تندرج ضمن فئتين رئيسيتين: أولهما المعلومات التي تخدم أصحاب المؤسسات، وثانيهما المعلومات التي تستهدف الزبائن، فبالنسبة للمعلومات التي تخدم المؤسسة وموظفيها ومسيريها فهي تتمثل في الأساس في التقارير التي تصل لهم التي في غالب الأحيان ما تكون حول دراسة المجتمع المستهدف ومعرفة مختلف خصائصة لتتم دراسته دراسة دقيقة تركز على حاجياته ومتطلباته، أما بالنسبة للمعلومات التي تستهدف الزبون فهي أساسا تروج للمنتج أو الخدمة التي توفرها المؤسسة مع التركيز على نقاط ضعف الزبون التي تم دراستها من قبل.

يعد اتخاذ القرار نشاطًا لحل المشكلات ينتهي بحل مثالي أو مرضي على الأقل. ولذلك فهي عملية يمكن أن تكون عقلانية أو أقل عقلانية أو غير عقلانية ويمكن أن تستند إلى معرفة ومعتقدات صريحة أو ضمنية. وكان الأداء البشري موضوع بحث نشط من عدة وجهات نظر:

- ✓ **النفسية:** دراسة القرارات الفردية في سياق مجموعة من الاحتياجات والتفضيلات والقيم التي يملكها الفرد أو يسعى إليها.
- ✓ **المعرفية:** تعتبر عملية صنع القرار عملية مستمرة مندمجة في التفاعل مع البيئة.
- ✓ **القياسية:** تحليل القرارات الفردية المتعلقة بمنطق صنع القرار أو العقلانية التواصلية، والخيار الثابت الذي يؤدي إليه.

يتضمن جزء كبير من عملية صنع القرار تحليل مجموعة محدودة من البدائل الموصوفة من حيث معايير التقييم. ثم قد تكون المهمة ترتيب هذه البدائل من حيث مدى جاذبيتها لصانع القرار عند النظر في جميع المعايير في وقت واحد.

وقد تتمثل مهمة أخرى في إيجاد أفضل بديل أو تحديد الأولوية النسبية لكل بديل (على سبيل المثال، إذا كانت البدائل تمثل مشاريع تتنافس على الأموال) عند النظر في جميع المعايير في وقت واحد. حل هذه المشاكل هو التركيز علي تحليل القرار متعدد المعايير. يعتبر اتخاذ القرار المنطقي جزء مهم من جميع المهن القائمة على العلم، حيث يقوم المختصون بتطبيق معارفهم في منطقة معينة لاتخاذ قرارات رشيدة. ولكن البحوث الطبيعية لصنع القرار تبين أنه في الحالات التي تكون فيها الضغوط الزمنية أعلى أو الرهانات الأعلى أو الغموض المتزايد، قد يستخدم الخبراء عملية صنع القرار البديهية بدلًا من الطرق المعروفة. وقد يتبعون قرارًا يتناسب مع خبراتهم ويصلون إلى إجراء دون أن يتفحصوا البدائل.

في علم النفس يُعد اتخاذ القرار وأيضًا كتابة القرار وصُنع القرار بمثابة العملية المعرفية التي تؤدي إلى اختيار المعتقد أو مسار العمل بين العديد من الاحتمالات البديلة، فهو عبارة عن "**عملية تحديد** واختيار البدائل بناءً على قيم وتفضيلات ومعتقدات صانع القرار، بحيث تُنتج كل عملية صنع قرار خيارًا نهائيًا، والذي قد يؤدي أو لا يحث على اتخاذ إجراء، ويُمكن اعتبار اتخاذ القرار نشاطًا لحل المشكلات والذي قد يُعد مثالياً أو مرضيًا على الأقل، فهو عملية يمكن أن تكون أكثر أو أقل عقلانية أو غير عقلانية ويمكن أن تستند إلى معرفة ومعتقدات صريحة أو ضمنية، وغالبًا ما تستخدم المعرفة الضمنية لسد الثغرات في

عمليات تعريف اتخاذ القرار." (ويكي بيديا: الموسوعة الالكترونية: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على الساعة 23سا 00)

فهي عملية "اتخاذ الخيارات والتي تلعب دورًا في صنع القرار اليومي، بحيث إن اتخاذ القرارات يتم على أساس كل حالة على حدة، وليس بناءً على اتخاذ القرارات القائمة على القواعد، على الرغم من أن عمليات التشغيل على مدى فترة طويلة يمكن أن يجعل عمله يبدو مماثلاً." (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على الساعة 55سا 00)

ويظهر تعريف اتخاذ القرار جليًا من خلال عدة وجهات نظر، فمن وجهة النظر النفسية فإن دراسة القرارات الفردية في سياق مجموعة من الاحتياجات والتفضيلات والقيم التي يمتلكها الفرد أو يسعى إليها، ومن وجهة النظر الإدراكية يُعد "عملية مستمرة متكاملة في التفاعل مع البيئة، أما من وجهة النظر المعيارية فهي تحليل القرارات الفردية المتعلقة بمنطق اتخاذ القرار والاختيار الثابت الذي يؤدي إليه، فجزء كبير من عملية اتخاذ القرار ينطوي على تحليل مجموعة محدودة من البدائل الموصوفة من حيث معايير التقييم." ويُمكن أن تلعب بيئة صانع القرار دورًا في تعريف اتخاذ القرار، حيث إن "التعقيد البيئي هو عامل يؤثر على الوظيفة الإدراكية، فالبيئة المُعقدة هي بيئة يوجد بها عدد كبير من الحالات المحتملة المُختلفة التي تأتي وتذهب بمرور الوقت"

حيث أظهرت الدراسات التي أجريت في جامعة "كولورادو" أن "البيئات الأكثر تعقيدًا ترتبط بوظيفة إدراكية أعلى، مما يعني أن القرار يمكن أن يتأثر بالموقع، وقد قامت إحدى التجارب بقياس التعقيد في الغرفة بعدد الأشياء الصغيرة والأجهزة الموجودة؛ فكانت غرفة بسيطة أقل من تلك الأشياء، ولكن تأثرت الوظيفة الإدراكية بشكل كبير بالمقياس الأعلى للتعقيد البيئي مما يجعل من الأسهل التفكير في الموقف واتخاذ قرار أفضل."

وخصائص **اتخاذ القرار**: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع18/11/2019، على 30سا 01)

1) يجب أولًا تحديد الأهداف.
2) يجب تصنيف الأهداف ووضعها حسب الأهمية.
3) يجب وضع إجراءات بديلة.
4) يجب تقييم البدائل مقابل جميع الأهداف.

5) البديل القادر على تحقيق جميع الأهداف هو القرار التجريبي.
6) يتم تقييم القرار التجريبي لمزيد من العواقب المحتملة.
7) تتخذ الإجراءات الحاسمة، وتتخذ إجراءات إضافية لمنع أي عواقب سلبية من أن تصبح مشاكل وبدء كلا النظامين (تحليل المشاكل واتخاذ القرارات) مرة أخرى.
8) هناك خطوات تتبع تلك النتيجة بنموذج القرار الذي يستخدم لتحديد خطة الإنتاج الأمثل.
9) عند الاختلاف يكون لعب الأدوار مفيدا للتنبؤ بالقرارات المتخذة من الأطراف المعنية.

في الثمانينيات، طور عالم النفس "**ليون مان**" وزملاؤه عملية صنع للقرار تسمى "**غوفر**"، هي اختصار لخمس خطوات لاتخاذ القرار: (ويكي بيديا: تاريخ الاطلاع2019/11/18، على 30سا 01)

1) **توضيح الأهداف:** دراسة القيم والأهداف.

2) **توليد الخيارات:** النظر في مجموعة واسعة من الإجراءات البديلة.

3) **إيجاد الحقائق:** البحث عن المعلومات.

4) **النظر في الآثار:** تحديد الآثار الإيجابية والسلبية للخيارات.

5) **المراجعة والتنفيذ:** خطة كيفية تنفيذ الخيارات وتطبيقها

إن الحديث عن القرارات الإدارية وعملية إتخاذ القرار لا يمكن أن يلخص في صفحات أو كتاب كون الموضوع يكتسي من الأهمية البالغة ما يجعله محور العملية الإدارية برمتها في أي مؤسسة كانت إدارية أو خدماتية أو إقتصادية وحتى في الحياة اليومية الاجتماعية للأفراد والمجتمعات، وتتفاوت الأهمية وفق لطبيعة القرارات المتخذة والعوامل المؤثرة فيها وأساليبها، لذلك وجب على متخذ القرار أن يأخذ كل هذه المعطيات بجدية وصرامة وأن يتعامل معها بحكمة وبطريقة علمية حتى يتوفق في إتخاذ قرار يساير الوضع أو القضية موضوع الحال.

8.مجالات تطبيق القرارات في ظل الاقتصاد الرقمي:

مكنت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم خلال التسعينيات من القرن الماضي من تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في العديد من مناحي الحياة، حيث أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات تلعب دوراً كبيرا في دعم أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال مساهمتها في زيادة مستويات الكفاءة عبر تقليل الكلفة والوقت اللازمين لإنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة مستويات التنافسية.

من جانب آخر، ارتبط تنامي دور الاقتصاد الرقمي خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الجديدة مع بزوغ التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة من بينها تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة وانترنت الأشياء والحوسبة السحابية.

مما تظهر مجالات أو ميادين تطبيق القرارات في ظل الاقتصاد الرقمي متشعبة وواسعة النطاق. مما نشير لبعض مجالاتها التي تتوافق وحيثيات مشروع البحث على النحو التالي:

1.التحول الرقمي ودوره في اتخاذ القرار: يتكون التحول الرقمي من مجموعة من الأجزاء الفرعية التي ترتبط مع بعضها البعض، وتعمل كمجموعة واحدة في سبيل تحقيق الأهداف المستهدفة، كما يعتبر شبكة من الإجراءات المرتبطة بعضها ببعض، والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم المعلومات لمتخذي القرار حسب احتياجاته.

(https://www.forbes.com/sites/danielnewman consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m)

ولكي يحقق التحول الرقمي الأهداف المرجوة منه، يفترض أن يتمتع بالملائمة والمصداقية والكتمان والقابلية للفهم والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب ويقوم التحول الرقمي بمساعدة إدارة المشروع في بالقيام بالوظائف التالية:

(https://www.i-scoop.eu/digital-transformation consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m)

أ- **التخطيط:** تعتبر عملية التخطيط مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تتم بواسطة الإدارة العليا في المشروع، من أجل تحديد الأهداف ووضع البرامج للحصول على الموارد المطلوبة، ورسم السياسات الضرورية للتحكم في تلك الموارد واستخدامها والمحافظة عليها لتحقيق أهداف المشروع.

ويبرز دور التحول الرقمي من خلال عملية جمع المعلومات التي تساعد في تحليل التعادل، وفي مرحلة تجميع الموارد المالية وتحديد أنسب المصادر المستقبلية لها، وفي مرحلة إعداد المعايير الكمية التي ستعتمد عليها الإدارة في إعداد الموازنات التقديرية، وتقديم المعلومات الخاصة بإعداد الخطط والسياسات المستقبلية.

ب- الرقابة: يقصد بها متابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن الأداء الفعلي تم حسب الخطط المرسومة والمعايير الموضوعة، وذلك بهدف اكتشاف الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها، والتقرير عنها للمستويات الادارية ذات العالقة باتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

(https://www.forbes.com/sites/brianrashid consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m)

ويبرز دور التحول الرقمي من خلال نظامين فرعيين للرقابة:

1).ويسمى الفرع الأول الرقابة المحاسبية، وهي الرقابة التي تتولى مهمة حماية أصول المشروع من سوء الاستخدام أو الضياع أو السرقة، والتأكد من صحة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

2).أما الفرع الثاني فهو الرقابة الادارية والتي تعتبر مسؤولة عن تنمية الكفاءة في عمليات أقسام المشروع، وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة المشروع.

ج- تحديد البدائل: البدائل هي الحلول أو الوسائل المتاحة أمام متخذ القرار، لحل مشكلة وتحقيق الأهداف المرجوة، حيث أنه يجب على متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على تجربته وخبرته الشخصية، ونتائج تجارب الآخرين، على أن تكون هذه البدائل ضمن الموارد المتاحة لمتخذ القرار. ويبرز دور التحول الرقمي في هذه المرحلة من خلال تقديم مخرجات تتسم بالدقة والكفاءة، تعتمد عليها المنشآت، كبدائل في اتخاذ القرارات.

(https://www.i-scoop.eu/digital-transformation consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m)

د- المفاضلة بين البدائل واتخاذ القرار: وتعني دراسة إيجابيات وسلبيات كل بديل بنا على معايير علمية واقتصادية واجتماعية محددة، ويتم مقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى تخفي عدد البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعة، ويوفر الوقت المناسب لإدارة اتخاذ القرار بعيدا بالقرار تحت الضغط، ويبرز دور التحول الرقمي في آن، المعلومات الجيدة لها دور فاعل في عملية المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل بينها ليكون هو القرار.

(https://www.forbes.com/sites/danielnewman consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m)

بناءً على ما سبق، برزت الأهمية النسبية للاقتصاد الرقمي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عبر اتخاذ القرارات الملائمة لمجمل المعاملات والأنشطة في العديد من البلدان مؤخراً، فرغم الصعوبات التي تعتري قياس الاقتصاد الرقمي عالمياً، إلا أن التقديرات تشير إلى أنه يسهم بنحو 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (World Bank,2020)، كما نمت الصادرات العالمية من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الأخرى التي تم تقديمها.

الجانب التطبيقي: الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: واقع تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية

1. تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات في الجزائر:

تعد اتصالات الجزائر أول وأهم شركة وطنية تنشط في قطاع تكنولوجيا الاتصالات التي تضم شبكة الانترنت والهاتف النقال، إذ قبل سنة1999 كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر ينظم وفق القانون 89-75 المعدل والمتمم والمكرس للاحتكار التكنولوجي.

إذ كانت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمارس الاحتكار في استغلال الشبكات السلكية واللاسلكية ومنذ سنة2000 أطلق رئيس الجمهورية الجزائرية إصلاحات على الصعيد الوطني وقرر تحري قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطويره من خلال التصريح بسياسة DPS التي تحدد أولوية الأهداف المسطرة والتي تبنتها الحكومة يوم 25-07-2000، وتهدف هذه السياسة أساسا تحقيق التالي: (سلطة الضبط بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، يومي05 -06 -09- 2006)

- تطوير شبكة وطنية للاتصال السلكية واللاسلكية الفعالة والموصولة والزيادة في الخدمات المقدمة.
- ترقية الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال كقطاع اقتصادي هام في تقدم اقتصاد تنافسي مفتوح على العالم أين يمثل قطاع الخدمات جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي.

وترجمت هذه الإرادة الحكومية يوم 05-08-2000 بإصدار القانون رقم يوم 03-2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذي يهدف تحقيق التالي:

- تحديد إطار دستوري لسلطة ضبط مستقلة وحرة.
- تحديد إطار وشروط ضبط النشاطات المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- تحديد الشروط العامة لاستغلال ميادين البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية من طرف المتعاملين.
- تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ذات الجودة وضمانها في شروط موضوعية وشفافة في بيئة تنافسية مع ضمان المصلحة العامة، وبالموازاة تم إصدار بتاريخ 12ديسمبر 2001 القانون رقم20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتطويره الدائم وبيان توجيهي للخدمات والبنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام.

1.ثمين التعاون الدولي كبرنامج: « MEDA » يساهم في المشاركة الفعالة في الحوار والمبادلات الدولية وإقامة شراكات إستراتيجيةđ دف تملك التكنولوجيات والمهارات وآليات التقييم والمتابعة حيث يعتمد

على المؤشرات للوصول إلى الجزائر الالكترونية في 2013 . (مشروع الجزائر e-ALGERIE 2013 موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني www. Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022. ; a 23h 30m + (نبذة عن الانترنت في الجزائر

http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

2.الاعتماد على الألياف البصرية: يعتبر المشروع الذي بادرت به مؤسسة اتصالات الجزائر، كضمان لعصرنة قطاع الاتصالات في الجزائر، ويعني توصيل شبكة الألياف البصرية إلى المنازل، حيث بات بإمكان المشتركين الذين تتوفر لهم هذه التقنية الاستفادة من خدمات الاتصال المختلفة، كالهاتف الثابت، الأنترنت ذات السرعة الفائقة، الفاكس وكذا خدمات التلفاز الرقمي. (الانترنت في الجزائر

http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

وتم إدخال الألياف البصرية إلى الجزائر في سنة 1987، وقد كانت التكنولوجيا الرئيسية التي أسست عليها الشبكات ذات المسافات الطويلة، سواء كانت وطنية أو دولية.

قبل سنة 2000 كان طول الشبكة الأرضية للألياف البصرية 7244كم، تم وصلت إلى 15.000كم في 2003 لتضم إلى منتصف 2013 ، 47.000كم .

من 5.2 « Gbps » في سنة 2000، وصلت سعة شبكة الاتصالات اليوم إلى 350 « Gbps » في الشمال و 120 « Gbps » في جنوب البلاد. (نبذة عن الانترنت في الجزائر

http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

مما تهدف خطة عمل اتصالات الجزائر لسنة 2014 إلى تحديث شبكتها الذي لا يكون ممكنا إلا من خلال تكثيف الألياف البصرية لإمكانية جمع شبكات الصوت والمعطيات معا على المستوى الوطني وأيضا تعميم استعمال الألياف البصرية على مستوى المدن وذلك بتغيير الكوابل النحاسية القديمة والمكلفة التي تعتبر المصدر الرئيسي لتراجع مستوى جودة الخدمة. وتجدر الإشارة أنه في إطار خطة التطوير لسنة2014، سيتم ربط نحو 2200 بلدية التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة بالألياف البصرية. تقدر المسافة الكلية بعد هذا الربط بـ: 935.23 كم. (نبذة عن الانترنت في الجزائر

http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

3. وضع الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال: حيث أشار الوزير لدى افتتاح الطبعة الثانية للمؤتمر الدولي حول استراتيجيات تكنولوجيات الإعلام والاتصال المنظم تحت شعار "من أجل إفريقيا

رقمية"، أن الجزائر "حرصت دوما في إطار إعداد برامج النيباد وخاصة فيما يتعلق بالمنشآت على إعطاء تكنولوجيات الإعلام والاتصال مكانة متميزة". (نبذة عن الانترنت في الجزائر
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)
ونطرح في الشكل التالي البنية التحتية للفيبر الخاصة بالجزائر تليكوم (اتصالات الجزائر وسوناطراك) لسنة 2013: (البنك الدولي 2014 « Telegeography » رؤية الجزائر 2030)

الشكل رقم03: يمثل البنية التحتية للفيبر الخاصة بالجزائر تليكوم (اتصالات الجزائر وسوناطراك) لسنة 2013

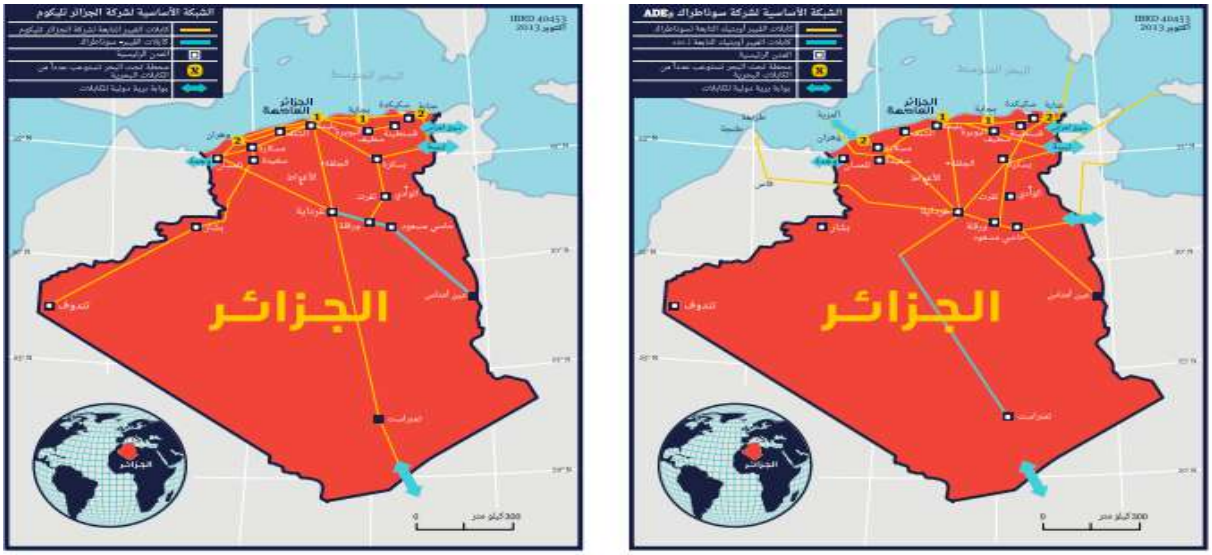

الشكل 4 - البنية التحتية لشبكات الفيبر الخاصة بالجزائر تليكوم (اتصالات الجزائر) وسوناطراك

المصدر: البنك الدولي، 2014: Telegeography، رؤية الجزائر 2030.

4. دخول الانترنت في الجزائر: دخلت خدمة الانترنت الجزائر سنة1993 عن طريق مركز الإعلام التقني والعلمي « CERIST » ، وبعد مضي 05سنوات من هذه البداية المحدودة صدر المرسوم الوزاري رقم256 لسنة1998 الذي أنهي احتكار الدولة لهذه الخدمة. (نبذة عن الانترنت في الجزائر
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

وسمح للشركات الخاصة بتقديم خدمات الانترنت واشترط في مقدمي الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات، وفي نفس السنة ظهرت أولى شركات التزويد بالخدمة الخاصة وارتفع أعداد مقدمي الخدمة إلى 18شركة بحلول مارس2000.

ورغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير، إلا أن الوضع الحالي لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصاءات أن مجموع مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر بلغ مليون شخص

حتى نهاية سنة2005، بينما أكدت دراسة متخصصة أن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصالات. (نبذة عن الانترنت في الجزائر
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

5.العمل على زيادة مشتركي ومستعملي الانترنت بالجزائر: عملت الجزائر على زيادة مشتركي ومستعملي الانترنت لاسيما وأن مجال الانترنت عرف تقدما إيجابيا في عدة ميادين، وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة حول التجارة والتطور (تقرير الإعلام الاقتصادي 2009، الاتجاهات والتوقعات)، أنه تم تصنيف الجزائر من بين الدول الإفريقية الخمسة التي تجمع 90 % من مشتركي الانترنت ذو التدفق السريع إلى جانب المغرب وتونس ومصر وجنوب إفريقيا. وقد كان هذا نتيجة عدة عمليات تحسين وتطوير وتنظيم وبذل مجهودات كثيفة من أجل تطوير وتوسيع شبكات الاتصالات الوطنية والدولية. (نبذة عن الانترنت في الجزائر
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

وبالفعل منذ سنة 2008، تم ربط 1541 بلدية بالانترنت بفضل شبكة الانترنت ذو التدفق السريع وهذا ما سمح بوصل المنازل والشركات ومقاهي الانترنت بهذه الخدمة حيث ارتفعت نسبة توفر الانترنت ذو التدفق السريع في المنازل من 1 % في 2005 إلى 20 % في 2013، تدريجيا منذ 2004 ليصل بعدها إلى 5 « Gbps » في 2005 ثم 8.10 « Gbps » في 2007 ثم 48 « Gbps » في 2010 ليصل اليوم إلى 131 « Gbps » وهذا بتنويع على مستوى الرابط الدولي « ALPAL2 » ، « SMW4 » ومزودين دوليين للانترنت « Telecom France » و« Telecom Italie » ... (نبذة عن الانترنت في الجزائر)
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)
وفيما يخص عدد أجهزة شبكة الانترنت ذو التدفق السريع فلقد انتقلت من 56.000 في سنة2005 إلى 454.309.1 في نهاية شهر مارس سنة2013، إضافة إلى أنه مع انتشار شبكة الجيل الجديد من نوع« MSAN » ، تم تشغيل 682540 خط، من بينها 50% تخص الانترنت ذو التدفق السريع « ADSL2+».

وفيما يتعلق بعدد زبائن الانترنت ذو التدفق السريع فلقد انتقل من 707.178 زبون في نهاية سنة2007 إلى 201.188.1 في مارس 2013 حيث 60 % منهم يستفيد من خدمة الانترنت ذو التدفق السريع مع مودم « WIFI ». (نبذة عن الانترنت في الجزائر
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

لقد زاد الطلب على خدمة الانترنت خاصة في سنة 2008 عندما أجريت تخفيضات قدرها 50 % على مجموعة عروض اتصالات الجزائر الخاصة بالانترنت ذو التدفق السريع إذ في سنة 2003 كان أقصى تدفق الاتصالات على الشبكة الهاتفية هو « 64 Kbps » أما اليوم فيمكن أن يصل إلى « Mbps20» مع تكنولوجيا « A+ » . (نبذة عن الانترنت في الجزائر
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

لقد بينت الدراسات المحلية والعربية والدولية أن العدد الإجمالي للجزائريين المستخدمين لشبكة الانترنت بغض النظر عن محتوى استخدامها قليل مقارنة بالمستخدمين في الدول العربية الأخرى والدول الأجنبية بين سنة 2007 حتى سنة 2015.

والجدول التالي يوضح تطور عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر من سنة 2007 حتى سنة 2015. (الانترنت في الجزائر
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

الجدول رقم01: تطور مستخدمي شبكة الانترنت بالجزائر من 2007- 2015

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%	9.45	10.18	11.23	12.50	14.00	15.23	16	28	46

ونطرح في الشكل التالي انتشار شبكة الانترنت ذات النطاق العريض وسرعته في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الجزائر لسنة 2018 : (world Bank2018)

الشكل رقم04: يمثل انتشار شبكة الانترنت ذات النطاق العريض وسرعته في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

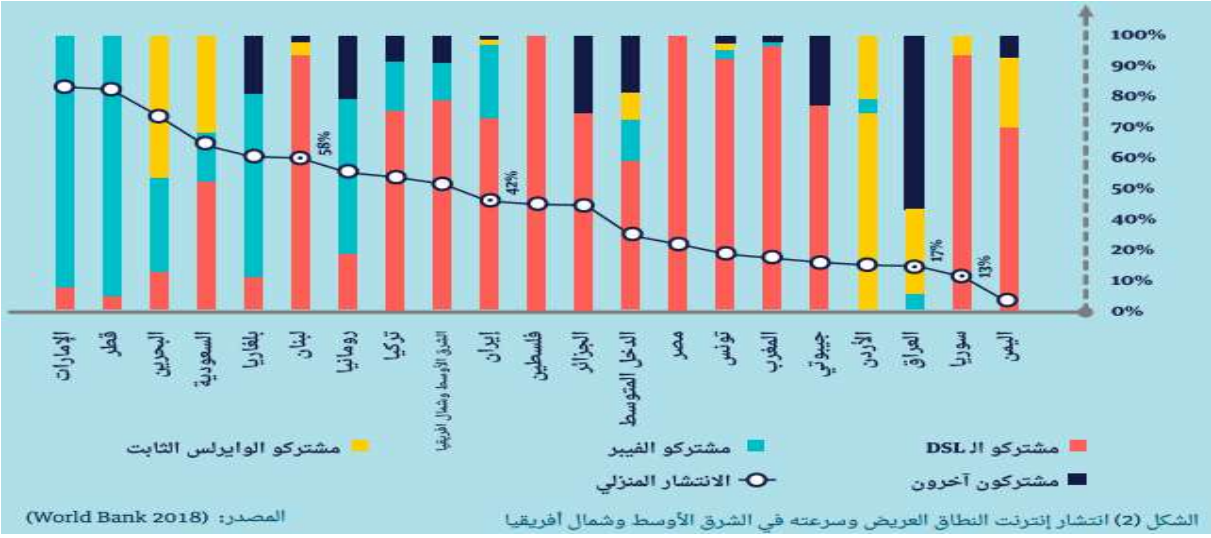

6.مقاهي الانترنت بالجزائر: وصنفت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان الجزائر في طليعة الدول العربية في عدد مقاهي ونوادي الانترنت وقدرتها بحوالي 16ألف مقهى سنة 2009.

لكن الثورة التكنولوجية أفقدت عدد من محلات الانترنت بريقها بعدما كانت تستقطب مئات الشباب يوميا من أجل الإبحار في عالم القرية الكونية هجرها الذين جذبتهم الهواتف الذكية واللوحات الرقمية، إذ يصلهم الانترنت بسرعة وسهولة، مما ذهب أصحاب المقاهي إلى إغلاق أبوابهم وأقدم أغلبهم على تغيير النشاط التجاري نحو ما هو أكثر رواجا واستقطابا للزبائن.

7.تكنولوجيا الهاتف الثابت بالجزائر: ومن جهة أخرى أولت الجزائر أهمية كبرى لتحديث الشبكة العالمية للاتصالات، وغدت شبكة الهاتف الثابت بالجزائر تغطي كامل التراب الوطني وتعتمد في ذلك على شبكة واسعة من التقنيات الحديثة.

حيث أكدت سلطة ضبط البريد والاتصالات بالجزائر في تقرير لها أن إجمالي المشتركين في الهاتف الثابت بلغ 3.098ملايين في 2014 مقابل 3.595ملايين سنة 2013 متراجعا بنسبة 13% .

وبلغ رقم أعمال الهاتف الثابت سنة2014 ما يعادل 81.51مليار دج أي بزيادة 11.12 % مقارنة بسنة2013.

كما أبرز رئيس سلطة الضبط أن عدد المشتركين في الشبكة بلغ 3.405مليون مشترك نهاية 2016 مقابل 3.268مليون نهاية 2015 أي تزايد بنسبة 4.2 %. وما يزال يعرف عدد المشتركين في شبكة

الهاتف الثابت ركودا نسبيا منذ افتتاح سوق الهاتف النقال التي أصبحت تلبي بشكل أفضل متطلبات السوق بمزايا تنافسية.

8.تكنولوجيا الهاتف النقال بالجزائر: سوق الهاتف النقال المتقاسم بين المتعاملين الثلاثة التالية:

- **جازي:** هي إحدى فروع أوراسكوم تليكوم للاتصالات مقرها مصر، في جويلية 2001 حصلت على رخصة الهاتف المحمول الثانية في الجزائر بمبلغ 737مليونم دولار وأطلقت رسميا في سنة2002، وقد استثمرت 2.5مليار دولار أمريكي منذ انطلاقها ...
- **موبيليس:** ثاني شبكة هاتف محمول في الجزائر تأسست منذ سنة2003 كفرع للمؤسسة العمومية لاتصالات الجزائر التي تملكها بنسبة 100/ 100 لذلك تعد شركة اتصالات عمومية الوحيدة في الجزائر ويبلغ عدد المشتركين في خدمة الجيل الثاني لموبيليس أزيد من 10.815مليون مشترك.
- **نجمة "أوريدو":** عضو من المجموعة "الوطنية" تليكون الكويتية تحصلت على رخصة استغلال الهاتف النقال في الجزائر في 2003/12/02 بعد عرضها المالي المقدر بـ 421مليون دولار، وفي 2004/08/25 تم إطلاق علامتها التجارية بمختلف التشكيلات والتي أدخلت معايير جديدة لعالم الاتصالات، حيث كانت أول متعامل يدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية ن وفي 2007 وصل عدد عملائها 4.53مليون مشترك.

9.تكنولوجيا الجيل الثالث بالجزائر: تكنولوجيا الجيل الثالث «G3 » هي خدمة الهاتف المتحرك ذو سرعة بيانات عالية مصممة لمواكبة الخدمات المتعددة الوسائط الواسعة النطاق التي تخضع لمقاييس «gpp3 » وتقدم تكنولوجيا الجيل الثالث «G3 » أمانا أكثر بالنسبة للبيانات (النظام العالمي للاتصالات بالهاتف المتحرك «GSM ») .

كما توفر هذه التقنية سرعة نقل البيانات بحد أقصى قدره 2ميغابيت/ ثانية وجودة جد عالية على الهواتف المتحركة جي .اس. أم حيث بث ومعالجة البيانات والصوت في آن واحد. (الانترنت في الجزائر http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

كما ترمز «G3 » إلى الجيل الثالث «rdGeneration3 » وهي تقنية تعمل بالشبكات اللاسلكية نوع «Wirless » تسمح لأجهزة الموبايل الاتصال بشبكات الانترنت اللاسلكية بهدف الإبحار في الانترنت وإجراء المكالمات المرئية.

وعرفت الجزائر خدمة الجيل الثالث للانترنت سنة2014 وهو يعد تأخر تكنولوجي مقارنة بدول أقل مدخول كالصومال مثلا التي سبقت الجزائر في استخدام الجيل الثالث.

حيث أوضح رئيس مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية أن حظيرة المشتركين في الجيل الثالث ارتفعت بنسبة 92 بالمائة بحيث انتقلت الجزائر من 8.509مليون مشترك سنة2014 إلى 16.319مليون سنة2015 ورغم ذلك أطلقت الجزائر خدم الجيل الرابع حيز العمل في أقل من عام من دخول خدمة الجيل الثالث بهدف اللحاق بركب التطور التكنولوجي وأعلت اتصالات الجزائر تسويقها للزبائن بدء من 2014/09/08.

ويمثل الجيل الرابع تطورا منطقيا لتكنولوجيا الجيل الثالث وهو قائم على قاعدة -LTE « Advanced» بينما «LTE » هي آخر تكنولوجيات الجيل الثالث أي « 3.9 .G » ولا يوجد اختلاف كبير بين «LTE » والجيل الثالث إلا أن الاتحاد الدولي للاتصالات قرر أن يعتبرها كجيل رابع من الانترنت نظرا للتحسينات التي جاءت بها. (الانترنت في الجزائر
http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

ونطرح في الشكل التالي انتشار شبكة الانترنت ذات النطاق العريض الخاص بشبكات الهواتف الخلوية مرفوقا باختبار « Ookia » لسرعة تدفق الانترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الجزائر لسنة 2018: (GSMA Ookia 2018)

الشكل رقم05: يمثل انتشار شبكة الانترنت ذات النطاق العريض وسرعته الخاص بشبكات الهواتف الخلوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

2.عوامل التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

تمتلك الجزائر مظاهر الرّقمنة المناسبة، فقد اتّخذت بعض القطاعات إجراءات رقمية لتحسين جودة حياة المواطنين خاصَّةً من خلال تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتّصال واستخدامها. وفي الوقت الرّاهن، يتمّ إيصال الإنترنت إلى أقصى حدود مناطق الجمهورية الجزائرية.

حيث أطلقت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية في سنة2008 مشروعا أسمته « E-Algerie » ، كان الهدف منه تحقيق الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في آفاق سنة2013، والوصول إلى تحقيق رقم أعمال يصل إلى 08مليار دولار من التبادلات التجارية الالكترونية أي ما يعادل 08% من الناتج الداخلي، ولقد احتلت الجزائر مؤخرا المرتبة 150عالميا في المؤشر العالمي للخدمات الالكترونية الذكية.

(https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m)

ويوفر مشروع الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي « E-Algerie » حوالي 100ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر سنويا واعتمد في ذلك على القفزة النوعية والكمية في اشتراكات الهاتف النقال الذي بلغ سنة2008 حدود 32مليون مشترك، أما خدمة الانترنت "أدياسال " الخاصة بالهاتف الثابت فقد بلغت حوالي 800ألف مشترك.

وانسجاما مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية الحاصلة في العالم، سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى وضع توصيات وقرارات من شأنها أن تشجع الاقتصاد الرقمي وسبل تطوير التجارة الالكترونية وآليات الانتقال من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد الرقمي.

والجدير بالذكر أن الجزائر تمتلك في مجال التكنولوجيا والاتصالات ثلاث متعاملين في مجال الهاتف المحمول توفر خدمات الجيلين الثالث والرابع، ومؤسسة عمومية تحتكر قطاع الهاتف الثابت، وتغطي الألياف البصرية على مساحة 149500كلم.

(https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m)

وبلغ حجم الاستثمار في الجزائر 1.32مليار دولار، حيث تتوفر الجزائر على شبكة من الكوابل الأرضية قادرة على تقديم تدفق عال للانترنت إضافة إلى ثلاثة كوابل بحرية للألياف البصرية تمتد إلى اسبانيا من خلال الخط الرابط بين وهران وفالنسيا وبين الجزائر العاصمة وبالما، والخط الفرنسي الرابط بين مدينة عنابة ومرسيليا.

وبحسب وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية بالجزائر (2019) بلغ عدد مشتركو الجيل الثالث 19.239.448مشترك، ومشتركو الجيل الرابع 20.621.452مشترك، أما مشتركو الانترنت للهاتف الثابت فبلغ 3.063.835مشترك في الجزائر.

(https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m)

ويعود التأخر في تنمية قطاع الاقتصاد الرقمي إلى عدم توظيف كامل القدرات اللوجستيكية التي تتوفر عليها الجزائر، إذ تمتلك 60ألف كلم من الألياف البصرية طاقة استخدامها لا تتعدى 10 إلى 15% ، ولا يتجاوز استغلالها إلا في المكالمات الهاتفية وتسجيل بعض المعلومات والبيانات.

لقد غيّر التحوّل الرقمي والتكنولوجي اليومَ مجتمعَنا الجزائري بشكل جذري، غير قابل للرجوع أو التردد، إذ أصبح مصدرا للتطوّر والتقدم المعرفي والعلمي، تمامًا مثل مشهد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وبات جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية العادية والمهنية والإدارية ومن المتوقّع أن يتطوّر أكثرَ فأَكثر،،،، ويستمرّ في التصاعد بقوّة في السنوات المقبلة،،،،

إذ لم يعُد للمؤسّسات أو الموظفين أو الزبائن أو العملاء أو المجتمعات المحلية أو المواطنين مفر منه، مثلما شهدنا حاجة المجتمع إليه في ظل أزمة كورونا "كوفيد19"، فالتحول الرقمي ليس بديلا للرأسمالية أو الاشتراكية، تمامًا كما لم يكن هناك بديل في المجتمع الصناعي حيث كانت هناك نظم اجتماعية واقتصادية مختلفة ولا زالت تتعايش.

لهذا تسعى الحكومة الجزائرية تأكيد عوامل التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي عبر:

1.إحلال نظام الكتروني شامل وتعميم استخدام الإنترنت: من خلال إطلاق مشروع "الجزائر الإلكترونية"، وسيسمح هذا المشروع بترقية نظام المعلوماتية في قطاع الاتصالات والبنوك وعبر مكاتب البريد، إضافة إلى الإدارة الإلكترونية وإدماج تكنولوجيات الإعلام في قطاعات التربية والتعليم والجماعات المحلية خلال المرحلة المقبلة.

تقضي الخطة المنتهجة، حسب وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجزائرية، بتوصيل أداة المعلوماتية للأسر وتسهيل ربطها بالانترنت كـ "رهان الفترة الخماسية المقبلة ".

ويتطلب تحقيق هذا المسعى إضافة إلى نقل التكنولوجيا، توفير كل الوسائل والشروط الضرورية، وتدعيم المؤسسات والإدارات والسكان المحليين بالمعدات والتجهيزات بغية تثمين الموارد البشرية لتمكينها من مواكبة تحديث القطاع وترقية نوعية الخدمات.

وكان موضوع تعميم استخدام الإنترنت في الجزائر، محور اجتماع ضم خبراء وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وأعضاء اللجنة المختصة للمجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي، الذين أكدوا أن تجسيد مشروع "حكومة الجزائر الالكترونية "بات وشيكا، وقد أنجز منه حتى الآن حوالي 80 ،% كما تشير تقارير رسمية إلى أنّ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر انتقل من عشرة آلاف شخص سنة2000 إلى 5.4ملايين شخص بنهاية 2019، أي ما يعادل 14%من إجمالي السكان، بينما ارتفع عدد المزودين بالإنترنت إلى 80 متعاملا، تماما مثل عدد مقاهي الإنترنت التي صارت تقارب السبعة آلاف مقهى.

(https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m)

2. تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال: من الضروري مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الانترنت،إذ يجب أولا توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن أينما وجد على التراب الوطني بالاستفادة من الخدمات العمومية الالكترونية ومن قاعدة المعارف والعلم الهائلة والمتمثلة في الانترنت.

(https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m)

3. إرفاق برامج التجهيز وتطوير التوصيلات ذات التدفق السريع والمضامين المتعددة الوسائط ببرامج تكوين من أجل تسريع عملية تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال: وبالتالي تشكل عملية تعميم النفاذ إلى الانترنت هدفا رئيسيا يتفرع بدوره إلى ثلاثة أهداف هي:

- إعادة بعث عملية "أسرتك" عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات تدفق سريع.

- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الانترنت والمنصات المتعددة الوسائط والحظائر المعلوماتية ودور العلم والثقافة.
- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الانترنت.
- **تزويد المواطنين بالاتصالات الهاتفية:** نظرا لأهمية الاتصالات الهاتفية في تفعيل عمليات الحكومة الالكترونية وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات بسرعة تسعى مؤسسات الاتصال إلى تزويد كل المواطنين عبر كل الولايات بالخطوط الهاتفية، سواء كانت سلكية أو لاسلكية.

4. رفع كفاءة العاملين بالأجهزة الحكومية والإدارية: انطلاقا من قطاعات الحكومة، التعليم العالي، التربية، الصحة العمومية، العدالة، المصارف والمالية، حاولت الحكومة الجزائرية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحديث الممارسة الإدارية وربط الهياكل الإدارية بكل القطاعات المعنية ضمن نظام شبكي.

5. التطور الذي شهدته مختلف النظم التجارية: والتحول في الهياكل الاقتصادية لمختلف الدول نحو مزيد من الاعتماد على قطاع الخدمات وعلى رأسها المعلومات والاتصالات.

6. تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: والذي يمثل ثورة حقيقية غير مسبوقة منذ الثورة الصناعية، إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أن التجارة الالكترونية هي الوجه الاقتصادي لثورة المعلومات.

7. توجه السياسات التجارية نحو التحرر الاقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي: من خلال الاتفاقات المختلفة والتي تكللت بإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وما قامت به من اتفاقات في هذا الصدد نذكر منها: اتفاق تحرير خدمات الاتصالات في 15 فيفري 1997، اتفاق تحرير الخدمات، اتفاق تحرير التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات في 26 مارس 1997، اتفاق تحرير الخدمات المالية في ديسمبر 1997 وتم التوقيع عليه من عدد من الدول (95 %من أسواق الخدمات المالية على مستوى العالم) ودخل حيز التنفيذ في 1999.

ويفسر ذلك ما ورد في المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في جنيف 20 ماي 1998 حول التجارة الالكترونية بضرورة إنشاء برنامج لدراسة كل المسائل التجارية الناشئة عن التجارة الالكترونية وهو ما تحقق في 25 ديسمبر من نفس السنة، لإجراء مناقشات حولها من قبل المجلس العام والمجلس السلعي ومجلس

الملكية الفكرية ومجلس الخدمات ولجنة التجارة الالكترونية والاتفاق كذلك على الاستمرار في عدم فرض ضرائب جمركية على التعاملات الالكترونية عبر الحدود.

8. مشاريعٍ متعددة لمبادرة التحوّل الرقمي: إذ تمّ تأسيس خطوط اتّصالٍ بالألياف البصرية يتجاوز طولُها 160000 كيلومتر، ويملك المواطن بطاقة هوية ورخصة قيادة بيومترية، وكذلك جواز السّفر، ناهيك عن خدمات البطاقة الذهبية النقدية، ورقمنة بعض الخدمات العامة (الحالة المدنية وصحيفة السوابق العدلية وبطاقة الشفاء...)

وقد كشف مخطّط عمل الحكومة المصادق عليه في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء في 30 أوت 2021 في الملحق المخصّص للبيانات والمؤشرات، أنّه في نهاية الربع الأول من عام 2021 بلغ معدّل وصول الإنترنت عن طريق الاتصالات الثابتة في الجزائر 39%، ومعدل الاتّصال بالإنترنت عن طريق الاتّصالات المتنقّلة ما يغطّي نسبة 90% من السكان، أمّا عدد مستخدمي الهاتف المحمول، فقد بلغ 46 046 797 مليون شخص، أي ما يُعادل نسبة 105% من مجموع السكان.

(https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m)

ودون أن نتطرّق إلى جميع المبادرات، فقد تمّ تقديم مشروعٍ لمبادرة التحوّل الرقمي إلى مجلس الوزراء في 22 مارس 2020، يشمل رقمنة الإدارة المركزية، والوثائق والاستمارات الإدارية، وتعميم قواعد البيانات على أساس رقم التعريف الوطني، وجمع البيانات الاقتصادية، وإنشاء سجل لمراقبة المشاريع الحكومية وصنع القرار، وإنشاء منصة خدمات رقمية للشعب..

ومع ذلك نلمح من خلال السنوات العشر الأخيرة أن المهمّة غير مكتملة أمام التوجّهات العالمية للتحوّل الرقمي.

ترتبط إحدى الصعوبات الرئيسية التي تواجّهها الجزائر نحو التحوّل الرقمي بتكوين الموظفين، فنحن اليومَ بحاجة إلى مختصّين متمكنين من استخدام النظم والأدوات الرقمية ولهم القدرة على تطوير الأدوات المناسبة.

(https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m)

وعليه، من المهمّ أن نؤسّس أطرا مرجعية من أجل تكوين أشخاص مؤهّلين ديناميكيين ومبتكرين، لديهم قابلية التعلّم مدى الحياة. وترتبط المسألة الثانية بالمنصات الرقمية، والمعدات، والبرمجيات، وأمن المعلومات.

أمّا المسألة الثالثة، فترتبط بالجانب العلميّ أكثر، وتتعلّق بالطرق الجديدة لاستخراج المعارف من البيانات، حيث أنّ استخراج المعارف من كمّ غير منظم من البيانات – على سبيل المثال من الكلام أو النصوص – من مهمّات الرياضيات الجديدة المسماة بالذكاء الاصطناعي.

وفي العلوم، قد يكون من أهمّ المهامّ التي تحظى بالأولوية أكثر من غيرها في الإعلام الآلي والرياضيات، حيث إنّ الحلول التي يقدّمها الذّكاء الاصطناعيّ ضرورية من أجل التحوّل الرقمي.

وسيحدّد برنامج خاص يستند إلى تقنياته المجالاتِ الواعدةَ لحلّ المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية في الوطن، والتي ينبغي لعلماء الجزائر الاعتماد عليها.

إنّ العوامل التي يمكن أن تفسّر تأخّر الجزائر في الاقتصاد الرقميّ هي بيئة الأعمال غير المواتية، وعدم تحويل الابتكارات إلى إنتاج، والإطار القانوني غير المكيّف، وانخفاض مستوى استخدام التكنولوجيات الرقمية في المؤسّسات.

(https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m)

وبالتّالي، فإن حصة الاقتصاد الرقميّ من الناتج المحلي الإجماليّ في الجزائر غير معروفة، ولكنّها أقلّ من 4% وفقاً للخبير "جواد علال"، نائب رئيس منتدى رؤساء الأعمال المكلّف بالتطوير الرقميّ، والمدير العام لشركة «ADEX Technology» أي أنّها أقلّ بضعفين إلى ثلاثة أضعاف من المعدّل العالمي الإجمالي لحصّة الرقمنة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عالميًّا.

إن التحوّل الرقمي في الجزائر ليس مجرّد عملية ترتبط فيها الآليات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فيما بينها فحسب، بل تنصهر فيها بالمعنى الحرفيّ للكلمة.

ويتطلب هذا التحوّل وضع إستراتيجية رقمية للدولة، وتوفير الظروف الضرورية والكافية ذات الطابع المؤسّساتي والبني التحتية والسيادة الرقمية الوطنية والتفاعل الفعال بين المؤسّسات والأوساط العلمية والتعليمية وبين الدولة والمواطنين، وإعادة النظر في تنظيم العمل...

ومن ناحية أخرى، فإنّ التأخير في عملية التحوّل الرقمي في فترة معّينة، يمكن أن يصبح تاريخيا لا رجعة فيه ولا يُمكن تعويضه.

3. البيئة القانونية والتنظيمية للتحول نحو لاقتصاد الرقمي بالجزائر:

جسد المشرع الجزائري البيئة القانونية والتنظيمية للتحول نحو لاقتصاد الرقمي بالجزائر من خلال إصدار نصوص قانونية تخص التطور التكنولوجي الرقمي وسبل حماية الخروقات التي قد تكتنفه بدء من تعديل النصوص القانونية التقليدية كمرحلة أولى ومن ثمة إصدار نصوص قانونية تتماشى مع مرحلة التحول الرقمي وذلك على النحو التالي:

1.تعديل النصوص القانونية التقليدية: جاء القانون 03 – 15 المؤرخ في 25– 10– 2003 [3] المتضمن الموافقة على الأمر رقم03 – 11 المؤرخ في 26– 08– 2003 المعدل والمتمم [4] بالنقد والقرض كأول قانون جزائري تضمن التعامل الالكتروني الحديث في القطاع المصرفي، وهذا حسب المادة69 "التي تعتبر وسائل الدفع هي كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل." [5]

ويظهر **تعديل النصوص القانونية التقليدية من خلال :**

أولا. تعديل منظومة القانون المدني: عرف القانون المدني تعديلا مس كل من الإثبات والتوقيع الالكترونيين، حيث أدخل بموجب القانون رقم05 – 10 [6] تعديلا على القانون المدني 75–58 المؤرخ في 26– 09– 1975، ونظم جانب من التحولات الالكترونية، فبصدور هذا القانون انتقل المشرع من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الالكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الالكتروني مكانا ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323مكرر مدني جزائري للكتابة في الشكل الالكتروني ذات التسلسل في أو الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معني مفهوم مهما كانت الوسيلة

---

[3] الجريدة الرسمية العدد 52.

[4] الجريدة الرسمية العدد 64.المعدل بموجب الأمر رقم 10 – 04 المؤرخ في 26– 08– 2010

[5] الجريدة الرسمية العدد 50.

[6] الجريدة الرسمية العدد 44. القانون05– 10 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20– 06– 2005

الالكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها. ويقصد بالوسيلة الالكترونية المستعملة مثل القرص الصلب أو القرص المرن أو في شكل رسائل الكترونية (دعائم غير مادية غير ورقية).

ثانيا. تعديل منظومة القانون التجاري لتحسين أداء أدوات الدفع الالكتروني: عرف القانون الجزائري الدفع الالكتروني بأنه تلك الوسيلة الجديدة في القانون رقم05 – 02 المؤرخ في 06فيفري 2005 [7] وأضاف الفقرة الثالثة في المادة 144 في الوفاء بالسفتجة حيث نص "يمكن أن يتم تقديم أيضا بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما ".

كما أضاف بموجب القانون 05 –02 المعدل للقانون التجاري السالف الذكر في الباب الرابع إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري والمعنون بالسندات التجارية في الفصل الثالث منه يتضمن بطاقات السحب والدفع وذلك في المادة 543مكرر 23. [8]

كما استحدث المشرع الجزائري نظام الوفاء الالكتروني[9] في المعاملات التجارية،،، من خلال نص المادة 69 من قانون النقد والقرض "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل "، ومن أهم مظاهر الوفاء الالكتروني ، التحويل الالكتروني ، الشيك الالكتروني وبطاقات الدفع الالكترونية.

ويعد الدفع الالكتروني نظام دفع آلي عبر الشبكة العالمية للمعلوماتية، وأنواع الدفع مختلفة وسريعة التطور بتطور الوسائل الالكترونية وهي تتنوع بين التحويل الالكتروني والشيك الالكتروني وبطاقات الدفع الالكتروني وبطاقة الائتمان والبطاقة الذكية.

وبهذا يكون المشرع الجزائري يحاول ولوج المجتمع الرقمي بصورة تدريجية لتسهيل تطبيق الحكومة الالكترونية التجارية بمصطلحات مناسبة لعالم الرقمنة "وسائل الدفع الالكتروني" .

ثالثا. منظومة قانون الصفقات العمومية : نص قانون الصفقات العمومية 15 – 247 المؤرخ في 16–09–2015 [10] على التبادل الالكتروني وخصه بالتنظيم في الفصل السادس من القانون المعنون "الاتصال

---

[7] الأمر المعدل والمتمم للأمر رقم75–59المؤرخ في26– 09–1995المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية، ع 11.

[8] الطبيعة القانونية لهذه البطاقات اعتبرها المشرع الجزائري أوراق تجارية جديدة إضافة إلى الأوراق التجارية الكلاسيكية وهي السفتجة والشيك والسند لأمر.

[9] الأمر المعدل والمتمم للأمر رقم75–59المؤرخ في26– 09–1995المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية،ع 11.

[10] الجريدة الرسمية العدد 50.

وتبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية"، فنصت المادة 203: "تؤسس بوابة الكترونية للصفقات العمومية لدى وزير المالية، يحدد محتوى البوابة وكيفية تسييرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية".

وتم تحديد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وطريقة تبادل المعلومات الكترونيا بين المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة بموجب القرار المؤرخ في 17نوفمبر 2013. [11]

وكمرحلة ثانية تم استحداث قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين وقانون التجارة الالكترونية 18-05 قانون عصرنة العدالة 15-03 وقانون المحادثة عن بعد 20-04 ، وهو ما سنشرحه على النحو التالي:

أولا. استحداث قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين: نظم المشرع الجزائري التصديق الالكتروني [12] بموجب القانون 15 – 04 المؤرخ في 01-02-2015 الخاص بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية التي ستسمح بإرساء جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الالكترونية بين كافة المستعملين لاسيما في مجال التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية.

والتوقيع الالكتروني هو أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323مكر و323مكرر 1 من القانون المدني 75-58 المعدل والمتمم للقانون المدني رقم 05-10 المؤرخ في 20-06-2005 من الجريدة الرسمية العدد44 والقانون المدني رقم 07-05 المؤرخ في 13-05-2007 من الجريدة الرسمية العدد31 ، ويجب أن يستوفي التوقيع الالكتروني الشروط التالية:

- أن يكون خاصا بالموقع.
- أن يتم بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع ويستأثر بها دون سواه.
- أن يضمن مع الفعل المرتبط به صلة بحيث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه.

---

[11] الجريدة الرسمية العدد21.

[12] اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني لأول مرة في نص المادة 2/ 327 مدني جزائي المعدل بالقانون 05-10 والتي تنص على "يعتد التوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323مكرر أعلاه من اجل إضفاء الحجية على المحررات الالكترونية، ويميز المشرع الجزائري بين التوقيع الالكتروني المؤمن بموجب المادة03 من المرسوم التنفيذي 07-162 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 01-123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ".

والتصديق الالكتروني أو التوثيق الالكتروني يبدأ من الموثق الالكتروني باعتباره طرف ثالث محايد يتمثل في أفراد أو شركات أو جهات مستقلة محايدة تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الالكترونية.

والوظيفة الأساسية الموثق الالكتروني أو جهة التوثيق الالكترونية هي تحديد هوية المتعاملين في التعاملات الالكترونية وتحديد أهليتهم القانونية في التعامل والتحقق من مضمون هذا التعامل وسلامته وكذلك جديته وبعده عن الغش والاحتيال، ويأخذ التوجيه الأوروبي رقم 93 لسنة1999 بفكرة الموثق الالكتروني وأطلق عليه تسمية مقدم خدمات التصديق وهي نفس التسمية التي جاء بها المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 07-162 المعدل والمتمم للمرسوم 01-123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.

ولممارسة نشاط التصديق الالكتروني يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط يحدد شروط وكيفيات وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل حسب المرسوم التنفيذي 07-162 الذي يحدد الشروط الواجب توافرها في الموثق.

ثانيا. استحداث قانون التجارة الالكترونية: دخل قانون التجارة الالكترونية حيز التنفيذ بصدوره في الجريدة الرسمية بموجب القانون 18-05 المؤرخ في 10-05-2018 الذي نظم عمليات التجارة الالكترونية ووضح ملامحها بعد أن كانت دون تنظيم قانوني. وقيد القانون في مواده محل التجارة ووضع مجموعة من الممنوعات من التعامل الالكتروني بشكل قطعي نظرا لطبيعة المجتمع. [13]

ثالثا. استحداث قانون عصرنة العدالة: اتجه المشرع الجزائري نحو إصلاح قطاع العدالة وتحسين الأداء عن طريق إصدار قوانين تتيح للمؤسسات القضائية استعمال التكنولوجيا الرقمية الحديثة واستعمال آليات متطورة على شاكلة مرفق عمومي الكتروني يقدم خدماته بشكل عادي مع سرعة ونوعية الخدمات تماشيا مع ما يعرفه العالم من استعمال لهذا النوع من التكنولوجيا في قطاع العدالة.

[13] عمارة مسعودة، عباس راضية، ملتقى تأثير الرقمنة على قطاع العدالة في الجزائر 11 و 12أفريل2021 مداخلة موسومة "المحاكمة عن بعد حتمية استدعتها الرقمنة وعززتها الظروف الصحية" ، جامعة البليدة ، ص14.

مما خطى المشرع الجزائري خطوة كبيرة في سبيل تكريس ذلك خاصة بعد صدور القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والذي أقر في احكامه استعمال تقنيات الكترونية في قطاع العدالة على غرار التصديق الالكتروني والمحادثات الالكترونية المرئية عن بعد.

رابعا. استحداث قانون المحادثة المرئية عن بعد 20-04: تطرق الأمر 20-04 [14] في المادة 441مكرر2 إلى قانون المحادثة عن بعد يمكن جهات التحقيق أن تستعمل تقنية المحادثة المرئية عن بعد في استجواب وسماع الشخص وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي تستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرر محضر بشأنها طبقا لأحكام المادة 11 من هذا القانون.

وتزايد عدد القضايا المعالجة باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد على مستوى ولايتي الجزائر العاصمة والبليدة في ظل الحجر الصحي الذي انجر عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) وهذا حسب ما تؤكده الإحصائيات التالية: [15]

الهيئة القضائية	المجلس القضائي البليدة	محكمة البليدة	محكمة العفرون	محكمة الأربعاء	محكمة بوفاريك
عدد القضايا المعالجة باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد	286	334	375	329	253
المجموع :	**1577**				

محكمة بئر مراد رايس	محكمة باب الواد	محكمة الجزائر	محكمة الرويبة	محكمة سيدي محمد	محكمة الدار البيضاء	محكمة حسين داي	مجلس قضاء الجزائر
822	329	853	542	467	952	569	2739
المجموع :	**7273**						

[14] الأمر رقم20-04 المؤرخ في30- 08- 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، ع 08.

[15] عمارة مسعودة، عباس راضية، ملتقى تأثير الرقمنة على قطاع العدالة في الجزائر 11 و 12أفريل2021 مداخلة موسومة "المحاكمة عن بعد حتمية استدعتها الرقمنة وعززتها الظروف الصحية" ، جامعة البليدة ، ص14.

خامسا. استحداث مراسيم تنظيم إنشاء المؤسسات الرقمية: تضمن المرسوم التنفيذي رقم 20- 254 المؤرخ في15- 09- 2020 إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال بهدف تشجيع المشاريع المبتكرة وترقيتها وبالتالي المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

كما تم إنشاء أرشفة رقمية للمؤسسات الناشئة بغرض جمع المعلومات من الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة القائمة في الجزائر من أجل قاعدة بيانات مركزية لجميع الأطراف الناشطين في النظام الرقمي.

ناهيك عن المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 04- 91 المؤرخ في24- 03- 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحضائر التكنولوجية، حيث يصل إجمالي المؤسسات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال بين سنتي 2016 و2017 إلى : [16]

الجدول رقم 02: يمثل إجمالي المؤسسات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات بين سنتي 2016 و2017

السنة	2016	227770
العدد	2017	239646

[16] تقرير المؤشرات الاقتصادية الصادر عن وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية، https ;// www.mpt.gov.dz/sites/defaut/ files/Rapport-%20indicateur- consulte le 29/05/2022.

4. ظهور وتطور الاقتصاد الرقمي بالجزائر:

إنّ الاقتصاد الرقميّ – كما حدّده البنك الدولي – هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توفّرها تكنولوجيات الإعلام والاتّصال « TIC » وعلينا أن نستوعب أنّ مجتمع المعلومات هو مرحلة من مراحل التنمية الاجتماعية، حيث يؤثّر استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال تأثيرا كبيرا على المجالات الأساسية في حياة الإنسان ومؤسساته الاجتماعية – الاقتصادية، أي: القطاعات الاقتصادية، والتعليم، الصحة، النقل الثقافة، الخدمات، والإدارة العامة، ويرتبط تطوّر مجتمع المعلومات ارتباطا وثيقا ببناء اقتصاد رقميّ، واستخدام العامل الآلي عامة.

ورغم عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للاقتصاد الرقمي، إلا أنه يمُكن في هذا السياق الإشارة إلى التعريف المُقترح من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بكونه يمثل "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومة." (OECD,2020)

وتعتبر دولة الجزائر من أكثر الدول تقدماً في مجال تكنولوجيا المعلومات وتبني التقنيات الحديثة في خدمة الاقتصاد الوطني، حيث أنها من أكثر الدول استخداماً للهواتف الذكية في العالم، واعتماد الخطط الإستراتيجية للاقتصاد الوطني بشكل رئيسي على الاقتصاد الرقمي، بما يساهم في خلق فرص حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاقتصاد الرقمي.

مما تسير حكومة دولة الجزائر بخطى ثابتة نحو تأسيس اقتصاد رقمي قوي والاستفادة من المزايا الكبيرة التي تنتج عن عملية التحول الرقمي في الدولة الجزائرية.

وتنفذ الدولة الجزائرية خطط تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال تبني إستراتيجية للثورة الصناعية الرابعة "ثورة تكنولوجيا المعلومات"، كون أحد أهدافها هو تعزيز الأمن الرقمي أو السيبرانية، الذي يتحقق بتبني سياسات الاقتصاد الرقمي وتقنيات المعاملات الرقمية في الخدمات والمعاملات المالية.

حددت شبكة "ديلويت"، المتخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية، تعريفاً للاقتصاد الرقمي بأنه نشاط اقتصادي يربط بين ملايين الناس والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات يومياً عبر الإنترنت.

ويعتبر الاتصال فائق السرعة هو العمود الفقري للاقتصاد الرقمي، بما يعني استمرار الزيادة في الاتصال بين الناس والمؤسسات والآلات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة وإنترنت الأشياء.

وأوضح صندوق النقد الدولي أن عملية التحول الرقمي تغلغلت في الكثير من الأنشطة، وأن المحور الاقتصادي بالكامل يمكن أن يندرج تحت مصطلح "الاقتصاد الرقمي" بالمعنى الأشمل له.

وبينما يشير مصطلح "القطاع الرقمي" إلى حدود ثابتة للأنشطة الاقتصادية، فإن مصطلح "الاقتصاد الرقمي" المستخدم كثيراً للإشارة إلى عملية التحول الرقمي (أي استخدام الإنترنت) أصبح أكثر انتشاراً في جميع القطاعات الاقتصادية، بدء من الزراعة وحتى أعمال المخازن.

1. الانترنت كإحدى دعائم الاقتصاد الرقمي في الجزائر: أصبحت شبكة الانترنت هي الأساس الذي تقوم عليه جميع المعاملات في العصر الرقمي، وذلك مع انتشار ظاهرة العولمة وتدويل الإنتاج والأسواق في ظل الاقتصاد الرقمي.

كما تعد شبكة الانترنت من أهم الوسائل الآلية والتكنولوجية في مجال تبادل المعلومات وإتمام العمليات والمبادلات التجارية الرقمية، حيث أثرت على أساليب إدارة الاقتصاد العالمي الدولي والمحلي بما يؤثر على حياة الفرد والمجتمع بأسره وهو ما جعلها بوابة عبور للعديد من المعلومات.

الأمر الذي أدى إلى التحول من الأساليب التقليدية في المعاملات وعقد الصفقات وانجاز الأعمال والاتصال إلى استخدام الأسلوب الرقمي، والأمر سيان في الجزائر، الذي يعتمد على استخدام الأجهزة والأدوات التي تدار بشكل رقمي مما لم تعد تكنولوجيا المعلومات تقتصر على معالجة المعلومات فقط بل قدمت أيضا طرقا جديدة للمؤسسات من أجل تمييز وتمرير منتجاتها وخدماتها.

للإشارة القصوى، دخلت خدمة الانترنت أول مرة في الجزائر سنة1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية « CERIST » وهو مركز للأبحاث تابع للدّولة الجزائرية، في سنة1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لسنة1998 الذي بموجبه أنهى احتكار خدمة الانترنت من الدولة، وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات.

وفي سنة1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى18شركة بحلول شهر مارس سنة2000.

ومن أبرز شركات التزويد بالانترنت شركة أيباد « Eepad» لكن في مايو من سنة2008 بقرار من وزراة البريد وتكنولوجيات الاتصال والإعلام خفض سعر الاشتراك إلى النصف لدي أكبر شركات التزويد بالانترنت التابعة لدولة الجزائر وهي اتصالات الجزائر حيث عرف عدد المشتركين ارتفاعا ملحوظا.

وغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الإنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصائيات أن مجموع مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية سنة2005.

وفي سنة2010 وصل عدد المستخدمين لحوالي 4,323,273 أي ما يقدر بحوالي 12.5% من عدد السكان.

في نهاية سنة2015 أحصت وكالة ضبط الاتصالات 18583527 مشترك، وهو ما يمثل حوالي 46٪ من السكان. هناك 72٪ من مستخدمي الإنترنت في الجزائر أعمارهم ما بين 15 و 19 عاما، بما في ذلك 40٪ الذين يتصلون كل يوم. وبالتالي، ارتفع عدد المشتركين في شبكة الانترنت من 2339338 في سنة2013 إلى 18,583,000 مشترك في سنة2015.

2.إستراتجية بناء مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي في الجزائر2008: انتهجت الجزائر منذ مطلع 2008 إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" التي تسعى لبناء مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي لتحقيق أهداف نوعية وتشكيل اقتصاد بديل للموارد النفطية، حيث تضمنت جملة من المحاور ترمي لتكوين حكومة إلكترونية، مواطن إلكتروني، شركات إلكترونية، وبالتالي أصبح الاعتماد على الاقتصاد الرقمي ضرورة حتمية لا بد منها.

أي بدأت الجزائر في انتهاج إستراتيجية من شأنها تجسيد مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي حيث قامت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سنة 2008 بوضع إستراتيجية ذات أهداف نوعية محددة لتشكيل اقتصاد بديل للموارد النفطية والمتمثلة في إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية".

3.بداية التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر من الناحية القانونية:

يمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا أساسيا نحو تبني سياسة الاقتصاد الرقمي، حيث عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكات الانترنت ومختلف التقنيات المرتبطة من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في مارس 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986.

لقد جاء الربط بين الجزائر وإيطاليا من خلال مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا، وتمثل الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا.

وقد جاء البوادر الأولى من خلال:

– المرسوم التنفيذي رقم 98–257 المؤرخ في 25 أوت 1998، والمعدل بالمرسوم التنفيذي آخر تحت رقم 2000–307 بتاريخ 14أكتوبر والذي يحدد المعايير والشروط المتعلقة بكيفيات وضع الانترنت والاستفادة من خدماتها.

حيث حاولت الجزائر في هذا الصدد الاستفادة من شبكة الانترنت في المجال الاقتصادي واعتماد مؤشرات البيئة الرقمية.

لقد تبنى المشرع الجزائري العديد من التشريعات في مجال الاقتصاد الرقمي، حيث يقوم هذا النوع من الاقتصاد على تصميم مواقع على شبكة الانترنت للتعريف بنشاطها وخططها وأسواقها وأهدافها لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية نذكر منها:

– القانون رقم 05–10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، أين اعترف بالكتابة والتوقيع الالكترونيين.

– المرسوم التنفيذي رقم 07–162 المؤرخ في ماي 2007، والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، كما تبنى المشرع التصديق الالكتروني.

– القانون رقم 09–04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

كما أقر المشرع في مرحلة سابقة بالوسائل الالكترونية والاعتراف بحجيتها القانونية في الإثبات أمام القضاء.

– القانون رقم 15–03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة.

القانون رقم 15–04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بتحديد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين. فرغم انعدام نصوص قانونية خاصة لها بكل أشكالها، إلى أنها تشهد من الناحية التطبيقية تطورا متسارعا مما يستدعي ضرورة العمل على تقنيتها.

– القانون رقم 16–09 المؤرخ في 03 أوت 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار المعدل والمتمم.

– القانون رقم 05–04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005 يتضمن الإشارة لنظامي« acti, suift »

– نظام البنك المركزي رقم 05 –06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 المستحدث لنظام المقايضة الالكترونية.

– صدور القانون رقم 05–06 المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، المعدل والمتمم.

– النظام رقم 12–03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

– القانون رقم 04–15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات.

4.إنشاء وزارة للاقتصاد الرقمي في الجزائر 2019: أنشأت الحكومة الجزائرية وزارة للاقتصاد الرقمي **والمؤسسات الناشئة والصغيرة** مهمتها الإشراف على رقمنة الاقتصاد الوطني، ونظرا لأهميتها فقد تم استحداث منصب كاتب دولة للاقتصاد الرقمي أكد الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي "ياسين جريدان" خالد زيارته للإذاعة الوطنية، على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية اقتصاد المعرفة، مؤكدا على: "من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يأخذ اقتصاد المعرفة تعريفه ونطاقه. إذا أخذنا مثال روسيا في عام 2012، فإن صادراتها كانت حوالي 580 مليار دولار تعتمد بشكل أساسي على المواد الخام، بينما في كوريا الجنوبية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط، اقتربت الصادرات من 590 مليار دولار من تصميم بطاقات الذاكرة)98 ٪ من الإنتاج العالمي الكوري. (Med Wali: 20–02–2020)

رغم أن الحكومة الجزائرية تأخرت كثيرا في وضع وزارة للاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمةّ المالية، على اعتبار انتقال جميع دول العالم إلى الاقتصاد الرقمي، في حين ظلت الجزائر تستعمل القلم والورقة في معاملاتها المالية.

رغم توافر الجهود للدخول في الاقتصاد الرقمي فاستحداثها لوزارة منتدبة مكلفة بالاقتصاد الرقمي التي ستعمل على عصرنة الأنظمة المالية أصبحت تشكل عائقا للاقتصاد الوطني ولا تتماشى مع متطلبات العصر هذا من جهة، من جهة أخرى فما يميز تجربة الجزائر في خوض مشروع الحكومة الإلكترونية هو غياب النصوص القانونية التي تحكم هذا المشروع بكل متطلباته وتحدياته.

الأمر ينطبق على أحد أهم محاورها المتمثل في الاقتصاد الرقمي، أي أنه انعدمت النصوص التي تضمن أتطيره من الناحية الذي رغم أهميته الكبيرة إلا القانونية على خلاف بعض التشريعات المقارنة التي أحاطته بجملة من النصوص التشريعية والتنظيمية حتى تسهم في تحقيق الحكومة الإلكترونية بكل متطلباتها.

5. أمثلة عن تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

1). **التجارة الالكترونية في الجزائر« E-Commerce »** : (الموقع الرسمي وزارة الداخلية الجزائرية)

https://interieur.gov.dz/index.php/ar/#)

بهدف تنظيم التجارة الالكترونية في الجزائر تم إصدار قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية. ويشمل هدا القانون تنظيم:

- التجارة الالكترونية.
- العقد الالكتروني.
- المستهلك الالكتروني.
- المورد الالكتروني.
- وسيلة الدفع الالكتروني.
- الاستشار الالكتروني.
- الطلبية المسبقة...

2) **الحكومة الإلكترونية في الجزائر «E- Gouverment »:** (الموقع الرسمي وزارة التجارة الجزائرية)

(https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/loi-n-deg-18-05

نقدم أمثلة عن الخدمات المقدمة عبر الأنترنت لوزارة الداخلية الجزائرية وهي:

- الحالة المدنية عن بعد.
- شهادة الميلاد.
- عقد الزواج.
- شهادة الوفاة.
- طلب تسجيل التصريح التأسيسي للجمعيات البلدية ولجان الأحياء.
- طلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة.
- جواز السفر البيومتري.
- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية.
- S 12 شهادة الميلاد.
- الحالة المدنية عن بعد.

3) **الصيرفة الإلكترونية في الجزائر «E- Banking »**: تعرف الصيرفة الإلكترونية: "كافة الأنشطة والعمليات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف والحاسوب وأجهزة الصراف الآلي والانترنيت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية الإلكترونية."

ويظهر تأثير الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري في:

- تعمل الصيرفة الإلكترونية على زيادة تحسين الإدارة واقتصاد الوقت والتكلفة، والاستفادة من خدمات بجودة عالية وبتكلفة وجهد أقل.

- **محاربة الاقتصاد الموازي:** لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) وتفشي ثقافة الاكتناز كلها عوامل ساعدت في ارتفاع السوق الموازية، وهذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا، وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.

- **إيجاد وتطوير التجارة الإلكترونية:** إن أساس ظهور وتطور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وفعالية الصيرفة الإلكترونية، ولا أحد تخفى عليه أهمية التجارة الإلكترونية وبالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة ووسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة.

- **إعطاء دفع للحكومة الإلكترونية:** لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمرا لابد منه في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية و تزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، وهذا المشروع يتطلب توفير بنية أساسية للانطلاق أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية.

- **بناء الاقتصاد الرقمي:** إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي.

4) **المنصات الرقمية في الجزائر:** أما فيما يخص بعض المنصات الرقمية هناك:

- **البوابة الإلكترونية الخاصة بالترويج للمنتجات السياحية:** لاسيما المسارات السياحية الموضوعاتية والتي أطلقت في يونيو 2022، ويتعلق الأمر بـ (www.algeriatours.dz) .
- منصة رقمية تاريخية "الجزائر المجيدة" بغرض عولمة القيم المجيدة لحرب التحرير الوطني وإبراز تراثنا التاريخي والثقافي (www.gloriousalgeria.dz).
- منصة الإحصاء الوطني للأوعية العقارية غير المستغلة.
- منصة رقمية (العقار) للاطلاع على الوثائق المسحية وطلبها عبر الطريق الإلكتروني، مع إمكانية دفع مقابل هذه الخدمات عبر الإنترنت بالنسبة للمواطنين الحاملين لبطاقة الدفع ما بين البنوك.
- هيئات التصديق الإلكتروني مع تطوير شبكة النقل الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية توسيع قدرات أنظمة الوصلات بالكوابل البحرية الحالية والانضمام إلى مشروعي نظامي وصلات دولية جديدة بالكابلات البحرية وغيرها.

5.بنية عناصر الاقتصاد الرقمي بالجزائر:

تراهن الجزائر على تحقيق وثبة سريعة، خلال السنوات القليلة القادمة لتدارك الفجوة الحاصلة في مجال الاقتصاد الرقمي والابتعاد عن التبعية لمداخيل ريع البترول غير المستقرة منذ عقود.

ورغم أن الجزائر تعيش مرحلة الاكتشاف والتعرف على نمط تجاري رقمي جديد، إلا أن هذا النمط التجاري الرقمي الجديد الذي انتهجته الجزائر بقوة لاسيما في ظل "كوفيد19" ، يملك فرصا كبيرة للنجاح بامتلاكه لإمكانيات كبيرة قابلة للتطوير، بوجود أكثر من 22 مليون جزائري متصل بالانترنت.

كما أكد تقرير "انترنت تراند 2019"، أنه من المنتظر أن تشكل العمليات التجارية الرقمية مع مطلع عام 2022، نسبة 17 بالمائة من مجمل البيع بالتجزئة في العالم، بينما ستكون 41 بالمائة من

العمليات التجارية خاضعة للرقمنة، وهو ما يؤكد أن مستقبل التجارة سيكون حتما رقمي في العديد من الدول والتي تمثلها الجزائر من بين الدول العربية. (مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03 ، العـدد: 02، 2019 ، ص 144)

ويراهن خبراء الاقتصاد بالجزائر على التجارة الإلكترونية كدعامة للاقتصاد الرقمي العالمي القادم أنها ستصبح من دعائم الاقتصاد الجزائري في القريب العاجل بخلقها لمناصب عمل جديدة بمجال تكنولوجيا المعلومات الرقمية، رغم أن الجزائر جاءت في المرتبة 107 في مؤشر التجارة الإلكترونية لعام 2019 لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03 ، العـدد: 02، 2019 ، ص 147)

ساهم الاقتصاد الرقمي في ظهور نوع آخر من المؤسسات التي تقوم على أساس إلكتروني تندمج فيه هذه المؤسسات مع بعضها البعض من خلال قاعدة عريضة تقوم على أساس شبكة المعلومات الداخلية والدولية ومواقع الانترنت والبريد الإلكتروني، مما تخلق مجموعة هذه المؤسسات الناشئة مقومات هذا الاقتصاد الرقمي.

لقد سمحت كذلك قنوات التوزيع الإلكترونية بتصريف وتسويق الخدمات المصرفية بشكل إلكتروني وبشكل سريع وفعال ليظهر ما يسمى بالبنوك الإلكترونية. (مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03 ، العـدد: 02، 2019 ، ص 158)

إن الشركات التي تقوم بإطلاق مواقع لها عبر شبكة الانترنت والتي تعرض من خلالها كل خدماتها ومنتجاتها على شكل كالكتالوجات إلكترونية وترصد فيها أنشطتها وخططها وأسواقها وأهدافها من أجل تحقيق الاتصال الفوري والتغلغل الواسع بالأسواق العالمية إضافة إلى استخدام هذه الشركات مؤتمرات الفيديو والمؤتمرات التليفونية، وكل هذا يسمى بالمساهمة الإلكترونية في الاقتصاد الرقمي. (صراع كريمة، 2013-2014، ص 29 - 30)

وبنية العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي كنظام جديد يشتمل على مجموعة من العناصر والمرتكزات المتفاعلة فيما بينها بشكل يجعل من الاقتصاد الرقمي فعالا ونشطا بما يوفر الخدمات الملائمة للمجتمع التي تجعله يتخذ القرارات بشأنها دون تردد أو ريبة، وفيما يلي توصيف للعناصر المكونة لهذا النظام :

1. المنتجات الرقمية: تعتبر المنتجات الرقمية من أهم ما يميز بنية الاقتصاد الرقمي عن التقليدي حتى يستطيع أن يكون محل مبادلة في السوق الرقمي أو الالكتروني عن طريق شبكة الانترنت.

ولا تعني رقمية المنتجات « digitization of products »، تلك البرامج الإلكترونية والموسيقية والفيديوية فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى العديد من المنتجات المادية الملموسة التي خضعت للرقمية. ومثال ذلك الكتب والمجلات والجرائد، وإمكانية طباعة الصور، حجز تذاكر السفر، إمكانية الدفع والسحب من خلال ظهور العملة الإلكترونية، الخدمات الحكومية من خلال إمكانية الحصول على الوثائق الرسمية كالرخص... ، ودفع الفواتير وتسديد الحجوزات وغيرها من الالتزامات عن طريق شبكة الانترنت وإرسال واستقبال الرسائل الالكترونية والفاكسات، وكذلك المزادات العلنية على شبكة الانترنت والتسجيل بالجامعات والمعاهد وحتى الدراسة عن بعد من خلال شبكة الانترنت، فضلا عن إمكانية التواصل عبرها مما أدى إلى ظهور المجتمعات الافتراضية...

كما أن أهم ما يميز المنتجات الرقمية عن غير الرقمية إمكانية إنتاجها وفقا لرغبات العملاء وبشكل تفضيلي « Customization » .

كما أن منحنى تكاليف المنتجات الرقمية يختلف عن غيرها من المنتجات إذ أن أكبر جزء من تكاليفها يكمن في التكاليف الثابتة ومساهمة التكاليف المتغيرة تعتبر ضئيلة جدا مما يفيد في رفع الأرباح بشكل كبير بمجرد رفع المبيعات.

2. المستهلكين: إن ما يميز المستهلكين في الاقتصاد الرقمي هو عددهم الكبير، إذ يعتبر كل من يدخل على شبكة الأنترنت عميلا محتملا للمنظمات التي تنشط في السوق الإلكتروني، وبإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة نظرا للعدد الهائل من المعروض السلعي والخدمي في هذه السوق، وكذلك للحجم الهائل من المعلومات المتوفرة على المواقع الإلكترونية مما يسهل على المستهلكين عمليات التبادل.

3.البائعون: ويتمثلون في كل المنظمات والمؤسسات الناشطة على الأنترنت سواءً من خلال عرضها لمنتجاتها أو إعلانها عن منتجات منظمات أو مؤسسات أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك بعض المنظمات التي تنشط على مستوى السوق الإلكترونية فقط دون السوق الملموسة (التقليدية)، وساعدتها خصائص ومميزات الاقتصاد الرقمي على التواجد بشكل كبير

على مستوى العالم ككل نظرا لانتفاء وجود الحدود الجغرافية مثال ذلك منظمة "ياهو!" « yahoo » ! وأي باي « bay-e » وكذلك " أمازون كوم " « com.Amazon » ونظرا لقلة حواجز الدخول فإن عدد البائعين الذين يعملون في نظام الاقتصاد الرقمي في تزايد مضطرد لعرضهم البيعي في تزايد أيضا.

4.المنظمات المسؤولة على الهياكل القاعدية: والتي تمثل تلك المنظمات المسؤولة عن توافر البرامج والحاسبات الإلكترونية وكذلك الأجزاء المادية الأخرى المكونة لشبكات الاتصال من أجل ضمان الأداء الأمثل لنظام الاقتصاد الرقمي، كما تشتمل أيضا على الهيئات الاستثمارية التي تساعد كل من يرغب في الدخول إلى هذا النظام عن طريق إعطائه الاستشارات اللازمة لذلك.

5. الوسطاء : أيًا كان نوعهم، فإنهم يعتبرون من أهم مرتكزات الاقتصاد الرقمي نظرا لكونهم هم المسؤولين عن جمع البيانات والمعلومات اللازمة وتوفيرها للعملاء والبائعين حتى يستطيعوا الجمع والمواءمة بينهم قصد إتمام المبادلات.

وبهذا يمكن القول بأن الوسطاء هم المسؤولون عن خلق السوق الافتراضية، كما يقومون أحيانا بتقديم بعض الخدمات القاعدية لهذه السوق من خلال توفير المعلومات اللازمة لقيام مثل هذه السوق.

6. الخدمات الداعمة: والتي تتعدد أشكالها من تقديم شهادات تضمن التعامل مع البائعين تعرف بشهادات الثقة والالتزام إلى توفير المعرفة اللازمة لأطراف هذا النظام، والتي تدعم قيامه واستمراره .

كما يمكن أن يشمل هذا المكون على الجوانب التشريعية والقانونية التي تحكم التعامل في ظل الاقتصاد الرقمي.

6. **المطورون للمحتوى:** هم تلك المنظمات المسؤولة عن تطوير المواقع الإلكترونية ومحتوياتها، سواءً تعلق الأمر بهم أو بالآخرين ويعتبر هذا المرتكز الالكتروني الخاص بصناعة المحتوى على شبكة الانترنت من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي.

مما يظهر لنا العديد من العناصر التي تؤثر في الاقتصاد الرقمي والتي تلعب دورا حيويا في تشكيله منها: التكنولوجيا الحديثة ، العولمة ، حركات حماية البيئة... ونركز على العناصر الرئيسية التي تؤثر في تحديد شكل الاقتصاد الرقمي في التالي : (محمد عبد العظيم أبو النجا، 2008، ص311)

- البني التحتية الداعمة لتطوير الاقتصاد الرقمي.
- ظهور شبكة الانترنت.
- الأنماط المختلفة من الوسطاء.
- تفضيل العروض التسويقية من قبل البائع.
- تفضيل العروض التسويقية من قبل المستهلك.

6.إستراتيجية الاقتصاد الرقمي بالجزائر:

درست الحكومة الجزائرية ملف التطوير الرقمي في الجزائر من خلال تقديم مختلف العروض من قبل أعضاء الحكومة الذين تعنى قطاعاتهم بشكل خاص بعملية التطوير الرقمي في الجزائر، ويتعلق الأمر بالقضايا الآتية:

1. الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي: عرض وزير الرقمنة والإحصائيات الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي التي تأتي تماشيا مع الالتزام رقم 25 للسيد رئيس الجمهورية "**عبد المجيد تبون**" والذي يهدف تحسين الربط البيني وتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ضمن كامل التراب الوطني لاسيما في إدارات الخدمة العمومية وتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد، أن الإدارات العمومية قد طورت في مجال الخدمات الإلكترونية 454خدمة عمومية تعد عملياتية بالفعل عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى 178خدمة عمومية تجري عملية رقمنتها.

وقد تم تحديد عناصر الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بالتشاور مع المؤسسات والإدارات العمومية ومؤسسات التكوين والبحث والخبراء ومختلف المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين الرقميين وكذا المؤسسات الناشئة بهدف تحسين الحوكمة العمومية بالجزائر من خلال رقمنة المرفق العام وتعزيز النظام البيئي لترقية الاقتصاد والمواطنة الرقمية، مع تبني مسعى شامل وجماعي وموحد.

وتتمحور عناصر الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي حول المجالات التالية:

- ضرورة إرساء بيئة مواتية للتحول الرقمي.

- تطوير الحوكمة الإلكترونية وتسريع رقمنة الإدارة.
- إنشاء نظام بيئي ملائم لتطوير الاقتصاد الرقمي.
- ترقية المواطنة الرقمية.

2. مشروع مركز البيانات الحكومي: قدم وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عرضا تقييميا حول مشروع مركز البيانات الحكومي الذي يندرج في إطار برنامج رقمنة وعصرنة الإدارات والهيئات والخدمات العمومية، حيث يهدف إنشاؤه إلى تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمؤسسات والإدارات العمومية من حيث تنظيم ومعالجة وتخزين وإيداع أحجام كبيرة من البيانات، مع ضمان استمرارية الخدمات وأمن البيانات والمعلومات.

3. إنشاء هيئات التصديق الإلكتروني: قدم وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عرضا تقييميا حول الشبكة الوطنية للتصديق الإلكتروني لاسيما السلطات الثلاث التي تقوم عليها، والمتمثلة في السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني « ANCE » ، والسلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني « AGCE »، والسلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني « AECE »، حيث حصلت سلطات التصديق الإلكتروني هذه على ختم « WebTrust » الذي يكرس اعتراف نظيراتها بها على الصعيد الدولي.

4. تطوير شبكة النقل الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية: وفي هذا الصدد، قدم وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عرضا تقييميا سمح بإبراز أهداف هذا الإجراء الذي يرمي إلى تأمين الشبكة الدولية من خلال تنويع الوصلات في الجزائر وعلى الصعيد الدولي, وكذا رفع سعة النطاق الترددي الدولي تحسبا للتطور المعتبر لحركة البيانات الرقمية. كما عرض أهم العمليات المنجزة بهدف تحقيق هذه الأهداف, والتي تتعلق بشكل خاص بتوسيع قدرات أنظمة الوصلات بالكوابل البحرية الحالية والانضمام إلى مشروعي نظامي وصلات دولية جديدة بالكابلات البحرية.

وفيما يخص النطاق الترددي الدولي، أوضح الوزير أن الجزائر متصلة بشبكة الانترنت العالمية من خلال خمسة كوابل دولية وأن القدرات الوطنية المتوفرة منذ سنة 2021 تبلغ 2.8 تيرابايت في الثانية، حيث أن القدرات التي تم الالتزام بها بموجب المشاريع الجديدة ستضع الجزائر كدولة ذات إمكانات عالية من حيث خدمات الإنترنت.

5. الرهانات ذات الطابع الأمني المرتبطة بالرقمنة: قدم وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عرض حال حول تحديات ومخاطر التحول الرقمي التي تخص جوانب تأمين بيانات الأفراد والشركات والمؤسسات وحسن سير الأنظمة المعلوماتية التي تعتمد عليها الشركات والإدارات العصرية بشكل متزايد.

ونتيجة لذلك، أصبح الأمن الرقمي جانبا مهما من جوانب سيادة الدول ورهانا كبيرا أمام تنميتها الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن المسعى الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية في مجال الإستراتيجية الوطنية للأمن الرقمي يرتكز على الجوانب التالية:

- حماية المواطنين والمنشآت الحكومية.
- الاستجابة للتهديدات المحتملة للنظام البيئي الوطني.
- تطوير خبرة وأنظمة وأطر الحوكمة.
- التنسيق والتعاون من خلال إنشاء آليات قطاعية مشتركة.

6. النظام البيئي الرقمي في الجزائر: أشار الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في هذا الإطار إلى أن الجزائر تتبنى عملية التحول الرقمي منذ عدة سنوات، والتي ارتكزت أساسا على تطوير البني التحتية الرقمية، وبروز اقتصاد رقمي حقيقي والولوج إلى الخدمات العمومية عبر الإنترنت.

كما شجع إنشاء حقيبة وزارية مكلفة بالمؤسسات الناشئة على تطوير نظام بيئي رقمي، لاسيما مع إنشاء إطار تنظيمي مخصص لذلك، يحدد لأول مرة في التنظيم الوطني مفهوم "المؤسسة الناشئة"، وإنشاء أدوات جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة، وكذا ترقية هياكل المرافقة (الحاضنات والمسرعات).

إضافة، تم إلغاء الطابع المادي لعدد من الإجراءات الإدارية، من خلال مختلف المنصات، مثل: المنصة الرقمية « startup.dz »، التي تسمح بالحصول على علامة "المؤسسة الناشئة"، فضلا عن المزايا ذات الصلة، والمنصة الرقمية « ASF. Dz » ، التي تسمح للمؤسسات الناشئة بتقديم طلباتها للتمويل دون الحاجة إلى التنقل. كما يتم إنجاز منصات أخرى لمرافقة المؤسسات الناشئة في إجراءاتها الإدارية.

7. مرافقة عملية الرقمنة من قبل الجامعة الجزائرية والتقدم المحرز في عمل خلية اليقظة لمكافحة التبعية التكنولوجية: ذكر وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالتدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية التي

تم وضعها بعنوان الإستراتيجية الملتزم بها لتعميم وتوسيع استعمال الرقمنة مع تعبئة الوسائل اللازمة وتكوين التأطير قصد تحقيق هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص الرقمنة، فقد حقق قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تقدما كبيرا في تجسيد هذه الرؤية الجديدة لمواكبة الجامعة نحو التحول الرقمي من حيث التكوين والتعليم والبحث العلمي والحوكمة وأيضا مرافقة القطاعات الأخرى في هذه العملية.

وفيما يخص التقدم المحرز في عمل خلية اليقظة لمكافحة التبعية التكنولوجية، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن إنشاء الخلية متعددة القطاعات لليقظة التكنولوجية المذكورة يأتي في إطار الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لإعطاء دفع جديد للتطور التكنولوجي في الجزائر وضمان اليقظة في مكافحة التبعية التكنولوجية, لاسيما في مجال الرقمنة.

وفي هذا الصدد، تم وضع خارطة طريق حكومية تشتمل على تقييم للقدرات البشرية والمادية لمختلف القطاعات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز اليقظة حول الرهانات ذات الأولوية في مجال الأمن التكنولوجي واعتماد مفهوم موحد للآليات التي سيتم اقتراح تطويرها من قبل هذه الخلية من أجل ضمان الأمن التكنولوجي الوطني.

ومنه، ضرورة تحسين مستوى المنظومة التعليمية والتكوينية بخلق ما يسمى بالأقطاب التكنولوجية وفي هذا الشأن أناشد القائمين على قطاع التعليم العالي والصناعة على إعادة بعث مدينة بومرداس كقطب تكنولوجي بامتياز وإعادتها إلى النظام الذي كانت تسير عليه في70 و80 القرن الماضي، حيث كانت تزخر بأحسن المعاهد التكنولوجية على غرار المعهد الوطني للكهرباء والإلكترونيك والذي كان ثمرة شراكة جزائرية أمريكية. هذا المعهد الذي كون خيرة المهندسين والتقنيين الذين اشتغلوا في أكبر المخابر العالمية في مجال الإلكترونيك والرقمنة كمخابر « IBM » و « INTEL » و« MOTOROLA » .

8. تكييف وتثمين القوانين الأساسية الخاصة ببعض الأسلاك التقنية بالإدارة العمومية (المستخدمين المكلفين بالرقمنة): تمحور العرض الذي قدمه الأمين العام للحكومة حول تعديل وتثمين القوانين الأساسية الخاصة ببعض الأسلاك التقنية في الإدارة العمومية، لاسيما المستخدمين المكلفين بالرقمنة.

حيث أشير إلى أن مسألة الارتقاء بالأسلاك المتعلقة بالنشاط الرقمي وضمان استقرارها تشكل رهانا أساسيا، يتوقف عليه نجاح السياسة العمومية للعصرنة والرقمنة سواء بالنسبة للإدارة العمومية أو للاقتصاد الوطني ككل.

9. التخطيط والتكوين مفتاحا النجاح: بخصوص دور الإرادة السياسية للانطلاق في تجسيد اقتصاد رقمي حقيقي، أكد الخبير على أن "هذه الإرادة أمر جد مهم، حيث أنه كان من بين الأمور التي طالب بها جميع الفاعلين في قطاع تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال.

وبالتالي، يجب الاعتراف بأن استحداث وزارات مكلفة بهذا الملف هو مكسب كبير وخطوة جد ايجابية يجب تثمينها واغتنامها، مما سيسمح من وضع الركائز الصحيحة لاقتصاد رقمي فعال وناجع وبالتالي يجب التفكير في سن مخطط بعيد المدى عل الأقل عشر سنوات 2020 – 2030 ذات أهداف ورزنامة زمنية واضحة « SMART PLAN » ."

ومنه، هذا الأمر سيسمح لكل الفاعلين التعامل والتفاعل مع هذه الهيئات من أجل النهوض بالقطاع من خلال برامج فعالة وذات منفعة للاقتصاد الوطني لكي لا نبقى في إطار النوايا ولكن نتقدم لتجسيد مجمل المشاريع وإرساء أسس جديدة لانتقال رقمي فعال يتماشى والنظرة الاقتصادية الجديدة للجزائر.

10. تكوين وتأهيل الكفاءات الشبابية الجزائرية: يعتبر من بين المحاور التي يجب العمل على تطويرها وتفعيلها والتي تكتسي أهمية عالية بالنسبة لقطاع الرقمنة. لاسيما أن الجزائر تزخر بطاقات شبانية هائلة تحتاج إلى تأطير ومرافقة لكي تصبح القوة الضاربة والمحركة لهذا الانتقال التكنولوجي.

مما جعل الكثير من كبريات الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات تهتم بهذه الفئة للاستفادة من كفاءاتها ومهاراتها الكامنة مما سيعود حتما بالمنفعة البعيدة المدى على كل الأطراف الفاعلة في مجال الرقمنة (الدولة الجزائرية، الشباب وأيضا هذه الشركات).

وذكر المتحدث بالعمل الذي تقوم به شركة "هواوي الجزائر" من خلال العمل القاعدي الملفت للانتباه ذو بعد استراتيجي بعيد المدى من خلال برامج تكوينية مبتكرة لصالح فئات كبيرة من الشباب وأيضا مرافقة العديد من الهيئات الفاعلة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات.

كما تلقت الندوة الافتراضية "الويبينار" تحت عنوان "كلنا معا 2020" التفاعل الايجابي، والتي سمحت للكثير من التعرف على تقنيات جد متقدمة مثل الجيل الجديد لنظام G5 وأيضا تكنولوجيا الألياف البصرية « FTTH »والعديد من التطبيقات والبرامج الجد متطورة.

وشارك آلاف الطلبة والمختصين الجزائريين عبر الأنترنت في "الويبينار" الذي نظمته شركة هواوي الجزائر، في 26 ماي2020 حول تطوير التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في الجزائر، حيث اشترك مئات المهووسين بالتكنولوجيات الحديثة على قناة اليوتوب، قناة البث المباشر لهواوي، حيث تعتبر هذه الصيغة الجديدة المبتكرة الأولى من نوعها في شمال إفريقيا بالنسبة لعملاق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات.

وكان هدف الندوة عبر الأنترنت المعنونة "كلنا معا 2020" والتي نشطها "شينبي جيريمي" نائب رئيس شركة هواوي الجزائر و7 متحدثين جزائريين دربتهم شركة هواوي، وضع خبرة هواوي الرائد في مجال البني التحتية للاتصالات تحت تصرف المواهب المحلية الشابة، وهكذا تعاقب الخبراء والمختصون لنقل معارفهم وخبراتهم حول مواضيع في صميم تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وانخرطت الشركة في العديد من البرامج الموجهة للطلبة الشباب والمواهب الجزائرية على غرار "بذور المستقبل"، "أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، "منافسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، "معرض الشغل" و"صالون التكوين والتدريب".

وقال مدير العلاقات العامة والاتصالات في شركة هواوي "ألكسندر تيان"، "شارك العديد من الطلاب الشباب في هذه الندوة عبر الإنترنت وتمكنوا من مواكبة خبرتنا، خاصة وأنهم تبادلوا أفكارا مع خبرائنا حول قضايا إستراتيجية تخص تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الجزائر. نحن نؤسس تنميتنا على المواهب والمهارات المحلية بتعبئة المزيد من الموارد خاصة في هذا الظرف العصيب."

وأكدت نتائج استطلاع الرأي الذي أجري بعد "الويبينار" من قبل معهد الدراسات الجزائرية « IEA » المكانة المتميزة التي تشغلها شركة هواوي، والتي يعتبرها حوالي 95 بالمائة من المستجوبين الجزائريين الشريك الأكثر موثوقية فيما يتعلق بقضايا تنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الجزائر.

وتشير الدراسة إلى أن ما يقرب من 88 بالمائة من المشاركين أعلنوا أن هواوي شريك موثوق في إنجاز شبكات الجيل الخامس، كما سجل نفس النسبة المئوية بالنسبة لبناء شبكات الألياف الضوئية الجديدة، أما فيما يتعلق بالرقمنة، يؤكد 89 بالمائة من المستجوبين على موثوقية شركة هواوي. وحسب أرقام معهد الدراسات الجزائرية، قال 90 بالمائة ممن شملهم الاستطلاع أن النظام البيئي الريادي لهواوي داعم للشركات الجزائرية.

11. إستراتيجية مشروع الجزائر الالكترونية 2013 : وتتضمن: (مغاري عبد الرحمان ، شيخي بلال، 2012 دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية السياحة الداخلية الملتقى الوطني المعنون : فرص ومخاطر الساحة الداخلية في الجزائر. جامعة باتنة.)

- تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات الحكومية ومن طرف المؤسسات.
- تطوير الآليات والإجراءات المشجعة للمواطنين على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دعم وتطوير اقتصاد المعرفة والهياكل القاعدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تطوير القدرات البشرية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تشجيع البحث في مجال التطوير والإبداع وتطوير المعلومة والاتصال.
- تطوير الإطار القانوني المنظم ووضع إجراءات تنظيمية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دعم التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفير المواد المالية اللازمة للنهوض بهذا القطاع.
- تنمية الاقتصاد وخلق الفرص الجديدة التي تسمح بالتطور.
- إدماج الاقتصاد الجزائري ضمن التوجه العالمي "العالمية" لتفادي التخلف الرقمي عن باقي الدول في العالم.
- تحويل المجتمع الجزائري نحو مجتمع يرتكز على العلم والمعارف.

- إستراتيجية مشروع الجزائر الالكترونية 2013 متعددة القطاعات.

ونظرا لاستخدام الجزائر المكثف لتكنولوجيا المعلومات، تم تصنيف الجزائر على أنها البلد الثالث "الأكثر ديناميكية" في العالم من طرف الهيئة الدولية للاتصالات.

7.عرض تطبيقات الأنظمة الرقمية في المصارف الجزائرية في ظل التحول الرقمي:

سعى الاقتصاد الرقمي إلى جعل العالم يسبح في بحر من التكنولوجيا التي تقوم دائما على المعرفة العلمية، فقد أصبح هذا الاقتصاد يتوسع بأبعاده المتعددة لاسيما في الفترة الأخيرة لجائحة كورونا "كوفيد19"، حيث أشارت التقديرات إلى ارتفاع حجم إنتاجه العالمي من السلع وخدمات التكنولوجية والاتصالات.

ونتيجة للتطورات التي ظهرت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكثرة استعمالها جعلت العديد من البلدان تتبنها، حيث بدأ يتردد كثيرا مصطلح جديد وهو الاقتصاد الرقمي الذي يتعلق بموضوع التكنولوجيا والمعرفة العلمية ويهم بالفرد والدولة بالأساس ويسهم في تطوير نظامها الاقتصادي تقنيا ومعرفيا.

وبالتالي، فإن الاقتصاد الرقمي هو التحول والانتقال من الاقتصاد المبني على اليد العاملة والآلات والمعدات البسيطة والتقليدية في عملية الإنتاج والمعالجة والتوزيع إلى الاقتصاد الذي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية والمعارف العلمية وكذا البيانات الضخمة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات ويساعد على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والكفاءات والمهارات الرقمية، وبالتالي تحقيق نسب عالية من تحسين وزيادة الإنتاجية.

ولقد أفضى الاقتصاد الرقمي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة إلى نقص كبير ملحوظ في كفاءات الأفراد الذين يتمتعون بالمهارات الرقمية اللازمة لولوج عالم الاقتصاد الرقمي.

وتظهر بحوث الاتحاد الدولي للاتصالات أنه سيكون هناك عشرات الملايين من فرص العمل لذوي المهارات الرقمية المتقدمة الذين خضعوا لتدريبات رقمية في السنوات القليلة المقبلة.

ومع بداية الانتقال إلى عصر المعرفة والمعلومات ومع ظهور التجارة الالكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عرفت الصناعة المصرفية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت

السرعة في الاستفادة القصوى مما تتيحه التكنولوجيات الحديثة وتمثلت أساسا في الاستعمال الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكترونية.

إن تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر له أثر كبير على الاقتصاد الجزائري كما له أهمية بالغة على الجهاز المصرفي تظهر في: (مجدوب بحوصي، سفيان بن عبد العزيز، 2013، ص220 ،

https// www.asjp.cerist.dz.en/article/61646.consulté le 18/12/2022. ; a 14h 15m.)

- محاربة الاقتصاد الموازي.
- إيجاد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر.
- المساهمة في نجاح الحكومة الالكترونية.
- تعزيز الشفافية من خلال استعمال شبكة الانترنت.
- تفعيل بورصة القيم المنقولة من خلال إقامة سوق مالية الكترونية وإقامة أنظمة دفع الكترونية.

مما شرعت الجزائر منذ عدة سنوات في إصلاحات اقتصادية شاملة مست المنظومة المالية والمصرفية من أجل مواكبة مختلف التطورات التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتشار الواسع لاستخدام شبكة الانترنت والتي أدت بدورها بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية.

مما قامت البنوك الجزائرية بتطبيق الاقتصاد الرقمي من خلال تبني فكرة النظام النقدي الالكتروني تماشيا والمتغيرات المستجدة على الساحة المصرفية محاولة منها في تدارك التأخر الحاصل في المجال المصرفي لذلك قامت بمجموعة من الإجراءات الضرورية لمواكبة التحول نحو الاقتصاد الرقمي وكان من أهمها إنشاء شركة تأليه الصفقات البنكية والنقدية المشتركة « **SATIM** » والتي بدورها قامت بإنشاء الشبكة النقدية ما بين البنوك « **RMI** » لتسوية المعاملات المالية ما بين البنوك، إضافة إلى مشروع البطاقة البنكية « **CIB** » والبطاقات البنكية الدولية، كما قامت المصارف الجزائرية بإحداث نظام تقوية المدفوعات « **ARTS** » وكذا تفعيل نظام المقاصة المسافية ما بين البنوك « **RTCI** »...

ولمعرفة واقع الخدمات المصرفية الالكترونية والاقتصاد الرقمي في الجزائر نبين أهم المساعي والانجازات التي قامت بها الدولة منذ سنة 1995 إلى يومنا هذا لعصرنة خدماتها البنكية وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الرقمي والمتمثلة أساسا في شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والتي نذكر من أهمها:

أولا.شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (شركة تأليه الصفقات البنكية والنقدية المشتركة)

« SATIM »: تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك والعلاقات التلقائية بين البنوك **« SATIM »** في 25مارس سنة1995 بموجب القانون رقم 95/103 من خلال تجمع ثمانية بنوك جزائرية وهي**« BNA ; CNMA ; BEA ; BDL ; BADR ; CNEP ; BARAKA ; CPA »** وتتمثل مهامها في: (سلاوتي حنان، الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2014، ص28

https// www.asjp.cerist.dz/en/article/19047.consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m.)

- تطوير البرامج وتحديث التقنيات المصرفية وتعزيزها.
- تطوير النقد ما بين المصارف.
- عصرنة طرق الدفع لاسيما وسائل الدفع عن طريق البطاقة.
- ترقية المعالجة بين المصارف.
- تشغيل نظم المدفوعات بين البنوك في البطاقات.

أما الأعمال التي تضطلع بها شركة **« SATIM »** فهي إدماج الموزعات الآلية **« DAB »** في البنوك التي تشرف عليها وصناعة البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك من خلال إجراء عقد بين المصرف و**« SATIM »** الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين الموزعات الآلية **« DAB »** ومصالح شركة **« SATIM »** بواسطة شبكة الاتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب.

حيث تهدف الشركة **« SATIM »** إلى:

- ❖ إنشاء شبكة نقدية إلكترونية مشتركة.
- ❖ وضع نظام مشترك بين البنوك بواسطة الموزعات الآلية.
- ❖ عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات الالكترونية.
- ❖ تعد كوحدة للمعايير والتنظيمات الخاصة بالبطاقات البنكية.

ثانيا.شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية « AEBS : Algeria E-Banking Service »:

أنشأتها الجزائر سنة2004 بشراكة مع المجموعة الفرنسية « Diagram-Edi » الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالمصارف الالكترونية وهدفها هو تطوير نظام المصرف الالكتروني في الجزائر. (أحمد ضيف، عامر بوعكاز، 2019 ،

https// www.asjp.cerist.dz/en/article/81743.consulté le 27/01/2022. ; a 21h 14m.)

ثالثا.البطاقة المصرفية « Carte CIB »: تم إنشاؤها من طرف شركة « SATIM » سنة1998، في البداية كانت بطاقة سحب فقط وفي 2005 أصبحت أداة سحب ودفع وهي بطاقة رقمية مزودة بشريحة لتخزين المعلومات والتي تتضمن تحويل الأموال بأمان وتكون هذه البطاقة موصولة بالشبكة النقدية وهي وسيلة يتمكن من خلالها العميل من تسوية المشتريات والخدمات على أجهزة الدفع الالكتروني ، كما تمكن هذه البطاقة السحب من أي جهاز صراف آلي متصل بالشبكة الالكترونية بين البنوك في كامل التراب الوطني الجزائري.

وهناك نوعين من البطاقة المصرفية **« Carte CIB »**التي تصدرها البنوك الجزائرية والمؤسسات المصرفية المختلفة:

(https :// algeriatimes.net/algerianews7410.html13/09/2012. consulté le 27/02/2022 : 23h 32m.)

1.) **البطاقة الكلاسيكية:** توفر عملية الدفع والسحب بين البنوك وتمنح للزبائن وفق معايير محددة لدى البنك.

2.) **البطاقة الذهبية:** هي الأخرى تمنح وفق معايير تكون محددة لدى البنك ولكن هذه البطاقة بالإضافة إلى العمليات السابقة تمنح لحاملها ائتمان أكبر في وقت السحب وسرعة في إجراء التحويلات.

وتشير إحصائيات قامت بها سلطة ضبط البريد والمواصلات إلى وجود ما يقل عن 680جهاز تصريف آلي عبر الولايات الجزائرية بينما تحصي نحو 300موزع آلي للمصارف تتركز غالبتها في المدن الجزائرية الكبرى.

رابعا.البطاقة البنكية الدولية « VISA CPA »: يصدرها القرض الشعبي الجزائري وهي بطاقة دولية للسحب والدفع تمنح للعملاء ذوو حسابات بالعملة الصعبة على الصعيد المحلي والدولي.

خامسا.النظام الجزائري للتسوية الفورية « ARTS »: يعرف بأنه نظام تسوية بين البنوك لأوامر الدفع الضخمة عن طريق التحويل الالكتروني أو البريدي كما يعرف على أنه نظام تسوية للمبالغ الضخمة الاستعجالية ويهدف تحقيق التالي: (التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص152.)

- ❖ تخفيض تكاليف الإجمالية للمدفوعات.
- ❖ تقوية العلاقات بين المصارف.
- ❖ تلبية مختلف احتياجات الزبائن وذلك باستخدام نظام الدفع الالكتروني.

سادسا.نظام المقاصة الالكترونية « ATCI »: حدد هذا النظام بمقتضى قانون رقم 05- 06 الصادر في ديسمبر 2005 ، وقد دخل نظام المقاصة الالكترونية حيز التطبيق في ماي 2006. ويسمح هذا النظام بتبادل كل وسائل الدفع الخاصة بالجمهور العريض: (www.meemapps. ، الخدمات المصرفية الرقمية، 2020،

https// www.meemapps. Com./term/digital-banking/.consulté le 15/06/2022. ; a 00h 20m.)

- شيكات.
- أوراق تجارية.
- تحويلات.
- اقتطاعات آلية.
- عمليات على البطاقات.

ويسير نظام « ATCI » من طرف مركز المقاصة بين المصارف « CPI » ويهدف هذا النظام جعل مختلف عمليات التحويل تتم بشكل أوتوماتيكي وربح الوقت والتكاليف وذلك بالانتقال من الصفة المادية إلى غير المادية.

كما عملت الجزائر على تعزيز أنظمة الدفع المختلفة منذ سنة 2016، حيث بلغ عدد أجهزة الدفع التي تم نشرها حوالي 5000جهاز دفع من أجل عصرنة النظام المصرفي وتوسيع استخدام البطاقة المصرفية الذهبية.

وضمن إطار إستراتجية الدولة الجزائرية من أجل عصرنة وتطوير نوعية الخدمات الموفرة للمواطن الجزائري، سعت مؤسسات الدولة على تطوير وعصرنة خدماتها منها مؤسسة بريد الجزائر التي سعت على تعميم استعمال البطاقة المغناطيسية ونشر الشبابيك الآلية وجهاز الدفع الالكتروني « TPE » حيث بلغ سنة2019 : (« MPTT »، 2020،

https// www.mptic.dz/ar/content/evolutionsecteurar.consulté le 15/06/2022. ; a 00h 00m.)

- 492508 بطاقة سحب (بطاقة مغناطيسية).
- أكثر من 05ملايين بطاقة دفع (البطاقة المصرفية الذهبية) بإنتاج متواصل حتى يومنا هذا لتغطية كافة زبائن البريد على مستوى التراب الوطني.
- 1376 شباك آلي للأوراق المالية لتقديم خدمات متعددة تسمح هذه الشبابيك الآلية بإجراء 33508880معاملة مالية سنويا أي 386مليار دينار جزائري في المعاملات النقدية الالكترونية.

ويجري تدعيم حظيرة الشبابيك الآلية بفضل اقتناء 1000تجهيز جديد مجهز للبسط خلال سنة2019، كما أطلق "بريد الجزائر والمواصلات السلكية واللاسلكية" بالشركة مع المؤسسة العمومية الاقتصادية « ENIE » تسويق 50000صراف للدفع الالكتروني يجري صنعها في الجزائر.

كما بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تقديم بعض الخدمات الالكترونية عبر شبكة الانترنت من خلال موقعها الالكتروني بهدف عصرنة وتطوير خدماتها كعمليات الدفع والتسديد الالكتروني.

وفيما يلي نتطرق لأهم المصارف التي كانت لها أسبقية تقديم خدماتها الالكترونية « E-Banking » :

(عواطف مطرف، ايمان بومود، فاطمة الزهراء عنان 2021،

https// www.bdl.dz/Algerie/arabe/e-banking.html: https// www.bdl.dz/consulté le 15/11/2020. ; a 17h 00m.)

الجدول رقم 03: يوضح بعض الخدمات الالكترونية لبنك « E-BNA » وبنك « E-BDL » في الجزائر

البنك الوطني الجزائري الالكتروني « E-BNA »	بنك التنمية المحلية الالكتروني « E-BDL »
- « BNA .net» هي خدمة دائمة وآنية تسمح لكم بالولوج إلى حساباتكم المصرفية بنقرة بسيطة وبكل أمان 24سا/24سا و7/7 من خلال الرابط « E-Banking.bna.dz » أو عن طريق تحميل تطبيق الهاتف المحمول « BN@TIC » على متجر « Play store »عبر إدخال « BN@tic » . ❖ من مميزاتها: - تسمح بمتابعة تعاملاتكم المصرفية من أي مكان يتواجد فيه الزبون. - تضمن تأمين تعاملات الزبون المصرفية من خلال رقم سري شخصي. - الولوج إلى الحسابات المصرفية بنقرة بسيطة على شبكة الانترنت أو من خلال الهاتف الذكي. - اختيار نوعية العمليات التي يريد الزبون القيام بها حسب باقات الخدمات المتوفرة « packNet+, packNet » . ❖ خدماتها: تتنوع حسب الباقة المختارة ,packNet+ « packNet »: - الاطلاع على الحسابات وتاريخ مفصل عن الرصيد لفترة 23شهرا. - إصدار تحويلات إلى الغير. - طلب دفتر الشيكات والبطاقة المصرفية الخاصة بالزبون. - الاعتراض على البطاقة المصرفية « CIB » . - التسديد الجبائي عبر الانترنت. - خدمة الرسائل الالكترونية قصد التواصل مع المصرف.	- « E-BDL » هو اشتراك يسمح بالاطلاع على الحسابات المصرفية في أي وقت أو القيام بعمليات بنكية دون عناء التنقل إلى الوكالة عن طريق شبكة الانترنت أو بواسطة الهاتف المحمول. ❖ من مميزاتها: - مضمون ، سريع وآمن. - بسيط الاستعمال. - إمكانية الجمع بين الحسابات. - متوفر 24سا/24سا و7/7. ❖ أنواع الاشتراكات : - زبون خاص:« pack e-BDL/eBDL+ » . - الزبائن المهنيون: « pack e-BDL pro/eBDL pro+ ». - زبائن المؤسسات: « pack e-BDLcorporate / eBDLcorporate+ » ❖ خدماتها: - الاطلاع على الرصيد. - الإطلاع على آخر العمليات المصرفية (السحب / الدفع...). - تحويل العملة الصعبة. - المحاكاة. - الاتصال بالمصرف.

8.العراقيل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

أدى الانفجار الواسع في النسيج الترابطي وتنامي استخدام الانترنت لثورة رقمية عملت على إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد وتفكيك النظم التقليدية، وإرساء بنود نظام جديد هو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد الإنترنت أو الاقتصاد الجديد، الذي نتجت عنه أثار ملموسة في مجالات عديدة كالأعمال التجارية الإدارة العامة، التعليم، الصحة والزراعة... فمن خلالها أصبح بإمكان الأفراد والمؤسسات الاتصال فيما بينهم من أجل اختيار المنتجات والخدمات الأنسب من خلال إجراء مقارنات الأسعار واتخاذ قرار الشراء.

إن الاقتصاد الرقمي القائم على البيئة الرقمية والتكنولوجية والقدرة على الابتكار والإبداع والتطوير في المجال العلمي وتحقيق التقدم في مستوى التعليم والصحة ينعكس على الدولة بفوائد عدة، قد تكون فوائد اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، أما على مستوى الدولة فأن الاقتصاد الرقمي لا يخلو من بعض المخاطر الواجب الحذر والحد منها داخل الإطار المؤسساتي للدولة.

إن للاقتصاد الرقمي في الاقتصاد العالمي المعاصر أهمية كبيرة تترتب عليها عدة فوائد وتتمثل في:

- زيادة فرص اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، وزيادة التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق العالمية التي كان يصعب الوصول إليها في السابق.
- حسن العلاقات بين الموردين والمصدرين، وزيادة التعاملات بين المستثمرين والبنوك والأجهزة الحكومية والمؤسسات الدولية.
- نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وسهولة الوصول إلى مصادر المعلومات باستخدام شبكة الإنترنت، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت. كما يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية في الدقة والحداثة والصحة والكفاءة التي تساعد على اتخاذ القرارات وذلك من خلال توظيف المعلومات لخدمة القرارات السياسية والاقتصادية.
- تشجيع بناء حكومة رقمية ومصارف رقمية وتجارة رقمية وإدارة رقمية.
- يحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في إقناع الآخرين ودعم القرارات.

والمشاكل أو العراقيل التي تواجه الاقتصاد الرقمي تنقسم إلى قسمين:

I. **العراقيل الإدارية للاقتصاد الرقمي** : وتشمل: (فريد راغب النجار،الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية، 2004)

أ- **المشاكل التقنية:** هي مشاكل تمثل العائق أمام استخدامات الاقتصاد الرقمي في المؤسسات والأعمال الرقمية وتجعله أكثر عرضة للخطر، فزيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات يسهل حدوث عمليات القرصنة والغش.

ب- **المشاكل القانونية:** إن الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة والانترنت وإلغاء الحدود الزمانية والمكانية وظهور العامل الافتراضي في التبادل التجاري بين المستهلكين أدى إلى ظهور تحديات وعوائق في الضرائب والجمارك.

ج- **مشاكل الثقة:** يعد عامل الثقة عنصرا مهما في الاقتصاد الرقمي واستخداماته، فغياب الثقة يمثل عائقا أمام الاقتصاد الرقمي، ولاسيما إن بعض العقود والوثائق الرقمية تتطلب المصداقية والثقة قبل اتخاذ القرار ومن أجل تجنب الوقوع في الخطأ؛ ابتكر (التوقيع الرقمي)، وهو عبارة عن جزء صغير مشفر من البيانات يرفق مع الرسالة الإلكترونية كالبريد الإلكتروني أو العقد الرقمي، فهو مثل توقيع خط اليد يستخدم لتصديق الوثائق والعقود الرقمية، ويتم التوقيع على ذلك بواسطة برنامج خاص في الكومبيوتر.

د- **مقاومة التحول الرقمي والخوف منه:** إن رفض التغيير يمثل عائقا أو مشكلة أمام الاقتصاد الرقمي فبعض الأفراد يرفضون التغيير من دون معرفة الهدف منه، فالمعوقات التي تحد من التغيير وتمنع حدوثه في الشركات والمؤسسات كثيرة، كالصعوبة في توزيع المسؤوليات ومهام العمل وعدم توفر الدرجة الكافية من المرونة في الشركات والتناقض بين الأفراد ورغباتهم، كذلك عدم وجود تخطيط مسبق للتغيير وكيفية استغلال حدوثه.

II. **العراقيل العلمية للاقتصاد الرقمي:** يكمن جوهر الاقتصاد الرقمي في كيفية إتقان أو استخدام التكنولوجيا الرقمية والمعلومة وليس جوهر المعلومة أو نقلها، ولذلك فهناك عراقيل أخرى للاقتصاد الرقمي والتي تتمثل في الجانب العلمي وتشمل الآتي:

أ- **الملكية الفكرية:** تعد الملكية الفكرية عملة الاقتصاد الإبداعي، فهي مرتبطة بعالم يجب قياس كل شيء فيه، فالبيانات تعد ملكا للفرد ذاته وعند نشرها أو مشاركتها يجب نسبتها إلى الشخص المعني بها فاستخدام التقنية الرقمية لنسخ الأصوات والصور وعدم نشر الحقوق الملكية للشخص المعني تعد سرقة للمعلومات، وهذا العائق من المواضيع التي لا تزال قيد الدراسة في مجال الحقوق الفكرية فهي مجموعة من الضوابط تنظم حقوق المؤلف للأعمال الأدبية والفنية فحقوق الملكية الصناعية تتضمن براءة اختراع وتصاميم صناعية وعلامات تجارية. (د.سمير الشيخ علي، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18 ،العدد 1، سوريا، 2002)

ب- **الجريمة الإلكترونية:** تعرف الجريمة الإلكترونية بأنها النشاط الذي يتم فيه استخدام أجهزة الكومبيوتر وشبكات الإنترنت كونها الوسيلة أو الأداة لممارسة النشاط الإجرامي، ويعدها بعضهم أنها غير مشروعة وغير قانونية، وتوجد أربعة أنواع من الجرائم الإلكترونية (الجرائم التي تخص سرية البيانات، والجرائم التي تخص الكومبيوتر، وجرائم المحتوى، وجرائم حقوق الملكية الفكرية). (سحقي نعيمة، الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015)

ت- **الفجوة الرقمية:** وتعني الفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في استخدام التكنولوجيا والمعرفة فالاقتصاد الرقمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويزداد الاهتمام باستخدام التكنولوجيا في البلدان المتقدمة التي تمتلك المعرفة والبيئة الملائمة لزيادة الاعتماد على التكنولوجيا، بينما البلدان النامية لا تتوفر فيها الظروف الملائمة للاقتصاد الرقمي رغم وجوده في البلدان النامية فإنه لا يصل إلى مستوى الدول المتقدمة رقميا، فالفجوة الرقمية هي الفرق بين المنتجات المعرفية كالبرمجيات ومن لا يمتلكها، وهذه الفجوة تمثل عائقا للاقتصاد الرقمي، ومصطلح الفجوة الرقمية ظهر استكمالا لمصطلح الفجوة التقنية التي تعني (الفرق بين من يمتلك التقنية ومن لا يمتلكها) ومصطلح الفجوة المعرفية (زيادة دور المعرفة بالمقارنة مع أدوات الإنتاج والأرض). (اخلاص باقر هاشم النجار، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2007)

ث- **الأُمِّية المعلوماتية:** تعد الأُمِّية المعلوماتية من المشاكل الكبرى التي تواجه عصر المعلومات، وتعني جهل عدد كبير من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم القدرة على استخدامها.

لذلك تمثل عائقا أمام الاقتصاد الرقمي، ولابد من القضاء عليها من المؤسسات الحكومية لإظهار أهمية الكومبيوتر ونشر المعرفة التكنولوجية ومواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات وإدراك الفرد للآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا وكيفية تأثيرها في عمله ومستقبله ومستقبل مجتمعه أيضا. (فاروق الجزراوي، تطورات الاقتصاد الرقمي وانعكاساتها على مكانة الدولة في النظام العالمي نماذج مختارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2021)

ج- هجرة العقول: تعد هجرة العقول ظاهرة تستنزف المهارات المتطورة والموارد البشرية في البلدان النامية والتي تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة فالأموال التي خصصت للاستثمار البشري ولم تجن منها الأرباح أو العائد المتوقع للبلد، فالاقتصاد الرقمي يقوم على رأس المال البشري، وظاهرة هجرة العقول تشكل تهديدا مباشرا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا يمثل عائقا يتحدى الاقتصاد الرقمي، ولا تستطيع البلدان النامية إيقاف هجرة هذه العقول أو استرجاعها، فلابد من توفير الظروف الملائمة وبنية تحتية جيدة وإيجاد دورات تدريب وتطوير المهارات لدعم التكنولوجيا من أجل الحفاظ على العقول وعدم هجرتها، والاستمرار على العمل والإبداع. (بطاهر بختة، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه (فلسطين، الإمارات، السعودية، الجزائر)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019)

ويمكن إرجاع فشل مشروع الدفع عبر الانترنت في الجزائر إلى الأسباب التالية:

1) . عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر عند دخول المشروع حيز الخدمة سنة 2016 : من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل كل محاولات تطوير الدفع الالكتروني في الجزائر، هو غياب المفهوم الحقيقي للتجارة الالكترونية في السوق الجزائرية، ولعل أهم معوقاتها في الجزائر، انطلاق مشروع الدفع عبر الانترنت في الجزائر سنة 2016، وتشريع قانون التجارة الالكترونية سنة 2018، هذا التأخر في إصدار القانون ساهم في الاستعمال المحتشم للدفع عبر الانترنت حيث اقتصر في أغلبه على عمليات الفوترة.

رغم صدور قانون التجارة الالكترونية إلا أنه لم يساهم في استعمال وسائل الدفع الالكتروني بالشكل اللازم، حيث أن مراحل التجارة الالكترونية لم تصل إلى منتهاها باستعمال وسائل الدفع الالكتروني (البطاقات، آليات الدفع، الدفع عبر الهاتف)، ناهيك عن ضعف شبكة الانترنت.

ورغم ذلك لا تزال تكلفتها مرتفعة مقارنة بنوع الخدمة المقدمة، ومن حيث سرعة الانترنت الثابت، حصلت الجزائر واليمن على المركزين الأخيرين، حيث احتلت الجزائر المرتبة 21 عربيا و174 عالميا. (نشر موقع speed test) (www. arabic.sputniknews.com , consulté le 03/09/2020)

وبخصوص المرتبة التي تحتلها الجزائر بالنسبة لمؤشر التجارة الإلكترونية، فيؤكد الخبير الاقتصادي "عبد الرحمن هادف" أن "الأمر ما هو إلا ترجمة للوضع الاقتصادي الوطني والذي يسجل تأخر كبير في الكثير من القطاعات خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بتكنولوجيات المعلوماتية والاتصال، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر ووضع أسس جديدة للنهوض بهذا القطاع، حيث أنه يجب تشخيص جاد للوضعية لتحديد المسؤوليات ومعرفة الاختلالات التي تعيق انطلاقة حقيقة للقطاع على غرار الإطار القانوني وتطوير البنية التحتية والهيكلية وأيضا كل ما يتعلق بالتنمية البشرية وتأهيل الكفاءات." ودعا القائمين على هذا القطاع وضع إستراتجية واضحة المعالم والأهداف للنهوض بسرعة وبصفة فعالة بغية تدارك التأخر المسجل والالتحاق بالدول الرائدة عالميا. (الشروق أون لاين)

2). **غياب التأطير القانوني واللوائح التنظيمية:** الذي أعاق نمو المدفوعات الالكترونية في الجزائر.

3). **الضعف التقني للبنوك:** الذي يخلق في كل مرة عدم ثقة لدى الجمهور العريض من استعمال بطاقات الدفع الالكتروني، فالمشاكل التي يتعرض لها المواطن في كل مرة عند استعماله البطاقة البنكية كحدوث خطا في إدخال البيانات قد يؤدي إلى توقيف استعمال البطاقة، ويأخذ وقتا طويلا حتى إعادة تشغيلها مما يحرمه من استعمالها حتى في عمليات السحب.

4). **تخلف النظام البنكي من حيث وسائل الدفع الحديثة:** رغم توفر البنية التحتية لنظام الدفع الالكتروني إلا أن وسائل الدفع لا تعرف ابتكارات.

5). **غياب إستراتيجية الدولة:** كان بالإمكان الاعتماد على نموذج يتماشى مع الخصائص المصرفية للاقتصاد الجزائري، هذا النموذج يتجاوز محدودية وضعف النظام البنكي وعدم قدرته على صيرفة الاقتصاد ويخلق آليات جديدة حتى وإن كانت بعيدة عن الأطر البنكية كما هو الحال في العديد من الدول التي أطلقت العنان للإبداع والبحث العلمي وخلقت نماذج مبتكرة لإدماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي مستغلين بذلك مختلف التقنيات كالدفع عبر الهاتف النقال...

6). **احتكار الدولة لقطاع الاتصالات:** مما يحد من الابتكار عبر سلسلة القيمة الكاملة للانترنت، فهي تقيد مراكز البيانات، وتقيد مؤسسات الأعمال التي تعتمد على البيانات بشكل كبير، وتضر بالبيئة العامة للاقتصاد القائم على البيانات.

7). **غياب بريد الجزائر عن المشروع:** بسبب أسباب تقنية تخلفت مؤسسة بريد الجزائر عن المشاركين في مشروعّ الدفع عبر الانترنت مما أثر على حجم المبادلات بشكل كبير، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يملكون حسابات بريدية بأكثر من 23 مليون متعامل سنة 2017، والذين يملكون البطاقة الذهبية بأكثر من سبعة، فأغلب الكتلة العاملة في الجزائر تنتسب إلى بريد الجزائر، مما كان يمكن أن يشكل رافعة للدفع 2 ملايين متعامل الالكتروني أو فرصة للتكامل بين البنوك التي تتوفر على الخدمات وبريد الجزائر الذي يحظى بأعلى نسبة زبائن. (المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجموعة البنك الدولي، 38.ص، 2018 أكتوبر .www mpttn.gov.dz .consulté le 08/03/2020)

8). **معوقات تفخخ طريق الاقتصاد الرقمي:** يعلق الخبير في الاقتصاد الرقمي، "عبد الرحمن هادف"، على ذلك بالعودة إلى وضعية الاقتصاد الوطني في الظرف الحالي ومدى قدرته على مواكبة التحولات المسجلة على الصعيد العالمي، حيث قال: " نلاحظ من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي مدى مستوى تدهور وهشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يسجل عجزا هيكليا في الميزانية العمومية بما يفوق 10% من الناتج المحلي الخام وعجز في الميزان التجاري الخارجي بأكثر من 6 مليار دولار أمريكي في 2019 وتراجع نسبة النمو إلى أقل من 2 بالمائة ومن المرتقب أن يكون سلبي مع نهاية 2020 وبالموازاة نسجل زيادة غير مسبوقة في نسبة النمو الديموغرافي، كل هذا نتيجة النموذج الاقتصادي المنتهج خلال العقود الماضية وبالتالي فإن الجزائر مجبرة على إعادة النظر في كل منظومتها الاقتصادية من أجل إعادة التوازن وإحداث إقلاع اقتصادي فعال ومستدام."

9). **سيطرة قيم المجتمع النقدي:** حيث أن التعاملات تتم في معظمهما بالنقود التقليدية وليس بوسائط الكترونية، فالطابع اللامادي وغير الملموس للتعامل الالكتروني لا يشجع الكثيرين من أفراد المجتمع الجزائري على التعامل مع أطراف لا يرونها.

10). **غياب التسويق الكافي لمشروع الجزائر الكترونية 2013 :** إن عدم قيام البنوك الجزائرية بحملات ترويجية كافية لكيفية استعمال البطاقات البنكية في الدفع عبر الانترنت، أو القيام بحملات تثقيفية من خلال إدماج الدفع الالكتروني في المحتوى الإعلامي الذي يقدم للجمهور والذي من شأنه أن يجعل الدفع عبر الانترنت جزءا من ثقافة المجتمع ساهم في قلة وعي الجمهور بأهمية هذه الوسيلة.

تجدر الإشارة أن هناك محاولات فردية تدل على رغبة الأفراد في تبني التجارة الإلكترونية في الجزائر، يتعلق الأمر بإنشاء العديد من المنصات التي توفر خدمة التسوق عبر الانترنت على غرار سوق "واد كنيس" الذي يعتبر أول موقع للتسوق عبر الانترنت في الجزائر، حيث تم تأسيسه سنة 2006 ، كمدونة على الويب لنشر إعلانات بيع السلع وتسهيل الوصول إليها، كان عدد الزائرين لا يتعدى العشرات، إلى أن تم عقد أول مؤتمر للتسويق الالكتروني في الجزائر سنة 2007 ليشهد عدد الزيارات ارتفاعا كبيرا وتكون الانطلاقة الحقيقية لهذا المشروع الناشئ.

ويقدم سوق واد كنيس عدة خدمات تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها، وتوفير فرص الإعلان لكل من يريد عرض أي صنف من السلع والخدمات، كما يوفر مساحات اشهارية لمختلف الشركات، فهو يعتبر رابط حقيقي بين أصحاب الإعلانات الصغيرة والراغبين في البيع أو الشراء أو مبادلة مختلف المنتجات، ويحقق هذا الموقع نجاحا لافتا، حيث يبلغ عدد الزائرين يوميا أكثر من 800 ألف زائر أغلبها من الجزائر. (www.ouedkniss.com, consulté le 08/03/2020) .

كما يعتبر أكثر المواقع زيارة في الجزائر حسب بيانات موقع اليكسا المتخصص في إحصاء وترتيب المواقع الشركة مواقع أخرى أيضا جاءت بعد نجاح الموقع الرئيسي واد كنيس، كموقع « autobip » الذي يختص في البيع، بالإضافة إلى موقع اشريلي السيارات المستعملة وموقع « CVite » الخاص بالباحثين عن العمل وأرباب العمل و ....« dzsoq » والقائمة تضم الكثير من المؤسسات لكنها تفتقر إلى أهم عنصر للتجارة الالكترونية وهو الدفع الالكتروني.

فالجزائر اليوم لا تمتلك أي منصات للدفع الالكتروني كما هو الحال في باقي دول العالم، ولا يزال الزبون يخير عند إتمام عملية البيع بين الدفع نقدا عند استلام السلعة أو الدفع عبر تحويل النقود من قبل الحساب البريدي للزبون إلى البائع. (www .alexa.com ,TOP SITES IN ALGERIA, consulté le 08/03/2020)

11). **العراقيل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في البنوك والمصاريف الجزائرية:** ومن العراقيل التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات في البنوك والمصاريف الجزائرية نذكر : (مجدوب بحوصي، سفيان بن عبد العزيز، 2013، ص222 a ; .18/12/2022 le consulté dz.en/article/61646. https// www.asjp.cerist).14h 15m

- انخفاض ثقة الزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي والاتصالي.
- قلة الوعي المصرفي للعملاء وإطارات المصارف لمزايا الصيرفة الالكترونية.
- عدم الثقة في التسديد بالوسائل الالكترونية.
- غياب مناخ المنافسة الكاملة بين المصارف الجزائرية.
- عدم توفر إطار قانوني لتنظيم آلية العمل المصرفي الالكتروني.
- قلة الخبراء في مجال التكنولوجية المصرفية الحديثة.
- تعدد المخاطر المترتبة على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- عدم توفر الحماية الكافية لتامين سلامة نقل المعلومات والتحويلات المالية.

وأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي:

تواجه اقتصادات العديد من الدول وخاصة النامية عراقيل نحو تبني الاقتصاد الرقمين أهمها:

⇒ غياب البنية التحتية الداعمة لقيام الاقتصاد الرقمي في العديد من الدول.

⇒ انعدام الثقة في المعاملات الالكترونية، مثل السداد عن طريق الوسائل الالكترونية أو التصديق الالكتروني للوثائق.

⇒ ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية.

⇒ انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية، فمن دونها لا يمكن للصناعة المعلوماتية أن تنهضن حيث إن انتهاك الأفراد أو الجهات الاعتبارية لحقوق ملكية تلك البرامج، يؤدي إلى هجرة العقول البرمجية لهذا النوع من الصناعة، وعليه لا بد من استصدار التشريعات التي تحفظ حقوق مطوري البرامج.

الفصل الخامس: دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر

1. تحليل بيانات الاقتصاد الرقمي وربطها بفاعلية المعلومة الرقمية وجاهزية المجتمع الجزائري:

لقد أدركت الجزائر أهمية مواكبة التطور التكنولوجي العالمي باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني والاقتصاد القائم على المعرفة

إذ عرفت مؤشرات بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر تطورا ملحوظا، إذ شهدت الاشتراكات الخلوية الجوالة لكل 100شخص ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ سنة2000 ما يقرب 0.28 إلى أن وصل سنة 2017 ما يقارب 120.71.

وهذا نتيجة دخول عدد من المتعاملين خواص موبيليس « ATM »، جازي « OTA » ونجمة « WTA »، الأمر الذي أدى بالمواطنين إلى الاستعاضة بالهاتف النقال عن الهاتف الثابت نظرا للمزايا التي يتمتع بها الهاتف النقال وخدماته المختلفة. (تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2017)

لقد تم افتتاح مركز تطوير الأقمار الصناعية بوهران التابع للوكالة الفضائية الجزائرية حيث تم إنشاء وإطلاق القمر الصناعي الخاص بالاتصالات "الكوم سات 1 " قبل سنة2014 وأوضح مسؤول الوكالة الفضائية الجزائرية أن هذا القمر الصناعي الذي تم إطلاقه سنة2010 أرسل أكثر من 23.000صورة عالية الدقة. (بوابة المواطن، تكنولوجيات الإعلام والاتصال في نمو مستمر، 2012

https// www. Elmouwatin.dz. consulté le 20/12/2022. ; a 18h 20m)

بالمقابل يشهد مستخدمي شبكة الانترنت تطورا مستمرا حيث بلغ سنة2000 نسبة0.49% إلى أن وصل سنة 2017 نسبة 44.2%، أما فيما يخص عدد المشتركين في الهاتف النقال فهو يشهد معدلات منخفضة بينما يزداد عدد الذين يملكون كمبيوتر بنسبة 40% من سنة2015 –2016. (تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2017

https// itu.int/en/publications/pages/defaut.aspx-. consulté le 20/12/2022. ; a (18h 20m)

كما شهدت الجزائر تطور مذهل في عدد المشتركين بعد دخول المتعاملين الخواص سنة 2002، حيث بلغ معدل نسبة النفاذ سنة 2007 بـ 81.50 %، واستمر هذا النمو في الزيادة فبلغ سنة2013 نسبة 102.40%، ووصل نسبة 107 % سنة 2015. (الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام العدد 46 نتائج 2015 نشرة 2016)

ووفقا لبوابة الإحصائيات والتحقيقات " نت اندكس" « Net Index » الأمريكية المعروفة واستنادا إلى نتائج البحث التي جمعتها كل من "سبيدنست" « Speed test » و "بينغ تست" « ping test » نلاحظ أن الجزائر انتقلت من المرتبة 112 سنة 2015 إلى المرتبة 103 من بين 180دولة عالميا بسرعة تدفق في شبكة الانترنت عالية قدرت بـ 4.40ميغابيت في الثانية، إلا أنها تراجعت في الترتيب واحتلت المرتبة 176 سنة 2016.

أما على الصعيد العربي فاحتلت المرتبة 14 ويعود هذا التخلف الرقمي في الجزائر إلى ضعف البنية التحتية التي تقوم بدعم الاقتصاد الرقمي فهي تتطلب توفر آليات التواصل من شبكات الاتصال الهاتفية السلكية واللاسلكية والتقنيات الرقمية وكذا الاستثمار في هذا القطاع الحساس والشراكة مع القطاع الخاص بفتح باب المنافسة.

فالتطور الحاصل في خدمات الهاتف المحمول وتزايد فرص الحصول عليها وتنوعها دعم فرص العمل والتنمية الاجتماعية ونمو معدل الإنتاج في كافة مجالات الاقتصاد فضلا عن صناعة المحمول تفرض نفسها كبديل عن الأنشطة الإستراتيجية وأظهرت معظم الأبحاث التي أجراها البنك الدولي انه مقابل كل زيادة بنسبة 10% في عدد المشتركين في الهواتف النقالة هناك زيادة 0.8% زيادة مباشرة في النمو الاقتصادي. (غول نادية، د.عدالة العجال، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، 2016)

كما نجد الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر قد ساهمت بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يقرب 456 مليار دج سنة 2016 وهي نسبة منخفضة نسبيا لذلك خططت الحكومة الجزائرية لرفع نسبة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي إلى نحو 08% في السنوات القادمة من خلال ضخ 12مليار دولار.

في حين ساهم القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنحو 4% برقم أعمال بلغ 05.9مليار دولار منها 4مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة ويساهم قطاع الاتصالات في تشغيل140 ألف شخص. (حمزة كحال، الجزائر تطور استثماراتها في قطاع الاتصالات، 2016،

https// www.alaraby.co.uk/economy/2016/3/27. consulté le 20/12/2022. ; a 18h 20m)

وفي مجال التجارة الالكترونية أحصت شركة وجود 36مؤسسة جزائرية تنشط على الويب وهي مواقع إعلامية تعريفية أغلبها في مجال الصيدلة (لم نجد أرقام حقيقية عن حجم نمو التجارة الالكترونية في الجزائر) لكن مؤشراتها تظهر جليا لاسيما موقع "واد كنيس" الذي وجد اهتماما من قبل مستخدمي الانترنت في الجزائر باعتباره يقدم خدمات عدة تتعلق بتوفير فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع والخدمات.

كما شهدت الجزائر في الفترة 2002-2017 تسجيل عدة مشاريع استثمارية من قبل الوكالة الوطنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمقدرة بـ05ملايين مشروع بتكلفة بلغت 436322 مليون دينار جزائري مما يسمح بتوفير مناصب شغل أزيد من 4348يد عاملة.

وحسب الهيئة الجزائرية لتطوير الاستثمار يسهم قطاع الاتصالات في تشغيل 140ألف شخص سنويا، ويستورد قطاع الاتصالات سنويا ما قيمته 03مليار دولار مقسمة بين المعدات والتجهيزات والهواتف النقالة والخدمات المرتبطة بها. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017)

ويتوقع أن تخلق الاستثمارات الجديدة في القطاع التكنولوجي الرقمي 100ألف وظيفة مباشرة و300ألف وظيفة غير مباشرة ، ووصلت الاحتياجات السنوية من الموارد البشرية نحو 20الف سنة2020.

كما عرف التعليم الالكتروني في الجزائر هو الآخر تطويرا في برامجه وخدماته الرقمية، إذ قامت الجزائر بتعميم تجربة "المدرسة الرقمية" من خلال مؤسسة "ايباد" الالكترونية المخصصة لتلاميذ المدارس المتوسط والثانوي، من خلال وضع برنامج خاص على شبكة الانترنت موجه مبدئيا للمقبلين على امتحانات شهادة البكالوريا أو شهادة التعليم الأساسي، وسميت هذه المدرسة الرقمية اسم "تربيتك" وهي في شقها الأول عبارة عن فضاء بيداغوجي افتراضي أو ساحة للتعليم عن بعد بما يمثل الحل الشامل والمتكامل الذي يسمح لجميع الأطراف الفاعلة في عملية التمدرس أو التعليم عن بعد.

أما شقها الثاني والأكثر أهمية فهو موجه للتلاميذ وأوليائهم والمؤسسات التربوية معا "تربيتك" بحيث يمكن هذا النظام أولياء التلاميذ بمتابعة تمدرس أبنائهم بما يجعل الإدارة والتلاميذ والأولياء في شبكة واحدة. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017)

وتطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر تجسد من خلال دعوة رئيس الجمهورية الحكومة لمواصلة الجهود المبذولة في سبيل ربط الجزائر بالاقتصاد الجديد القائم على الاستعمال المتنامي والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج الحكومة الالكترونية، ووضع إصلاحات مباشرة في هذا المجال انجر عنها إنشاء عدة مواقع حكومية الكترونية : موقع إدارة الضرائب، موقع وزارة الاقتصاد، موقع مجلس الدولة... من أجل تسهيل توصيل الخدمات للمواطنين مما يساهم في تقليل التكاليف وتوفير الوقت والجهد. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017)

2.علاقة الاقتصاد الرقمي باتخاذ القرارات حول مشاريع أنظمة الرقمنة في الجزائر:

لا تزال الرّقمنة والتحوّل الرقميّ يُستخدمان كمترادفين، والحقيقة أنّ هناك فرقا كبيرا بين المفهومين، فالتحوّل الرقميّ يحوّل البيانات التناظرية إلى صيغة رقمية، فقد كنّا على سبيل المثال نستمع إلى الأقراص، ونشاهد الأفلام على أشرطة الفيديو، والآن بفضل تدفّق نظام 1و0 صِرنا نحصل على أصوات وفيديوهات عالية الجودة.

وعليه؛ فإن التحوّل الرقمي هو تحسين سير العمليات القائمة من خلال تكنولوجيات الإعلام، والاستخدام الأمثل للبيانات وإعادة هندستها وتحليلها من أجل اتخاذ القرارات.

وعندما نتحدث عن التحوّل الرقمي، نفهم أنّ الأمر مرتبط بتغييرات أساسية في سلوك المواطن والمنظمة والحكومة، بفعل التكنولوجيات الرّقمية. هذا هو التحوّل النمطيّ؛ أي: إنّ التحوّل الرقميّ عبارة عن عمليةِ إعادة تنظيمٍ في العمق لسير عمل الوظائف القائمة، مع تعميم استخدام الأدوات الرّقمية لتنفيذها، وهو ما يؤدّي إلى تحسين كبير – بأضعاف مضاعفة – لخصائصها (تقليص وقت التنفيذ، اختفاء مجموعات كاملة من العمليات الفرعية، تقليل الموارد المستهلكة من أجل تنفيذ العمليات) وظهور صفات وخصائص جديدة جوهرياً. وعلاوة على ذلك، فإنّ التحوّل الرقميّ يشكّل قاعدة الانتقال إلى الاقتصاد الرقميّ وتكوين مجتمع المعلومات.

مما تحدد الشركات بعض المواصفات والخدمات التي تريد أن تقدّمها للعملاء عبر تطبيقاتها الذكي لذلك تُطلق المصارف مهلة تجريبية تختبر من خلالها فعالية التطبيق وتكتشف ما إذا كانت كل اللوازم لطرحه على الهاتف المحمول موجودة (بصمة الوجه، كلمات السر..) وتحرص الشركات على توفّر الميزانية المالية الضرورية لاستمرارية التطبيق وتطوير التطبيق بشكل مستمر لضمان كفاءته.

ومنه، خيارات عدّة أمام المصارف لمشاركة خدماتها المصرفية مع العملاء وتختلف الخيارات من حيث طريقة إنشائها، كلفتها، جودتها وفعاليتها. يمكن اختيار التطبيقات الأصلية التي تُنفّذ من الصفر وهي من الخيارات الأصعب لكنها الأفضل والأكثر طلباً واستحساناً لدى العملاء. كما يمكن للمصارف تصميم مواقعها الإلكترونية الخاصة بخدماتها ويمكن استخدامها من أي جهاز متوفر، هاتف محمول، كمبيوتر... كذلك يمكن طرح الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الهجينة التي تُعد كلفتها أقل وهي محدودة.

ففي ظلّ انتشار فيروس كورونا "كوفيد19" وما تبعه من تداعيات على النشاط الاقتصادي والمالي عالمياً، حققت التطبيقات المصرفية نقلة نوعية في عالم المصارف والتداولات المالية حيث بات بإمكان العملاء:

- دفع الفواتير.
- التحقق من الحسابات.
- إيداع الشيكات.
- التمتّع بمميزات المحفظة الرقمية المفيدة للتأقلم مع المدن الذكية المستقبلية.

إذ بفضل تطوّر البرامج الالكترونية لم تعد أزمة التعاملات المالية مهمة فقد اعتاد أغلبية العملاء على النمط الجديد لتسهيل العمليات المصرفية عبر الهاتف الذكي أو الساعة الذكية. تتطلّب هذه التحولات وجود معايير عالية من أنظمة الأمن الرقمي لحماية البيانات المشاركة والمعلومات السرية لتجنّب محاولات اختراق الحسابات والتعرّض للهجمات السيبرانية.

مما تواجه الأجيال القديمة خاصة في الجزائر صعوبة في التعامل مع الصراف الآلي والتقنيات الجديدة إلا أن البنوك الذكية تُشارك كل الإرشادات الضرورية لتسهيل المعاملات وتجنّب الثغرات الأمنية والهجمات السيبرانية.

فعلى المستخدم التحقق من التطبيقات الذكية المصرفية قبل تحميلها، استخدام الاتصال الآمن لمنصات البنوك الذكية، تحديث التطبيقات المحمّلة بشكل مستمر فقد تحمل الكثير من التعديلات لتحسين الخدمة. في وقت لا تزال فيه القوانين والتشريعات حول الجرائم الالكترونية المتعلّقة بالخدمات المصرفية غير كاملة بعد، تعمل البنوك الذكية على نشر ثقافة الخدمات الالكترونية على الأجهزة المحمولة على ضوء التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي السريع.

أصبح الميل نحو إضفاء الطابع الرقمي على جميع الخدمات المالية واضحا ولم يعد سرا يخفى على أحد. وتعمل مؤسسات الائتمان بشكل حثيث على الحد من عدد الموظفين والمكاتب الاستشارية دون الخشية من الحديث عن سمعتها، وتوظيف المزيد من المتخصصين التقنيين وخبراء تكنولوجيا التقنية.

إن البنوك الصغيرة، التي تشبه أحيانا الشركات حديثة العهد في مجال الأعمال التجارية، أصبحت قادرة على منافسة المؤسسات المالية التي تتصدر المراتب الأولى بفضل تطوير الإمكانيات الرقمية الحديثة لبعض الخدمات.

وتعتبر خدمة إقراض نظير لنظير أحد ألمع الاتجاهات الناشئة للاقتصاد الرقمي، وهي عبارة عن إقراض المال للأفراد أو الشركات من خلال الخدمات عبر الإنترنت التي تصل المقرضين بالمقترضين، وقد بدأت روسيا في استخدام هذه الخدمة قبل بضعة أعوام.

يمثل ظهور أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية استجابة طبيعية للتوجه نحو التجارة الالكترونية، فخلف تطور النقود الالكترونية، دفع ظهور التجارة الالكترونية إلى سلسلة من الابتكارات التي تسمح بالاستخدام الالكتروني لطرق الدفع الموجودة.

إن تطور التجارة الالكترونية يرتبط كذلك بالتجارة الدولية، فالتبادلات التجارية وبمختلف مراحلها والعمليات الإنتاجية التي تجمع بين الشركات والمستهلكين في مختلف دول العالم لا تتطلب إنشاء شبكاتها

التجارية الدولية إنشاء هياكل نقل فعالة فحسب، بل تتطلب كذلك وجود أنظمة تسوية فعالة قادرة على سد المسافة الجغرافية بين الوكلاء.

فالمقصود من الاستثمار في التحوّل الرقميّ هو اتّخاذ إجراءات قصيرة المدى لتطوير مرحلة جديدة من الاقتصاد الوطنيّ، أي: الاقتصاد الرقميّ وتكوين نظامه الإيكولوجي، مما يعني وضع قاعدة الأساس لمنظمة مرنة قادرة على التعامل مع كلّ الشكوك.

وبالتاليّ، فإنّه ينبغي على القطاعات التي تتميّز بالمهام ذات المنفعة العامة، بما في ذلك قطاع التعليم العالي والصحة والتعليم والنقل والطاقة والصناعة والتجارة والمالية والسكن والإدارات العامة والزراعة والثقافة والبيئة، المباشرةُ في التحوّل الرقميّ، وإدخال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وينبغي أن يشمل المخطّط الاستراتيجي للتنمية استبدال الواردات وضمان السيادة الرقمية الوطنية. وفي هذا السياق، سيساهم انتقال الجزائر إلى الاقتصاد الرقميّ في رفع ثقافة ووعي الشعب نوعًا ما، ولابدّ للشعب أن يتعلّم تدريجيا الاتّصالات المتنقلة، والإنترنت، وبعض التكنولوجيات الجديدة حتى على مستوى المهامّ الأسرية، وبالتالي؛ سنشهد مهارات جديدة مُضافة.

1.إجراء الدفع الإلكتروني يدخل في قانون المالية 2020: أعلنت وزارة التجارة الجزائرية عن إلزام جميع التجار بتسخير وسائل الدفع الإلكتروني للزبائن، قصد تمكينهم من تسديد مشترياتهم عبر حساباتهم البنكية أو البريدية الموطّنة قانونًا بمؤسسة بريد الجزائر أو المؤسسات البنكية المعتمدة قبل 31 ديسمبر المقبل.

(https://ultraalgeria.ultrasawt.com. consulté le 31/12/2020. ; a 16h 00m)

وجاء في بيان لوزارة التجارة الجزائرية، أن الإجراء يدخل في أحكام المادة 111 لقانون المالية لسنة 2020، والتي تقضي بإلزامية وضع تحت تصرّف المستهلك وسائل الدفع الإلكتروني.

وتابع البيان أنّ "كل التجار مدعوون للتقرب من مصالح بريد الجزائر و/ أو البنوك والمؤسسات المصرفية، لطلب تجهيز فضاءاتهم التجارية بالوسائل اللازمة قصد ضمان تقديم خدمة الدفع عن بعد (QR Code،TPE)".

وأوضحت الوزارة أن "الامتثال لهذه الأحكام في أجل أقصاه 31 كانون الأوّل/ ديسمبر 2020، وذلك بإيداع طلب على مستوى المصالح المختصة التابعة للمؤسسات البريدية والبنكية المذكورة أعلاه والتي تسلم له وصلا بذلك".

وأمهلت الوزارة وقتًا إضافيًا للتجار الذين يتعذّر عليهم تجهيز فضاءاتهم بهذه الوسائل، مشددة على أنّه "كلّ تاجر تعذّر عليه تجهيز فضاءه بهذه الوسائل في التاريخ المحدد يمكنه تقديم الوصل بالإيداع عند عمليات الرقابة المنجزة من طرف الأعوان المؤهلين قانونًا".

ودعت الوزارة في بيانها كل المنتسبين إليها، للتقرب من المديريات الجهوية والولائية لطلب معلومات إضافية حول الخدمة الجديدة وطرق تنفيذها في الآجال المحددة.

وفي الـ 22 من شهر آب/ أوت الجاري، أطلقت وزارة البريد والمواصلات بالتنسيق مع وزارة التجارة خدمة الدفع الإلكتروني الجديدة "بريد باي".

وكشف وزير البريد "إبراهيم بومزار" على هامش إطلاق "بريد باي"، أن عمليات الدفع الإلكتروني عن طريق المنصّة النقدية لبريد الجزائر خلال السداسي الأول للسنة الحالية، بلغت مليون و871 ألف و147 عملية خلال السداسي الأوّل للسنة الحالية، مقابل 409 آلاف و313 خلال الفترة نفسها من السنة الماضية 2019.

عدد عمليات الدفع عبر الإنترنت باستخدام البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر، بين 1 جانفي و30 مارس، بلغ 441 ألف عملية، أيّ ما يعادل نصف عدد العمليات المسجلة في عام 2019 بأكمله.

ورغم أهميّة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت والمواقع الإلكترونية وتسهيل يوميات الجزائريين، إلا أن هناك صعوبات جمّة تواجه المتعاملين، فمثلًا شركة الخطوط الجوية الجزائرية، لم تكن تقبل خدمة الدفع الإلكتروني على موقعها إلا قبل فترة قصيرة فقط.

2.إطلاق أرضية رقمية جديدة لاستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد 2020: أطلقت وزارة الداخلية الجزائرية أرضية رقمية جديدة، تسمح للمواطنين باستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد في 24ديسمبر 2020.

مما تمكن هذه الخدمة الإلكترونية من القضاء على الطوابير بشبابيك الحالة المدنية كما أنها ستمكن كمرحلة أولى المواطنين من استخراج شهادات الميلاد، الزواج، والوفاة على أن توسع إلى وثيقة شهادة الإقامة.

وأكد وزير الداخلية على أن الخدمة الرقمية ستسمح بالإضافة إلى تخفيف العبء على المواطنين، بترشيد النفقات وإعادة توجيه الموارد البشرية بالجماعات المحلية.

كما ستمكن هذه الخدمة، المواطنين من سحب وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم أو بأحد أقاربهم عن بعد وبصفة آنية وذلك طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار 24سا/24.

وشددت الداخلية على أن الخدمة الجديدة تقضي إلى القضاء على البيروقراطية وتجسيد معالم الحكامة الالكترونية وفق مقاربة شاملة ومتعددة القطاعات أقرها برنامج الحكومة.

للإشارة فإن شبابيك الحالة المدنية ببلديات الوطن، تعرف طوابير كبيرة يمكن لهذه الخدمة الإلكترونية أن تقلل منها مستقبلًا.

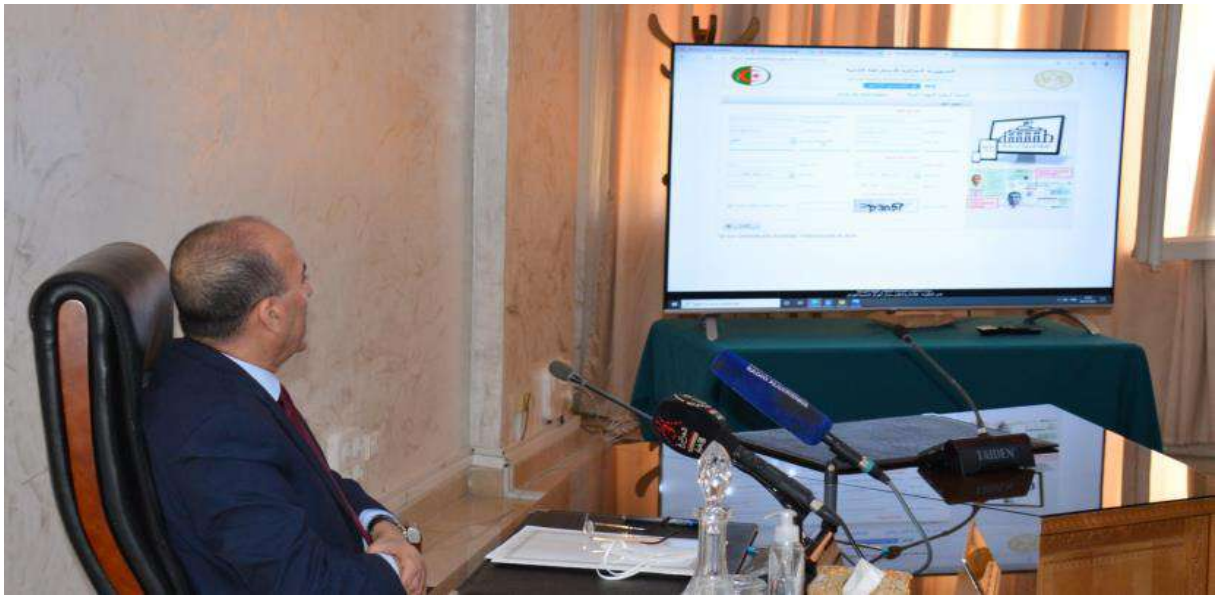

3.إطلاق وزارة التربية الجزائرية منصّات تعليمية رقمية 2020: أطلقت وزارة التربية الجزائرية منصّات تعليمية رقمية لتعويض التلاميذ، بعد توقف الدراسة منذ 12 مارس الماضي، نتيجة الأزمة الوبائية وفي إطار الوقاية من انتشار فيروس كورونا.

على الأرض، بدأ تفعيل جهاز الدعم المدرسي عبر الإنترنت في الجزائر، وإطلاق برامج تعليمية موجّهة لطلبة وتلاميذ الأقسام المقبلة على الامتحانات التأهيلية، وأعلنت وزارة التربية في الجزائر عن إطلاق الأرضيات الرقمية للتعليم عن بعد لفائدة تلاميذ السنة الرابعة متوسّط والثالثة ثانوي، كخطة طوارئ بديلة لمواجهة انقطاع التعليم عن التلاميذ.

ودعت الوزارة الأولياء والتلاميذ إلى تسجيل الدخول إلى هذه الأرضيات الرقمية، باستخدام الاسم والرقم السريّ الذي منح للطلبة في بداية السنة، غير أن البعض بدا لهم العمل بهذا المقترح الاضطراري مبهما بل واقعا غير مستساغًا.

في هذا الصدد، طرح العديد من أولياء التلاميذ إشكالية عدم تمكن أبنائهم من الولوج إلى الأرضية التي أعدتها الوزارة بسبب بطئ وضعف أو انعدام تدفق الإنترنت.

3.استراتيجية بناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة في الجزائر:

يمرّ العالم اليوم بمرحلة جديدة تقوم على جملة من التحولات الرقمية المستجدة والمتواصلة والمتطورة بشكل سريع في مجالات عدّة، وبوتيرة لا تستطيع ثقافتنا مواكبتها. وحسب المؤرخ الألماني "ليوبولد فون رانك" « Leopold von Ranke» فإنّ فهم التاريخ يتكوّن في المؤسّسة ممّا كان.

وقد عرّف "أوزوالد سبينغلر" « Oswald Spengler» التكنولوجيا في كتابه «الإنسان والتكنولوجيا» الذي نُشر سنة 1931 «بأنّها نضال وليست أداة»، فهي تعلّمنا الحصول على أفضل النتائج بأقلّ جهد ممكن. كما أشار قبل ذلك سنة 1920 إلى انهيار الحضارة الصناعية، ولكن دون أن يذكر حدود وملامح الحضارة التي ستحلّ محلها.

لطالما كان التطور التكنولوجي هو محرك الابتكار في القطاع المالي والاقتصادي والإداري والمهني والفكري، من خلال تقديم خدمات جديدة تتماشى مع ظروف العصر الرقمي. ففي سنوات الأربعينات،

تحدث عالم الاقتصاد الأسترالي "كولن غرانت كلارك" « Colin Grant Clark» وبوضوح عن ظهور مجتمع المعلومات والخدمات، مجتمعٍ ذي اقتصاد جديد وتكنولوجيا جديدة.

وفي الخمسينات استبق عالم الاقتصاد الأمريكي "فريتز ماكلوب" « Fritz Machlup » أمر الحديث عن اقتصاد المعلومات وتحويل المعلومات إلى سلع، وفي نهاية الستينات تنبّأ زعيم ما بعد الصناعة الأمريكي "دانيال بيل" «Daniel Bell » بتحوّل المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات والذي يعني ببساطة ذلك المجتمع الذي يشارك معظمُ أفراده في العمليات المرتبطة بإنتاج المعلومات والمعارف ومعالجتها وتخزينها وبيعها.

هذه هي إذن ثورة المعلومات التي وُلدت من رحِم الابتكار التكنولوجي، غير أنّها ليست مقتصرة عليه فقط؛ إذ أن الثّورة الرّقمية هي العنصر التكنولوجي في حدّ ذاته، حيث انتشر الابتكار الرقمي تاريخيًّا في جميع أنحاء العالم منذ الستينات.

وقد اقتصرت الخطوة الأولى في تطوير الابتكار الرقمي على جعل التكنولوجيات والمهن القائمة تشتغل بشكل آلي، ثمّ جاءت المرحلة الثانية في منتصف التسعينات، وتميّزت بدخول الإنترنت والاتّصالات المتنقّلة عالميا إلى المجتمع.

1.التحوّل الرقمي وإستراتيجية بناء مجتمع المعلومات في الجزائر: إستراتيجية بناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة الالكترونية تبنتها الجزائر بخطى ثابتة وعزيمة قوية سنة2005 قصد تجسيد الإستراتيجية العالمية لبناء مجتمع المعلومات.

(مشروع الجزائر e-ALGERIE 2013 موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (consulté le 10/11/2022 , www. Mptic.dz/ar/IMG a 23h 30m ;

تعتزم الجزائر إجراء التحوّل الرقميّ في اقتصاد البلد ونطاقه الاجتماعي، وسعيا إلى تحقيق ذلك، ومن أجل تجسيد طموح قياديّ وقويّ للتحوّل الرقميّ، أصبح من الضروري أن نضع مخططا استراتيجيا للتنمية ذات البعد العالمي والمتماسك، وأن نحدّد وسائل التنفيذ لتحقيق الأهداف المسطرة.

وبدون الخوض في قائمة شاملة، يستند المخطط الاستراتيجي للتنمية على مجموعة من المفاهيم الأساسية، من بينها: الدولة، المنصة الجزائرية، البيانات الضخمة، معالجة كمّيات هائلة من البيانات،

إنترنت الأشياء، الإنترنت الصناعية، شبكات الاتّصال حديثة الأجيال، مجتمع المعرفة، مجتمع المعلومات، السيادة الرقمية الوطنية، أمن نظم المعلومات، سلسلة الكتل، المكتبة الإلكترونية الوطنية، الاقتصاد الرقميّ، النظام الإيكولوجي للاقتصاد الرقميّ، ذكاء الأعمال، الحوسبة السحابية، الحوسبة الضبابية، تعلّم الآلة...

2.مشروع مجتمع المعلومات والحكومة الالكترونية في الجزائر: يندرج مشروع الجزائر الالكترونية الذي أقر سنة 2013 ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، من خلال إحلال نظام إلكتروني متطور وشامل، وتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة، عبر ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم، بما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها عل شبكة الانترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح بذلك وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني الجزائري.

وتتجلى محاور مشروع الجزائر الالكترونية 2013 في:

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات العمومية.
- تطوير آليات وإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطويرا بشكل مكثف.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات التدفق السريع ، والفائق السرعة المؤمنة وذات الخدمات العالية الجودة.
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد.

- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.

- وضع آليات التقييم والمتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد وتنفيذ وتحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتجية " الجزائر الالكترونية".

- تخصيص الموارد المالية الكافية، حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة مليار دولار ولذلك البد من الاستغلال الأمثل لكل مصادر التمويل ..

وأهداف مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر هي:

1) ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وأن تكون متاحة للجميع، ودلك بتسهيل وتبسيط المراحل الادارية التي تسع من خلالها إلى الحصول عل وثائق أو معلومات.

2) التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.

3) مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد

4) تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة المجتمع الجزائري، والمساهمة كذلك في التجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، كذلك تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.

5) حماية المجتمع من آفة الجريمة المنظمة خاصة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذلك ظاهرة الإرهاب.

3.الإستراتيجية الجزائرية الخاصة بإقامة الحكومة الإلكترونية: عرضت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال "زهرة دردوري"، الإستراتجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات، خلال المنتدى العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد في العاصمة السويسرية جنيف خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 13 جويلية2014 .

حيث أكدت أن "الجزائر عملت على تجسيد الالتزامات التي اتخذتها بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس سنة2005 باعتماد إستراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة."

وأكدت الوزيرة، أن الندوة اعتمدت على "التنمية المهيكلة" المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمواطنين بصفة "عادلة" عبر كامل التراب الوطني.

كما أن هذه الإستراتيجية قد تم تبنيها وتطبيقها "لضمان تنمية متناغمة أدرجت الجزائر من بين أولوياتها الإستراتيجية دمقرطة الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال التكوين وضمان تطوير المهارات وتسهيل الانتقال التدريجي نحو مجتمع قائم عل المعرفة."

وقد تم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لانترنت ذات التدفق السريع والفائق السرعة في الجزائر مما سمح بإنجاز ما ال يقل عن 780 ألف كلم من الألياف البصرية عبر كامل التراب الوطني.

كما تم ربط الفضاءات الجماعية مثل مؤسسات الشباب ودور الثقافة والمكتبات وقاعات المطالعة العمومية والجامعات والأحياء الجامعية ومراكز البحث والمدارس ومراكز التكوين، والمناطق التي يفوق عدد سكانها 1000نسمة بشبكة الأنترنت.

ومن جهة أخرى فقد باشرت الجزائر عملية عل المستوى الوطني والإقليمي من أجل إنجاز قمر صناعي للاتصالات "كومسات –1 "والذي سيتم استغلاله بصفة خاصة في تقديم خدمات تخص إرسال معطيات الإعلام المتعدد الوسائط والتعليم عن بعد والطب عن بعد...

ومن أهم إنجازات مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

إن تنفيذ هذا المشروع خلال الفترة الممتدة من 2013 وإل غاية سنة 2020 قد أسفر عن تحقيق الكثير من الانجازات، التي يمكن حصر أهمها في التالي:

1) قامت الحكومة بتنصيب لجنة تضم ممثلين عن جميع الوزارات بالإضافة لخبراء في تقنيات الإعلام والاتصال سميت باللجنة الالكترونية وهي تحت إشراف رئيس الحكومة، حيث بدأ تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية بالجزائر.

2) تنصيب شبكة حكومية داخلية « Intranet » والتي اختصارها « RIG » وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال.

3) تم وضع برنامج « IDARA » على مستوى الوظيف العمومي وعل مستوى مصلحة الموارد البشرية، أما فيما يخص التسيير لعمال الوظيف العمومي، فقد تم إنشاء شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيف العمومي.

4) اعتماد نظم الإدارة الآلية « Automatisation » العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل: موقع إدارة الضرائب، موقع مجلس الدولة، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية، موقع وزارة العدل الجزائرية، موقع وزارة السياحة، موقع الأمانة العامة للحكومة...

5) عصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية وذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن.

6) إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية. « CNIBe »

7) إطلاق جوازات السفر الإلكترونية والبيومترية

8) إنشاء البريد الالكتروني.

9) إعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية.

10) إعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية.

11) إعداد نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، بالإضافة إلى إنشاء موزعات بنكية، « DAB, CAB TPE » , وتوزيع بطاقات السحب والدفع الالكتروني.

12) إنشاء شبكة أكاديمية وبحثية تربط مجموعة مؤسسات التكوين العالي.

13) إنشاء شبكة للإطلاع عل نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.

14) التسجيل الأولي للحاملين الجدد لشهادة البكالوريا.

15) إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال « CERTIC » كنقطة اتصال للبحث.

16) التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

17) الأرشفة الالكترونية لنظام الحالة المدنية عل المستوى الوطني.

18) إعداد أرضية البطاقية الوطنية لرخص السياقة والبطاقات الرمادية.

4. تطوير استخدامات الانترنت في الجزائر: ذكر تقرير صدر سنة 2018، أن عدد الجزائريين الذين يستخدمون شبكة الإنترنت قد بلغ حوالي 31 مليونا، من بينهم 21 مليون فرد يستخدمون الفايسبوك بشكل منتظم.

كما كشف المدير العام المكلف بعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية "عبد الرزاق هني"، أن أرضية البطاقية الوطنية لرخص السياقة والبطاقات الرمادية أصبحت جاهزة وطنيا، مؤكدا أن إعداد البطاقية الوطنية مركزيا سيكون نهائيا خلال الثلاثي الأول من 2019 ،لتدخل بذلك حيز التنفيذ بالتزامن مع العمل برخص السياقة بالتنقيط.

5.البلدية الإلكترونية: دخلت حيز التطبيق في الجزائر عل مستوى 1541 بلدية، وذلك ابتداء من 3 جانفي الداخل 2019 وهذا النظام يسمح للمواطن بمتابعة جميع ملفاته الإدارية وكذا جميع المستجدات الخاصة بمسار ملفه سواء عل المستوى المحلي أي البلدية، أو من منزله ودون تنقل، على غرار ملف السكن بكل صيغه، أو رخصة البناء، وغير ذلك من الخدمات التي تهم المواطن الجزائري

6.مشاريع تطوير اتصالات الجزائر2020 – 2024: قامت الجزائر بعصرنة البنية التحتية لنظام الاتصالات الوطني حيث صرح الرئيس المدير العام اتصالات الجزائر، "عادل خمان"، أن مشروع إنجاز كابل الألياف البصرية البحري الرابط بين الجزائر وإسبانيا (العاصمة – وهران – فالنسيا) "على وشك الانتهاء".

وأكد أن "هذا النظام الذي سيعزز الشريط العابر الدولي المقدر بـ 400 جيغابايت/ الثانية، قابل للتوسع إلى غاية 10 تيرابايت / الثانية". وهو ما يعمل عل تسريع التدفق والاتصال عبر الانترنت.

وفي نفس السياق تخطط مؤسسة اتصالات الجزائر لمشاريع مستقبلية طموحة من أجل تطوير قطاع اتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر لمواكبة متطلبات الحكومة الإلكترونية خلال السنوات الأربع القادمة، ويمكن حصر أهمها عل النحو التالي:

1) مضاعفة رقم أعمال (الاستثمار) اتصالات الجزائر خلال السنوات الأربع المقبلة. فهذا الرقم الذي كان منذ 10 سنوات يقدر بـ 750 مليون دولار لم يرتفع كثيرا إذ لم يتعد997 مليون دولار في 2019. وهذا ال يتناسب مع رغبة المؤسسة في البحوث والتطوير.

2) إن تحقيق اتصالات الجزائر لهذا الهدف يتطلب عصرنة شبكتها، وخاصة ما يتعلق منها بالشبكة الوطنية الاتصال بواسطة تكنولوجيا بالألياف البصرية التي يتم استغلال 172.000 كلم منها وهو ما يضع المؤسسة في وضع مريح من ناحية الانتشار المحلي.

3) تشمل العصرنة أيضا شبكة الاتصال العالمية من خلال كوابلها الجديدة (ميديكس وأورفال/ أرفال التي دخلت حيز الخدمة سنة 2019) مما سمح بالرفع من نطاق التردد من1 تيرابايت/ ثانية إلى 06 تيرابايت قابلة للزيادة إل 40 تيرابايت/ ثانية.

4) عصرنة عنوان بروتوكول الولوج إلى الإنترنت « **IP** » خلال السداسي الأول من سنة 2020 –أطلقت اتصالات الجزائر إستراتيجية جديدة مرتكزة على ضمان حاجيات الزبون، ابتداء من السداسي الثاني لعام 2020، والتي تتعلق بتدفق "مستقر" الانترنت، الذي يسمح له بدخول سهل إل خدمة البث التلفزيوني عبر الأنترنت إي.بي.تي.في.

5) إن معدل تدفق الانترنت لدى الزبون في الجزائر يقدر بـ 4 ميغابايت في الفترات التي لا يكون فيها اكتظاظ في الطلب. ولذلك فإن مؤسسة اتصالات الجزائر تطمح لرفع سرعة تدفق الانترنت إلى المعايير الدولية 54 ميغابايت". كما أن الأسعار المرتقبة لعروض الانترنت المتراوحة بين 20 ميغابايت و 100 ميغابايت ستكون "معقولة وفي متناول المستهلك الجزائري.

6) ربط 27 ألف مؤسسة تربوية و 4 آلف مؤسسة صحية بالقمر الصناعي ألكوم سات–1. (وأج، 2019)

7.ولوج الجزائر إلى عالم تكنولوجيا الفضاء : تم إعداد مشروعي التربية الإلكترونية والصحة الإلكترونية باستعمال قدرات القمر الصناعي الجزائري ألكوم سات–1 .

وقصد القيام بأول الاختبارات لهذين المشروعين، فقد تم اختيار مدرسة عثمان بن عفان والمؤسسة الاستشفائية 120 سريرا بأدرار، بحيث استطاعت كل من المؤسستين التواصل مع المؤسسات الأخرى التابعة لكل قطاع شمال البلاد، عن طريق تقديم خدمات التواصل عبر الأنترنت باستغلال المحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا VSATهذا لتقديم تطبيقات مواصلاتية.

وبعد نجاح التجارب الأولية شرعت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة سنة 2019 في تنفيذ برنامج "واسعة النطاق لربط 27000 مؤسسة تربوية و4000 مؤسسة صحية عدن طريق القمر الصناعي الجزائري ألكوم سات –1 "وذلك فدي إطار تحسدين الوصول إل10 خدمات قطاعي التربية الوطنية والصحة العمومية.

إن هذه العملية تتماشى مع التزام الجزائر بتنفيذ الأهداف السبعة عشر التي حددتها الأمم المتحدة في جدول أعمالها لعدم 2030 (أهداف التنمية المستدامة) كمدا تتددرج أيضا ضمن إطار تحسدين الوصول إلى خدمات كل مدن قطاع التربية الوطنية والصحة العمومية والذي يتمثل هدفها في تعزيز وتطوير التنمية البشرية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان وضمان توافر هذه الخدمات في جميع مناطق البال.

8.تطوير المحتوى الرقمي لمرافقة المؤسسات الناشئة « Startups »: اتخذت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة عدة إجراءات في إطار سياستها المتعلقة بالتحول الرقمي، وذلك من خلال إنشاء حظائر تكنولوجية وحاضنات تقنية لمرافقة الشركات الناشئة وأصحاب المشاريع وما إلى ذلك بهدف تعزيز صناعة المحتوى المحلي.

9.اختراع أجهزة إلكترونية ذكية من قبل الباحثين الجزائريين لمواجهة فيروس كورونا: استجاب الباحثون الجزائريون بسرعة لمتطلبات مواجهة الوضع الخطير الناشئ عن انتشار فيروس كورونا، وذلك من خلال تصميمهم وإنجازهم لمجموعة من اختراعات الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي، وهي:

اختراع جهاز تنفسي جزائري مائة بالمائة من طرف شركة جزائرية، وقد اعتمدته وزارة الصناعة والمناجم رسميا، من أجل البدء في التصنيع وتوزيع الأجهزة مجانا على المستشفيات.

ابتكر شاب من والية مستغانم "جهازا تنفسيا ذكيا اصطناعيا إلكترونيا وميكانيكيا"، يقوم على دمج الهواء الطبيعي والصناعي في نفس الوقت والتحكم عن بعد في الجهاز.

- توصل مبتكرون جزائريون إل اختراع كمامة ذكية تشتغل بنظام إنذار عن بعد، يكتشف من خلاله الطبيب أو الممرض درجة حرارة المصابين بالفيروس.

- تمكن فريق طبي من المستشفى الجامعي لتيزي وزو أيضا من ابتكار قوامه وضع نظام الاستشارات الطبية عن بعد، لكشف حالات الإصابة بفيروس "كورونا"، حيث دفعت رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إلى شكرهم..

4.مشروع الجزائر الالكترونية 2013:

يعد مشروع الجزائر الالكترونية 2008– 2013 اللبنة الأولى نحو التحول الرقمي الذي أطلقته وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بالتشاور مع المؤسسات العمومية والإدارات الوطنية والمتعاملين الاقتصاديين الخواص والعموميين والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ شارك نحو 300فرد في طرح الأفكار ومناقشتها خلال 06أشهر ضمن 13محور، كما حدد المشروع الأهداف الرئيسية العامة والخاصة المزمع تنفيذها خلال سنة2013. (مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (; a 23h 30m www. Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022. وتضمن برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية 2008–2013 الآتي: (مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (a 23h 30m www. Mptic.dz/ar/IMG ; , consulté le 10/11/2022.

1.وضع إستراتيجية لمجتمع معلوماتي قائم على المعرفة الالكترونية: أكد المنتدى العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد بين الفترة 10–13جويلية2003 بسويسرا على أن "الجزائر عملت على تجسيد الالتزامات التي تبنتها خلال انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس سنة2005 باعتماد إستراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة" ويهدف منتدى جنيف عرض التقدم المحقق في مجال تنفيذ قرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة بجنيف سنة2003 وتونس سنة2005 قصد تجسيد إستراتيجية عالمية لبناء مجتمع المعلومات.

2.وضع برامج تنفيذ مبادرة مشروع الجزائر الالكترونية: تتمثل برامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية على النحو التالي: (مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: (a 23h 30m www. Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022. ;

1) **برنامج تطوير التشريعات:** والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات.
2) **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.
3) **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يتضمن تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.
4) **برنامج التطوير الفني:** ويركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لانجاز المشروع، كما يهتم برنامج المشروع بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تضم استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.
5) **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.
6) **برنامج الإعلام والتوعية:** يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية.

3.المنجزات الفعلية لمشروع الجزائر الالكترونية 2008–2013: رغم إستراتجية التحول الرقمي المتخذة من قبل الجزائر فقد عرف مشروع الجزائر الالكترونية انجاز بعض المشاريع الرقمية بشكل جزئي غير مكتمل رغم حلول سنة 2013 ، وفيما يلي نذكر ما نفذ منها على النحو التالي: (مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (a 23h 30m ; www. Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022.

1. **أولا.قطاع البريد والاتصالات:** قدم قطاع البريد والاتصالات العديد من الخدمات عن بعد للمستفيدين منها (المجتمع الجزائري) ورغم الصعوبات المطروحة على المستوى العملياتي نجد القطاع يسعى جاهدا لتنفيذها. ومن أهم الخدمات الالكترونية المنجزة :

أ. **الحوالة الالكترونية:** وتستخدم لتحويل الأموال لشخص آخر ليرسله عبر حساب « Fonds Electronique de Transfert » ، وهذه الخدمة متوفرة في كل مكاتب بريد الجزائر المرتبطة بالشبكة.

ب. **السحب الآلي للأموال:** وتستخدم بطاقة السحب عن طريق الصراف الآلي وتستخدم في الشبابيك بالمكاتب وهي محمية برقم سري وتعمل على كل أجهزة الصراف الآلي ببريد الجزائر المرتبطة.

ثانيا.قطاع التعليم العالي: وجهت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بدء من تطوير الخدمات الرقمية الموجهة للأساتذة والطلبة والربط بين الجامعات الجزائرية بهدف توصيل المعلومات والمعارف العلمية المتخصصة في زمنها الحقيقي وبصفة تفاعلية من خلال مختلف الوسائط الالكترونية.

ثالثا.قطاع التربية الوطنية: شرعت وزارة التربية الوطنية بتقديم بعض الخدمات الالكترونية للتلاميذ منها: (مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (.consulté le 10/11/2022 , www. Mptic.dz/ar/IMG a 23h 30m ;

أ) التسجيل في شهادة البكالوريا عبر موقع وزارة التربية الوطنية.

ب) الاطلاع على نتائج شهادة البكالوريا وشهادة نتائج المتوسط عبر موقع وزارة التربية الوطنية على شبكة الانترنت أو من خلال المتعامل الاقتصادي موبيليس.

ت) ويقدم الديوان الوطني للتعليم عن بعد بعض الخدمات الالكترونية كالتسجيل بالمركز وسحب الاستمارات وتقديم الاستفسارات كما يتيح للمسجلين خدمة تحميل الدروس والامتحانات الخاصة بالديوان الوطني للتعليم عن بعد.

رابعا.قطاع الضمان الاجتماعي: شرعت **وزارة** الضمان الاجتماعي في ظل إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي وعصرنه الإدارة وتبسيط إجراءات الخدمة الاجتماعية في استعمال نظام البطاقة الالكترونية والمتمثلة في بطاقة الشفاء والتي بدا العمل بها سنة 2007 بهدف توفير نظام الدفع من قبل غير الأجراء للأدوية لفائدة جميع المؤمنين اجتماعيا. (مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (, www. Mptic.dz/ar/IMG a 23h 30m ; consulté le 10/11/2022.

خامسا.قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات: شرعت **وزارة** الصحة وإصلاح المستشفيات في ظل تعميم أهمية استعمال التكنولوجيات الحديثة في المجال الطبي بهدف سهولة النفاذ إلى المعلومات الطبية ومصادر المحتوى الملائمة للظروف المحلية الجزائرية عبر المؤسسات الصحية حيث وقعت على اتفاقية بينها وبين اتصالات الجزائر تشمل 670موقعا استشفائيا وملحقات استشفائية وقطاعات صحية لتكتمل شبكة الانترنت عبر مشروع "صحة الجزائر" وتعمم على 899موقعا خاصا بالقطاع الصحي عبر الوطن.

(مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (.10/11/2022 consulté le , www. Mptic.dz/ar/IMG 23h 30m a ;

سادسا.قطاع التجارة: بعد دخول خدمة الدفع الالكتروني حيز التطبيق رسميا في الجزائر 2016، لا تزال خدمة الدفع الالكتروني تراوح مكانها نظرا لنقص وقلة وسائل الدفع الالكتروني لدى المحلات التجارية. (مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (.10/11/2022 consulté le , www. Mptic.dz/ar/IMG 23h 30m a ;

لذلك الخطوة القادمة ستكون تعميم الخدمة بجميع الطرق الممكنة ، مما تم إدراج المادة رقم 115 في قانون المالية لعام2018 والذي يوجب على جميع المتعاملين الاقتصاديين طبقا للقانون رقم 04 – 02 في إطار مقدمي الخدمات " اتصالات الجزائر، سونلغاز، سيال والجزائرية للمياه، العيادات الخاصة... " وملاك المحلات التجارية ومختلف المهنيين تقديم الدفع الالكتروني كوسيلة للدفع للزبائن، ومخالفي هذا القانون يتعرضون لغرامة مالية بقيمة 50.000دينار جزائري، وسيتولى أعوان وضباط الشرطة القضائية وأعوان مصالح الضرائب مهمة تطبيق القانون. بالمقابل وقع البنك الوطني الجزائري ومؤسسة ميترو عام 2017 على اتفاقية شراكة تقضي بتجهيز كل نقاط البيع ووكالاته بأجهزة الدفع الالكتروني. (مشروع الجزائر 2013 e-ALGERIE موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (23h 30m a ; www. Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022.

سابعا.قطاع الضرائب: أطلقت مديرية الضرائب نظام التصريح والدفع عن بعد لصالح المتعاملين الاقتصاديين التابعين لكبريات المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع تحت تصرفهم بوابة للإجراءات الالكترونية " جبايتك " وهذا في إطار برنامج العصرنة الذي سطر من قبل وزارة المالية والذي يهدف تحسين العلاقة الرقمية مع الخاضعين للضريبة.

وأشارت المديرية العامة للضرائب في الجزائر إلى أن بوابة الإجراءات الالكترونية " جبايتك " "http://www.jibayatic.dz" هي فضاء الكتروني خاص مؤمن يوفر عدة خدمات خاصة بالدخول إلى المعطيات التعريفية وملء استمارة التصريح بالضرائب.... (مشروع الجزائر e-ALGERIE 2013 موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (www. 23h 30m a ; Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022.

ثامنا.إنشاء وزارة الرقمنة والإحصاء: تعزيز وتطوير الرقمنة في الجزائر لم يعد يقتصر على تعميم الربط بشبكة الانترنت ورقمنة الخدمة العمومية وتأهيل الإطار القانوني، بل غدت ضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحديد الأولويات. ومنه، جاء قرار إنشاء وزارة قائمة بذاتها تعنى بالرقمنة والإحصائيات لتكون الوسيط الذي يجمع بين كل القطاعات ويؤسس لأرضية التحول الرقمي بالجزائر وفق منظومة الكترونية شاملة ومتكاملة انطلاقا من الأهمية التي تكتسيها الرقمنة والإحصائيات في برنامج الدولة الجزائرية.

وتسهر وزارة الرقمنة والإحصائيات في الجزائر في إطار برنامج عمل الحكومة الممتدة بين 2021 – 2024 على رسم وتنفيذ ورقة طريق للسنوات المقبلة لاسيما وأن مؤشر التنمية هو المؤشر التكنولوجي. (مشروع الجزائر e-ALGERIE 2013 موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (; a 23h 30m www. Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022.

فالتحول الرقمي يفرض الإتقان والتحكم في التكنولوجيات الحديثة الرقمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم الرقمي والذي يرتكز على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والدفع الالكتروني وغيرها من الأنظمة والبرمجيات. ومواصلة منها لتجسيد الحوكمة الالكترونية بالإسراع في رقمنة الإدارات من أجل تحسين الخدمات العمومية.

لذلك، يتم العمل حاليا للإسراع في انجاز مركز بيانات حكومي ذي دخول واحد يكون قطبا يجمع بين كل الوزارات والإدارات ويوفر منصات مشتركة لتبادل الوثائق والبيانات واستحداث شبكة انترنت حكومية « RIG » لتامين المعطيات التي يتشاركها العديد من الوزارات. (مشروع الجزائر e-ALGERIE 2013 موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني (www. 23h 30m a ; Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022.

5.جائحة كورونا وتعزيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

بينما يجاهد العالم لمكافحة جائحة كوفيد-19، في ظل إغلاق الحدود وحظر التجول والإغلاق العام وغير ذلك من القيود على الحركة، جاء التحول الرقمي كطوق نجاة.

فالتسوق والترفيه عبر شبكة الإنترنت، والخدمات المالية الرقمية، والاجتماعات والفعاليات الإلكترونية، احتلت موقع الصدارة في حياة الناس وأرزاقهم على مستوى العالم.

لقد أبرزت أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) كيف يمكن للبنية التحتية العامة الرقمية أن تؤدي دورا حيويا للحكومات في تقديم المساعدات الاجتماعية بسرعة وأمان.

مما أثبتت أزمة فيروس كورونا COVID – 19 غير المسبوقة الدور الحيوي الذي تؤديه التكنولوجيا الرقمية.

إذ أتاحت البنية التحتية للحكومات بلوغ عدد غير مسبوق من المستفيدين الجدد، ومكَّنتها أيضا من تقديم الإعانات النقدية عن بُعد لهم. ووضع هذا ملايين من الناس تحت مظلة الحماية الاجتماعية والنظام المالي للمرة الأولى. وتسنح للحكومات الآن فرصة لاستخلاص الدروس من هذه الخبرات والبناء عليها لتطبيق منظومات للمدفوعات الحكومية للأفراد تتسم بالكفاءة وسرعة الاستجابة والشمول.

لقد خلقت القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي بسبب أزمة كورونا الحاجة إلى مساندة أعداد هائلة من الناس، منهم سكان الأحياء العشوائية في المناطق الحضرية الذين كانوا لا يستفيدون بوجه عام من أي برنامج قائم للمساعدات الاجتماعية.

وواجه توسيع نطاق أنظمة الدعم اثنين من التحديات: تحديد مَن يحتاجون إلى الدعم، وتقديم المساعدات النقدية بكفاءة وأمان في سياق الجائحة. ويُبيّن تقريرنا البحثي الجديد مبادرة G2Px المعنون" دور التحول الرقمي في استجابة المساعدات الاجتماعية لمواجهة الجائحة " كيف حقَّقت الحكومات أكبر نجاح في التصدي لهذه التحديات حينما أمكنها استخدام البنية التحتية الرقمية القائمة – قواعد البيانات الرقمية، وأنظمة بطاقات الهوية، وأنظمة الدفع.

وتعرضت الجزائر، مثلها مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها، لصدمات اقتصادية تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الجزائري انكماشًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2020، وذلك وفقًا لأحدث عدد من تقارير المرصد الاقتصادي.

(https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-monitor . consulte le 23 -12 – 2021 a 13h 30m -)

ويعد التحوّل الرقمي أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للجزائر قبل تفشي الجائحة، عنصرا أساسيا الآن في تعافي البلاد. (هيئة تجمع الدفع الآلي. « http//www.Entv.dz» . تاريخ الزيارة 12 – 10 – 2021، على الساعة: 20.50)

إن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفّر القدرة على التكيف مع الأزمات كما أنه يمهد الطريق للشمول المالي وخاصة للنساء.

ففي الجزائر اليوم، لا يزال 57٪ من البالغين و71٪ من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول حتى على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة. ونتيجة لذلك، فإنهم يُحرمون من الحصول على خدمات مالية أوسع نطاقاً مثل الادخار والتأمين والائتمان.

(https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria- consulte le 23 -12 – 2021 a 13h 40m)

فلدى الخدمات المالية الرقمية التي تعززها التكنولوجيا المالية فضلا عن مزيد من مقدمي الخدمات المالية التقليدية، القدرة على خفض التكاليف وزيادة السرعة والأمان والشفافية وتمكين الخدمات المالية الأكثر أماناً.

ومن شأن زيادة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية أن يكون بوابة للخدمات المالية الرقمية للجزائريين الأقل دراية بالقطاع المالي. إذ تسمح المدفوعات الرقمية للمستهلك بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات من منزله أو في السوق أو المتجر. (هيئة تجمع الدفع الآلي. « http//www.Entv.dz» . تاريخ الزيارة 12 – 10 – 2021، على الساعة : 20.50)

وقد زادت جائحة كورونا من هذه المنافع: فهي تخفض بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال المادي في المعاملات التجارية والمالية، مما يبقي الشركات المحلية مفتوحة أثناء الإغلاق الاقتصادي.

وسخرت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول انتشار الهواتف المحمولة في العديد من البلدان النامية لتبدأ "الموجة الأولى" من الخدمات المالية الرقمية. ومع ذلك، ففي حين أن الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضاً للغاية: 16٪ فقط من البالغين الجزائريين و11٪ من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية مقابل 23٪ من البالغين و18٪ من النساء في المنطقة، و36٪ من البالغين و32٪ من النساء في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

وتتيح الخدمات المالية الرقمية في الجزائر سبلاً سريعة آمنة للحكومات للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً من خلال التحويلات الاجتماعية وغيرها من المساعدات المالية، لاسيما عندما تكون وسائل النقل والتنقل غير آمنة أو محدودة. وقبل نشوب أزمة كورونا، كان من الواضح أن حالتين اثنتين لاستخدام الخدمات المالية الرقمية – باستثناء تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، والتحويلات المالية، ومدفوعات الحكومة إلى الأفراد– كانتا مفيدتين بشكل خاص للفقراء. (هيئة تجمع الدفع الآلي. « http//www.Entv.dz» . تاريخ الزيارة 12 – 10 – 2021، على الساعة: 20.50)

فوفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي عن أسعار التحويلات في العالم، يبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات النقدية 6.8%؛ لكن المعاملات الرقمية ستخفض التكلفة إلى 3.3٪.

واستناداً إلى بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي **Findex** ، فإن ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي، ومع ذلك، فإنهم ما زالوا يستخدمون وسائل مثل خدمات خارج الحساب لإرسال التحويلات المحلية أو تلقيها.

ولذلك، فإن زيادة أموال التحويلات المتاحة للمستفيدين من التحويلات والتشجيع على استخدام القنوات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويمكن أن تعزز المدفوعات الرقمية مساءلة الحكومات التي تصدر أموالاً طارئة للمواطنين والشركات من خلال تحسين تتبع التمويل والتدخلات.

وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات على معالجة مشاكل السيولة الحرجة، وتمكينها من التفاعل مع مقدمي الخدمات المالية، والسحب من خطوط الائتمان القائمة دون تأخير أو تعطيل، والحصول على تمويل بديل يمكن أن يعوض عن نقص السيولة في القنوات المالية التقليدية. وكانت التطورات التكنولوجية الأخرى حاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية. فقد مكّنت الهوية الرقمية – التي بدأت في الجزائر عام 2016 – المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك".

كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة مختلفة لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام.

كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماماً تخدم الفقراء. إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة، مع دخول منصة « jumia » إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل « OuedKniss » و « Batolis » و « IdealForme ». وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض.

(https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria- consulte le 23 -12 – 2021 a 13h 40m)

وفي حين أن العديد من البلدان بدأت في معالجة العوامل التمكينية الأساسية لإدارة الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات الرقمية: الأطر القانونية والتنظيمية المواتية، والبنية التحتية المالية والرقمية المواتية ونظم الدعم الحكومية المساعدة... وتتطلب معالجة هذه المجالات الثلاثة من واضعي السياسات النظر في مجموعة واسعة من القضايا الحرجة، من الاتصال الرقمي الأساسي وانتشار الهاتف المحمول، إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية والأموال الإلكترونية إلى الخدمات غير المصرفية أو نشر النظم الرقمية ونظم الهوية الحيوية.

(https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/686/6/2/199570. Consulte le 23 -12 – 2021 a 13h 40m)

مما يتيح الوصول إلى منصات البيانات الحكومية وضمان المنافسة على الحصول على الخدمات المالية الرقمية وعوامل التمكين الحاسمة ومحركات الوصول إلى استخدام المدفوعات الرقمية. (جوانب الدفع الخاصة بلجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق– مجموعة البنك الدولي في تقرير الشمول المالي، 2015)

إن فوائد الخدمات المالية للفقراء جيدة التوثيق؛ ومع ذلك، فهي تنطوي على مخاطر على المستخدمين وعلى النظام المالي على اتساعه: الشواغل المتعلقة بخصوصية البيانات، وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا و"الفجوة الرقمية"، والأمن السيبراني ومخاطر العمليات، والسلامة المالية، والتحديات التي تواجه السلطات المعنية بالمنافسة. وكل ذلك يتطلب من السلطات المختصة مستوى عاليا من التنظيم والمراقبة والإشراف. (https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria- consulte le 23 -12 – 2021 a 13h 40m)

وفي حين حققت الجزائر تقدما في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، يمكن بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها. ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتسهل الحياة اليومية لمواطنيها، مما يسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية، ولكن قبل كل شيء، التخفيف من الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا.

مما أحدثت جائحة فيروس كورونا وتداعياتها تحولات رقمية كبيرة في الوقت الذي أثرت فيه سلبا على الاقتصاد عموما وعلى جملة من القطاعات الاقتصادية والقطاعات الحيوية في العديد من الدول بفعل سياسات الغلق والتباعد الاجتماعي واعتماد الحجر المنزلي، (المرسوم التنفيذي رقم 20 – 69 المؤرخ في 21مارس 2020 المتضمن تدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد ومكافحته، والمرسوم التنفيذي رقم 20 – 70 المؤرخ في 24مارس 2020 المحدد للتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"ومكافحته المعدل والمتمم) كقطاعات التعليم والصناعة والتجارة والخدمات الاقتصادية. حيث أكد خبراء، أهمية التحول الرقمي والرقمنة وتشجيع الابتكار وتحفيز الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتمكينها ومساعدتها على التوسع والنمو كحلول أساسية للتعافي اقتصاديا واجتماعيا من هذه الأزمة غير المسبوقة.

وأكد أيضا الخبراء أن التحول الرقمي هو سبيل للتعافي في أزمة جائحة فيروس كورونا وما بعدها لأن التكنولوجيا الرقمية أثبتت أنها أدوات ممكنة لتعزيز عمل كل القطاعات دون استثناء كالرعاية الصحية والتعليم عن البعد والتجارة الالكترونية والعمل عن بعد والدفع الالكتروني...

والأمن السيبراني وخصوصية البيانات وأمنها هي أكثر ما يهدد المواطنين المعرضين للمخاطر الذين يستعملون الخدمات الرقمية لأول مرة. ويجب أن نخفف هذه المخاطر وأن نحمي معلوماتهم وأموالهم التي كسبوها بجهد جهيد.

(https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/11/05/blog-bridging-digital-divide-to-scale-up-covid19-recovery consulte le 23 -12 – 2021 a 13h 40m)

وتمثل أزمة الجائحة أكبر فرصة لتحسين حياة المواطنين وأرزاقهم. ويجب على الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمواطنين أن يتصدوا لتحدي الرقمنة المتزايدة وأن يتحلوا بالجرأة اللازمة لإحداث فرق. واللحظة المناسبة هي الآن.

والجزائر تتوسط الدول رغم الجهود المبذولة : (سيد أحمد زينب ، شنيني رشيد، واقع الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر ، ملتقى دولي " ويبينار " : حضانة المؤسسات الناشئة في ظل الاقتصاد الرقمي قراءة في الفرص والتحديات 27مارس 2021 ، ص 15)

الأبعاد	الأسس الرقمية	الابتكار الرقمي	الحكومة الالكترونية	الأعمال الرقمية	المواطن الرقمي
الترتيب	11	09	12	12	10

كان للوضعية الناتجة عن الطوارئ الصحية (بوقرن رفيق، الصلاحيات الدستورية الاستثنائية لرئيس الجمهورية خلال جائحة كورونا تأثيرها على الحقوق والحريات، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، عدد خاص ، العدد 34 ، 2020 ، ص 213) وتقييد حركة المواطن بسبب أزمة كورونا مما وضعت مختلف الفاعلين في بيئة مهددة فرضت وضعية جديدة على المؤسسات والهيئات والمقاولات والمدارس والجامعات التي اضطرت لاعتماد وسائل رقمية لضمان استمرار أنشطتها عن بعد حيث اظهر الفيروس الحاجة الملحة لاعتماد الرقمنة في تقديم الخدمات للمواطنين.

وبالتالي، فتح المجال لتعزيز وتفعيل العمل بواسطة الرقمنة من خلال بعث وإنعاش مشروع الجزائر الالكترونية حيث انتعشت التجارة الالكترونية والمعاملات عن بعد والدفع الالكتروني وتجاوب المواطن والتاجر مع آلية الرقمنة وتم اقتحام المنصات والبوابات التجارية ورغم ذلك لا تزال التجارة الالكترونية في الجزائر محتشمة رغم دخول قانون التجارة الالكترونية حيز التنفيذ بموجب القانون 18 – 05 المؤرخ في 10 – 05 – 2018 (القانون رقم 18 – 05 المؤرخ في 10 – 05 – 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية ، الجريدة الرسمية، العدد 28 ، المؤرخ في 16 ماي 2018) الذي نظم عمليات التجارة الالكترونية ووضع ملامحها.

وكان لانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) والتزام المواطنين بالحجر الصحي وسيلة حثيثة نحو البحث عن وسيلة للتسوق مع مراعاة إجراءات الحجر الصحي وهو ما أدى إلى انتعاش التسوق عبر الفضاء الأزرق في الجزائر.

فوجدنا 60 موقعا الكترونيا في الجزائر يعرض فيها أصحابها خدمات وسلعا تباع عبر الشبكة العنكبوتية ، بالمقابل أنعش الحجر الصحي البيع عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي بزيادة في عدد المواقع بين 30 – 45 موقع بعد أن اكتسحت المضامين الاشهارية الفضاء الأزرق.

وفيما يلي نعرض المجالات التي انتعشت في ظل أزمة كورونا: (عمارة مسعودة، الحجر الصحي في الجزائر بين تعزيز التحول الرقمي وتزايد الجرم الالكتروني، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد 02، 2021، المجلد 35، ص 03)

1) **مجال الطب عن بعد:** من خلال تطوير أرضية رقمية صحية أنشأها صاحب مؤسسة « ELCS RESEARCH » لأنظمة المعلومات، حيث ابتكر نظاما معلوماتيا جزائريا 100 % يعتمد على تحليل البيانات الضخمة لانتشار فيروس كورونا في كل الولايات ويعمل على تقليص مدة تشخيص الفيروس من 40دقيقة إلى دقيقتين ، ووضعه تحت تصرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بشكل مجاني...

ويعرف هذا النظام المعلوماتي الصحي بـ : « Monadim » يربط 586 مؤسسة استشفائية في 120ساعة وكل الأطباء بمختلف المصالح الطبية مباشرة بمعهد " باستور " للتحاليل والأبحاث الطبية بالجزائر العاصمة "مونـاديم ".

كما أطلقت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالتنسيق مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية موقعا الكترونيا للتحسيس بمخاطر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وشرح كيفية تفادي العدوى ويضم الموقع « http//covid19.sante.gov.dz» المتوفر باللغتين العربية والفرنسية على عدة أقسام يمكن للمتصفح الاطلاع عليها. (عمارة مسعودة، الحجر الصحي في الجزائر بين تعزيز التحول الرقمي وتزايد الجرم الالكتروني، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد 02، 2021، المجلد 35، ص 05)

2) **مجال التعليم عن بعد:** نصت المادة التاسعة من المرسوم التنفيذي رقم 20 – 69 الذي ساهم في الحد من انتشار وباء كورونا وكذا تقديم الخدمات بما يسمح القانون وفق هذه الآلية الجديدة ضمن القطاعات المعنية بالعمل عن بعد (قطاع التربية والتعليم العالي والبحث العلمي [17]) من خلال تقديم الدروس على الخط وعلى المنصات التعليمية المعنية بالتعليم عن بعد.

بحيث نجد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مؤسساتها الجامعية والمعاهد شرعت في تفعيل التعليم عن بعد وصب المادة العلمية والتعليمية عبر الوسائط الالكترونية نظرا لتكريس عملية التباعد الاجتماعي الذي فرضته أزمة كوفيد 19.

3) **الدفع الالكتروني:** وفقا لأرقام هيئة التجمع النقدي بلغ عدد عمليات الدفع عبر الانترنت باستخدام البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر بين الفاتح من شهر يناير و30 مارس 2020 ما يقارب 441.531 عملية، أي ما يعادل نصف عدد العمليات المسجلة في عام 2019 بأكمله (873.679 عملية عبر البطاقتين).

وترجع الزيادة المسجلة على عمليات الدفع الالكتروني إلى ارتفاع عدد المواقع الجزائرية التي تقدم خدمة الدفع عبر الانترنت من 31موقعا إلى 45موقعا.

---

[17] إرسالية السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخة في 07أفريل – 2020 رقم 437 / أ.ع 2020 ومجموعة من الإرساليات المتتالية:

- رقم 228 المؤرخة في 29فيفري 2020
- رقم 416 المؤرخة في 17مارس 2020
- رقم 440 المؤرخة في 23مارس 2020
- رقم 465 المؤرخة في 01افريل 2020

كما ارتفع عدد عمليات السحب من الموزعات والشبابيك الآلية في 2019، محققة بذلك 9.929.652 معاملة الكترونية بقيمة إجمالية بلغت 189.31مليار دج بزيادة قدرها 16.24 % مقارنة بسنة 2018 وترجع هذه الزيادة إلى توسيع الشبكة البنكية للموزعات بنسبة 12.49 % حيث ارتفع عدد الموزعات والشبابيك الآلية من 1.441 جهازا في سنة2018 إلى1.621 جهازا في سنة2019. (عمارة مسعودة، الحجر الصحي في الجزائر بين تعزيز التحول الرقمي وتزايد الجرم الالكتروني، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد 02، 2021، المجلد 35، ص 06)

واستمرت المعاملات الالكترونية في الجزائر ارتفاعها خلال الفصل الأول من سنة 2021 بفضل القفزة التي أحرزتها عمليات الدفع عبر الانترنت + 247.80 % خلال سنة 2021 ، وعمليات الدفع بواسطة أجهزة الدفع الالكتروني+ 384.34 % ، مع زيادة معتبرة في عدد البطاقات البنكية بأكثر من 10.7مليون بطاقة، وهذا كله راجع لما أفرزته جائحة كورونا من ضرورة التباعد الاجتماعي وضرورة التواجد الالكتروني الذي دفع لاستعمال الدفع الالكتروني بشكل متميز مقارنة بالسنوات السابقة.

وفيما يلي الأرقام الأساسية لقطاع الدفع الالكتروني في الجزائر إلى غاية 31مارس 2021 (هيئة تجمع الدفع الآلي. « http//www.Entv.dz» . تاريخ الزيارة 12 – 10 – 2021، على الساعة : 20.50)

متوسط المعاملات عبر المواقع التجارية	239 عملية يوميا	/
مبلغ المعاملات عبر المواقع التجارية	يقدر بـ 295.158.78	/

4) **تطبيق الشباك عن بعد:** تم إطلاق خدمة " **الشباك عن بعد** " بتاريخ 22 – 06 – 2021 من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية التي تتيح للمواطنين إيداع مختلف الملفات الادارية ذات الصلة بصلاحية الإدارة المركزية والولاية والدائرة والبلدية عبر أرضية رقمية وضعت لهذا الغرض عبر الموقع الالكتروني « www.interieur.gov.dz» . (عصرنة الادارة اطلاق خدمة الشباك عن بعد لاداع مختلف الملفات الادارية 22 – 06 – 2021 الموقع الالكتروني. « http//www.aps.dz» . تاريخ الزيارة 25 – 06 – 2021 على الساعة : 00.00)

5) **إنشاء مدرسة وطنية للذكاء الاصطناعي:** هي مدرسة جديدة تفتح أبوابها بين 2021 – 2022 تم إنشاؤها بموجب مرسوم رئاسي 21 – 322 المؤرخ في 22 – 08 – 2022. (المرسوم الرئاسي رقم 21–322 المؤرخ في 13 محرم 1443 الموافق ل22 أوت 2021، المتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا في الرياضيات. الجريدة الرسمية ، العدد 65)

وينص المرسوم على أن هذه المدرسة تعتبر "مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وهي مصنفة كقطب امتياز للتكوين العالي تضمن تكوين عالي التأهيل لفائدة مختلف قطاعات النشاط، وحدد مقرها بمدينة سيدي عبد الله بولاية الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالتعليم العالي.

وتوضع المدرسة تحت وصاية الوزير المكلف بالتعليم العالي، ويمكن للأساتذة الباحثين التابعين لها، "الاستفادة من تدابير خاصة في إطار ممارسة وظائفهم، حيث أنه في إطار حركية الكفاءات الوطنية والدولية، يمكن للأساتذة الباحثين وكذا الإطارات ذوي الكفاءات المدعوين أو الزائرين الذين يضمنون نشاطات التكوين و/ أو البحث في المدرسة، الاستفادة من تدابير خاصة وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم تنفيذي". (المرسوم الرئاسي رقم 21–322 المؤرخ في 13 محرم 1443 الموافق ل22 أوت 2021، المتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا في الرياضيات. الجريدة الرسمية ، العدد 65)

وحدد المرسوم شروط الالتحاق والتوجيه بالمدرسة، حيث يسمح بالالتحاق بالتكوين الذي تضمنه المدرسة لـ "الحائزين على شهادة بكالوريا التعليم الثانوي بتفوق أو على شهادة أجنبية معترف بمعادلتها، وفقا لشروط يحددها الوزير المكلف بالتعليم العالي، ويخضعون إلى تكوين تحضيري بالمدرسة". (المرسوم الرئاسي رقم 21–322 المؤرخ في 13 محرم 1443 الموافق ل22 أوت 2021، المتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا في الرياضيات. الجريدة الرسمية ، العدد 65)

وينظم تكوين تحضيري مدته "سنتان (2) لفائدة الطلبة الذين يستوفون الشروط المذكورة أعلاه، في أقسام تحضيرية بالمدرسة، ويخضع الالتحاق بالطور الثاني الذي تضمنه المدرسة إلى النجاح في مسابقة وطنية لفائدة الطلبة الذين تابعوا بنجاح سنتين (2) من التكوين التحضيري، على أن تحدد شروط المشاركة في المسابقة وكيفيات تنظيمها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي".

كما يمكن أن يوضع الطلبة المسجلين في المدرسة الوطنية العليا في الرياضيات "تحت رعاية المحيط الاجتماعي والاقتصادي"، وتترجم هذه الرعاية ب"مرافقة الطالب خلال كل مدة التكوين وتسهيل اندماجه المتدرج في الوسط المهني".

6) **إنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي « Ecole Nationale Supérieure d'Intelligence Artificielle »:** كما صدر في العدد الأخير للجريدة الرسمية مرسوم رئاسي يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي، والتي تعد "قطب امتياز للتكوين العالي تضمن تكوين عالي التأهيل لفائدة مختلف قطاعات النشاط".

المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي سيدي عبدالله الجزائر العاصمة، هي مدرسة عليا جديدة افتتحت في الموسم الجامعي 2022/2021 تقع بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله بولاية الجزائر العاصمة، تعتبر إضافة جديدة للمدارس العليا للإعلام الآلي بالجزائر بعد مدارس الجزائر العاصمة بواد السمار، سيدي بلعباس، وبجاية.

وتوفر المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي بسيدي عبدالله تكوين عالي للطلبة في المهارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي: برمجة، قواعد البيانات، هندسة البرمجيات، الشبكات الحاسوبية، أمن المعلومات، برمجة الويب، Mobile computing، هندسة الحواسيب. وتعد المدرسة "مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."

ويحدد المرسوم شروط الالتحاق بالمدرسة التي تضمن تكوينا للحائزين على شهادة البكالوريا بتفوق أو على شهادة أجنبية معترف بمعادلتها، وفقا لشروط يحددها الوزير المكلف بالتعليم العالي.

وتنص المادة 16 من ذات المرسوم على أن "تتولى المدرسة، في إطار المرفق العام للتعليم العالي، مهام التكوين العالي ذي التسجيل الوطني ومهام البحث العلمي والابتكار واليقظة والتحويل والتطوير التكنولوجي."

وتشير المادة 17 إلى "ضمان تكوين نخبة في مختلف التخصصات في الذكاء الاصطناعي وتلقين الطلبة مناهج البحث وضمان التكوين بالبحث وللبحث والمساهمة في إنتاج ونشر العلوم والمعارف وتحصيلها وتطويرها" وكذا "إدخال بعد الابتكار والتحويل التكنولوجي والمقاولاتي، سواء في التكوين أو البحث."

كما تنص المادة 18 من ذات المرسوم على مساهمة المدرسة في "الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات وترقية العلوم والتقنيات والمشاركة في دعم القدرة التقنية الوطنية والمشاركة، ضمن المجموعة العلمية الدولية، في تبادل المعارف وإثرائها وترقية الإنتاج العلمي وتشجيع التنافس."

ومنه، تهدف المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي تحقيق الأهداف التالية:

- تلبية توقعات الطلاب الموهوبين الذين يمكن أن يصبحوا النخبة التي تتولى مشروع تطوير الجزائر في مجال الذكاء الاصطناعي.
- فهم نظري عميق للتقنيات المختلفة للذكاء الاصطناعي وعالم ريادة الأعمال ومهارات عملية تجعلهم قابلين للتوظيف فور تخرجهم.
- معالجة النقص في المتخصصين رفيعي المستوى في مجالات مثل علوم البيانات والذكاء الاصطناعي والرؤية الحاسوبية والمعالجة الآلية للغة ولغة الكلام.
- تطوير صورة ناصعة لقطاع التعليم العالي بالتركيز على جودة التعليم والابتكار وعالم ريادة الأعمال من خلال تزويد الطلاب بتعليم تقني ومهارات عامة وشخصية مرنة.
- تلبية الاحتياجات الحقيقية لتعليم متعدد التخصصات.
- ضمان وجود نشط ومستمر في المجالات الادارية العامة ودوائر الأعمال وتطوير القدرة على الاستماع للتوقعات.
- دعم الدولة الجزائرية في تطبيق الخطة الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي خلال 2020 – 2030.

6.تطور تكنولوجيا الدفع الالكتروني في الجزائر:

شهدت خارطة الدفع في الجزائر وسائل الدفع في الجزائر تغيرات كبيرة ومتواترة من وسيلة إلى أخرى بحسب الظروف التي أوجبت تطوير هذه الوسيلة واستعمالاها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وبحسب متطلبات النظام البنكي الجزائري ومدى استجابته لهذه الظروف.

لقد تمت هيكلة وإعادة تنظيم المشهد العام للمدفوعات في الجزائر من خلال إزالة الطابع المادي للمبادلات بين البنوك، هذه العملية بدأها بنك الجزائر منذ سنة 2004 وانتهت سنة 2006 من خلال إغلاق غرف المقاصة اليدوية وانحصار التعاملات بين البنوك ضمن نظام الدفع الالكتروني الذي يضمن المعالجة الالكترونية والآلية لجميع القيم الكتابية المتبادلة بين البنوك.

وعبر ضمان المعالجة الالكترونية والآلية لجل وسائل الدفع وتعزيز التبادلات الآلية الآمنةّ والشاملة بين البنوك، فقد مكن نظام « RTGS » و« ATCI » من تقليل أوقات التسليم والتسوية لوسائل الدفع، وضمان الحد الأقصى لوقت التسوية مما حسن من خزينة البنوك عبر التسيير الفعال لأرصدة جميع المشاركين بنظام الدفع الالكتروني. ونشرح أنظمة المعالجة الالكترونية والآلية لجل وسائل الدفع كالتالي:

أولا. تطور نشاط نظام الـدفع الفوري « RTGS » : يشكل نظام الدفع الفوري والمدفوعات المستعجلة « **RTGS** » البنية للتحتية للدفع في الجزائر، يسمح على وجه الخصوص بمعالجة التحويلات ما بين البنوك والتحويلات ذات المبالغ الكبيرة ما بين العملاء والبنوك. ففي سنة2019 مكن نظام الدفع الفوري من معالجة أكثر من 353455عملية تحويل بقيمة 95759مليار دج بانخفاض بنسبة 2% في عدد التحويلات و6% من قيمتها مقارنة بسنة2018 أين تم تسجيل101621 مليار دج (معطيات بنك الجزائر(2019) حول قيمة العمليات المعالجة عبر نظام الدفع الفوري)

إن قيمة العمليات التي تمت معالجتها عبر نظام الدفع الفوري في تناقص مستمر، بسبب بطء آجال التسوية عبر نظام الدفع الفوري، فتحويلات الزبائن للمبالغ الكبيرة يتم تسويتها في مدة تصل إلى شهرين، مما ساهم في ملل الزبائن واتجاههم إلى استبدال التحويلات عبر نظام الدفع الفوري، بالشيكات عبر نظام الدفع المكثف. كما يقوم نظام الدفع الفوري بتسوية جميع أرصدة الأنظمة الخارجية، يتعلق الأمر بتوفير تغطية يومية للأرصدة الصافية والناتجة عن المقاصة المتعددة الأطراف بين البنوك.

ثانيــا. تطور نشاط نظام الدفع المكثف « ATCI » : مع بدايات نظام الدفع في الجزائر سنة 2006 لم تكن وسائل الدفع معروفة بالشكل الكافي، وكان التركيز يقتصر بشكل كبير على ضرورة مواكبة البنوك لنظام الدفع الجديد (ظهور بعض الصعوبات التقنية عند البنوك، وخاصة البنوك العمومية)، هذه الصعوبات تمثلت بشكل أساسي في تطوير نظم معلومات البنوك لتتماشى مع نظام الدفع الجديد؛ باعتباره نظاما مصرفيا آليا.

لذلك، كان الهدف هو كيفية التأقلم مع نظام الدفع الجديد. فالملاحظ في هذه المرحلة أن وسائل الدفع بدأت بدايات محتشمة فكانت المبادلات محدودة العدد والقيمة، ففي السنة الأولى من عمل أنظمة الدفع الالكترونية، سجل النظام ما يقارب 7000.000 عملية بقيمة إجمالية تبلغ 5ألاف مليار دينار ليسجل في 2019 أكثر من 27.000.000 عملية بمبلغ إجمالي 17 ألف مليار دينار، أي زيادة بنسبة 380 %في إجمالي عدد العمليات و بنسبة 340 % في قيمة العمليات المتبادلة.

وهذا بسبب أن البنوك أخذت الوقت اللازم لمواكبة نظام الدفع الجديد، وطبيعة المجتمع الجزائري الذي يفتقر للثقافة البنكية ويعتمد بصفة كبيرة على النقود كوسيلة دفع، إذ أن الشيك كان وسيلة الدفع الأكثر استعمالا وإدماجا في نظام الدفع. (إحصائيات عمليات الدفع السنوية، مركز المقاصة المصرفية المسبقة، بنك الجزائر 2019)

وتتشكل العمليات التي يقوم بها نظام المقاصة الالكترونية في الجزائر أساسا من كافة المدفوعات التي تتم بمختلف وسائل الدفع التقليدية والتي تم تقييسها ونمذجتها لتتمتع بالصفة الالكترونية ويتم معالجتها عبر النظام، ويتعلق الأمر بالشيكات والتحويلات والعمليات بالبطاقة البنكية والاقتطاعات والأوراق التجارية...

إن تزويد الاقتصاد الجزائري بالنقود هي مهمة تندرج تحت مهام بنك الجزائر بموجب امتياز الإصدار الممنوح له من القانون من جهة، والسلطة المخولة له وطبقا لنظامه الأساسي. فبنك الجزائر يقوم بإنتاج وإصدار وإعادة تدوير الأوراق النقدية والعملات المعدنية، فهو مسؤول أيضا عن ضمان مراقبة جودة تداولها. وتطور استعمال وسائل الدفع في الجزائر على النحو التالي:

أولا.النقود: تعد الأوراق النقدية والعملات المعدنية هي أولى وسائل الدفع التي عرفتها الاقتصاديات والأنظمة البنكية، ورغم سيولتها التامة التي تمنحها صفة التداول خارج أنظمة الدفع.

إلا أنها لازالت تحظى بالهيمنة على مختلف التبادلات التجارية والمالية في الجزائر نظرا لضعف الجهاز البنكي ومحدودية الوعي المصرفي لدى الأفراد. ويرجع ارتفاع وتطور استعمال النقود كوسيلة دفع بين سنتي 2018 و2019، إلى تدهور قيمة الدينار، وسيطرة المعاملات النقدية على كافة عمليات الدفع.

ثانيا.تطور استعمال الشيكات: يمثل الشيك أول وسيلة دفع تم استخدامها عبر نظام المقاصة الالكترونية، دخل حيز التطبيق منذ بداية عمل نظام الدفع الالكتروني.

ويعرف الشيك على أنه وسيلة الدفع الأكثر استعمالا في النظام البنكي وكافة المؤسسات، ويعتبر أكثر وسيلة دفع تحظى بثقة الجزائريين.

ووصل عدد العمليات التي تمت بالشيكات 27.30 %من إجمالي العمليات المعالجة عبر نظام المقاصة الالكترونية لسنة 2019، وبنسبة26.87 %من قيمتها لنفس السنة، وانخفض عدد العمليات التي تمت عبر الشيكات لسنة 2019بنسبة 15,1 %مقارنة بسنة 2018، رغم ذلك سجلت زيادة من ناحية القيمة بنسبة 1 % لسنة 2018 تقدر نسبة الزيادة في استعمال الشيكات ب 12 %مقارنة بسنة 2010 و88 %من قيمتها لسنة 2010، يتمثل المتوسط اليومي للشيكات لسنة 2019 ما يقارب325578عملية.

ثالثا. تطور استعمال التحويلات : منذ انطلاق نظام المقاصة الالكترونية، يلاحظ أن عدد العمليات التي تمت معالجتها في تزايد طردي، فبعد نجاح، سرعة وأمن المبادلات المالية والبنكية، تم ربط الموظفين على المستوى الوطني بشكل آلي عبر نظامّ إقرار تحويل رواتب المقاصة الالكترونية، من خلال إلزامية ربط نظم معلومات كل الشركات والمؤسسات ببنوكها بغية التحويل الآلي لأجور الموظفين من حسابات أرباب العمل إلى حسابات موظفيها.

لقد سمحت هذه الخطوة بتسريع وتأمين صب رواتب الموظفين، وأيضا ساهمت بتسهيل عمل الهيئات الرقابية من خلال وجود أثر للعمليات البنكية، كما أثمر هذا القرار عن زيادة أهمية نظام الدفع من جهة بسبب ارتباط أجور كافة الموظفين عبر التراب الوطني به، وساهم أيضا في زيادة عدد وقيمة العمليات المتبادلة ضمن نظام الدفع، وبذلك دخلت وسائل الدفع مرحلة جديدة اتسمت بوصول التحويلات البنكية إلى الذروة.

رابعا. تطور استعمال الاقتطاعات: دخلت الاقتطاعات الالكترونية حيز الخدمة في أفريل 2007، تعرف الاقتطاعات باستعمالاتها في عمليات الفوترة، وبالرغم من أهميتها إلا أنها لم تعرف انتشارا واسعا في الجزائر، حيث تعد من أكثر وسائل الدفع الأقل استعمالا في نظام المقاصة الالكترونية. وبغرض زيادة مصادر تمويل الخزينة، تم فرض الاقتطاعات الآلية على جميع المتعاملين الاقتصاديين بعد أن كانت تخص فقط شريحة المؤسسات الكبرى.

فأصبحت المديرية العامة للضرائب قادرة على تحصيل الضرائب، أما البنوك ومؤسسات الائتمان، فصار بإمكانها اقتطاع دفعات وأقساط قروض زبائنها دون الحاجة إلى تواجد الزبون، هذه النقلة النوعية غيرت مسار استعمالات الاقتطاعات ضمن النظام البنكي بشكل كبير، وساهمت في القضاء على مشكلة التهرب الضريبي الذي ظلت الجزائر تعاني منه لسنين طوال.

تمثل الاقتطاعات ما نسبته 08.0 %من حجم العمليات المعالجة عبر نظام الدفع الالكتروني سنة 2019 و45.3 %من قيمتها، بلغت الزيادة في حجم الاقتطاعات خلال سنة 2019 ما يقارب 10.363% مقارنة بسنة 2018 و16550 %من قيمة العمليات التي تم تسجيلها سنة 2018؛ وهو انفجار في زيادة قيمة العمليات (من 3 مليار دينار سنة 2018 إلى أكثر من 618 مليار دينار في 2019). ووصل المتوسط اليومي للاقتطاعات لسنة 2019 ما يقارب 90 عملية يوميا.

خامسا. تطور استعمال البطاقة البنكية: تم بدء التعاملات بالنقد الآلي أو بالبطاقات البنكية منذ أكتوبر 2006، تغطي العمليات بالبطاقة كافة عمليات السحب عبر الموزعات الآلية للنقود« GAB/DAB » ، والمدفوعات عبر آليات الدفع « Terminaux de paiement » .

وتعتبر البطاقات البنكية أكثر وسائل الدفع التي تعرف تطورات مستمرة نظرا لارتباطها المباشر بالتطور التكنولوجي، عكس باقي وسائل الدفع التي منذ ظهورها لم تعرف تغيرات كثيرة في شكلها أو حتى في استعمالاها.

أما المتوسط اليومي للتعاملات بالبطاقة البنكية، فبلغ 16518عملية لسنة 2019، وارتفع حجم وقيمة المدفوعات بالبطاقة البنكية سنة 2020 بعد جائحة كورونا "كوفيد19" والذي كشف عن قصور وعجز النظام البنكي والاقتصادي وقصور نظام الصحة.

حيث لم تستطع السلطات الجزائرية فرض حجر كلي بسبب ضرورة خروج المواطنين لاقتناء حاجياتهم، على عكس الدول المتطورة التي كان الأمر سهلا بالنسبة لها وذلك لاعتيادهم على التجارة الالكترونية وعدم استعمال النقود السائلة إلا في نادر الحالات.

ويقدر عدد الموزعات الآلية للنقود « GAB/DAB » عبر التراب الوطني بنحو 3030 صراف آلي لسنة 2020، بعد أن كان عددها 1621 لسنة2018، أما آليات الدفع « TPE » فتبعا للسياسة المنتهجة في سبيل تشجيع الأفراد على استعمال البطاقات البنكية، تم توزيع 30178 قارئ للبطاقات عبر مختلف المساحات، وهو ما يعكس رغبة السلطات المعنية التوجه أكثر نحو تعزيز التعاملات التجارية مقابل 23762 جهاز للدفع الالكتروني لسنة 2019. (وثيقة إحصائيات عمليات الدفع السنوية، مركز المقاصة المصرفية المسبقة، بنك الجزائر. (www.giemonetique.dz , consulté le 02/09/2020 ; a 16h 20m)

سادسا. تطور استعمال الأوراق التجارية : شرع نظام المقاصة الالكترونية في معالجة الأوراق التجارية في جانفي 2007 ، وتتمثل أساسا في السندات لأمر والسفتجات، تعتبر من أكثر وسائل الدفع استعمالا لدى التجار وأصحاب الأعمال الحرة، يلاحظ أن هذا النوع من وسائل الدفع في تطور مستمر، ولكن فعليا؛ إن مساهمة الأوراق التجارية في مجمل عمليات الدفع تكاد تكون معدومة مقارنة بإجمالي العمليات التي تم معالجتها خلال سنة 2019 في نظام المقاصة الالكترونية.

استخدام الدفع الالكتروني وخضوعه لرقابة بنك الجزائر في إطار الرقابة على العمليات المصرفية، كما وضع شروطا لضمان أمان العمليات المصرفية الالكترونية هي كالتالي:

أولا. المشاركون في المشروع: بالإضافة إلى بنك الجزائر، كانت القائمة تضم كل من:

- مركز المقاصة المصرفية بين البنوك
- مجمع النقد الآلي« monétique GIE »
- شركة النقد الآلي« SATIM »
- البنوك
- بريد الجزائر
- بالإضافة إلى منصات الدفع الإلكتروني للمتعاملين « marchant web »

ثانيا. الهدف من المشروع : كان الهدف الاستراتيجي من تطوير استعمال وسائل الدفع في الجزائر هو:

1. تفعيل التجارة الالكترونية: التي تعرف خطوات متعثرة في الجزائر بسبب غياب الإطار القانوني المنظم لها والذي لم يظهر إلا سنة 2018 من خلال المرسوم رقم 18_05 المؤرخ في 10 ماي 2018 والمتعلق بالتجارة الالكترونية.

2.امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق : لمواكبة التغيرات الحاصلة في عالم المدفوعات، على غرار استخدام منصات التواصل الاجتماعي في المبادلات العالمية، قامت السلطات بتطوير وسائل الدفع، بغرض تسهيل وتشجيع استخدامها في المبادلات التجارية والحد من تداول النقود من خلال استخدام البطاقات البنكية كمرحلة أولى في عمليات البيع والشراء عبر الانترنت، وعمليات الفوترة (حيث كان سداد الفواتير يتم عبر الاقتطاعات الآلية. (معطيات بنك الجزائر(2019) حول عمليات الدفع عبر الانترنت)

ثالثا. النتائج المعلنة لمشروع الدفع عبر الانترنت: تمثل عمليات الدفع باستعمال البطاقات البنكية 4,1% من حجم العمليات الكلي عبر نظام المقاصة الالكترونية، وتضم أيضا عمليات الدفع عبر آليات الدفع TPE والدفع عبر الانترنت، يقدر حجم المدفوعات عبر الانترنت 48% من حجم عمليات الدفع بالبطاقة، في حين تمثل المدفوعات عبر آليات الدفع قيمة 52%من إجمالي الدفع بالبطاقة البنكية.

أما قيمة المدفوعات عبر الانترنت فإن نسبتها لا تتجاوز 01.0 %من قيمة إجمالي العمليات المسجلة لسنة 2019 توزع النسب على مختلف المتعاملين بشكل متباين، حيث يحظى متعاملو الهاتف النقال بنسبة 75 %من إجمالي عمليات الدفع.

أما حصة الشركة الوطنية للغاز والكهرباء فكانت 11 % وهي نسبة ضئيلة جدا، في حين أن عمليات الفوترة كان يمكن أن تمثل رافعة للدفع الالكتروني، كذلك هو الحال بالنسبة للنقل الجوي الذي يمثل 2 %من إجمالي المبادلات عبر الانترنت.

في قراءة أولية للأرقام، يتبين أن المشكلة في الجزائر لا تقتصر فقط على غياب التجارة الالكترونية، فعمليات الفوترة أو التأمين ليس لها علاقة بالتجارة الالكترونية، وإنما بانعدام الثقة في الجهاز البنكي، وهذا ما يطرح تساؤلات عديدة حول إعادة هيكلة حقيقية لنظام الدفع ككل أو إيجاد حلول بديلة.

بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها السلطات الجزائرية من أجل تطوير الدفع عبر الانترنت، إلا أن الأهداف المرجوة من هذا الأخير لم تصل إلى منتهاها، ولم يستطع النظام البنكي أن يشكل رافعة للدفع عبر الانترنت رغم أنها الوسيلة الأكثر استعمالا في العالم، والأكثر تأثرا بالتطور التكنولوجي، حيث يشهد العالم أجيالا جديدة من طرق الدفع عبر الانترنت.

وتم تمديد آجال وضع وسائل الدفع الالكتروني، على مستوى الفضاءات التجارية، إلى 31 ديسمبر 2023، حسبما جاء في قانون المالية التكميلي ل 2022، الذي نشر في العدد 53 من الجريدة الرسمية. كما وقعت الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية "نفطال"، وبنك الجزائر الخارجي اتفاقية تقضي بتوفير البنك العمومي لأجهزة الدفع الالكتروني على مستوى نقاط البيع التابعة لنفطال. (الخميس. 14 أفريل 2022 15:34)

كما تم التوقيع على اتفاقية لوضع أكثر من 2300 جهاز دفع الكتروني على شبكة نفطال. (الأربعاء. 01 أوت 2018 14:51)

كما وقعت مؤسسة بريد الجزائر والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية يوم الأربعاء بالجزائر العاصمة على بروتوكول اتفاق يهدف تطوير وسائل الدفع الالكتروني بالجزائر. (السبت. 20 جانفي 2018 17:50)

وأطلق المتعامل العمومي بريد الجزائر يوم السبت بالجزائر العاصمة أرضية نقدية جديدة تسمح بتعبئة وتسديد فواتير الأنترنت الثابت (الانترنت عالي التدفق- أ دي أس أل) وكذا انترنت النقال وذلك عن طريق البطاقة الإلكترونية الذهبية. (الأحد. 02 جويلية 2017 18:16)

كما أطلق الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري (كاكوبات) خدمة الدفع الإلكتروني للاشتراكات لفائدة مستخدمي الصندوق الحائزين على بطاقات بنكية تمكنهم من دفع اشتراكاتهم عن بعد حسبما علم لدى الصندوق.

7.نظم حماية بيانات المستخدم الجزائري في ظل الاقتصاد الرقمي (المرجعية التشريعية):

في ظل تزايد استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات المتطورة والمتشعبة التدفق السيبراني لدى المستخدم الجزائري (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمواطن العادي)، تزايدت معه تهديدات القرصنة الالكترونية والاختراق والفيروسات والأمية المعلوماتية.

بحيث يفتقد العديد من المسيرين للمؤسسات الناشئة لثقافة أمن المعلومات والبيانات التي تمكنهم من حماية المعطيات المتوفرة لديهم آو اتخاذ تدابير الحماية والاحتياطات اللازمة لتأمين الشبكة الداخلية للمؤسسة الخاصة بهم.

إذ أكدت دراسة بارومتر 2018 حول "الأمن السيبراني في المؤسسات الجزائرية" ضعف مقاييس تأمين نظام المعلومات للمؤسسات الجزائرية بسبب عدم ايلائها الأهمية الكافية للأمن السيبراني. مما أكدت نتائج هذه الدراسة على ضرورة تطوير نظم تأمين أنظمة البيانات والمعطيات لدى المؤسسات الجزائرية بهدف حمايتها من الهجمات الالكترونية المتكررة والمضادة.

مما كشفت الدراسة أيضا أن ثلث الشركات الناشطة في مجال المعلوماتية أي 27بالمائة منها تعرضت لاختراق أنظمة معلوماتها بواسطة الفيروسات، في حين أن 15بالمائة منها فقدت بياناتها جراء أخطاء بشرية "الإهمال المهني" فيما نجد 47بالمائة من المختصين في الإعلام الآلي يعتبرون أن أنظمة المعلوماتية للمؤسسات الجزائرية غير محمية بالشكل الكافي ضد كل التهديدات السيبرانية ، وأن حوالي 80بالمائة من العاملين في هذا المجال يعتبرون أن حدوث عطب في أنظمة المعلومات يتسبب في عواقب وخيمة على نشاط المؤسسات إداريا وتجاريا.

وعليه، جاءت النصوص القانونية الحمائية الجديدة (المستحدثة) أو المعدلة للقوانين الموجودة متماشية مع أنظمة الولوج لعتبة الاقتصاد الرقمي ومن ثمة تسهيل عملية التحول لبيئة الاقتصاد الرقمي بكل مجالاته انطلاقا من تعديل قانون العقوبات وتعديل قانون الإجراءات الجزائية...

أولا. تعديل قانون العقوبات:

1) **تعديل قانون 2004:** استحدث المشرع الجزائري قسم في قانون العقوبات بعد تعديله، (القانون رقم04-15 المؤرخ في 10-12-2004)

ونجد أن القانون ركز على الاعتداءات التي تمس أنظمة المعلوماتية في القسم 07مكرر المعنون "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" من المادة 394مكرر إلى غاية المادة 394مكرر07.

مما نصت المادة 394مكرر على عقوبة من 03 أشهر إلى سنة وغرامة تقدر بخمسين ألف إلى عشرة آلاف دج لكل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل جزء من منظومة المعالجة المعلوماتية.

وتضاعف العقوبة إذا ترتب حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة وإذا ترتب عن أفعال إعلان تخريب نظام اشتغال المنظومة والعقوبة من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من خمسين ألف إلى خمسة عشر ألف دج وهي الصورة البسيطة للجريمة في الدخول أو البقاء غير المشروع.

كما نصت المادة 394مكرر2 على الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية تقدر بـ 500.000 دج إلى 200.000 دج. أما العقوبة المقررة لاستخدام المعطيات في ارتكاب الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية وكذا حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال المعطيات المتحصل عليها من الجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية هي الحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 100.000.000 إلى 500.000.000 دج. (عمارة مسعودة، عباس راضية، ملتقى تأثير الرقمنة على قطاع العدالة في الجزائر 11 و 12أفريل2021 ص13 – 16)

كما أقرت عقوبات تكميلية إلى جانب العقوبات الأصلية في نص المادة 394مكرر3 أين ضاعفت العقوبة المقررة سالفا إذا استهدفت الدفاع الوطني أو الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام.

إلى جانب المصادرة وإغلاق المواقع الالكترونية وحتى إغلاق المحل أو أماكن اشتغال إذا ارتكبت الجريمة بعلم مالكها، حسب المادة 394مكرر6 مع الاحتفاظ بحقوق الغير.

2) **<u>تعديل قانون 2020:</u>** قام المشرع الجزائري بتعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم20-06 المتضمن تعديل قانون العقوبات، حيث استحدث المشرع الجزائري وتتم لمواجهة الجرائم المستحدثة في الحجر الصحي بسبب أزمة كورونا في الباب الأول من الجزء الثاني بفصل سادس مكرر معنون: "نشر وترويج الأخبار أو الأنباء التي تمس بالنظام والأمن العموميين" من خلال المادة 196مكرر والذي جرم من خلالها كل نشر أو ترويج عمدي بأي وسيلة كانت أخبارا أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور يكون الغرض منها المساس بالسلامة والأمن العموميين والنظام العام في الدولة والترويج عمديا.

وتكون العقوبة بين الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 100.000 إلى 300.000دج وتضاعف العقوبة في حالة العود، بالمقابل يمكن الوصول إلى المروج المحتوى غير القانوني والكاذب على الشبكات الاجتماعية من خلال التعاون بين الحكومة المعنية (صاحبة الشكوى) والجهة المالكة للمنصة. (عمارة مسعودة، عباس راضية، ملتقى تأثير الرقمنة على قطاع العدالة في الجزائر 11 و 12أفريل2021 ص13 – 16)

وقد قامت شبكة الفايسبوك بالالتزام بالتعاون مع عدة حكومات عبر العالم للحد من نشر الأخبار الكاذبة ومنع نشر المحتوى الذي يحرض على العنف والكراهية.

ورغم الإمكانيات القانونية والبشرية التي رصدتها الجزائر لتتصدى للجرائم الالكترونية بالتنسيق مع المتعامل العمومي "اتصالات الجزائر" الذي أنشا مركزا عملياتيا للأمن المعلوماتي هدفه مواجه الهجمات الالكترونية ضد كافة هياكل المؤسسات، مشيرا لشركة "كسبرسكي" التي أحبطت 95الف هجمة الكترونية ضد الجزائر التي صنفت في سنة 2018 الأولى عربيا و14عالميا من حيث البلدان الأكثر تعرضا للهجمات الالكترونية، كما أن موقع الفايسبوك فكك في نوفمبر 2020 سبع شبكات تنشط بحسابات وصفحات مزيفة في خمس دول منها الجزائر. (عمارة مسعودة، عباس راضية، ملتقى تأثير الرقمنة على قطاع العدالة في الجزائر 11 و 12أفريل2021 ص13 – 16)

وترجع الزيادة في الجريمة الالكترونية إلى وزيادة العمل عبر شبكة الانترنت بشكل مكثف، فحسب آخر تقرير للموقع الالكتروني "داتا ريبورتال" المختص في الإحصائيات الخاصة بأنترنت الهاتف الثابت والنقال في العالم فإن عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر ارتفع إلى 3.6 مليون سنة2020 منتقلا بذلك إلى 26.35مليون مستخدم غاية 31جانفي2021. الجزائر قادرة على التصدي لمختلف الجرائم الالكترونية ، consulte 99501-2021-01-07-17-18-09 www.aps.dz/ar/algerie// ;https) le 11/10/2021. a18h50m.)

ثانيا. تعديل قانون الإجراءات الجزائية في 2015 و 2020: لقد وردت تقنية التقاضي الالكتروني في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم بموجب الأمر 15 –02 في الفصل السادس في حماية الشهود والخبراء والضحايا من الباب الثاني في التحقيقات في الكتاب الأول تحت عنوان " في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق.

حيث نصت المادة 65 مكرر 27 " يجوز لجهة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته بما في ذلك السماع عبر المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته.... "

ومن أوجه الحماية القانونية تعديل قانون الإجراءات الجزائية بإدراج الرقابة الالكترونية وهو توجه جديد نحو السياسة العقابية المعاصرة وهو ما أشار إليه الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بموجب المادة 125مكرر 1 التي نصت على إجراء تطبيق المراقبة الالكترونية على المتهم في مرحلة التحقيق.

كما تبناه صراحة القانون رقم18-01 المؤرخ في 30-01-2018 كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة. (القانون رقم18-01 المؤرخ في 30-01-2018 المتمم للقانون رقم 05-04 المؤرخ في 06-02-2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية العدد10 الصادرة في 30-01-2018)

وعليه نلاحظ أن المشرع الجزائري أحدث نقلة نوعية من خلال تبنيه لفكرة التقاضي الالكتروني في منظومته القانونية.

كما اصدر المشرع الجزائري قانونية حمائية خاصة، إذ نظم نصوص قانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال سنة 2009 وكذا قانون حماية المعطيات الشخصية لسنة 2018 .... وهو نشرحه في التالي:

أولا. قانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال سنة 2009: لقد عرف القانون الجزائري تطور كبير في مجال محاربة الجريمة الالكترونية بما يساير التطورات الحاصلة في العالم، فلم يكتف بتعديل نصوص القانون بل نظم البعض الآخر في قوانين خاصة كقانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال مع مراعاة الأحكام القانونية التي تضمن سرية المراسلات والاتصالات.

مما وضع هذا القانون ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الالكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتي والحجز داخل منظومة معلوماتية .

وينص القانون في شقه المتعلق بمراقبة الاتصالات الالكترونية على الحالات التي تسمح باللجوء إلى المراقبة الالكترونية كما تطرق إلى الإجراءات المتعلقة بتفتيش المنظمة المعلوماتية خاصة التعاون والمساعدة القضائية الدولية مما أشار أن المحاكم الجزائرية تختص بالنظر في الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال المرتكبة خارج الإقليم الوطني عندما يكون مرتكبها أجنبيا وتستهدف مؤسسات الدولة الجزائرية أو الدفاع الوطني أو المصالح الإستراتيجية للاقتصاد الوطني.

ثانيا. قانون حماية المعطيات الشخصية لسنة 2018: اعتمد المشرع الجزائري في قانون 18-07 المؤرخ 10-07-2018 الذي شدد على أنه لا يمكن القيام بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي إلا بالموافقة الصريحة للشخص المعني الذي مكنه التراجع عن موافقته في أي وقت.

ويشير النص إلى أن معالجة المعطيات الشخصية يجب أن يتم بطريقة مشروعة ونزيهة ، كما أن تجميعها يكون لغايات محددة وواضحة ومشروعة، وبموجب هذا النص يتم إنشاء سجل وطني لحماية هذه المعطيات يمسك من طرف هيئة مختصة تقيد فيه الملفات التي تكون السلطات العمومية أو الخواص مسؤولين عن معالجتها.

ووضع المشرع الجزائري قواعد للوقاية والكشف عن الجرائم المعلوماتية ومكافحتها من خلال إنشاء :

1) **قانون حماية الوثائق الادارية 21-09:** في إطار تجريم الاعتداء على سرية الوثائق الادارية التي حظيت بعناية كبيرة لأول مرة من طرف المشرع الجزائري والتي تجسدت بعد إصدار الأمر رقم21-09 المؤرخ في 08-06-2021 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الادارية (الأمر رقم21-09 المؤرخ في 08-06-2021، المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الادارية، الجريدة الرسمية العدد45 الصادرة في 09-06-2021) ، حماية جزائية لسرية الوثائق الادارية من خلال تجريم الأفعال التي تشكل اعتداءا على سرية الوثائق وتقرير عقوبات جزائية لها ويتدخل هذا القانون لفرض حمايته على هذه السرية كلما اكتسى الفعل ثوب الجريمة وذلك من خلال تقريره جملة من الأحكام الزجرية لحماية سرية الوثائق من أي اعتداء بهدف النيل من حرمتها وقداستها أو استغلالها في غير المقاصد التي أصدرت من أجلها خاصة في ظل التطور التكنولوجي من جهة وما أنتجته أزمة كورونا (كوفيد 19) من تجاوزات لاسيما في ظل الاستغلال المفرط لوسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.

8. مشروع المواطن الرقمي في الجزائر:

المواطنة الرقمية « Digital Citizenship » والمواطن الرقمي « Digital citizen » هو الشخص الذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات من أجل الانخراط بفعالية والمشاركة في المجتمع الرقمي وشؤونه الاجتماعية والسياسية والدينية مع رفض التسلط.

(https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9 .consulté le 22/05/2022 ; a 19h 50m)

ووفقًا لتعريف "كارين موسبيرجر" أحد مؤلفي كتاب "المواطنة الرقمية: الإنترنت والمجتمع والمشاركة" ، فإن المواطنين الرقميين هم "أولئك الذين يستخدمون الانترنت بانتظام وفعالية". ولديهم أيضًا فهم شامل للمواطنة الرقمية، وهو السلوك المناسب والمسؤول عند استخدام التكنولوجيا.

نظرًا لأن المواطنة الرقمية تُقيِّم جودة استجابة الفرد للعضوية في المجتمع الرقمي، فإنها غالبًا ما تتطلب مشاركة جميع أفراد المجتمع، سواء المرئيين منهم أو غير المرئيين. يشمل جزء كبير من كونك مواطنًا رقميًا مسؤولًا محو الأمية الرقمية، وآداب السلوك، والسلامة عبر الإنترنت، والاعتراف بالمعلومات الخاصة مقابل المعلومات العامة.

(https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9.consulté le 22/05/2022 ; a 19h 50m)

غالبًا ما يستخدم الأشخاص الذين يصنفون أنفسهم كمواطنين رقميين تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع في إنشاء المدونات واستخدام الشبكات الاجتماعية والمشاركة في الصحافة عبر الإنترنت.

على الرغم من أن المواطنة الرقمية تبدأ عندما يقوم أي طفل أو مراهق أو بالغ بالتسجيل للحصول على عنوان بريد إلكتروني أو حساب بشبكات التواصل الاجتماعي، ونشر الصور والفيديو عبر الإنترنت، واستخدام التجارة الإلكترونية لشراء البضائع عبر الإنترنت، و / أو المشاركة في أي وظيفة إلكترونية هي B2B أو B2C ، فإن تتجاوز عملية أن تصبح مواطنًا رقميًا نشاط الإنترنت البسيط.

ووفقًا "لتوماس همفري مارشال"، عالم الاجتماع البريطاني المعروف بعمله في مجال المواطنة الاجتماعية وهو الإطار الأولي للمواطنة ويضم ثلاثة تقاليد مختلفة: الليبرالية، الجمهوري، و ascriptive التسلسل الهرمي.

(https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9.consulté le 22/05/2022 ; a 19h 50m)

ضمن هذا الإطار، يحتاج المواطن الرقمي إلى الوجود من أجل تعزيز تكافؤ الفرص الاقتصادية وزيادة المشاركة السياسية.

وبهذه الطريقة، تساعد التكنولوجيا الرقمية على تقليل الحواجز التي تحول دون المشاركة كمواطن في المجتمع. وفي كل عام، يستضيف الشركاء الفيدراليون في منع التنمر قمة لتسليط الضوء على عملها لمنع التسلط عبر الإنترنت، خاصة في المدارس وبين الطلاب، في محاولة لتصبح مواطنين رقميين مسؤولين.

فبفضل الثورة الهائلة في التطور التكنولوجي والمعلومات الرقمية، التقنية أصبحت جزءً هاماً لا يستغنى عنها في نسيج حياتنا لما تقدمه من تيسير مهام ووظائف حياتنا اليومية يستعين بالتقنيات الحديثة والمتنوعة للتواصل مع الآخرين والوصول لمصادر المعلومات المختلفة.

وثورة التكنولوجيا والمعلومات التي نعيشها تحمل معها الكثير من الايجابيات والسلبيات للفرد والمجتمع، ومن واجبنا كأفراد ومستخدمين للتقنية أن نسعى ونتعاون لتوظيف التقنية في الطرق الصحيحة ووفقا لقواعد أخلاقية سليمة، مع مراعاة نية والقانونية، والتي ستعمل على الحد من سلبيات التقنية على المجتمع.

إذا كان مصطلح المواطن الرقمي يشير إلى المستخدمين لتكنولوجيا المعلومات، فإن الوطن الرقمي يشير إلى التأثير الكبير الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات على الحياة البشرية، فهي لم تدع أي مجال إلا اقتحمته وبسطت نفوذها وسيطرتها عليه، فأنتجت ما يسمى بـ " الإنسان الرقمي " الذي تتمحور حياته كلها حول تكنولوجيا المعلومات.

(https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9.consulté le 22/05/2022 ; a 19h 50m)

وعليه، لا يمكن أن يكون لدينا مواطن رقمي بدون وجود وطن رقمي، الذي يشير إلى العالم الالكتروني الذي أنتجته.

إن المواطن الرقمي هو مواطن ديمقراطي، لكنه لا يؤمن بالديمقراطية النيابية، أي لا يريد أن ينوب عنه منتخبون محليون في تقرير ما يريد ، أن يكون شريكا حقيقيا في الحكم، لقد أصبح لديه مقعد على

طاولة الرئيس حيث يستطيع مخاطبة رئيسه بشكل مباشر دون الحاجة إلى وسيط عن طريق البريد الالكتروني.

وبفضل الانترنت سوف يتراجع الإهمال السياسي ومقاطعة الانتخابات الذي ميزت السنوات الأخيرة في كل دول العالم، إلى مشاركة سياسية قوية، نظرا لسهولة إبداء الرأي والتواصل وكذلك بفضل ظهور الانتخابات الالكترونية.

ففي ظل نفوذ تكنولوجيا المعلومات في المجتمع البشري، بدأ الحديث عن ميلاد "الجمهوريات الالكترونية" وأنظمة ديمقراطية جديدة، وفي خضم ذلك بدأت تتجسد ظاهرة الانتخابات الالكترونية كلازمة حتمية لظهور هذه الجمهوريات، وهذا النظام الديمقراطي الجديد، وقد أصبحت تمارس وتتطور في عدد من الدول، وسوف تتم مستقبلا أيضا بواسطة وسائل الاتصال الحديثة وعن بعد.

وقد أوضح الباحث "لستر ثرو" أن الاستفتاءات الشعبية سوف تتحدى الحكومة النيابية; فلماذا يجب على المواطن الذي يحق له الاقتراع أن يطرح معتقداته من خلال نائب منتخب، في الوقت الذي يمكنه أن يعبر عن رأيه بصفة مباشرة ؟

وأطلقت وزارة الداخلية مشروع المواطن الرقمي في الجزائر سنة 2013 والذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الادارية وفق نظام الكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 39ثانية.

(https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9.consulté le 22/05/2022 ; a 19h 50m)

ولأهمية استخدام التكنولوجيا داخل وخارج البيئة الاجتماعية وكذا المدرسية فإن للمواطنة الرقمية تسعة عناصر مهمة وهي:

(https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9. consulté le 13/10/2022 ; a 22h 30m)

- **الوصول الرقمي :** على الرغم من أننا نعيش في عصر رقمي إلا أنه يصعب على الجميع الوصول إلى التكنولوجيا، إذ لا يستطيع جميع الطلاب شراء أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية للوصول إلى عالم الانترنت، وبالتالي يتوجب على المعلمين توفير بدائل مناسبة لاحتياجات الطلاب.
- **التجارة الإلكترونية :** تسلط التجارة الإلكترونية الضوء على أهمية الاستخدام الصحيح للمال في العالم الرقمي.
- **الاتصال الرقمي:** عملية الاتصال والتواصل وتبادل المعلومات عبر الانترنت.
- **محو الأمية الرقمية :** تهدف إلى القدرة على التمييز بين المحتوى الرقمي الحقيقي والمزيف.
- **اللياقة الرقمية :** يشجع هذا المحور سلوك الطلاب عبر الانترنت للاستجابة بشكل إيجابي للمحتوى المقدم على الانترنت.
- **القانون الرقمي :** يتعامل القانون الرقمي مع الحقوق والقيود القانونية التي تحكم استخدام التكنولوجيا.
- **الحقوق والمسؤوليات الرقمية :** الحقوق والحريات التي يتمتع بها الشخص في العالم الرقمي.
- **الصحة والسلامة الرقمية :** تتمثل في تعليم المستخدمين كيفية حماية أنفسهم في العالم الرقمي.
- **الأمن الرقمي :** حماية الأجهزة من هجمات البرامج الضارة.

خلاصة البحث التطبيقية:

يبقى الاقتصاد الرقمي اقتصاد معرفي بامتياز يقوم في الأول وفي الأخير على حسن إدارة المعارف الالكترونية والمعلومات التقنية (المدخلات) المتوفرة لدى المواطن عبر شبكة الانترنت في الوقت المناسب من خلال التسويق الالكتروني الذي تصبه الإدارة الالكترونية (المخرجات) باستخدام أنظمة جديدة متطورة قائمة على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أصبحت من سهولة تبادلها بين أكف العديد من البلدان في العالم عامة والجزائر بصورة خاصة بكبسة زر.

غير أنه رغم مساعي الجزائر الحثيثة الرامية لتحقيق تطور في استخدام الاقتصاد الرقمي الذي بات بمثابة وجه للاقتصاد الجديد وليس بديلا للاقتصاد التقليدي، بما يعد ركيزة مهمة لا مناص منها في التقدم العلمي والاجتماعي والتطور الاقتصادي، إلا أن هذه المساعي المكثفة لم تصل إلى المستوى المطلوب والمأمول، وهذا راجع لضعف الإمكانيات والوسائل (البنية التحتية) المتاحة لتطوير عناصر البعد الاقتصادي الرقمي هذا من جهة، وتخوف المواطن الجزائري بدرجة منقطعة النظير من الولوج الجزئي أو الكلي لحيثيات هذه الثورة العلمية والرقمية – استخدام التحديث الهندسي الرقمي – مثل ما هو حاصل في الدول المتقدمة برمتها من جهة أخرى.

ومن أهم نتائج خلاصة البحث التطبيقية حول مشروع البحث – **فرقة البحث** – المعنون بـ : " **الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري** " المتوصل إليها من خلال الدراسة المسحية والوصفية التحليلية، نذكر التالي:

1. التحول الرقمي في الجزائر لم يعد خيارا لاسيما بعد جائحة كورونا بل ضرورة تطبيقية إجبارية تستدعى من المؤسسات المسوقة للمنتجات البنكية والتعليمية... تسريع وتيرة التحول الرقمي بما يمكن من مواجهة المخاطر والتحديات التي تقذفها تكنولوجيا المعلومات أو سوء استخدام أبعاد المشاريع الالكترونية من قبل الأفراد أو القطاع الخاص.
2. هناك وعي كبير لدى أصحاب القرار بضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر ولو بخطى بطيئة وغير كافية أو غير ملائمة ، مما نجد الكثير من تطبيقات التجارة الالكترونية لا ترق لسرعة وكفاءة التحول الفعال الذي يهدف لتطوير أصول وخدمات الرقمنة وبالتالي، فعالية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر.
3. نقص أو انعدام مؤهلات وكفاءات التقانة الرقمية التي تعمل على تطوير المهارات الرقمية العملية لدى مستخدم شبكة الانترنت (المواطن الجزائري العادي) المعني بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
4. ضعف شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية دائما (البنية التحتية) في الجزائر مما يعطل استكمال المشاريع الالكترونية في الوقت المناسب وبالتالي، تأخير المعاملات المالية.
5. قلة رؤوس الأموال المستثمرة في الجزائر فيما يتعلق بالاستثمار في النظم الالكترونية والتسويق العالمي لها – خدمة العملاء والزبائن الرقمية – في سبيل تطوير برمجيات الحواسب أو

برمجيات تطوير وتعميم خدمة شبكة الانترنت وصيانتها لدى المواطن الجزائري العادي المعني بالتحول الفوري نحو الاقتصاد الرقمي.

6. عدم تحيين وتوفير برامج تدريبية تعنى بتنمية القدرة المعلوماتية للباحثين المهتمين والمشرفين على تطوير الاقتصاد الرقمي وتفعيله لدى المواطن الجزائري.
7. قلة الدراسات والبحوث المتعلقة بالاقتصاد الرقمي لبلورة حيثياته الجديدة في الجزائر ماعدا بعض الكتابات المحتشمة المتناثرة ضمن طيات المجلات العلمية ومنصات البحث العلمي مما قد يبطئ عملية مزامنة ومتابعة التحديث الذي يعرفه الاقتصاد الرقمي.
8. عدم تشجيع المجتمع الجزائري (المواطن الجزائري) المستمر على استخدام النظم الالكترونية ومن ثمة تحديث مهاراته المعلوماتية التي تضمن له الإبحار الالكتروني بكل سلاسة باعتبار الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المنتجات البنكية الالكترونية ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات البنكية والفرد الجزائري على حد سواء.
9. ضعف شبكة تكنولوجيا الأمن الالكتروني التي من شأنها مواجهة مجمل مخاطر التعاملات المالية الالكترونية على اعتبار أن تكنولوجيا الأمن التقليدية غير مناسبة للتحول الآمن نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، إذ تكشف لنا التقارير ضعف البيئة القانونية للتحول الرقمي في الجزائر حيث عرفت العديد من المواقع الرسمية في الجزائر حملة من الخروقات وتجسس سيبراتي « TemPingceder 2018 » (بريد الجزائر ثم موقع اتصالات الجزائر 2017، وكالة الأنباء الجزائرية بنفس التاريخ ...) جعلت الجزائر تلتفت للقرصنة الالكترونية كونها تضررت من هذه البرمجيات الخبيثة والمهددة وتصنفها في قانون العقوبات المتمم والمعدل بهدف حماية مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والحفاظ على حقوق المواطن الرقمي.

نتائج البحث:

بعد القراءة التحليلية المعمقة لمضمون مشروع البحث – **فرقة البحث** – المعنون بـ : " **الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري**" وإسقاطها واقعيا بما يتماشى والمنتجات البنكية الرقمية المراد تسويقها للمجتمع الجزائري حتى يتسنى له اتخاذ القرارات بشأنها توصلنا إلى جملة من الملاحظات والنتائج الميدانية المهمة، تتراوح بين المعوقات التطبيقية التي تحول بين مجهودات إتمام عملية التحول الرقمي في الجزائر، والانجازات الفعلية القيمة التي أفرزها الاقتصاد

الرقمي على المجتمع الجزائري فيما يتعلق باتخاذ القرارات حول المنتجات البنكية (المواطن الرقمي)، الأمر الذي **استدعى منا كفرقة بحث** الوقوف عن كثب، عند تفاصيل تطبيقات المشاريع المختلفة المنجزة في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

حيث يمكننا أن نستخلص لمشروع البحث – **فرقة البحث** – المعنون بـ : " **الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري** " النتائج التالية:

1. جاء الاقتصاد الرقمي في الجزائر كنتيجة حتمية كرونولوجية للتطور المذهل والمتتابع الذي عرفه مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال « Technologie d'information » عموما الذي ينطلق أساسا من خلال توظيف تكنولوجيا الحاسوب «computing »، وتكنولوجيا الاتصال الرقمية « Numérique Communication Technology» وأدوات التخزين « Storage Tools » وقواعد المعلومات والبيانات « Data & information Bases » والبوابات الموضوعية على الانترنت « subject Gateways » وبرامج الاسترجاع الرقمية (التشفير والترميز) الفائقة الدقة والسرعة « digital information Retrieval Tools » ومواكبة أنظمة إدارة المعرفة « Knowledge management » في ظل مجتمع المعرفة « Knowledge society » والتحكم الرقمي (NC) « Numerical Control» عموما وكذا التحكم الرقمي بالحاسوب (CNC) « Numerical Control computing» الذي يركن إليه المواطن الرقمي « digital citizen » في الجزائر.
2. فرضت جائحة كورونا ضرورة التقارب الرقمي الافتراضي والتباعد الاجتماعي في الجزائر والإسراع في تنفيذ النسق الإداري الالكتروني (المواطن الالكتروني) الشامل والمرن.
3. تعد جائحة كورونا من بين أهم الدوافع المسرعة نحو التحول الرقمي بخطوات تطبيقية وتشريعية بالغة الأهمية (بعث مشروع الجزائر الكترونية من جديد) رغم عدم كفاية البيئة التشريعية المؤطرة للتحول الرقمي في الجزائر.
4. تطبيق المعلوماتية في النظام المصرفي والمجال البنكي أدى إلى وجود أنظمة دفع ومعاملات مالية الكترونية تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الرقمي في الجزائر وكذا ضمن قطاع الصحة والتعليم والتجارة (الصحة الالكترونية التعليم الالكتروني والتجارة الالكترونية).

5. الإدارة الالكترونية هدفها تقريب الإدارة من المواطن أينما وجد أي تذويب الحدود الجغرافية والزمنية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهو ما وجدنا رواسنه منتشرة ضمن مختلف المؤسسات البنكية الجزائرية.
6. يتمثل مبدأ الاقتصاد الرقمي في سرعة انتقال المعلومات وتداولها من المصدر نحو المتلقي (سرعة الانتشار) أو المشاركين (التفاعلية) بكل مصداقية وموثوقية بما يضمن سرعة استقطابها وبأقل تكاليف وجهد.
7. الخدمة البنكية التي تقوم على تسويق المنتجات البنكية – رغم قلتها – تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يواكب التطورات العالمية الحاصلة ويمكن النظام المصرفي الجزائري من بناء الاقتصاد الرقمي وتطويره.
8. قد تكون البيانات المحفوظة على الوسائط الإلكترونية عُرضة للإلغاء سواء بسبب خطأ من المستخدم أو بسبب تغيير في حالة الوعاء الالكتروني المستخدم أو بسبب سوء الاستخدام بالإضافة لذلك بسبب قصر عمر هذا النوع من الأوعية التخزينية ونظم الاسترجاع.
9. الاعتماد على نظام الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري ساهم إلى حد كبير في بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر عبر إدخال وسائل وأدوات الكترونية متطورة كالبطاقة البنكية والمقاصة الالكترونية والبطاقة الذهبية.... التي من شأنها مواكبة تطور الأسواق والمعاملات التجارية والاقتصادية العالمية.
10. يعزز التسويق الالكتروني من فرص التعريف بالمؤسسات البنكية والاقتصادية الجزائرية وكذا خدماتها الرقمية وإستراتيجيتها التسويقية القائمة على البعد الالكتروني بما يحقق التنافسية بين المؤسسات المالية – الغائبة – من خلال بعض الاتفاقات الدولية – mastercard « global banking ».
11. هناك تحسن ملحوظ من ناحية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر حيث برز إلى الواجهة نية واضحة لدى السلطات لولوج مجتمع المعلومات من خلال ما يسمى الصحة الالكترونية والتعليم الالكتروني مع الإشارة القصوى أننا مازلنا متأخرين في العديد من الميادين خاصة التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.
12. تعدد المخاطر المترتبة على تقديم الخدمات المالية الالكترونية بسبب عدم توفر الحماية الكافية لتامين سلامة نقل المعلومات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية.

13. انخفاض بل انعدام ثقة المواطن الجزائري في التعامل من خلال النظام الالكتروني الحديث نظرا لقلة الوعي بالشبكة المعلوماتية وعدم الثقة في التسديد أو الدفع أو الشراء بالوسائل الالكترونية (غياب التسويق الخدماتي الالكتروني المكثف للمواطن الجزائري) وهو ما يعطل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.
14. رغم مشروع الانتقال الالكتروني في الجزائر« E – ALGERIE » منذ 2008، احتلت الجزائر بعد 10سنوات المرتبة 150 عالميا من أصل 193 دولة (مرتبة متدنية) حسب المؤشر العالمي للخدمات الالكترونية الذكية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2018.

اقتراحات البحث:

من خلال مشروع البحث – **فرقة البحث** – المعنون بـ : " **الاقتصاد الرقمي كنموذج لتسويق المنتجات البنكية وتأثيره في اتخاذ القرارات على المجتمع الجزائري** "توصلنا إلى صياغة جملة من الاقتراحات الضرورية لبناء مقومات الاقتصاد الرقمي في الجزائر وتطوير حيثياته العلمية والعملية من أجل مواكبة التطورات العالمية التي يقذفها مجال الإدارة الالكترونية والاستثمار في النظم الالكترونية وتحسين الجهود الرامية لمسايرة احتياجات ومتطلبات الزبائن (المجتمع الجزائري الرقمي)، والتي نجملها في التالي:

1. يجب توسيع شبكات الانترنت في الجزائر برمتها بما فيها الانترانت والاكسترانت والايثرنت Ethernet....
2. ضرورة العمل على تطوير وتقوية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لاسيما فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقمية والإعلامائية وخدمات الاتصالات لبناء الاقتصاد الرقمي بهدف الاستخدام الأمثل والصحيح لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة والمجتمع المعرفي.
3. الرفع من نسبة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة في مجال التحول نحو الاقتصاد الرقمي باعتبارها ركيزة أساسية لتقديم وعرض الخدمات رقمية بالغة الدقة والتطور.

4. العمل على تكيف البرامج التعليمية والتدريبية وتعميمها في شتى المؤسسات الاجتماعية بحيث تتماشى والتحولات الرقمية التي تستدعيها تطبيقات الاقتصاد الرقمي ومن ثمة ترسيخ ثقافة التعامل الالكتروني لدى الزبائن من خلال الدورات التدريبية المجانية.
5. الاقتراب من الزبائن من خلال الاتصال الشخصي وذلك من خلال التجمعات الافتراضية التي تشرح لهم نظم الوسائط الالكترونية المستخدمة.
6. تفعيل وتحديث البرامج التوثيقية في الجامعات والمعاهد الجزائرية...، وكذا إدراج مقاييس وأعمال تطبيقية ومشاريع دكتوراه وماستر تعني بسبل بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر بهدف تقليص الفجوة الرقمية بيننا وبين الدول المتقدمة وتحسين المستوى العلمي والتكنولوجي بما يوفر مناصب شغل وفرص عمل للفرد الجزائري وبالتالي الإسراع بتحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي (المواطن الرقمي).
7. العمل تطوير البنية القانونية والتشريعية للأعمال الالكترونية المتعلقة بالمنتجات البنكية من خلال إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالمعاملات الالكترونية المالية والتي تشكل مظلة حماية قانونية للمواطن المستخدم لهذه المنتجات البنكية بما يسمح بالتحول القانوني نحو المجتمع المعرفي.
8. تعميم خاصية النشر الالكتروني لمختلف مضامين وأبعاد الاقتصاد الرقمي عبر مختلف وسائل الإعلام المتوفرة داخل المجتمع الجزائري قصد تعميم الثقافة المالية والاقتصاد الرقمي.
9. العمل على تضييق الفجوة الرقمية بين الأفراد المستقبلة لمضامين الاقتصاد الرقمي والمؤسسات والشركات التي تملك تطبيقات وبرامج تكنولوجيا المعلومات.
10. جمع وتوفير خدمات الدفع الالكتروني ووضعها في متناول الجميع (المواطن الرقمي).
11. تشجيع استغلال تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي لدى الجميع (المواطن الرقمي) بهدف تقليل التكاليف والحصول على خدمة مرجعية ذات جودة عالية.
12. ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الحديثة والتحكم الرقمي الجيد في البرامج والأنظمة المستخدمة في مجال الاقتصاد الرقمي
13. ضرورة التحديث المستمر للمواقع الالكترونية والاعتماد على البرمجيات والنظم الالكترونية التي تتميز بالسرعة والدقة والسرية والخصوصية والأمان بهدف تعزيز الأمن الالكتروني.

14. ضرورة إبرام عقود واتفاقيات مع مؤسسات دولية رائدة في مجال تكوين الكوادر البشرية على استخدام وصيانة تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الخبرات الأجنبية بهدف تحديث وحماية أبعاد التكنولوجيا المتطورة في الجزائر.
15. ضرورة تعزيز تكنولوجيا الأمن الالكتروني وتبني برامج حماية سيبرنطيقية ملائمة لضمان مواجهة مجمل مخاطر التعاملات المالية الالكترونية وتأهيل كافة الموظفين والتسويق للخدمات الالكترونية للزبائن التقليديين لتسريع وتأكيد التحول الآمن نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر.
16. استغلال الوضعية الوبائية الحالية في الجزائر التي أكدت الحاجة الملحة للرقمنة في كافة المجالات لاستكمال المشاريع المالية الالكترونية بمشاركة المبادرات الخاصة بما يضمن النقائص والمخاطر المستقبلية غير المنظورة.
17. ضرورة نشر الوعي بالمعلوماتية لدى المجتمع الجزائري حتى يتسنى له إدراك أهمية اتخاذ القرارات الكترونيا ومزاياها، وبالتالي تفعيل الحماية الكافية للزبائن بقصد اتخاذ القرار الآمن.

خاتمة:

إن التحوّل الرقمي في الجزائر ليس مجرّد عملية ترتبط فيها الآليات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فيما بينها فحسب، بل تنصهر فيها بالمعنى الحرفيّ للكلمة، ويتطلب هذا التحوّل التكنولوجي وضع إستراتيجية رقمية محكمة للدولة الجزائرية، وتوفير الظروف الضرورية والكافية ذات الطابع المؤسّساتي والبني التحتية والسيادة الرقمية الوطنية، وضرورة التفاعل الفعال بين المؤسّسات والأوساط العلمية والتعليمية وبين الدولة الجزائرية والمواطنين (المواطن الرقمي)، وإعادة النظر في شروط تنظيم العمل وكيفية تطبيقه في ظل الاقتصاد الرقمي.

ناهيك، فإنّ التأخير في عملية التحوّل الرقمي في فترة معّينة، أصبح تاريخيا لا رجعة فيه ولا يُمكن تعويضه بحكم أن جميع مجالات الاقتصاد العالمي تحتم على الجزائر ضرورة التوجه السريع والفوري نحو رقمنة الاقتصاد لمواكبة التطورات الهائلة الحاصلة في الاستثمار والتجارة الالكترونية بما يتماشى ومعطيات الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد في إدارة جل أنشطته على شبكة الانترنت. ورغم ذلك، وفي ظل اتساع استخدام شبكة الانترنت في العالم ، تمكنت الجزائر – خاصة في ظل جائحة كورونا – من الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات برمته باعتباره من بين الخيارات البديلة والهامة في سياق التحول نحو الاقتصاد

قائمة المراجع

I. البيليوغرافيا باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إتحاد المصارف العربية، *التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت*، لبنان، اتحاد المصارف العربية،2000
2. أحمد، بن عبد الرحمن. *مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية*، الرياض، دار المريخ، 2001
3. بوشول، فائزة وآخرون، *"واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر"*، جامعة سطيف.
4. بوعافية، رشيد. *الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي في الجزائر*، ط1، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006
5. التلاحمة، خالد إبراهيم، *التشريعات المالية والمصرفية من الوجهتين النظرية والعملي*، ط.1، الأردن، دار الإسراء للنشر والتوزيع، 2004
6. الجاسم، جعفر. *استخدام تكنولوجيا المعلومات*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005
7. حجازي، محمد حافظ. *المنظمات العامة: البناء، العمليات، النمط الإداري*. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2002
8. حداد، أكرم. *النقود والمصارف*، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005
9. حسن، عثمان. *المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية*، بيروت: منشورات الشهاب، 1995
10. دانكان، جاك؛ ترجمة: الحديدي، محمد. *أفكار عظيمة في الإدارة – دروس من مؤسسي ومؤسسات العمل الإداري*. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1989
11. دويدري، رجاء وحيد. *البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العملية*، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2000
12. الديلمي، عبد الرزاق محمد. *عولمة التلفزيون*، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2005
13. الديوه جي، عبد الإله. *التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت*، لبنان، اتحاد المصارف العربية، 2000
14. الزيدي، وليد. *التجارة الالكترونية عبر الانترنت*، ط.1، الأردن، دار الحامد للطباعة والنشر، 2004

15. الشرقاوي، علي. *العملية الإدارية – وظيفة المديرين*. الإسكندية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002
16. الشمرتي، حامد؛ الفضل، مؤيد. *الأساليب الإحصائية في إتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004
17. الشمري، هاشم؛ الليثي، ناديا. *"الإقتصاد المعرفي"*، ط.1، دار الصفاء، للنشر والتوزيع ، عمان، 2008
18. عبد الهادي، محمد فتحي. *البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات*. القاهرة: مكتبة الدار العربية، 2003
19. علاقي، مدني عبد القادر. *الإدارة دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية*. جدة: مكتبة دار هران للنشر والتوزيع.
20. عليان، ربحي مصطفى؛ غنيم، عثمان محمد. *مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000
21. عليان، ربحي مصطفى؛ غنيم، عثمان محمد. *مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000
22. العواودة، عيسى محمود عيسى. *أحكام الشيك : دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالقانون*، جامعة القدس، فلسطين، 2011
23. عياصرة، معن محمود؛ محمد بني مروان، أحمد. *القيادة والرقابة والإتصال الإداري*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع ط.2، 2015
24. قاسيمي، ناصر. *الإتصال في المؤسسة: دراسة نظرية وتطبيقية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011
25. القاضي، راكان. *أثر العوامل والأساليب المستخدمة في فعالية قرارات الحكام الإداريين*. الإمارات: دار الخليج، 2014
26. القليوبي، سميحة. *الأوراق التجارية*، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1999 ،ص 298
27. لعويسات، جمال الدين. *الإدارة وعملية إتخاذ القرار*. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2005

28. محمد الهادي، محمد. *الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات*. مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990

29. محمد عبد الوهاب، عبد الباسط. *استخدام تكنولوجيا الاتصال في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني "دراسة تطبيقية وميدانية"* . المكتب الجامعي الحديث، 2005

30. محمود، علم الدين. *تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1990

31. المركز الثقافي لشركة فاميلي للمطبوعات. *الموسوعة المنهجية الحديثة: المعلوماتية وعلوم الاتصال والتواصل*، ط01، الجزائر: شركة فاميلي للطباعة والنشر والتأليف والترجمة والتوزيع، 2002

32. المكاوي، عاطف عبد الله. *أنواع المديرين*. مصر: دار الكتب القومية، 2012

33. الموسوي، سنان. *الإدارة المعاصرة الأصول والتطبيقات*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004

34. النجار، فريد راغب. *الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004

35. النجار، فريد. *الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي*، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 2004

36. النجار، فريد. *التجارة والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة*، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006

37. الهاشمي، مجد هاشم. *تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري: مدخل إلى الاتصال وتقنياته الحديثة*، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004

38. هاني محمد، محمد. *الإدارة الإستراتيجية الحديثة*. الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014

39. هاني، محمد دويدار. *العقود التجارية والعمليات المصرفية*، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1994

40. همشري، عمر أحمد. *الإدارة الحديثة للمكتبات ومراكز المعلومات*. الأردن: دار صفاء للنشر، 2001

41. ياغي، محمد عبد الفتاح. *إتخاذ القرارات التنظيمية*، ط.3. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013

42. يوسفي، كمال. *ضغوط العمل لدى القيادة وأثرها على عملية إتخاذ القرار*. الإسكندرية: الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2016

ب. مقالات الدوريات:

1. الدويك، عبد القادر. *تعزيز التجارة الالكترونية وتنوع الخدمات المصرفية للعملاء*، مجلة اتحاد المصارف العربية ، 2000 ، المجلد 20، العدد 235
2. الرفاعي، غالب عوض؛ سعد غالب، ياسين. *الأعمال الالكترونية في المصارف*، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، العلوم الإنسانية، 2002، المجلد 1 ، العدد 2
3. نصيف، عمر عبد الله. *دور كفاية المعلومات في فاعلية إتخاذ القرارات*. مجلة دراسات المعلومات. السعودية. ع. 09، 2010
4. هيكل، السيد خليل. *القرار الإداري الأمريكي*، مجلة العلوم الإدارية، (السنة 16) ، ج.2 ، ع. 01، نيسان 1974
5. سمير، الشيخ علي. *العولمة والتكامل الاقتصادي العربي*، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18 ،العدد 1، سوريا، 2002
6. بوقرن، رفيق. *الصلاحيات الدستورية الاستثنائية لرئيس الجمهورية خلال جائحة كورونا تأثيرها على الحقوق والحريات*، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، عدد خاص ، العدد 34 ، 2020
7. العمران، فتوح عيسى. *التجارة الالكترونية...حاضرها ومستقبلها*، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، بغداد،2004،المجلد 1،العدد 7.
8. عمارة، مسعودة. *الحجر الصحي في الجزائر بين تعزيز التحول الرقمي وتزايد الجرم الالكتروني*، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 02 ، المجلد 35، 2021
9. ضيف، أحمد؛ بوعكاز، عامر. نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الالكترونية بالجزائر – تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد9، العدد2، 2019
10. سلاوتي، حنان. *الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر*، مجلة الإبداع، المجلد4، العدد4، 2014

11. مطرف، عواطف، وآخرون. *عرض تطبيقات الأنظمة الرقمية في المصارف الجزائرية في إطار جهودها للتحول الرقمي*، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 8، العدد1، 2021

12. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03 ، العدد: 02، 2019

13. بحوصي، مجدوب؛ سفيان، بن عبد العزيز. *واقع وآفاق البنوك الالكترونية مع الإشارة إلى مستقبلها* ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد2. 2013

14. دون كاتب، *الشيكات*، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة السابعة، العدد 03 ،الكويت، اكتوبر 2014

15. الدغيثر، عبد العزيز بن سعد. *الشيكات مفهومها وجرائمها والعقوبات المترتبة عليها*، شبكة الالوكة،

16. محمد عبد العظيم أبو النجا، التسويق المتقدم (التسويق العالمي –إدارة العلاقات مع العملاء)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2008.

ج. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. باقر، إخلاص؛ النجار، هاشم، *الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي*، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2007

2. الجزراوي، فيان فاروق. *تطورات الاقتصاد الرقمي وانعكاساتها على مكانة الدولة في النظام العالمي نماذج مختارة*، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2021

3. سحقي، نعيمة. *الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات*، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015

4. صراع، كريمة. *واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر*، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013 -2014

5. العلمي، حسن. *دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر*، مذكرة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية

المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-. 2013

6. غزازي، عمر. *دراسة وتحليل أثر فعالية نظم المعلومات في كفاءة عملية إتخاذ القرارات*، أطروحة دكتوراه: العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر: قسم العلوم الإقتصادية، 2006
7. مخلف، هدى زوير. *"الإقتصاد المعرفي والتنمية البشرية (إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة)"* ، مذكرة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية، جامعة الكوفة، 2009
8. مرابطي وسام. *آليات التسوق الرقمي في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية. 2016

د. النصوص القانونية:

1. الأمر المعدل والمتمم للأمر رقم75-59المؤرخ في26- 09-1995المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية، ع 11.
2. الأمر رقم 10 – 04 المؤرخ في 26- 08- 2010
3. الأمر رقم20-04 المؤرخ في30- 08- 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، ع 08.
4. الأمر رقم21-09 المؤرخ في 08-06-2021، المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الادارية، الجريدة الرسمية العدد45 الصادرة في 09-06-2021 .
5. الجريدة الرسمية ، العدد 44
6. الجريدة الرسمية ، العدد 52
7. الجريدة الرسمية ، العدد 64
8. الجريدة الرسمية ، العدد 65
9. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003، العدد 52، المادة 69 من الأمر قم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض.
10. الجريدة الرسمية العدد 44.
11. الجريدة الرسمية العدد 50.
12. الجريدة الرسمية العدد 52.
13. الجريدة الرسمية العدد 64.

14. قانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015
15. القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 1 فبراير سنة 2015 : يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين
16. القانون رقم 18 – 05 المؤرخ في 10 – 05 – 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية ، الجريدة الرسمية، العدد 28 ، المؤرخ في 16 ماي 2018
17. القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 :يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية
18. القانون رقم04-15 المؤرخ في 10-12-2004.
19. القانون رقم18-01 المؤرخ في 30-01-2018 المتمم للقانون رقم 05-04 المؤرخ في 06-02-2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية العدد10 الصادرة في 30-01-2018
20. القانون05- 10 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20– 06– 2005
21. المرسوم التنفيذي رقم 16-134 المؤرخ في 17 رجب عام 1437 الموافق 25 أبريل سنة 2016 :يحدد تنظيم المصالح التقنية والإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني وسيرها ومهامها
22. المرسوم التنفيذي رقم 16-135 المؤرخ في 17 رجب عام 1437 الموافق 25 أبريل سنة 2016 :يحدد طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني وتشكيلها وتنظيمها وسيرها
23. المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 27 رجب عام 1437 الموافق 5 مايو سنة 2016 : يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا
24. المرسوم التنفيذي رقم 20 – 69 المؤرخ في 21مارس 2020 المتضمن تدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد ومكافحته، والمرسوم التنفيذي رقم 20 – 70 المؤرخ في 24مارس 2020 المحدد للتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"ومكافحته المعدل والمتمم)
25. المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 20 يناير سنة 2020 :يتضمن إنشاء نظام وطني لأمن نظم المعلومات
26. المرسوم الرئاسي رقم 21-248 المؤرخ في 22 شوال عام 1442 الموافق 03 يونيو سنة 2021 :يحدد مبلغ المقابل المالي المطبق على مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني
27. المرسوم الرئاسي رقم 22-110 المؤرخ في 11 شعبان عام 1443 الموافق 14 مارس سنة 2022 :يضبط مبادئ تحديد تعريفة خدمات التصديق الإلكتروني
28. إرسالية السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخة في 07أفريل – 2020 رقم 437 / أ.ع 2020 ومجموعة من الإرساليات المتتالية:

- رقم 228 المؤرخة في 29فيفري 2020
- رقم 416 المؤرخة في 17مارس 2020
- رقم 440 المؤرخة في 23مارس 2020
- رقم 465 المؤرخة في 01افريل 2020

29. الأمر رقم20-04 المؤرخ في30- 08- 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، ع 08.
30. الأمر المعدل والمتمم للأمر رقم75-59المؤرخ في26- 09-1995المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية، ع 11.
31. الجريدة الرسمية العدد 50.
32. الجريدة الرسمية العدد21.
33. الجريدة الرسمية العدد 52.
34. الجريدة الرسمية العدد 64.
35. الجريدة الرسمية العدد 50.
36. الجريدة الرسمية العدد 44. القانون05- 10 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20- 06- 2005

37. الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 21-322 المؤرخ في 13 محرم 1443 الموافق ل22 أوت 2021، المتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا في الرياضيات.

هـ. أعمال الملتقيات:

1. بختي، إبراهيم. *"تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي"*، المؤتمر العلمي الدولي الأول ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002

2. بطاهر بختة، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه (فلسطين، الامارات، السعودية، الجزائر)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019.

3. سيد أحمد، زينب؛ شنيني، رشيد. *واقع الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة في الجزائر*، ملتقى دولي " ويبينار ": حضانة المؤسسات الناشئة في ظل الاقتصاد الرقمي قراءة في الفرص والتحديات 27 مارس، 2021

4. عمارة مسعودة، عباس راضية، ملتقى تأثير الرقمنة على قطاع العدالة في الجزائر 11 و 12أفريل2021 مداخلة موسومة "المحاكمة عن بعد حتمية استدعتها الرقمنة وعززتها الظروف الصحية" ، جامعة البليدة.

5. عمارة، مسعودة؛ عباس راضية. *ملتقى تأثير الرقمنة على قطاع العدالة في الجزائر 11 و 12أفريل2021 مداخلة موسومة "المحاكمة عن بعد حتمية استدعتها الرقمنة وعززتها الظروف الصحية"* ، جامعة البليدة، 2021

6. مغاري، عبد الرحمان؛ شيخي، بلال. *دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية السياحة الداخلية الملتقى الوطني المعنون : فرص ومخاطر الساحة الداخلية في الجزائر*، جامعة باتنة، 2012

و. تقارير وإحصائيات:

1. (وثيقة إحصائيات عمليات الدفع السنوية، مركز المقاصة المصرفية المسبقة، بنك الجزائر. (www.giemonetique.dz , consulté le 02/09/2020 ; a 16h 20m)

2. إحصائيات عمليات الدفع السنوية، مركز المقاصة المصرفية المسبقة، بنك الجزائر2019.
3. تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2017
4. تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2017
5. التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
6. الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام العدد 46 نتائج 2015 نشرة 2016
7. سلطة الضبط بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، يومي05 -06 -09- 2006
8. معطيات بنك الجزائر لسنة2019 حول قيمة العمليات المعالجة عبر نظام الدفع الفوري.
9. معطيات بنك الجزائر(2019) حول عمليات الدفع عبر الانترنت.

II. البيليوغرافيا باللغة الأجنبية:

1. الكتب:

1. Bonneau Thierry , Droit Bancaire , édition Montchrestien , Paris , 1994 , p 41.
2. Boon, L.E. & Kuriz. D.L . *" Management "* , 4 th ed .Now , York :MC Graw , Hill , Inc., 2002
3. C. Bachman. J.linden field.J.S**.** *Langage et communication socials*. Paris :Harier Crédif, 1981
4. Claud Marmonier MARTIN, la monnaie electronique ; note de synthese, juin, 1995, p13 .
5. DENIS Chevalier, le crédit documentaire et les autres sécurités de paiement, édition Foucher ,Paris, 1990,P11 6
6. Dimitri Houtcieff, droit commercial, 3eme édition, Dalloz, France,2011, p 639. 8
7. Duclos Thierry , Dictionnaire de la banque , 2ème édition , SEFI , bibliothèque national du canada , 1999 , p 308.
8. Earnest A. Archer. *how to make decision***.** Management review american Management association February, 1980
9. Erik Rosengren, De Karl. *Communication :An Introduction.* London :SAGE Publications, 2000
10. Georges pauget, Emmanuel constans, l'avenir des moyens de paiement en France, France, 2012, p 32. 10
11. Khelassi Réda. *La communication*. Alger : Houma editions, 2014
12. Mbowni TITO, e-money and its impact on the central bank's operations, the sun microsystems conference, 1999. 3 Griffith, Reynolds and F stephen , Electronic money and monetary policy, austin state university, no year ,
13. PHILLIPE Monnier, les techniques bancaire, Dunod, Paris,2008, p71 .
14. Roger,tessier ; Yvan, *tellier. Méthodes d'intervention développement organisationnel*. Québec presses de luniversité de Québec, 1990
15. Ronald Anderson, business law, 11 th edition, south western publishing company, Ohio, USA , 1981, p453
16. Ronald, N tylor. *Behavior Decision Making*. Glenview Illirois Scott Foresmen and Company, 1984
17. Thuderoz, christin. *Histoire et sociologie de management :doctrines, textes, études de cas.suisse* :Ppur presses polytechniques, 2006
18. Transportation research board. *Linking community visioning and highway capacity planning*. Washington.D.C. :transportation research board, 2012
19. YVES Crozet, BERNARD Belletante, dictionnaire de banque et bourse, Armand colin, Paris, avril 1993, p210

2. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. Guiffault, Béatrice *:Lieux et modes de prise de décision en bibliothèque (au filtre de l'organigramme et de la communication interne*. Diplôme de conservateur de bibliothèque. Bibliothéconomie. France :ENSSIB, 2010

3. أعمال الملتقيات:

1. Source : Algérie Télécom, Algeria ; 11th World Telecommunication/ICT Indicators Symposium (WTIS-13) Mexico City, México, 4-6 December 2013

2. الويبوغرافيا:

Mise en place d'un organigramme en entreprise, l'équipe de Manager GO, [en ligne] [consulté le 06.11.2019]. Disponible sur : https://www.manager-go.com/organisation-entreprise/organigramme.htm

Management, Administration and Organization, [en ligne] [consulté le 22.11.2019]. Disponible sur :https://fr.scribd.com/doc/24168720/Management-Administration-and-Organization

Library Organization, Management and Administration , [en ligne] [consulté le 12.12.2019]. Disponible sur :https://www.infosciencetoday.org/type/articles/library-organization-management-and-administration-2.html

International Organization for Standardization (ISO) . **Information et documentation Références bibliographiques Contenu, forme et Structure [**en ligne**]** [consulté le 23.12.2020] Disponible sur
http:// www.collectionscanada.ca/iso/tc46sc9/standard/690-1f.htm

Joan M. Reitz. ODLIS: OnlineDictionary ofLibrary and Information Science [en ligne]. U.S.A state university, 2004 [consulté le 11- 12 -2021] Disponible sur :http://vlado.fmf.uni-lj.si/pub/networks/data/dic/odlis/odlis.pdf ,

https://www.umassd.edu/fycm/decision-making/process/ [consulté le 19- 06-2021]
https://www.corporatewellnessmagazine.com/article/5-steps-to-good-decision-making
[consulté le 13- 0 4-2020]

https://for-managers.com/decision-making-process/ [consulté le 14- 04-2020]

1. http://www.echchaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9%D9%88%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/item/188147%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%91%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%91%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%AD%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%86%D8%A3%D8%AC%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82%D9%88%D9%8A%D9%91.html

2. http://www.echchaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9%D9%88%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/item/188147%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%91%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%91%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%AD%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%86%D8%A3%D8%AC%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82%D9%88%D9%8A%D9%91.html

3. http://www.echchaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9%D9%88%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/item/188147%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%91%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%91%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%AD%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%86%D8%A3%D8%AC%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82%D9%88%D9%8A%D9%91.html

4. https :// algeriatimes.net/algerianews7410.html13/09/2012.consulté le 27/02/2022. ; a 23h 32m.
5. https ;// www.aps.dz/ar/algerie 99501-2021-01-07-17-18-09 consulte le 11/10/2021. a18h50m.
6. https// itu.int/en/publications/pages/defaut.aspx-. consulté le 20/12/2022. ; a 18h 20m

https//www. Elmouwatin.dz.
consulté le 20/12/2022. ; a 18h 20m

7. https// www. mpttn.gov.dz. consulté le 27/03/2022. ; a 13h 40m
8. https// www.alaraby.co.uk/economy/2016/3/27. consulté le 20/12/2022. ; a 18h 20m
9. https// www.asjp.cerist.dz/en/article/81743.consulté le 27/01/2022. ; a 21h 14m.
10. https// www.meemapps. Com./term/digital-banking/.consulté le 15/06/2022. ; a 00h 20m.
11. https// www.mptic.dz/ar/content/evolutionsecteurar.consulté le 15/06/2022. ; a 00h 00m.

12. https://almostathmir.dz consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m

13. https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88

14. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9

15. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9

16. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9

17. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9. consulté le 22/05/2022 ; a 19h 50m.

18. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9 .consulté le 22/05/2022 ; a 19h 50m.

19. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9

20. https://blog.naseej.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A5%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9

21. https://blog.naseej.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8B-..%D9%84%D9%85-%D9%88%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%BA%D9%84%D9%82

22. https://blog.naseej.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8B-..%D9%84%D9%85-%D9%88%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%BA%D9%84%D9%82

23. https://blog.naseej.com/topic/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3

24. https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria- consulte le 29 -12 – 2021 a 18h 20m

25. https://hyatoky.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%9F_%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%9F

26. https://hyatoky.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%9F_%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%9F

27. https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9د10سا 04 على الساعة 2023 جانفي14

28. https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A

29. https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A

30. https://sotor.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9:_%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A%D8%9F_%D9%88%D9%85%D8%A7_%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%A7%D8%9F_%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%9F_%D9%88%D9%83%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%9F

31. https://ultraalgeria.ultrasawt.com. consulté le 31/12/2020. ; a 16h 00m

32. https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A5%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%8B%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%85%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B5%D9%88%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

33. https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-monitor. - consulte le 23 -12 – 2021 a 13h 30m

34. https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-17-13-22-10/2014-09-14-21-55-41/187031-2021-10-25-20-00-11

35. **https://www.apqc.org/blog/how-km-can-help-organizations-cope-covid-19-disruption**

36. https://www.aps.dz/ar/economie/tag/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A

37. https://www.arpce.dz/ar/topic/ce

38. https://www.elmassa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A 14جانفي 2023 على الساعة : 13سا 30د

39. https://www.ennaharonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%D8%A7%D9%84 /

40. https://www.forbes.com/sites/brianrashid consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m

41. https://www.forbes.com/sites/danielnewman consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m

42. https://www.google.com/search?q=%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A&sa=X&ved=2ahUKEwiOmauW9uv7AhWE04UKHW8dBscQ1QJ6BAgjEAE&cshid=1670567966943028&biw=1011&bih=450&dpr=1

43. https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1&oq=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1&sourceid=chrome&ie=UTF-8

44. https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/11/05/blog-bridging-digital-divide-to-scale-up-covid19-recovery consulte le 30 -12 – 2021 a 16h 00m

45. https://www.i-scoop.eu/digital-transformation consulté le 31/12/2020. ; a 14h 00m

46. https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/10494

47. https://www.skynewsarabia.com/business/1489825%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A

48. https://www.starshams.com/2021/06/decision-making.html

49. https://www.techkow.com/best-ewallets

50. IFLA (2020) Library closures around the world. **https://www.ifla.org/covid-19-and-libraries#closures**. (Last update: 13 May, 2020).

51. IFLA (2020). COVID-19 and the Global Library Field: Statement by the IFLA President and Secretary General.**https://www.ifla.org/node/92969** (Last update: 13 May, 2020).

52. IFLA (2020). COVID-19 and the Global Library Field: Statement by the IFLA President and Secretary General.**https://www.ifla.org/node/92969** (Last update: 13 May, 2020).

53. Mercy Harper, How KM Can Help Organizations Cope with Covid-19 Disruption.

54. Topics: **إدارة الأزمات**, **Coronavirus**, **كورنا فيروس**, **COVID-19**, **خليك بالبيت**

55. Topics: **الإفلا**, **Coronavirus**, **كورنا فيروس**, **COVID-19**, **خليك بالبيت**, **إغلاق المكتبات**

56. Topics: **الإفلا**, **Coronavirus**, **كورنا فيروس**, **COVID-19**, **خليك بالبيت**, **إغلاق المكتبات**

57. www .alexa.com ,TOP SITES IN ALGERIA, consulté le 09/06/2022. ; a 19h 00m.

58. www. arabic.sputniknews.com , consulté le 09/09/2020. ; a 15h 30m

59. www.gikipedia.org, Retrieved 14-10-2017. "Information technology" Consulter le16/11/2019 : 18h45m.

60. www.ouedkniss.com, consulté le 08/03/2020

61. www.techopedia.com,Retrieved27-9-2018.Consulterle16/11/2019: 18h45m

62. إسلام محمد، ما هو التسويق الرقمي « Digital Marketing» ؟ بتاريخ 15 سبتمبر: 2019 تاريخ الاطلاع: 11/11/ 2019، على الساعة 09سا 15

63. الانترنت في الجزائر.http ://arwikipedia.org. consulté le 23/12/2022. ; a 21h 14m

64. بوابة المواطن، تكنولوجيات الإعلام والاتصال في نمو مستمر، 2012

65. تقرير المؤشرات الاقتصادية الصادر عن وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية، https ;// www.mpt.gov.dz/sites/defaut/ files/Rapport-%20indicateur- consulte le 29/05/2022.

66. تقرير المؤشرات الاقتصادية الصادر عن وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الرقمية، https ;// www.mpt.gov.dz/sites/defaut/ files/Rapport-%20indicateur- consulte le 29/05/2022.

67. الجزائر قادرة على التصدي لمختلف الجرائم الالكترونية ،

68. حمزة كحال، الجزائر تطور استثماراتها في قطاع الاتصالات، 2016،

69. الخدمات المصرفية الرقمية، 2020،

70. عدنان مصطفى البار، خالد علي المرحبي، جانفي2021، الاقتصاد الرقمي، منتدى أسبار الدولي، consulté le https// www.awforum.org..16/12/2022. ; a 21h 20m

71. عصرنة الادارة اطلاق خدمة الشباك عن بعد لاداع مختلف الملفات الادارية 22 – 06 – 2021 الموقع الالكتروني. « http//www.aps.dz» . تاريخ الزيارة 25 – 06 – 2021 على الساعة : 00.00.

72. عمار لشموت نوفمبر2019، الاقتصاد الرقمي في الجزائر "الفرصة الضائعة"، الجزائر: ULTRA، consulté https// ultraalgeria.ultrasawt.com..le 16/12/2022. ; a 22h 40m

73. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجموعة البنك الدولي، 2018 أكتوبر www. mpttn.gov.dz .consulté le 08/03/2020

74. مشروع الجزائر e-ALGERIE 2013 موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الموقع الالكتروني www. Mptic.dz/ar/IMG , consulté le 10/11/2022. ; a 23h 30m

75. المكتبات أبداً ..لم ولن تغلق!! نُشر بواسطة **د.عبد الله حسين متولي** on 14/05/2020 12:38:20

76. موسوعة المعرفة الشاملة تاريخ الاطلاع2019/11/16، على الساعة 10سا 01

77. الموقع الالكتروني للسلطة الاقتصادية للتصديق الالكترونيwww.aece.dz

78. الموقع الالكتروني للسلطة الحكومية للتصديق الالكترونيhttps://agce.dz

79. هيئة تجمع الدفع الآلي. « http//www.Entv.dz» . تاريخ الزيارة 12 – 10 – 2021، على الساعة :20.50

80. ويكي بيديا: الموسوعة الالكترونية: تاريخ الاطلاع2019/11/16، على الساعة 43سا 00

الملاحق

شهادة عضوية اللجنة التنظيمية

يثبت بموجب هذه الشهادة أن

د. محمد بوقاسم، جامعة الجزائر2، الجزائر.

شارك في تنظيم ومتابعة فعاليات المؤتمر الدولي عن بعد حول موضوع: " دور الترجمة في التواصل بين الشعوب " المنظم من طرف قسم الترجمة بالمركز الديمقراطي العربي ببرلين - ألمانيا بالتعاون مع جامعة طرابلس بليبيا، الاكاديمية الليبية بليبيا، المنظمة العربية للترجمة بلبنان، مركز الأبحاث وتطبيقات والتطوير بيت الحكمة بمصر، جمعية المترجمين واللغويين المصريين بمصر والمدرسة العربية للترجمة بمصر، احتفاء بمناسبة اليوم العالمي للترجمة والمنعقد يوم 30 سبتمبر 2021 عبر تطبيق ZOOM، بصفته(ا): عضو اللجنة التنظيمية.

وقد منحت له(ا) هذه الشهادة لاستخدامها والادلاء بها وفق ما يسمح به القانون.

المركز الديمقراطي العربي

جامعة طرابلس - ليبيا
د. خالد محمد صالح عون

الاكاديمية الليبية - ليبيا

المنظمة العربية للترجمة
الأستاذ الدكتور وليم الداقي

مركز الأبحاث وتطبيقات والتطوير بيت الحكمة مصر

جمعية المترجمين واللغويين المصريين -مصر
الأستاذة شهيرة حسين الخيال

المدرسة العربية للترجمة مصر
الأستاذ الدكتور حسام الدين

رئيسة قسم الترجمة

Reg. No.(7148)
Law 84/2002
Egyptian Translators & Linguists Association

DAC13852

آداب و أخلاقيات الصحافة و الإعلام

الأصول النظرية و الآداب المهنية

مخبر الدراسات الإجتماعية و النفسية و الأنثروبولوجية

الفهرس

الأبعاد الأخلاقية والمسؤولياتية في قانون النشاط السمعي البصري 04.14 – قراءة نقدية – د.عبد القادر دريدي جامعة بشار د.عيسى عبدي نورية جامعة مستغانم	327
حدود التزام الصحفي الجزائري بأخلاقيات العمل الصحفي من جانب المسئولية الاجتماعية عمر حسيني جامعة الجزائر 3	342
الصحافة الاستقصائية وأخلاقيات المهنة بين حدود المفهوم وأسلوب الممارسة د. نجاة بوشنجة جامعة قسنطينة 3	360
أخلاقيات المهنة بين (الأهمية والمبادئ ووسائل الترسيخ) زرقان ليلى جامعة سطيف2	368
التنظيم القانوني لأخلاقيات العمل الإعلامي على ضوء قانون السمعي البصري الجزائري أنورة رمدوم جامعة سيدي بلعباس د. بن شرقي عبد الإله المركز الجامعي غليزان	377
السياقات النظرية والتطبيقية لدور الإعلام السياسي في تشييد الحملات الانتخابية قراءة سوسيوسياسية في الأداء والتأثير على الرأي العام أ.حسين حنبي جامعة الجزائر3 أ.فلاح الضروس سمير جامعة تيسمسيلت	389
أخلاقيات المهنة الصحفية مسألة المصطلح وإشكالية التطبيق د. مسيلود مراد جامعة قسنطينة 03	400

السياقات النظرية والتطبيقية لدور الإعلام السياسي في تنشيط الحملات الإنتخابية : قراءة ميديوسياسية في الأداء والتأثير على الرأي العام.

أ.حسين حشي
جامعة الجزائر 3
أ.فلاح المدروس سمير
جامعة تيسمسيلت

مقدمة:

يتميز العصر الحالي بأنه عصر الإعلام والمعلوماتية، ومن يملك هذين العنصرين فقد إمتلك القدرة على التأثير والإقناع، وتشكيل الأفكار لدى الرأي العام، فقد أصبح الإعلام عاملا من عوامل التنمية وعنصرا يزداد أهمية في التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتأثير على الثقافات و الشعوب.

إن التطور الكبير الذي طرأ على وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيا ساهم في ظهور وسائل إعلام حديث يتميز بعنصر السرعة في نقل الخبر والمعلومة، جعلته يخترق كل الحدود والحواجز بين الدول، ويصل إلى جميع الناس بدون استثناء من خلال استخدام وسائل جديدة مثل الانترنت، الفاكس، والموبايل وبرامجه وغيرها، وتلك الوسائل الجديدة عززت دور الإعلام عامة وفي المجال السياسي بشكل خاص، فقد أتاحت له فرصة نقل الأخبار والمعلومات بأسرع وقت وبتكاليف أقل.

ولقد شهد العالم في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي تطورات وتحركات سياسية كثيرة مما دفع الدول والحكومات باللجوء إلى مختلف الوسائل والأساليب الإعلامية و الإتصالية من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها وتعميق مبادئها والترويج لإيديولوجيتها، وظهر الإعلام السياسي الذي يهتم بالجوانب والقضايا السياسية ويقوم بأحداث التأثير والتغيير في الآراء والأفكار والقناعات لدى الجمهور ويساهم في عملية صنع القرار السياسي، وصار يحظى باهتمام الوحدات والتيارات السياسية كونه المعبر عن فكرها وفلسفتها وإنجازاتها وتطورها وقدرتها على التأثير في الجمهور.

ومع هذه التحولات الدراماتيكية التي شهدها العالم على مجالات عدة منذ نهاية ما يسمى الحرب الباردة وبروز بوادر العولمة والنظام الدولي وعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تطور الإعلام السياسي مع تطور وسائل الإعلام المختلفة، إذ أصبح يهتم بكيفية توظيف واستغلال تلك الوسائل في العملية السياسية، إذ يقوم بنقل وتحليل النشاط السياسي وإتاحة المجال أمام السياسيين وقادة الدول والحكومات للحصول على المعلومات والبيانات، ونقل ردود أفعال الجمهور نحو سياستهم وقراراتهم ومواقفهم، مما يساعد في كل العمليات والخطوات المصاحبة لصنع القرار السياسي فضلا عن

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل
Université de la Formation Continue

مخبر الهندسة البيداغوجية الحديثة

شهادة مشاركة

يتشرف مخبر الهندسة البيداغوجية الحديثة لجامعة التكوين المتواصل منح هذه الشهادة للباحث حني حسين نظير مشاركته في أشغال الملتقى الدولي الأول حول" هندسة التكوين في منظومة التعليم الالكتروني " الذي انعقد أيام 25 و26 فبراير 2019، بمداخلة موسومة بعنوان " التعليم الالكتروني من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين".

ع/ ادارة المخبر

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
مخبر الهندسة البيداغوجية الحديثة
جامعة التكوين المتواصل

جامعة الجزائر 2

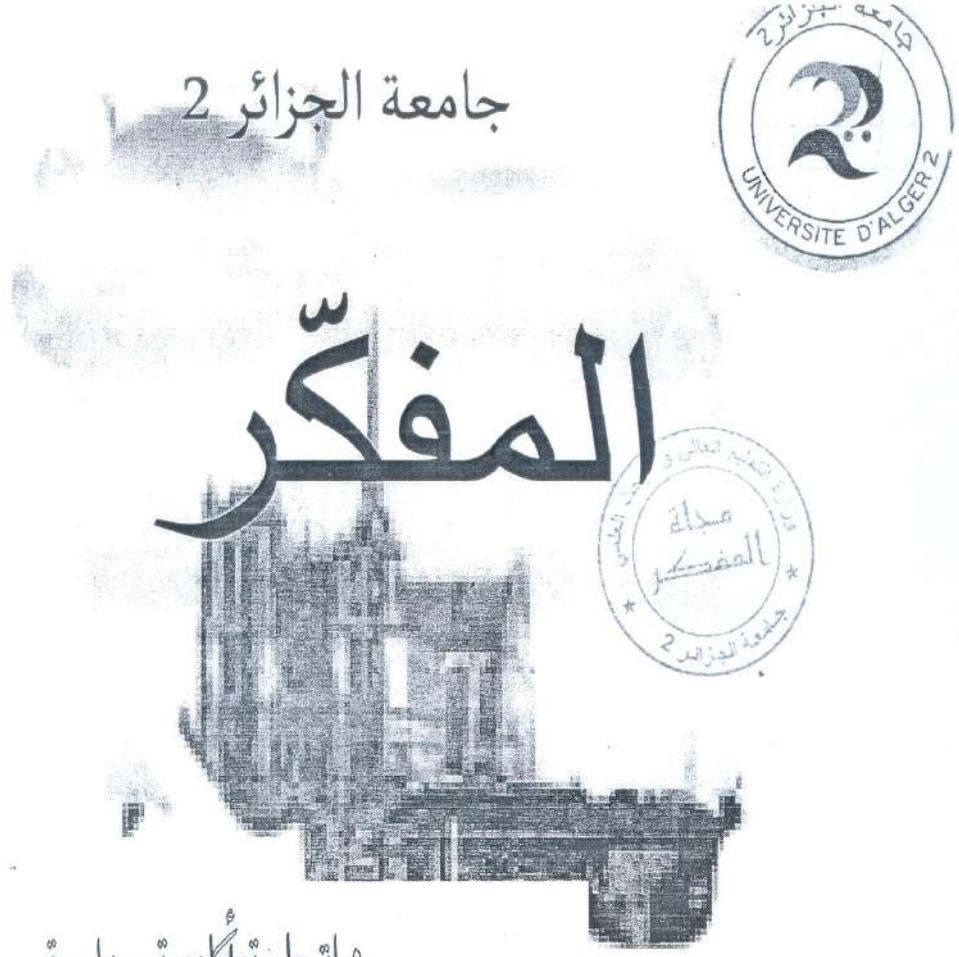

المفكّر

مجلة علمية أكاديمية سداسية

تصدرها جامعة الجزائر2 (أبو القاسم سعد الله)

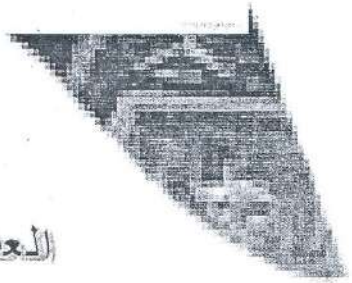

العدد الخامس

رمضان1440ه/ماي2019

ISSN 2543 - 3830

المفكر / العدد الخامس
رمضان 1440هـ / ماي 2019م

المحتـويـات

الافتتاحية	كلمة العدد	1
مميّزات الصورة الشعرية في فكر المذاهب الأدبية - دراسة وصفية تحليلية -	د/ عبد القادر علي زروقي مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية -ورقلة-	4
المعايير النقدية في كتاب الكلام والخبر للناقد سعيد يقطين	بعجي اسمهان جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر02	22
النسوية في ظل طروحات" ما بعد الكولونيالية" وهاجس" ما بعد الحداثة	أ/ عائشة بوحناش جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر02	30
معركة مرج راهط ودور القبائل اليمنية في بقاء الخلافة الإسلامية في بني أمية(64هـ-684م)	أ/ بومداح مرزاق جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر02	41
إسهام السنوسي والمغيلي في إحياء تراث علم الكلام الأشعري والفقه المالكي ونشره في بلاد المغرب العربي وغرب إفريقيا	د/ قاسم جاخاتي جامعة شيخ أنتا جوب، بداكار- السنغال	53
الديموغرافية الكولونيالية في الجزائر 1830-1930 -- وعلاقتها بالاستيطان الزراعي --	أ / علي بوركنة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	64
القنوات الإخبارية التلفزيونية... بين المهنية والترويج للخطاب الديني المتطرف	د/مراح مصطفي جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر02	83
الثقافة في وسائل الإعلام الجزائرية دراسة وصفية تحليلية لحضور المنتجات الثقافية في القنوات الخاصة	د/أحمد غربي جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر02	96
مصادر الضغوط المهنية لدى أخصائيي المكتبات الجامعية (دراسة استطلاعية بالمكتبة المركزية لجامعة البليدة01)	أ/عيسى فوزية جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر02	104
السلام والتطبيع الثقافي	د/ هزرشي بن جلول جامعة زيان عاشور -الجلفة-	117
التنظيم الإداري للمكتبة الوطنية الجزائرية	أ/محمد بوقاسم جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر02	125

الجمهـــــورية الجـــــزائرية الديمقـــــراطية الشعبـــــية

وزارة الثقـــــــافة

المكتبة الرئيسية للمطـــالعة العمومية

لولاية غرداية الشهيد رسيوي محمد

2019 ماي 26

الرقم: 79 /م.ر.م.ع/2019

مديـــــــر المكتـــــبة

شهـــادة إدارية

يشـــــــهد مدير المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية غرداية، أن الأستاذ الباحث : **محمـــد بوقاســـم**، أستاذ بجامعة الجزائر 02، كلية العلوم الانسانية، قد أطّر دورة تكوينية لفائدة مسيري مكتبات المطالعة العمومية بالولاية تحت عنوان: **"الاتصال الداخلي والخارجي بالمكتبات العمومية"**، وذلك يومي 17و18 أفريل 2019 بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية غرداية، كما يشهد أن الدورة جرت في ظروف جد ممتازة وتأطير محكم.

سلمت هذه الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

المديـــــــر

الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

رئاسة الجمهورية

المجلس الأعلى للّغة العربيّة

شهادة المشاركة

يشهد رئيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة بأنّ الأستاذ(ة): **محمد بوقاسم**

قد شارك(ت) بمداخلة عنوانها: حضور البحوث والدّراسات الجامعية باللّغة العربيّة في البيئة الرّقميّة: دراسة حالة البوّابة الجزائريّة للمجلاّت العلميّة ASJP في النّدوة الوطنيّة.

حول: تحدّي الرّقمنة باللغة العربيّة، الّتي نظّمها المجلس الأعلى للّغة العربيّة يومي: 8 و9 جويلية 2019

بالمكتبة الوطنيّة الجزائريّة، العامّة.

رئيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة

رئيس المجلس الأعلى للغة العربية

أ.د. صالح بلعيد

الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

رئاسة الجمهوريّة

المجلس الأعلى للّغة العربيّة

تحدّي الرّقمنة

شهادة المشاركة

يشهد رئيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة بأنّ الأستاذ: محمّد بوقاسم

قد قدّم مداخلة عنوانها: (إشكاليّة التّرجمة الآليّة من الإنكليزيّة إلى العربيّة.) في الملتقى الوطنيّ حول: اللّغة العربيّة بين اللّسانيّات الرّتابيّة الحاسوبيّة واللّسانيّات العرفانيّة في الجامعات الجزائريّة الواقع والآفاق، وذلك يومي 24-25 سبتمبر 2019 بالمكتبة الوطنيّة الحامّة.

رئيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة

رئيس المجلس الأعلى للغة العربية

أ. د. صالح بلعيد

جـامعـة الجـزائـر2
UNIVERSITÉ ALGER2
مجلة"أفكـار وآفـاق"
Revue« AFKAR wa AFFAK »

وعد بالنشر

يشهد الأستاذ الدكتور حسين عبداللاوي ، مدير التحرير لمجلة أفكار وأفاق الصادرة عن جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، بناء على التقييم الايجابي للمقيمين ، أن مقال الطالب محمد بوقاسم ، الموسوم :

دور العملية الإتصالية في إتخاذ القرارات الإدارية:المكتبة الوطنية الجزائرية نموذجا

The role of the communication process in making administrative decisions: case of The Algerian National Library

تاريخ الإرسال : 2019/05/21 – تاريخ القبول : 2019/06/26

سينشر في الأعداد المبرمجة في سنة 2019 في موقع المجلات الجامعية الجزائرية :https://www.asjp.cerist.dz .

سلمت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستعمالها فيما يسمح به القانون .

2019/06/25 في

جامعة الجزائر 2 المجلة أفكار وآفاق

د. نعيمة واكد
محاضرة بكلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر 2

مدخل إلى
وسائل الإعلام والإتصال الجماهيري

د. نعيمة واكد
مدخل الى وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري

مصر حديثا

الإيداع القانوني / السداسي الثاني 2018
9 789931 674054

مركز البحوث
و الدراسات حول الجزائر و العالم

مركز البحوث
و الدراسات حول الجزائر و العالم

جامعة الجزائر 2
أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم علم المكتبات والتوثيق

مشروع رسالة دكتوراه علوم تحت عنوان:

مقارنة المكتبات الجامعية في تنمية الرصيد الوثائقي لدى جامعتي الجزائر-2 و3

إشراف:
د. نسيمة واكد

إعداد الطالب:
محمد جيلالي

الجزائر 2019

جامعة الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات و التوثيق

مجلة علم المكتبات

الجزائر في 2019/05/07

شهـــــادة

يشهد رئيس تحرير مجلة قسم علم المكتبات و التوثيق بجامعة الجزائر 2 ،
أن **الدكتورة واكد نعيمة** عضو محكم بالمجلـة .

رئيس التحرير

أ.د/ احمد اب عبد الحميد

جامعة الجزائر 2 كلية العلوم الإنسانية
مجلة القسم
قسم علم المكتبات والتوثيق

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

الجزائر في: 2018/10/28

إفادة

تشهد رئيسة قسم علم المكتبات والتوثيق لجامعة الجزائر 2-

أبو القاسم سعد الله، أن الأستاذة: نعيمة واكد، أستاذة محاضرة "أ" قد كانت عضو في لجنة اقتراحات موضوع مسابقة الدكتوراه نظام ل م د تخصص إدارة أنظمة المعلومات للسنة الجامعية: 2019/2018

تمنح هذه الشهادة بما يسمح به القانون.

رئيسة القسم: نورة أمرار

جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله
قسم علم المكتبات و التوثيق
رئيسة قسم علم المكتبات و التوثيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالمي

جامعة الجزائر 2
كلية العلوم الانسانية
قسم علم المكتبات والتوثيق

الجزائر في : 2019/05/08

مستخرج من اجتماع اللجنة العلمية لقسم
علم المكتبات والتوثيق

وافقت اللجنة العلمية المنعقدة بتاريخ :2019/03/06 على مطبوعة

الأستاذة الدكتورة واكد نعيمة بعنوان :" مطبوعة محاضرات مقياس إدارة المعارف"

رئيس اللجنة العلمية

رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالمي

جامعة الجزائر 2
كلية العلوم الانسانية
قسم علم المكتبات والتوثيق

الجزائر في :2018/04/08

مستخرج من اجتماع اللجنة العلمية
لقسم علم المكتبات والتوثيق

بعد تقيميه،وافقت اللجنة العلمية لقسم علم المكتبات المنعقدة بتاريخ:2018/03/11

على محتوى وحدة " مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال" المقدمة من طرف

الأستاذة : واكد نعيمة .

رئيس اللجنة العلمية
رئيس اللجنة العلمية
د.رابح علاهم

رئيسة القسم
رئيسة قسم علم المكتبات و التوثيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي

جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات

تقرير خبرة للتأهيل الجامعي دكتوراه علوم

إسم الخبير: د. بغيمة و. ا.كد .....

وظيفتـــه: أستاذة محاضرة "أ" .....

المؤسســة: جامعة الجزائر-2- .....

****

إسم المترشح: د. صحة عائشة عمارة بلبص .....

العمل المقدم: تضمن: .....

1) السفداري: مهام الحارس الوظيفي والعلمي الباحثة .....

2) السفر السيد ذو جزء تضمن مختلف الأعمال العلمية (الباحثة بالجزء الأول مخطوطة: المعايير الموحدة في المؤسسات الوثائقية: دروس وتطبيقات مطبوعة + مذكرات التخرج التي تم تأطيرها (ليسانس+ماستر)

3) السفر العلمي: تضمن مساهمات العلمية: 2014-2015

2016-2017 + ملخص مداخلات العلمية + ملخص مشروع البحث

.....

****

التقييم العام: أجمعت الباحثة من خلال هذا العمل على

المنهي قدمت بعض البعض العلمي من المؤسسات الوثائقية

مكانت الباحثة صانعة لمضمون المعرفة العلمية عبر تلبسها لحالات متنوعة ومتشعبة من حقل المعرفة مما أثمرت رصيدا علميا هائلا وزخما من المعارف الإبداعية والإجادة.

الباحثة لم تمت بعد زمنيا أو مكانيا لها وأحاطة بالبحث والاستكشاف فكانت مثال المثابرة والاجتهاد العلمي الموضوعي.

العمل متكامل بعض التسلسل المنطقي في طرائق عرضه من خلال البيلوغرافيا التي تكشف عما يستحق التزكية الكاملة لتأهيل الجامعي دكتوراه علوم

رأي الخبير: ..... مرضية الباحثة جوانبه علمية ومعرفية متنوعة ومتشعبة الدلائل ومتعددة الأبعاد علاوة على أن الباحثة تمكنها الجيد من

-الموافقة: بعد التقويم:

أوافق

- عدم الموافقة:

2021/01/26

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر DEHALG

Laboratoire DEHALG Algérie

شهادة مشاركة

يشهد مدير المخبر الأستاذ الدكتور: رزيق كمال ، ورئيس الملتقى الدكتور: سي أحمد نذير :

بأن الباحث (ة) : **نعيمة واكد** ، قد شارك (ت) بمداخلة تحت عنوان :

الموارد البشرية المتميزة ودورها في تطوير استراتيجية المنظمة من منظور تنظيري وتجارب منظمات متطورة جراء تطبيقها الفعلي لادارة الموارد البشرية

في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول : الموارد البشرية كمصدر لتفعيل الميزة التنافسية من منطلق استراتيجي (دراسة تجارب) ، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – البليدة 2- يومي 20-21 فيفري 2019.

رئيس الملتقى

مدير المخبر

قسم علم المكتبات والتوثيق　　جدول التوقيت　　السنة الجامعية 2018 / 2019

الأستاذة : نعيمة واكد (أستاذة محاضرة أ)

	09.30 – 08.00	11.00 – 09.30	12.30 – 11.00	14.00 – 12.30	15.30 – 14.00	17.00 – 15.30
السبت						
الأحد						
الإثنين						
الثلاثاء						
الأربعاء						
الخميس	نظريات الإعلام السنة 2 ل م د درس – المدرج					

إمضاء المعني	الحجم الساعي للسداسي 1	00.00
	الحجم الساعي للسداسي 2	02.00
	الحجم الساعي السنوي	01.00

رئيس القسم

رئيس القسم في علم المكتبات والتوثيق
رشيد بن شرطيوة

قسم علم المكتبات والتوثيق

دكتوراه ل م د علم

التخصص: إدارة وأنظمة المعلومات (السداسي الأول)

جـــدول التـوقيت

السنة الجامعية : 2019/2018

	8.00	09.30	09.30	11.00	11.00	12.30	12.30	14.00	14.00	15.30	15.30	17.00
السبت												
الأحد												
الإثنين												
الثلاثاء										إدارة المعارف أ/واكد نعيمة قاعة المحاضرات		
الأربعاء												
الخميس												

جامعة الجزائر-2-
كلية العلوم الانسانية
قسم علم المكتبات والتوثيق

الجزائر في : 2019/01/21

تخصصات الدكتورة علم المكتبات والتوثيق للسنة الجامعية 2019/2018

مسؤولة الشعبة أ.د. غرارمي وهيبة

تخصص ليسانيات وتوثيق	تخصص علم أرشيف	تخصص إدارة أنظمة المعلومات
مسؤول التخصص: أ.د. مليكة كوداش	مسؤول التخصص: د. عاشور سلال	مسؤول التخصص: أ.د. راضية برناوي
لجنة التكوين	**لجنة التكوين**	**لجنة التكوين**
أ.د. مليكة كوداش	د. عاشور سلال	أ.د. يوسف أعمر وعلي
أ.د. مليكة يوسفي	د. محمد بونعامة	أ.د. وهيبة غرارمي
د. سمير حشاني	د. سمير حشاني	أ.د. ملكة كوداش
أ. دليلة لدادة	أ. دليلة لدادة	أ.د. محمد عبد الهادي
أ.د. وهيبة غرارمي	د. تزار عبد الكريم	د. محاجبي عيسى
د. حوالي مولود	أ.د. كوداش مليكة	د. زهرة بوفجلين
	د. يوسفي مليكة	د. واكد نعيمة
		د. جزايري سمير

رئيس القسم

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات

مقـــــرر رقم 145 بتاريخ 2021/09/26

يتضمن تعيين أعضاء لجنة توجيه طلبة السنة الثانية ليسانس نحو التخصص

إن السيّد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق:

- بمقتضى القرار رقم 711 المؤرخ في 3 نوفمبر 2011 والمحدّد للقواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجي للدراسات الجامعية لنيل شهادتي الليسانس والماستر.
- بمقتضى القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 3 نوفمبر 2011 والمتضمّن كيفيات التقييم والانتقال والتوجيه في طوري الليسانس والماستر.

وباقتراح من مساعدة رئيس قسم علم المكتبات المكلّفة بالتدريس والتعليم في التدرّج لدى كلية العلوم الإنسانية،

يـــقـــرر

المادة الأولى: يهدف هذا المقرّر إلى تعيين أعضاء لجنة التوجيه على مستوى قسم علم المكتبات والتوثيق بغية توجيه طلبة السنة الثانية ليسانس نحو التخصص.

المادة الثانية: تتكوّن اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

1. علاهم رابح. أستاذ التعليم العالي، (رئيسا)
2. فاطمة شباب. أستاذة محاضرة (أ)، (مقررا)
3. لويزة فروخي. أستاذة محاضرة (ب)، (عضوا)

4. فريد زعباط. أستاذ مساعد (أ)، (عضوا)

5. محمد بوقاسم. أستاذ مساعد (ب)، (عضوا)

المادة الثالثة: تحلّ هذه اللجنة بعد الانتهاء من مهامها.

رئيس القسم

أ. رابح علاهم

جامعة الجزائر-2- كلية العلوم الإنسانية قسم علم المكتبات و التوثيق

قسم علم المكتبات و التوثيق

أ.د علاهم رابح

نسخة إلى:

- السيّد عميد كليّة العلوم الإنسانية.
- السادة والسيّدات أعضاء اللجنة

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

مقرر رقم 150 بتاريخ 12 أكتوبر 2021
يتضمن تعيين أعضاء لجنة الترتيب و التوجيه
لدراسة ملفات الماستر فئة 20 بالمئة

إن السيد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق؛

- بمقتضى القرار الوزاري رقم 751 المؤرخ في 14 أكتوبر 2020 المحدد لشروط الالتحاق وكيفيات التوجيه و التسجيل في الدراسات الجامعية لنيل شهادة الماستر.
- بمقتضى القرار رقم 711 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمحدد للقواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجي للدراسات الجامعية لنيل شهادة الليسانس والماستر.
- بمقتضى القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمن كيفية التقييم والانتقال والتوجيه في طوري الليسانس والماستر.
- بمقتضى القرار الوزاري رقم 714 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمن كيفية ترتيب الطلبة.

وباقتراح من مساعد رئيس قسم علم المكتبات المكلف بالتدريس و التعليم في التدرج في كلية العلوم الإنسانية،

يقـــــــــرر

المادة الأولى: يهدف هذا المقرر إلى تعيين أعضاء لجنة الترتيب والتوجيه لدراسة ملفات الماستر فئة 20 بالمئة ، للسنة الجامعية 2022/2021.

المادة الثانية: تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسمائهم.

1. علاهم رابح: أستاذ التعليم العالي (رئيس القسم)، رئيسا
2. زعباط فريد: مدير الدراسات ، مقررا
3. بوقاسم محمد: مساعد مدير الدراسات، عضوا
4. سليماني رحيمة: أستاذة محاضرة أ، عضوا
5. بن طاهر فضيلة: أستاذة محاضرة أ، عضوا
6. شباب فاطمة: أستاذة محاضرة أ، عضوا

المادة الثالثة: تحل هذه اللجنة بعد الانتهاء من مهامها.

رئيس القسم

أ.د. علاهم رابح

رئيس قسم علم المكتبات و التوثيق

أ.د علاهم رابح

جامعة الجزائر 2 - قسم علم المكتبات و التوثيق - كلية العلوم الإنسانية

نسخة إلى:

- **السيد عميد كلية العلوم الإنسانية.**
- **السادة والسيدات أعضاء اللجنة.**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تحت رعاية السيدة وزيرة الثقافة والفنون

CNL CENTRE NATIONAL DU LIVRE | المركز الوطني للكتاب

المركز الوطني للكتاب

بالتعاون مع

المكتبة الوطنية الجزائرية

ينظم

الأيّام الوطنية حول الكتاب

البرنامج

المكتبة الوطنية الجزائرية، يومي 07 و 08 جوان 2021

المركز الوطني للكتاب

88، شارع حسيبة بن بوعلي الجزائر

الهاتف : 021.65.34.00

الفاكس : 021.65.24.00

algeriecnl@gmail.com

الإثنين 07 جوان 2021

ـ الجلسة الافتتاحية:

ـ 09:00 سا: استقبال الضيوف

ـ 09:30 سا: مراسم الافتتاح

ـ 10:00 سا: كلمة السيدة وزيرة الثقافة و الفنون

ـ 10:20 سا: محاضرة افتتاحية حول حدث " حرق المكتبة الجامعية يوم 7 جوان 1962 ".

ـ 10:40 سا: استراحة

الجلسة الأولى : 11:00 سا ـ 12:00سا جهود الدولة في دعم الكتاب.

رئيس الجلسة: حكيم ميلود ، رئيس مدير عام المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

ـ 11:00 سا : حسن منجور ، مكلف بتسيير مديرية الكتاب والمطالعة العمومية

" السياسة الثقافية للكتاب"

ـ 11:15 سا : جمال يحياوي ، مدير المركز الوطني للكتاب

" محاور الدعم من خلال لجنة الاستنساخ الخطي"

ـ 11:30 سا : نصيرة عيايشية، المديرة العامة للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

" حماية الحقوق المتعلقة بالكتاب"

ـ 11:45سا : مناقشة

الجلسة الثانية : 12:00 سا ـ 13:00سا الكتاب اقتصاد.

رئيس الجلسة: امحند اسماعيل ، عضو لجنة بالمركز الوطني للكتاب.

ـ 12:00 سا : سماعيل يبرير ، روائي، مستشار السيدة وزيرة الثقافة والفنون

ـ 12:15 سا : مهند الجهماني ، ناشر، دار الكتاب العربي

ـ 12:30 سا : منير بن مهيدي ، ناشر، دار جسور

ـ 12:45 سا : مناقشة

ـ 13:30سا : اختتام جلسات اليوم الأول.

الثلاثاء 08 جوان 2021

الجلسة الثالثة : 10:00 سا ـ 11:00سا الكتاب والأمن الثقافي.

رئيس الجلسة: د. جمال يحياوي ، مدير المركز الوطني للكتاب

ـ 10:00 سا : د عبد المجيد سالمي ، جامعة الجزائر 2

ـ 10:15 سا : د ابراهيم بوداود ، جامعة الجزائر 2

ـ 10:30 سا : د محمد بوقاسم ، جامعة الجزائر 2

ـ 10:45سا : مناقشة

ـ 11:15سا : استراحة

الجلسة الرابعة : 11:30 سا ـ 12:45سا آليات ترقية الكتاب والمطالعة.

رئيس الجلسة: حسن منجور ، مكلف بتسيير مديرية الكتاب والمطالعة العمومية

ـ 11:30 سا : د ، عاشور فني ، جامعة الجزائر 2

ـ 11:45 سا : أ ، فرحات جلاب ، إعلامي

ـ 12:00 سا : سعدية سباح ، مديرة مكتبة مطالعة عمومية "سابقا"

ـ 12:15 سا : مناقشة

ـ 12:45سا : التوصيات والاختتام

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية / قسم علم المكتبات والتوثيق
مخبر المخطوطات
فرقة PRFU " دور المكتبات المركزية الجامعية الجزائرية في إثراء الثقافة المعلوماتية الرقمية لدى الطلبة الواقع والرهانات"

شهـادة مشاركـة

مـنحـت هـذه الـشـهادة إلـى الـدكـتور : مـحـمـد بـوقـا سـم

تـقديرا لحضوره المشرف كعضو في اللجنة العلمية ومساهمته المتميزة في إنجاح فعاليات الملتقى الوطني و الموسوم بـ :

" الممارسات الرقمية بالجامعة بين المطلوب والمأمـول"

وذلـك يوم 2021/12/13 بقـاعـة المـحاضـرات بجـامعـة الجـزائـر 2 .

رئيس المخبر

رئيس الملتقى
أ.د. عيسى محاجبي

رئيس القسم
رئيس قسم
علم المكتبات و التوثيق
أ.د. علاهم رابح

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية / قسم علم المكتبات والتوثيق

مخبر المخطوطات

فرقة PRFU " دور المكتبات المركزية الجامعية الجزائرية في إثراء الثقافة المعلوماتية الرقمية لدى الطلبة الواقع والرهانات"

شهـادة مشاركـة

يتشرف رئيس مخبر المخطوطات بجامعة الجزائر ورئيس قسم علم المكتبات والتوثيق أن يتقدما بوافـر الشكر وعظيم الامتنان إلى :

الدكـتور : مـحـمد بـوقـاسـم

تقديرا لحضوره المشرف ومساهمته المتميزة في إنجاح فعاليات الملتقى الوطني يوم 2021/12/13 و الموسوم بـ :

" الممارسات الرقمية بالجامعة بين المطلوب والمأمول"

بمداخلة عنوانها: " تـكوين أساتذة جامـعة الجزائر 2 حديثي التوظيف التكوين المقدم عبر الخط من قبـل جامعة الإخـوة مـنتوري قسـنطينة انمـوذجا "

رئيس الملتقى
أ.د. عيسى محاجبي

رئيس القسم قسم
علم المكتبات و التوثيق
ا.د علاهم رامح

جامعة الجزائر 2 - كلية العلوم الإنسانية
قسم علم المكتبات و التوثيق

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

إفـــــــــــادة

يشهد رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية، أن الأستاذ(ة) **محمد بوقاسم** ، أستاذ **محاضر ب**، بقسم **علم المكتبات والتوثيق**، قد وضع دروسا على الخط عبر منصة مودل خلال السنة الجامعية 2021\2022 حسب ما تتضمنه الجداول الموالية :

دروس السداسي الأول:

المقياس	مستوى التدريس	التخصص	طبيعة التدخل	نوع الملفات	الرابط على المنصة
إعلام آلي توثيقي 1	السنة 02 ليسانس	علم المكتبات و التوثيق	أعمال موجهة	PDF, Word, روابط فيديوهات	http://elearning.univ-alger2.dz/course/view.php?id=2754#section-2

دروس السداسي الثاني :

المقياس	مستوى التدريس	التخصص	طبيعة التدخل	نوع الملفات	الرابط على المنصة
إعلام آلي توثيقي 2	السنة 02 ليسانس	علم المكتبات و التوثيق	أعمال موجهة	PDF, Word روابط فيديوهات	http://elearning.univ-alger2.dz/course/view.php?id=277#section-2

حرر بتاريخ : 15 / 05 / 2022

منسـقة منصة مودل

رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د. مصطفى نويصر
رئيس المجلس العلمي

جامعة الجزائر 02 أبوالقاسم سعد الله — كلية العلوم الإنسانية — قسم علم المكتبات والتوثيق

السنة الجامعية 2022 / 2023 السداسي الأول

جدول توقيت الأستاذ محمد بوقاسم أستاذ محاضر "ب"

	09.30–08.30	10.30–09.30	11.30–10.30	12.30–11.30	13.30–12.30
السبت					
الأحد		النظم الخبيرة والذكاء الإصطناعي 02 ماستر تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات ف.2 ق. 13 (أعمال موجهة)	النظم الخبيرة والذكاء الإصطناعي 02 ماستر تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات ف.1 ق. 13 (أعمال موجهة)	أدوات وتقنيات البحث الرقمي 02 ماستر تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات ف.1 ق. 10 (أعمال موجهة)	أدوات وتقنيات البحث الرقمي 02 ماستر تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات ف.2 ق. 10 (أعمال موجهة)
الإثنين					
الثلاثاء		الإعلام الآلي الوثائقي مدرج بشير خلدون السنة 2 ليسانس الأفواج: 11،10،8،7،5،4 (أعمال موجهة)			
الأربعاء					
الخميس					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

رقم القيد: 195

الجزائر: 27 / 06 / 2022

• شهادة إدارية •

يشهد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق الممضي أسفله، أن الأستاذ **محمد بوقاسم** المولود بتاريخ 23 / 12 / 1991 بـ: براقي – ولاية الجزائر – أستاذ محاضر صنف " ب" – **شغل منصب مساعد نائب** رئيس القسم المكلف بالدراسات خلال السنة الجامعية 2021 / 2022.

سلمت هذه الوثيقة لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم

رئيس قسم علم المكتبات و التوثيق

أ.د علاهم رابح

قسم علم المكتبات و التوثيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

رقم القيد: 202 **الجزائر: 27 / 06 / 2022**

* شهادة إدارية *

يشهد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق الممضي أسفله، أن الأستاذ **محمد بوقاسم** المولود بتاريخ 23 / 12 / 1991 بـ: براقي – ولاية الجزائر– أستاذ محاضر صنف " ب" – **قد شارك في صياغة** البرنامج التكويني لمقياس الإعلام الآلي التوثيقي للسنة 02 ليسانس خلال السنة الجامعية 2022/2021.

سلمت هذه الوثيقة لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم

رئيس قسم
علم المكتبات و التوثيق
علاهم رامح

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

رقم القيد: 199

الجزائر: 27 / 06 / 2022

• شهادة إدارية •

يشهد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق الممضي أسفله، أن الأستاذ **محمد بوقاسم** المولود بتاريخ 23 / 12 / 1991 بـ: براقي - ولاية الجزائر - أستاذ محاضر صنف " ب" - قد درس مقياس الإعلام الآلي التوثيقي (أعمال موجهة) للسنة 02 ليسانس خلال السنة الجامعية 2020 / 2021.

سلمت هذه الوثيقة لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

رقم القيد: 200

الجزائر: 27 / 06 / 2022

• شهادة إدارية •

يشهد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق الممضي أسفله، أن الأستاذ **محمد بوقاسم** المولود بتاريخ 23 / 12 / 1991 بـ: براقي – ولاية الجزائر – أستاذ محاضر صنف " ب" – قد درس مقياس الإعلام الآلي التوثيقي (أعمال موجهة) للسنة 02 ليسانس خلال السنة الجامعية 2021 / 2022.

سلمت هذه الوثيقة لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم

رئيس قسم
علام رابح

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

رقم القيد: 197

الجزائر: 27 / 06 / 2022

* شهادة إدارية *

يشهد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق الممضي أسفله، أن الأستاذ **محمد بوقاسم** المولود بتاريخ 23 / 12 / 1991 بـ: براقي – ولاية الجزائر– أستاذ محاضر صنف " ب" – قد عين عضوا في لجنة الترتيب والتوجيه لدراسة ملفات الماستر فئة 20 بالمئة في قسم علم المكتبات والتوثيق خلال السنة الجامعية 2021 / 2022 طبقا للمقرر رقم 150 المؤرخ في 2021/10/12.

سلمت هذه الوثيقة لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم

رئيس قسم
علم المكتبات و التوثيق
د. علاهم رابح

قسم علم المكتبات و التوثيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

رقم القيد: 196 الجزائر: 27 / 06 / 2022

* شهادة إدارية *

يشهد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق الممضي أسفله، أن الأستاذ **محمد بوقاسم** المولود بتاريخ 23 / 12 / 1991 بـ: براقي – ولاية الجزائر– أستاذ محاضر صنف " ب" – قد عين عضوا في لجنة توجيه طلبة السنة 02 ليسانس نحو التخصص في قسم علم المكتبات والتوثيق خلال السنة الجامعية 2021 / 2022 طبقا للمقرر رقم 145 المؤرخ في 2021/09/26.

سلمت هذه الوثيقة لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم

رئيس قسم
علم المكتبات و التوثيق
أ.د علاهم رابح

قسم علم المكتبات و التوثيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية
قسم علم المكتبات والتوثيق

رقم القيد: 201

الجزائر: 27 / 06 / 2022

* شهادة إدارية *

يشهد رئيس قسم علم المكتبات والتوثيق الممضي أسفله، أن الأستاذ **محمد بوقاسم** المولود بتاريخ 23 / 12 / 1991 بـ: براقي – ولاية الجزائر– أستاذ محاضر صنف " ب" – قد مارس مهام الوصاية على عدد من الطلبة في السنة 03 ليسانس والسنة 02 ماستر من مختلف التخصصات عن طريق متابعتهم وتأطيرهم بيداغوجيا في إطار إعداد مذكرات التخرج أو إعداد تقارير التربص خلال السنة الجامعية 2021 / 2022.

سلمت هذه الوثيقة لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

رئيس القسم

رئيس قسم
علم المكتبات و التوثيق
د. علاهم رابح

جامعة الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

محضر المناقشة (ماستر2)

السيد (ة): سعيد بشكور عبد السلام / شيوخ محمد يونس

المولود (ة) في: /

ناقش (ت) مذكرة الماستر تحت عنوان: إنشاء برنامج آلي للمعلومات لقاعدة بيانات مكتبة جامعية باستخدام حوزمية (RSA) مكتبة المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى نموذجا

وذلك للحصول على شهادة الماستر في: علم المكتبات والتوثيق

تخصص: تكنولوجيا وهندسة المعلومات

عينت لجنة المناقشة بقرار من رئيس القسم

أ. د. عبي أحمد ..... رئيسا

أ. بن أومليفار حكيم ..... مقررا

أ. بو قاسم محمد ..... عضوا

منح الطالب (ة) المذكور(ة) أعلاه

شهادة الماستر

العلامة 16/20 تاريخ المناقشة: 2022/09/25

ب/ رفض بحث الطالب (ة) المذكور أعلاه.

الجزائر في: 2022/09/25

رئيس القسم

الرئيس

المقرر

عضوا

جامعة الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

محضر المناقشة (الماستر)

السيد(ة):.....عبد الحميد شهرزاد.....

المولود(ة)في:.....

ناقش(ت)مذكرة الماستر تحت عنوان:.....واقع خدمات المعلومات في المكتبات العامة: آليات لتقديم الخدمات المسعدية بين النظامين التقليدي والرقمي.....

وذلك للحصول على شهادة الماستر في :.....

تخصص:.....تسيير ومعالجة المعلومات.....

عينت لجنة المناقشة بقرار من رئيس القسم

وتتكون اللجنة من الأساتذة: (اللقب والاسم والدرجة العلمية)

.....بطالي مريم.....رئيسا

.....بوداود ابراهيم.....مقررا

.....بوقاسم محمد.....عضوا

منح الطالب (ة) المذكور(ة) أعلاه شهادة.....

العلامة: .....14.1/20.....تاريخ المناقشة:.....2022/07/03.....

ب/ رفض بحث الطالب (ة) المذكور أعلاه.

الجزائر في:.....2022/07/03.....

عضوا	المقرر	الرئيس	رئيس القسم

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

محضر المناقشة (الماستر)

السيد(ة): أسماء مفتاح / بن نرسون شيماء

المولود(ة)في:

ناقش(ت)مذكرة الماستر تحت عنوان: إتجاه المستفدين نحو استخدام الفهارس الآلية في المكتبات الجامعية: دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية لجامعة الجزائر 2

وذلك للحصول على شهادة الماستر في :

تخصص: تكنولوجيا وهندسة المعلومات

عينت لجنة المناقشة بقرار من رئيس القسم

وتتكون اللجنة من الأساتذة: (اللقب والاسم والدرجة العلمية)

صاحبي عيسى رئيسا

أ. سوفاسم حمدي مقررا

لوحايش كريمة عضوا

منح الطالب (ة) المذكور(ة) أعلاه شهادة

العلامة: 14.33 تاريخ المناقشة: 2022/10/16

ب/ رفض بحث الطالب (ة) المذكور أعلاه.

الجزائر في: 2022/10/16

عضوا	المقرر	الرئيس	رئيس القسم
			أ.د. [illegible] عبد الكريم

جامعة الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية

قسم علم المكتبات والتوثيق

محضر المناقشة (الماستر)

السيد(ة):..... قيمر زينب .....

المولود(ة)في:.....

ناقش(ت)مذكرة الماستر تحت عنوان:..... الوعي المعلوماتي لدى المستفيدين في المكتبات الجامعية على ضوء المحايير العربية الموحدة .....

وذلك للحصول على شهادة الماستر في :.....

تخصص:..... تسيير ومعالجة المعلومات .....

عينت لجنة المناقشة بقرار من رئيس القسم

وتتكون اللجنة من الأساتذة: (اللقب والاسم والدرجة العلمية)

- ..... محاجي عيسى ..... رئيسا
- ..... د. بوقاسم محمد ..... مقررا
- ..... د. عمي أحمد ..... عضوا

منح الطالب (ة) المذكور(ة) أعلاه شهادة.....

العلامة: ..... 15.66 ..... تاريخ المناقشة:..... 2022/07/03 .....

ب/ رفض بحث الطالب (ة) المذكور أعلاه.

الجزائر في:.....

رئيس القسم	الرئيس	المقرر	عضوا

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

إفـــــــــــادة

يشهد رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية، أن الأستاذ(ة) **محمد بوقاسم** ، أستاذ **محاضر ب**، بقسم **علم المكتبات والتوثيق**، قد وضع دروسا على الخط عبر منصة مودل خلال السنة الجامعية 2021\2022 حسب ما تتضمنه الجداول الموالية :

دروس السداسي الأول:

المقياس	مستوى التدريس	التخصص	طبيعة التدخل	نوع الملفات	الرابط على المنصة
إعلام آلي توثيقي 1	السنة 02 ليسانس	علم المكتبات و التوثيق	أعمال موجهة	PDF, Word, روابط فيديوهات	http://elearning.univ-alger2.dz/course/view.php?id=2754#section-2

دروس السداسي الثاني :

المقياس	مستوى التدريس	التخصص	طبيعة التدخل	نوع الملفات	الرابط على المنصة
إعلام آلي توثيقي 2	السنة 02 ليسانس	علم المكتبات و التوثيق	أعمال موجهة	PDF, Word روابط فيديوهات	http://elearning.univ-alger2.dz/course/view.php?id=277#section-2

حرر بتاريخ : 15 / 05 / 2022

منسـقة منصة مودل

رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د. مصطفى نويصر
رئيس المجلس العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

UNIVERSITÉ D'ALGER 1
FACULTÉ DE DROIT

جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق
نائب العميد مكلف بالدراسات لمابعد التدرج

د. يبدة ليلى
أستاذة ... العام

برنامج الملتقى الوطني الافتراضي حول

* حقوق الإنسان في العصر الرقمي*

يوم : 07 جويلية 2022

الجلسة الافتتاحية
9:00 – 8:00
آيات من القرآن الكريم
النشيد الوطني
كلمة الأستاذ الدكتور: بن تليس عبد الحكيم/رئيس جامعة الجزائر 1
كلمة الأستاذ الدكتور: لعلاوي عيسى/مدير كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
كلمة الأستاذ الدكتور: خوري عمر/رئيس المجلس العلمي، جامعة الجزائر 1
كلمة الأستاذة الدكتورة: قمودي سهيلة/ رئيسة المخبر القانوني للذكاء الاصطناعي والمجتمع
كلمة الدكتورة : يبدة ليلى/رئيسة الملتقى الوطني الافتراضي

جامعة الجزائر 1
نائب العميد
مكلف بالدراسات لما بعد التدرج
كلية الحقوق

د. بـــدة إســـلى
أستاذة القانون العام

الجلسة الأولى: مفهوم التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها برئاسة : الدكتورة/كروش نعيمة التوقيت: 9:00-10:00 (07 دقائق لكل متدخل)		
اسم المتدخل	جامعة الانتماء	عنوان المداخلة
د/خواص نصيرة	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	مفهوم التكنولوجيا الرقمية
د/بوخملة فوزية	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية سوق أهراس	التكنولوجيا الرقمية : المفهوم، المزايا والعيوب، ومتطلبات التوطين
*د/خفاش نبيلة *د/بحباح فريال	*كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 *كليـــة العلـــوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2	التكنولوجيات الرقمية : المفهوم والتطبيقات
ط.د/بوغولة فطيمة	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	دور التكنولوجيا الرقمية في إدارة الموارد البشرية
د/عرورة فتيحة	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	أهمية التكنولوجيا الرقمية في المجال المصرفي
د/سلاماني ليلى	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	المواطن والموظف أمام المفاهيم الحديثة، الإدارة الإلكترونية و الحكومة الالكترونية

جامعة الجزائر 1
نائب العميد
مكلف بالدراسات لمابعد
التدرج
كلية الحقوق

د. يبدة ليلى
أستاذة القانون العام

الجلسة الثانية : دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز حقوق الإنسان برئاسة : الأستاذة الدكتورة/قمودي سهيلة التوقيت: 10:00-11:00 (07 دقائق لكل متدخل)		
اسم المتدخل	جامعة الانتماء	عنوان المداخلة
د/يبدة ليلى	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	الحق في الولوج إلى الانترنت
* ط.د/بن عوفية قادة *د/دويني مختار	*كلية الحقوق و العلوم السياسية/سيدي بلعباس *كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة سعيدة	الحق في استعمال وسائل الاتصال الحديثة في الحصول على المعلومة
د/سقاي آسيا	كلية الحقوق جامعة الجزائر1	حرية التعبير، حدودها ومداها عبر شبكات التواصل الاجتماعي
د/بوغرارة مليكة	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	حرية الرأي و التعبير في العالم الرقمي(حق غير مطلق)
د/ بن صالح رشيدة	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	حرية التعبير في البيئة الرقمية من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان
د/رابطي زهية	كلية الحقوق جامعة الجزائر1	حرية التعبير في الفضاء الرقمي بين التكريس والتقييد
د/حواس فتحية	كلية الحقوق جامعة الجزائر1	حقوق المؤلف على شبكة الانترنت
*د/بوثلجي أمينة *د/كروش نعيمة	كلية الحقوق جامعة الجزائر1	أي مصير للحق في التعليم في ظل الرقمنة

مناقشة عامة للجلستين

جامعة الجزائر 1
نائب العميد
مكلف بالدراسات لمابعد التدرج
كلية الحقوق

د. يبدة [illegible]
أستاذة [illegible] العام

الجلسة الثالثة : الحق في الخصوصية في العصر الرقمي

برئاسة : الأستاذة الدكتورة/عميمر نعيمة

التوقيت : 11:00-12:30 (7 دقائق لكل متدخل)

اسم المتدخل	جامعة الانتماء	عنوان المداخلة
*د/خليفي أسماء *د/بوصيدة فيصل	كلية الحقوق و العلوم السياسية سكيكدة	الحق في الخصوصية في ظل المعلوماتية
د/مذكور مليكة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	أخلاقيات المعلومات بين الحق في الخصوصية وحرية الوصول للمعلومات
د/ بوروبة سامية	كلية الحقوق جامعة الجزائر1	الإطار القانوني الدولي لحماية الحق في الخصوصية: في العصر الرقمي
د/بوحزمة كوثر	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيارت	الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي في الفضاء الرقمي وفقا للقانون 18-07
د/حواس صباح	كلية الحقوق جامعة باتنة1	ضمانات تعزيز حقوق الأشخاص الطبيعية في البيئة الرقمية من خلال استقراء نصوص القانون 07/18
د/عمروش فوزية	كلية الحقوق جامعة الجزائر1	حماية الحياة الخاصة في قانون 18-07 المتضمن حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي
*د/شتوح عمر *ط.د/العيداني أمال	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في القانون الجزائري
د/ميرة وليد	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مسيلة	حدود حماية الحق في الخصوصية في الفضاء الرقمي في ضوء التشريع الجزائري
د/كباب مباركة	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	نطاق الحماية القانونية للحق في الخصوصية الرقمية في ظل الاتفاقيات الدولية و التشريع الجزائري

جامعة الجزائر 1
نائب العميد
مكلف بالدراسات لما بعد
كلية الحقوق

ط.د/سعدود مريم	جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل	الحماية الجنائية الإجرائية للحياة الخاصة للطفل في الفضاء الرقمي
*ط.د/بطوج حسينة *د/حجيمي حميدة	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	استعمال التكنولوجيا الرقمية للتعدي على الحق في الحياة الخاصة والحق في السمعة
ط.د/براجل الصالح	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تلمسان	صور الانتهاك الرقمي للحق في الحياة الخاصة

د. يبدة ليلى
أستاذة القانون العام

مناقشة

الجلسة الرابعة : حقوق الإنسان في العصر الرقمي: التحديات والمواجهة

برئاسة : الدكتورة/بوروية سامية

التوقيت: 12:30-14:30 (7 دقائق لكل متدخل)

اسم المتدخل	جامعة الانتماء	عنوان المداخلة
د/سماتي حكيمة	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	خصوصية الجريمة الإلكترونية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري (الهيئة الوطنية للوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها نموذجا)
د/ضامن الجيلالي	جامعة التكوين المتواصل، تيارت	انتهاكات حقوق الإنسان بفعل الجرائم الإلكترونية
د/طريق مسعودة	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي/قليعة	الجريمة الالكترونية وأثرها على المجتمع من منظور اقتصادي
ط.د/دبابحة نرجس	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	انتهاكات حقوق الإنسان في البيئة الرقمية: على المستوى الدولي والوطني
*د/خشيبة حنان *د/ديش تورية	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان	مخاطر الجرائم الالكترونية الممارسة ضد النساء وطرق مواجهتها
ط.د/طوير إحسان	كلية الحقوق والعلوم السياسية	الجرائم الالكترونية الماسة بأمن المعلومات

جامعة الجزائر 1
نائب العميد
مكلف بالدراسات لما بعد التدرج
كلية الحقوق

د. يبدة ليلى
أستاذة القانون العام

د/زمام أمال	كلية الحقوق جامعة الجزائر1	مدى فعالية التشريع المحلي والدولي في حماية حقوق الإنسان في ظل الجرائم الإلكترونية
ط.د/بن حمادي أمال	كلية الحقوق جامعة الجزائر1	إثبات الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري
د/ زبيري مارية	جامعة عباس لغرور خنشلة	خصوصية جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت في ظل الإشكالات الجزائية في مجال المكافحة
د/كركوري مباركة حنان	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	جريمة التزوير في المحررات الإلكترونية كأداة لانتهاك حقوق الإنسان في البيئة الرقمية
د/حافظي سعاد	كلية الحقوق جامعة الجزائر 1	مفهوم جرائم التمييز، وخطاب الكراهية في القانون الوطني والدولي
*ط.د/مشاهر زهرة *ط.د/هنـــي زينب	جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس	خطاب الكراهية على شبكات التواصل الاجتماعي و انعكاساته على المواطنة الرقمية
*د/بوقاسم محمد *د/ بوسنة وسيلة	جامعة الجزائر 02 جامعة البليدة 2	تداعيات الانترنت المظلم على الأمن الفردي والوطني
*د/عيساوي فاطمة *د/عبد العزيز حكيمة	كلية الحقوق جامعة البويرة كلية الحقوق جامعة بومرداس	الرقابة الرقمية بين الأمن والقمع
د/عبد الحميد عائشة	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الطارف	المراقبة الالكترونية في الجرائم الإرهابية والجرائم الماسة بأمن الدولة خروج عن قاعدة حماية الحياة الخاصة
ط.د/عتيق علي	جامعة سوق أهراس	الحماية الدولية للمستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية

مناقشة

قراءة التوصيات

كلمة رئيسة الملتقى: الدكتورة يبدة ليلى

اختتام الملتقى

لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مخبر تعليمية اللغة العربية والنص الأدبي

مشروع البحث PRFU رمز :

L00L01UN040120200001

برنامج الملتقى الدولي الافتراضي الأول الموسوم الملتقى الدولي:

إشكاليات البحث العلمي لدى طلبة اللغة والأدب العربي وتحديات الرقمنة

- الواقع والمأمول-

10/09أكتوبر2022

الافتتاح: الساعة 08س.30د صباحا بتوقيت الجزائر

القرآن الكريم.

النشيد الوطني.

كلمة مدير المخبر: أ.د فاتح حمبلي "5د"

كلمة رئيس الملتقى: د. صابر كنوز "5د"

كلمة عميد الكلية: أ.د شاكر لقمان."5د"

كلمة مدير الجامعة: أ.د ديبي زهير.

استراحة: 15د

اليوم الأول (2022/10/09) - الجلسة الأولى: 10سا.30د
رئيس الجلسة : أ.د عادل بوديار

الرقم	اسم الباحث	عنوان المداخلة	الجامعة	المدة
1	د/ أمينة أمقران	انعكاس الرقمنة في فاعلية البحث العلمي الأكاديمي وجودته .	جامعة أم البواقي	10سا30د 10سا38د
2	د. سندس عزيز فارس الفارس	الإقتباس وطرائق تجنب الإنتحال في كتابة البحث العلمي	جامعة المعقل العراق	08د
3	ط/ نور فاطمة	مشروع الذخيرة اللغوية العربية والهندسة اللسانية في ضوء مستجدات الرقمنة	مسيلة –	//
4	د/ فاطمة خروف	النّص الأدبي الرّقمي - دراسة نظريّة في المفاهيم والمصطلحات .	جامعة الطارف	//
5	أ.د عازب عبد الرحيم	مسارات مناهج ما بعد الحداثة وتطبيقاتها في العلوم الإنسانية والأدبية - المنهج السيميائي نموذجا –	جامعة أم البواقي	//
6	د/بن بغداد أحمد	قضايا واشكاليات البحث الأدبي واللغوي.	جامعة تيموسيلت	//
7	د/ صيد عادل د/ رحموني لبنى	الذكاء الصناعي وارهاصات اللغة العالمية الموحدة أي دور للميتافرس Metaverse	جامعة أم البواقي	//
8	مازية حاج علي	سبل اختيار موضوع البحث الأدبي في مرحلة الليسانس والماستر.	أم البواقي	//
9	أ.د/ عادل بوديار	آليات البحث العلمي الأكاديمي في عصر الرقمنة	جامعة تبسة	//

اليوم الأول - الجلسة الثانية:

رئيس الجلسة : د. أمينة آمقران

الرقم	اسم الباحث	عنوان المداخلة	الجامعة	المدة
1	د/ أحمد رضا حمدي	تجارب في تطوير البحث و فاعلية إشكالاته	تونس	08 د
2	أد/ جلال خشاب	الخطاب الادبي وإشكالية المنهج	جامعة سوق أهراس	//
3	د/مرزوق لشريف	إشكالية غياب الفاعلية البحثية عند الطالب، تشخيص لوضعية،وتصور لحلول.	جامعة أم البواقي	//
4	د/زياد شعيب د/ صارة مزياني	الرقمنة وتأثيرها على جودة البحث االعلمي	جامعة أم البواقي	//
5	د. إبراهيم زرقي	الفجوة العلمية بين برنامجي اللغة العربية في المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية لطلبة قسم اللغة والأدب العربي -دراسة مقارنة.	جامعة تبسة	//
6	د/ يمينة بن سويكي	: إشكاليّة اختيار الموضوع والمنهج	جامعة أم البواقي	//
7	د/ حسيبة ساكر ط/د لينة زواوي	معايير بناء الإشكالية في البحوث العلميّة	جامعة أم البواقي	//
8	ط/ زهية بومجان	واقع التعليم الإلكتروني لدى طلبة اللغة و الأدب العربي. دراسة ميدانية للمكتة المركزية لجامعة أم البواقي	جامعة أم البواقي	//
9	د/ شيخة حفناوي	توظيف تكنولوجيا المعلومات في ترقية البحث اللساني لدى طلبة اللغة العربية	جامعة أم البواقي	//
10	أ.د/ رزيقة طاوطاو	المشرف / الباحث أية علاقة ؟	جامعة أم البواقي	//

فضاء للمناقشة

اليوم الأول - الجلسة الثالثة:

رئيس الجلسة: د صابر كنوز

الرقم	اسم الباحث	عنوان المداخلة	الجامعة	المدة
1	د/ صابر كنوز	فاعلية الوسائط الالكترونية في البحث العلمي	جامعة أم البواقي	13-30 13-38
2	د/ ساسي سهير ط د/ صيام ايمان	و باتنة إشكالية البحوث اللغوية والأدبية والتكنولوجيا الحديثة في الجامعات الجزائرية بحث في الواقع والمآلات	جامعة تبسة	//
3	د/ بوزيد داير	L'apport du numérique dans l'élaboration des mémoires de Master de français à l'université algérienne	جامعة أم البواقي	//
4	د/ لطيفة خمان	إشكاليات البحث العلمي لدى طلبة قسم المسرح في ظل تحديات الرقمنة	جامعة ورقلة	//
5	د. دلولة خلدون	نمط التعليم الجامعي وآفاق الانخراط الوجداني في البحث العلمي	جامعة أم البواقي	//
6	د/ ريمة كعبش	المناهج النقدية الأدبية و إشكالية تطبيقها في البحوث	جامعة أم البواقي	//

مخبر تعليمية اللغة العربية والنص الأدبي في النظام التعليمي الجزائري الواقع والمأمول
جامعة أم البواقي

		العلمية لدى طلبة اللغة و الأدب العربي		
7	د/محمد بوقاسم د/ زليخة ياحي	واقع البحث العلمي لدى طلبة التّخرج بين المعارف العلميّة والتّحديّات التّكنولوجية: طلبة قسم اللّغة العربيّة وآدابها بجامعة الجزائر	جامعة الجزائر 2	//
8	د/ سمرة عمر	التكنولوجيا الرقمية وأثرها في تطوير البحث العلمي	جامعة تبسة	//
9	ميلود بن حاج	توظيف الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في حفظ وتحقيق المخطوطات	جامعة الجلفة	//
10	د .رابح محوي ط/ خلايفية آمال	عنوان المداخلة: الصياغة الفنية للدراسات الأدبية واللغوية ضمن إشكاليات المناهج العلمية المعتمدة في البحث العلمي.	جامعة أم البواقي	//
11	Dr azizi sarra	la recherche scientifique à l'ère du numérique, entre enjeux et défis .communicatifs et réalité du terrain	جامعة أم البواقي	//

اليوم الأول - الجلسة الرابعة :

رئيس الجلسة: أ .د . باديس فوغالي

الرقم	اسم الباحث	عنوان المداخلة	الجامعة	المدة
1	أ د/ يوسف منصر	إشكالية بناء موضوع البحث لدى طلبة قسم اللغة وآدابها	جامعة عنابة	08د
2	أ د/ فطومة لحمادي	ودورها في ضمان جودة البحث العلمي في الجامعة الرقمنة	جامعة الجزائر 02	//
3	د/ ثليثة بليردوح ط د/هشام علام	الرقمنة، مفهومها ومدى تأثيرها على تطوير البحث العلمي .	أم البواقي	//
4	د/ صالح بوترعة	الباحث في اللغة العربية بين المكتبة الورقية والرقمية – الواقع والمأمول -	جامعة أم البواقي	//
5	د/ فريد خلفاوي ط/ د عبد العليم طالب	دور الحقيبة البحثيّة الإلكترونيّة لطالب اللّغة والأدب العربيّ في تجاوز تحدّيات الرّقمنة	جامعة الوادي	//
6	أ/د شاكر لقمان ط/د كوثر بوقروز	المنهج النقدي العربي القديم وفاعليته في مقاربة النصوص الأدبية	جامعة أم البواقي	//
7	د/ إيمان ملال	صعوبات البحث العلمي لدى طلبة الدكتوراه دفعة 2022، تخصص تحليل الخطاب، جامعة خنشلة	جامعة خنشلة	//
8	د/محمد عرباوي	;تضافر الإمكانات اللغوية والمنهجية والتكنولوجية لتطوير البحث اللغوي والأدبي	جامعة المسيلة	//
9	Dr bekkar rima	La recherche en didactique des langues : en contexte numérique Un renouvellement des methods	-المدرسة العليا لغواط-	//

فضاء للمناقش

اليوم الثاني (2022/10/10) - الجلسة الأولى:08س-30د

رئيس الجلسة: أ.د فاتح حمبلي

الرقم	اسم الباحث	عنوان المداخلة	الجامعة	المدة
.1	د/أحمد عبد الكريم محمود	منهجية كتابة البحث العلمي التربوي لطلاب كليات التربية	بلجاميلا	08-
.2	د/ سلاف بوحلايس د/ حفيظة سوالمية	منهج البحث العلمي سؤال الاختيار والتطبيق	جامعة أم البواقي	//
.3	ط/بن سباع زبيدة ط/سارة حلحايت	المنصات الالكترونية ودورها في تفعيل البحث العلمي	جامعة باتنة	//
.4	د/حساين رابح محمد	مناهج البحث الأدبي واللّغوي وإشكالية مناهج النّقد - التّنظير والتّمثيل-. عنوان المداخلة قضايا المنهج وتطبيقاته في النّظرية النّقدية والدّراسات الأدبية المنهج النّفسي أنموذجا	جامعة بلعباس	//
.5	ط د/ إكرام زياني	دور الرقمنة في تطوير البحث العلمي .	جامعة خنشلة	//
.6	ط/ زهية بومجان	واقع التعليم الإلكتروني لدى طلبة اللغة و الأدب العربي. دراسة ميدانية للمكتة المركزية لجامعة أم البواقي	جامعة خميس مليانة	//
.7	د/اسماعيل بشوات	آليات تفعيل ممارسة البحث اللغوي في ضوء المنهج لرقمي	جامعة المدية	//
.8	د / فريد زغلامي	تمحلات المناهج النقدية السياقية في تفسير النص الشعري العربي القديم- قراءة من منظور نقد النقد-	جامعة أم البواقي	//
.9	د/ عاشور حمبلي	Les méthodes de recherche littéraire et linguistique et les méthodes problématiques de critique -théorisation et représentation.dr Achour Hambli ,unv,khenchla	جامعة خنشلة	//
.10	ط/ هادية زمور	الرقمنة بين المفهوم والحضور: مرجعيات و تجليات في تطوير البحث العلمي.	جامعة عنابة	//

اليوم الثاني - الجلسة الثانية:

رئيس الجلسة: أ.د. حميد قبايلي

الرقم	اسم الباحث	عنوان المداخلة	الجامعة	المدة
1	ط/خناب فطيمة	الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية	جامعة تبسة	8-
2	Dr BENTOUNSI Ikram Aya BRAMKI Madjda	La ville de Constantine : laboratoire social et linguistique.	جامعة أم البواقي	//
3	BOUKHENNOUFA Noudjoud	Le web social, les jeunes et la recherche scientifique : une conversion dans les pratiques étudiantes?	جامعة أم البواقي	//
4	ط/زهية لبيض	جودة البحث العلمي في العالم الرقمي: المفاهيم	جامعة أم البواقي	//

		والمميزات	
5	د/عبد الجليل لغرام	الضعف البنيوي في مستوى الأبحاث العلمية وطرق معالجتها.	جامعة أم البواقي
6	د/سمير عبد المالك ط/ رفيق عباد	السرقة العلمية وسبل مكافحتها وفق آليات برمجية	جامعة أم البواقي
7	د / رقيـــــة شروانـــــة د / عبـــد السلام قـــــادرة	مناهج البحث الأدبي وتطبيقاتها في النصوص _حدود المنهج وانفتاح النص	المدرسة العليا للأساتذة _قسنطينة
8	د/زين العابدين حمبلي	الإشراف العلمي في قسم اللغة والأدب العربي -الواقع والمأمول -	جامعة أم البواقي
9	د/ نسيمة نابي ط/غلاب نوال	كان يا مكان لمحمد عبد النبي فصل أميرة نائمة في مكتبة الأحلام . مقاربة سيميائية سردية	جامعة أم البواقي
10	Dr/ Aifour Med Cherif DR/ BOUCHENE Karima	LA NUMÉRISATION DES RESSOURCES DOCUMENTAIRES AU SERVICE DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE, CAS DES LABORATOIRES DE RECHERCHE EN ALGÉRIE	جامعة أم البواقي

فضاء للمناقشة

اليوم الثاني – الجلسة الثالثة رئيس الجلسة: د. ثليثة بليردوح

الرقم	اسم الباحث	عنوان المداخلة	الجامعة	المدة
1	د/ لزهر زغاد	معنوان المداخلة: انعكاسات الاتجاه نحو الرقمنة على أساليب البحث العلمي -اللغة والأدب العربي-أنموذجا.	جامعة باتنة	13-30h-13-38h
2	د /عزاني العارم	البحث العلمي في ميدان الأدب العربي إشكالات ومآلات طرح الإشكالية- الإشراف- التقييم- التوجيه أنموذجا	جامعة سطيف	//
3	د/سعاد عبيدي	دور مواقع التواصل الاجتماعي في التمهيد لعملية التعليم عن بعد في الجزائر	جامعة الجزائر 02	//
	د/هشام بلخير ط/ كريم هبير	إشكالية تطبيق المناهج اللغوية في الدراسات اللسانية الميدانية	جامعة أم البواقي	//
4	ط / عليمة صالحي ط / غوتي صبرينة	معوقات البحث العلمي الأكاديمي في ظل النظام الدولي الجديد -العولمة الأكاديمية-	جامعة أم البواقي	//
5	د/ ضياء الدين بن فردية	دور الرقمنة في تطوير البحث العلمي والرفع من مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة	جامعة ورقلة	//
6	ط/ سليمة طالبي	الصياغة الجيدة لإشكالية ودور المشرف في التوجيه والتقييم	جامعة أم البواقي	//
7	د/ عمار عثماني	مشكلات الباحث المتخصص أهمية انفتاح البحوث البلاغية على الخطابات الصحفية	جامعة غليزان	//
8	د/عبد القادر خليف ط/فلة براهيمي	اشتغال طلبة اللغة والأدب العربي على لمناهج النقدية في البحوث العلمية - طلبة شعبة الدراسات النقدية بجامعة تبسة أنموذجا-	جامعة تبسة	//
9	د/ العامري رشيد	اختيارموضوع بحث التخرج لطلبة الماستر والماستر بين المعايير الذاتية و الموضوعية	جامعة سكيكدة	//

اليوم الثاني - الجلسة الرابعة:

رئيس الجلسة: د. زين العبدين حمبلي

الرقم	اسم الباحث	عنوان المداخلة	الجامعة	المدة
1	Dr selma abderezak	Réalités de la recherche scientifique à l'ère du numérique, obstacles et solutions envisageables	جامعة أم البواقي	08د
2	د/أمال ماي	الرقمنة و البحث العلمي الواقع و الأفاق	جامعة سعيدة	//
3	Mohammed El Amin Ghoues Mokhtar Hamadouche,	Foreign Language Instruction and Assessment through MALL: Innovative Alternatives in a Digital Era	جامعة أم البواقي	//
4	ط د/ رحماني حسام الدين	معوقات البحث العلمي العرفاني لدى طلبة الدراسات اللغوية دراسة ميدانية تحليلية لتخصص اللسانيات بجامعة أم البواقي أنموذجا	جامعة أم البواقي	//
5	د/ صابر كنوز ط د/ خديجة بوزير	التحول الرّقمي ومستقبل اللّسانيات العربيّة – دراسة في العوائق والآفاق –	جامعة أم البواقي	//
6	ط/ عامر أكحل	معيقات الارتقاء بالبحث العلمي في عصر الرقمنة	جامعة تيسمسيلت	//
7	Dr ZEGHIB Nardjas	Le numérique, les compétences technologiques et linguistiques en langues étrangères chez les étudiants du département de langue arabe (OEB): Obstacles et perspectives	جامعة أم البواقي	//
8	د/ محمد عرباوي	تضافر الإمكانات اللغوية والمنهجية والتكنولوجية لتطوير البحث اللغوي والأدبي.	جامعة مسيلة	//
9	د/ لزهر شمار	Apprenants de langue étrangère et recherche documentaire à l'ère du numérique : réalité et perspectives	جامعة سكيكدة	//
10	د/ سميحة صياد	تعليم العربية بين واقع الوسائط وتحديات الواقع	جامعة أم البواقي	//
11	د/ بلعيد خليل صلاح الدين ط/رجاء صوالح	الرقمنة ضرورة حتمية لتطوير البحث العلمي	المركز الجامعي سي الحواس - بريكة –	//

وزارةُ التَّعليمِ العالي والبحثِ العلميّ

جَامعةُ العربي بن مهيدي - أمّ البواقي

كليَّــة الآداب واللُّغـاتِ

مخبر تعليمية اللغة العربية والنص الأدبي

شَهَادَةُ مُشَارَكَة

يتشرف السيد مدير مخبر تعليمية اللغة العربية والنص الأدبي بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–الأستاذ الدكتور: **فاتح حمبلي** والسيد رئيس الملتقى الدولي الافتراضي الأول حول إشكاليات البحث العلمي لدى طلبة اللغة والأدب العربي وتحديات الرقمنة – الواقع والمأمول–

بمنح هذه الشهادة إلى الدكتور(ة): **محمد بوقاسم** من جامعة الجزائر02. نظير مشاركته(هما) في فعاليات الملتقى الدولي الأول

المنعقديومي**09 – 10 أكتوبر 2022**م بمداخلة موسومة بـ **واقع البحث العلمي لدى طلبة التخرج بين المعارف العلمية والتحديات التكنولوجية طلبة قسم اللغة العربية وأدابها جامعة الجزائر**

مع وافر الشكر والتقدير لمجهوداته(ها) المبذولة في إنجاح هذه التظاهرة العلمية.

مدير المخبر

رئيس الملتقى د/ صابر كنوز

عميدُ الكليَّة

عميد كلية الآداب واللغات

أ.د شاكر لقمان

Scanned with CamScanner

جامعة الشهيد عباس لغرور خنشلة

كلية الأدب واللغات

مخبر المتخيل النقدي المعاصر والدراسات الحداثية في الفكر واللغة والأدب

شهادة مشاركة

تتشرف كلية الآداب واللغات لجامعة عباس لغرور خنشلة ومخبر المتخيل النقدي المعاصر في الفكر واللغة والأدب

بمنح هذه الشهادة لـ : **د. محمد بوقاسم جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2- الجزائر**

تقديراً لمساهمته(ها) القيمة في إنجاح فعاليات المؤتمر الدولي الأول الموسوم بـ: الجائحة وتمظهراتها في الأدب والفن

المنعقد يومي: 24-25 أكتوبر 2022م

بمداخلة عنوانها: **استلهام الأدباء لتيمة الوباء: دراسة إحصائية على ضوء الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية**

رئيسة الملتقى

الأستاذة الدكتورة بسمـــــيرة قـــروي

مدير المخبر

الدكتور شرفي شمس الدين

مدير مخبر المتخيل النقدي المعاصر والدراسات الحديثة في الفكر واللغة والآدب

عميد الكلية

أ.د رشيد بلعيفة

عميد كلية الآداب واللغات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الآداب واللغات
مخبر المتخيل النقدي المعاصر والدراسات الحداثية
في الفكر واللغة والأدب

Faculty of Letters and Languages
Laboratory of Contemporary Critical Imaginary
and Modernist Studies in Thought, Language and
Literature

فعاليات المؤتمر الدولي الأول

الجائحة وتمظهراتها في الأدب والفن

حضوري وعن بعد

يوم: 24-25 أكتوبر 2022

الجلسة الافتتاحية

الرابط: https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs

Pour participer par téléphone, composez le +1 413-453-0800 et saisissez ce code : 940 964 182#

التوقيت		فعاليات الجلسة
09.00		تلاوة عطرة لآيات من الذكر الحكيم
09.10		النشيد الوطني
09.15		كلمة السيد مدير مخبر المتخيل النقدي المعاصر / د. **شمس الدين شرفي**
09.20		كلمة السيدة رئيسة المؤتمر/ أد. **سميرة قروي**
09.30		كلمة السيد مدير المؤتمر عميد كلية الآداب واللغات/ أد. **رشيد بلعيفة**
09.35		كلمة السيد الرئيس الشرفي للمؤتمر مدير الجامعة/ أد. **عبد الواحد شالة** والإعلان الرسمي عن افتتاح أشغال المؤتمر
المحاضرة الافتتاحية	**د. سعد الله مكي** جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر	المخيال الفني والأدبي الغربي يستشرف حرب الكورونيات- مقاربة في المشهد والمنجز-

الجلسات العلمية للمؤتمر

الجلسة الأولى/ القاعة : A

القاعة : A الجلسة الأولى	الاثنين: 2022-10-24 الساعة: 11.00-10.00	الرابط: https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs
رئيس الجلسة	الأستاذ الدكتور: الطيب بودربالة	

المشاركون

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	د. سليمة مسعودي	جامعة الحاج لخضر باتنة1 الجزائر	كتابة الموت في زمن الكورونا –قراءة في نصوص شعرية جزائرية-
.2	د. مسعودي هبة	جامعة جندوبة تونس	الفنّ المعاصر بين الانعزال المادي وحيوية المقاومة في الجائحة-
.3	أ.د إدريس جردات د. نسيبة مساعدية	مركز السنابل فلسطين جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر	جائحة كورونا في مواقع التواصل الاجتماعي بحث في توظيف مفهومّي الوقاية والعلاج –الفيس بوك- أنموذجا
.4	أ.د صفاء الدين أحمد فاضل	الجامعة العراقية العراق	سرد المحن من التهميش إلى الذاكرة
.5	د. محمد سالم محمدن مختار السالم	جامعة نواكشوط العصرية موريتانيا	جوانب من تأريخ الأدب الشعبي لتفشي وباء كورونا بموريتانيا

الجلسة الثانية/ القاعة : A

القاعة : A الجلسة الثانية	الاثنين: 2022-10-24 الساعة: 12.00-11.00	الرابط: https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs
رئيس الجلسة	الأستاذ الدكتور: عباس بن يحي	

المشاركون

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	د. أمان أبو الفتوح	كلية دار العلوم جامعة القاهرة مصر	الصورة في الخطاب الشعري حول كورونا
.2	د. روفيا بوغنوط	جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي الجزائر	شعريات القبح .الأوبئة والأمراض في الشعر
.3	د. فاطمة قسول	جامعة لونيسي علي العفرون البليدة 2 الجزائر	رواية " عن الطيور نحكي" لأحمد خالد توفيق من رحلة البحث عن الذات إلى رحلة الصراع من أجل البقاء واستشراف جائحة كرونا
.4	أ.د راوية يحياوي	جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر	فتنة الكتابة ومقاومة الوباء –رسائل لم يحملها ساعي البريد أنموذجا-
.5	ط.د محفوظ زاوش	جامعة لونيسي علي العفرون البليدة 2 الجزائر	الخطاب الشعري في أدب جائحة كورونا. قراءة في أسئلة الخطابات الاستعارية والكنائية وجماليتها من خلال ديوان جائحة الزمان.

الجلسة الثالثة/ القاعة : A

القاعة : A الجلسة الثالثة	الاثنين: 2022-10-24 الساعة: 13.00-12.00	الرابط: https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs
رئيس الجلسة	الأستاذ الدكتور: جمال مجناح	
المشاركون		

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	د. شمس الدين شرفي	جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر	خطاب الوباء من مساءلة البروباغندا إلى تعرية المشروع الكولونيالي
.2	د. حليمة عواج ط.د نادية سلطان	جامعة الحاج لخضر باتنة1 الجزائر	ملامح الأزمة وصور الفناء في قصيدة (طاعون 2020) لمحمد جربوعة التميمي.
.3	د.حفيظة زين	جامعة محمد بوضياف	تلقي أدب الأوبئة -تجاوز الجمالية

		المسيلة الجزائر	الأدبية إلى الأنساق المضمرة
.4	د. منال بلحائزة العربي	المعهد العالي للفنون والحرف قفصة تونس	الفنون في المغرب العربي: دراسة عن تأثير الرقمي وجائحة كورونا
.5	د. شفيق بوطرفة	جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر	رمزية الوباء في قصة قناع الموت الأحمر للأديب الأمريكي "إدغار آلان بو"
.6	ط.د قمر تركي	جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر	تمثلات الجائحة في الخطاب الروائي العربي رواية ربيع كورونا أنموذجا

الجلسة الأولى/ القاعة : B

القاعة : B الجلسة الأولى	الاثنين: 24-10-2022 الساعة: 12.00-11.00	الرابط: https://meet.google.com/imr-pszd-nga
رئيس الجلسة	الدكتور: ميلود رقيق	
المشاركون		

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	د.سهام اوصيف	جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر	شاعرية الألم في قصيدة الكوليرا
.2	د.فاطمة جوادي	المركز الجامعي مغنية الجزائر	حضور وباء كورونا في الشعر العربي - 2020-2022-قراءة في نماذج
.3	د. سمية قايم	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة الجزائر	أدبية سردية الوباء
.4	أ.بن نصر عواطف	جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت الجزائر	التغطية (الشِّعرية – الكرونولوجية) لتطورات جائحة كورونا في أشعار أحمد سعدون
.5	ط.د مباركية شيماء د. نوال بومعزة	جامعة حمه لخضر الوادي الجزائر	صور جائحة كرونا في المجموعة الشعرية "قصائد من وحي الكورونا" للشاعر سعد مردف

الجلسة الثانية/ القاعة : B

القاعة : B الجلسة الثانية	الاثنين: 2022-10-24 الساعة: 13.00-12.00	الرابط: https://meet.google.com/imr-pszd-nga
رئيس الجلسة	الدكتورة: سليمة مسعودي	

المشاركون

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	د. فاطمة الزهرة بن ساحة	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2 الجزائر	أدب الجائحة في النصوص الحداثية- قراءة في قصيدة الكوليرا لنازك الملائكة
.2	د. ليلى تحري ط.د ريان كشاو	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر	الأدب في زمن الأوبئة
.3	ط.د نادية العقون	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة الجزائر	تمثلات الوباء في المتخيّل الشعري مقاربة أسلوبنيويّة لقصيدة (الكوليرا) لنازك الملائكة
.4	أ.بقاص وفاء	جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس الجزائر	Les manifestations de l'épidémie d'Ebola dans : Des chauves-souris, des singes et des hommes de Paule Constant et En compagnie des hommes de Véronique Tadjo (une étude analytique et thématique)
.5	ط.د فريال بن جدو	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2 الجزائر	تمثلات وباء الطاعون في فن المقامة – قراءة في رسالة "النبا عن الوبا" لأبي حفص زين الدين بن الوردي الحلبي-

فعاليات اليوم الثاني: 2022-10-25

الجلسة الأولى/ القاعة : A

القاعة : A الجلسة الأولى	الثلاثاء: 2022-10-25 الساعة: 10.00-09.00	الرابط: https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs

رئيس الجلسة	الأستاذ الدكتور: يوسف الأطرش	
المشاركون		
الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	أد.عبد القادر العربي	جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر	الجائحة و الغلق في قصة الرصيف الحافي لسليم بتقة
.2	د. عدلان رويدي	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل الجزائر	استطيقا الشر في رواية إيبولا 76 لأمير تاج السر
.3	أ. إيمان الصامت عروس	المعهد العالي للموسيقى والمسرح الكاف تونس	فلسفة الموت والخلود وتأثيرها على الفعل المسرحي ما بعد الكورونا مسرحية "في مديح الموت" لعلي اليحياوي نموذجا
.4	د. غنية بوساحية	جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر	جائحة كورونا بين أدب الأوبئة وأدب العزلة
.5	د.أعراب مدبحة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر	زمن الكوفيد يستدرج الطاعون – واسني الأعرج يتفاعل مع الحدث-

الجلسة الثانية/ القاعة : A

القاعة : A الجلسة الثانية	الثلاثاء: 2022-10-25 الساعة: 11.00-10.00	الرابط: https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs
رئيس الجلسة	الأستاذ الدكتور: عمرو عيلان	
المشاركون		
الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	أد. مفتاح خلوف ط د. بن حافظ عائشة	جامعة المسيلة جامعة برج بوعريريج الجزائر	مسرح الصورة وأبعاده الجمالية في ظل جائحة كورونا.
.2	د. زهرة طويل	جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر	الأدب ودوره في توثيق الأوبئة والأمراض التي تمر بالبشرية - الأدب الكوروني -

.3	د. مروى قديمة	المعهد العالي للفنون الجميلة بنابل **تونس**	Cinéma et pandémie : Portes fermées, Horizons ouverts Les conséquences de la pandémie de COVID-19 sur la distribution cinématographique et sur les spectateurs
.4	ط. د ألفة خليفي	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية **تونس**	الرؤى الجمالية والإبداعية زمن الكورونا وتجلياتها السيميائية عبر الفضاء الفني
.5	ط.د فضيلة عبد الكريم	جامعة الحاج لخضر باتنة 1 **الجزائر**	الجائحة وكتابة صدى الصدمة في قصيدة فَلْتدخلْ بيتَكَ لَوْ تسْمحْ- للشاعر التونسي عبد العزيز الهمامي

الجلسة الثالثة/ القاعة : A

القاعة : A **الجلسة الثالثة**	**الثلاثاء: 25-10-2022** **الساعة: 12.00-11.00**	**الرابط:** https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs
رئيس الجلسة	**الدكتور: شمس الدين شرفي**	

المشاركون

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	د. خديجة حداد	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم **الجزائر**	أدب الجائحة في الشعر العربي القديم والحديث.-مقاربة وصفيّة-
.2	د. عزوز ختيم	جامعة محمد بوضياف المسيلة **الجزائر**	المسرح الرقمي التفاعلي وصناعة الفرجة في ظل جائحة كورونا
.3	د.أميرة بوغقال	جامعة عباس لغرور خنشلة **الجزائر**	التجليات السردية والهووية في أفلام الجائحة الغربية فيلم "عدوى"أنموذجا
.4	أ.سعيد فصيح مسعودة فصيح	جامعة زيان عاشور الجلفة **الجزائر**	واقع الأدب الرّقمي في الوطن العربي في ظل التحول الرّقمي وجائحة كورونا
.5	ط.د أحلام الساسي	المعهد العالي للفنون الجميلة نابل	تجربة "كاوس" للواقع المعزز: زيارة افتراضية في زمن الجائحة

		تونس	

الجلسة الرابعة/ القاعة : A

القاعة : A الجلسة الرابعة	الثلاثاء: 25-10-2022 الساعة: 13.00-12.00	الرابط: https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs
رئيس الجلسة	الدكتورة: حنينة طبيش	

المشاركون

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	د. احمد سعدون	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2 الجزائر	فهرسة التراث العربي المخطوط في الأوبئة – دراسة وصفية استقرائية
.2	د. نسيمة شلمام	مخبر التخيل النقدي جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر	تجليات الوبا في رسالة النبا لابن الوردي
.3	ط.د شفطر سارة	المعهد العالي للفنون الجميلة نابل تونس	المجموعات الفنية في زمنية الحجر الصحي: إيقاع جائحة كورونا وسيط جديد للإبداعات التشاركية الإفتراضية قراءة في تجارب كل من "فني رغما عني" و "البديل"
.4	د. محمد بوقاسم د. زوليخة ياحي.	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2 الجزائر	استلهام الأدباء لتيمة الوباء: دراسة إحصائية على ضوء الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية

الجلسة الأولى/ القاعة : B

القاعة : B الجلسة الأولى	الثلاثاء: 25-10-2022 الساعة: 11.00-10.00	الرابط: https://meet.google.com/imr-pszd-nga
رئيس الجلسة	الأستاذة الدكتورة: فريدة مقلاتي	

المشاركون

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	ا.د صالح بوشعور محمد الأمين	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	النص المسرحي العرائسي و أزمة كورونا"(قراءة نقدية لبعض النماذج)

	ط.د موالك عومرية	الجزائر	
.2	د. العشي إيمان ط.د ليلى بردي	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2 **الجزائر**	البعد الجمالي والإيديولوجي للجائحة في القصة القصيرة جداً "صرخة في وجه كورونا لعبد الكريم بولعيون أنموذجاً".
.3	ط.د نور الهدى حمداوي	جامعة عباس لغرور خنشلة **الجزائر**	الرمزفي شعر الجائحة: قصيدة "اقترب للناس الحساب"وقصيدة"كورونا والبترول"لعبد الله مغازى
.4	ط.د سارة لعدوز	المعهد العالي للفنون الجميلة نابل **تونس**	Le Street art à l'ère de coronavirus : de la confrontation d'un monde incertain à la quête d'un nouvel avenir
.5	ط.د سكيو سارة د.مستاري حياة	جامعة الحاج لخضر باتنة 1 **الجزائر**	منعرج الوباء في الأثر الرحلي "رحلة إلى بغداد في عهد الوالي داود باشا" للرحالة الإنجليزي جيمس ريموند أنموذجا
.6	ط.د منية دبة	المركز الجامعي سي الحواس بريكة الجزائر	تمظهرات جائحة كورونا في الخطاب الرقمي عبر شبكات التواصل الإجتماعي

جامعة عباس لغرور خنشلة
الجائحة وتمظهراتها
في الأدب والفن
كلية الآداب واللغات

جامعة عباس لغرور خنشلة
مخبر المتخيل النقدي
المعاصر والدراسات الحداثية
في الفكر واللغة والأدب

الجلسة الثانية/ القاعة : B

القاعة : B **الجلسة الثانية**	**الثلاثاء: 25-10-2022** **الساعة: 11.00-12.00**	**الرابط:** https://meet.google.com/imr-pszd-nga
رئيس الجلسة	**الدكتور: فوزي نجار**	

المشاركون

الرقم	اسم ولقب المتدخل	مؤسسة الانتماء	عنوان المداخلة
.1	د. إيمان ملال	جامعة عباس لغرور خنشلة **الجزائر**	بيبليوغرافيا المؤلفات في أدب الأوبئة "أدب الجائحة..إلهاما ونقدا ".
.2	ط.د أمنة زيتون	جامعة الإخوة منتوري قسنطينة **الجزائر**	تمظهر جائحة كورونا في أدب اليوميات -"مسافر في البيت (يوميات أب في زمن كورونا)" لعبد الرزاق بوكبة أنموذجا-

.3	ط.د يسمين بودربالة	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة الجزائر	ثنائية الموت والحياة في أدب الوباء رواية "إيبولا 76" أنموذجا
.4	ط.د عزيزة زاوش	جامعة حمه لخضر الوادي الجزائر	الرّواية العربيّة المعاصرة ووباء كورونا بين التّأثير والتّأثُّر، قراءة في رواية ليليّات رمادة للرّوائي الجزائري واسيني الأعرج.
.5	أ.د سميرة قروي	جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر	النبوءات في الأدب الديستوبي – رواية الطاعون القرمزي لجاك لندن انتخابا-
.6	د. خميسي أدامي	جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر	ماذا يجب أن يعلمنا أدب الجوائح -قراءة فوق أدبية-

الجلسة الختامية: 13.00

- قراءة التوصيات
- 14.15 كلمة ختامية لرئيسة المؤتمر
- 14.20 الإعلان الرسمي عن اختتام أشغال المؤتمر الدولي.

ملاحظات مهمة:

- ✓ يتعين الولوج إلى الرابط على الساعة 08.30
- ✓ الالتزام بالمدة الممنوحة لكل متدخل وهي: 10 دقائق.
- ✓ تفعيل الكاميرا أثناء إلقاء المداخلة.

✓ lien 01 salle: A
Pour participer à la visioconférence, cliquez sur ce lien :
https://meet.google.com/iwq-ixas-hcs
Pour participer par téléphone, composez le +1 413-453-0800 et saisissez ce code :
940 964 182#
univ khenchezla

✓ lien 02 salle: B
Pour participer à la visioconférence, cliquez sur ce lien :
https://meet.google.com/imr-pszd-nga
Pour participer par téléphone, composez le +1 484-268-2597 et saisissez ce code :
195 895 096#
conf1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

تحت رعاية السيد مدير الجامعة

الملتقى الوطني

علم المكتبات والمعلومات وعلاقته بمختلف التخصصات

يوم 14 أفريل 2022

بتقنية التحاضر المرئي عن بعد (Google Meet)

برنامج الملتقى

الجلسة الافتتاحية: 9 - 10

آيات بيّنات من الذكر الحكيم و الاستماع للنشيد الوطني

كلمة الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د بن طاطة سمير

مدير جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر

كلمة المشرف العام للملتقى: د. جبالة محمد

عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

كلمة رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د.ة. وليد زوليخة

الإعلان عن افتتاح الملتقى

الجلسة العلمية الأولى برئاسة د.ة. درعي فاطمة

من الساعة 10- 11:30

علم المكتبات وعلاقته بالعلوم الأخرى: التداخل والتكامل

د.ة. بن حاوية يمينة (جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر)

علم المكتبات والعلوم الأخرى: أي علاقة؟

د.ة زايدي حسنية(جامعة أحمد دراية - أدرار)

علم المكتبات والمعلومات النشأة والتطور وعلاقتهما بالعلوم الأخرى

ط.د. عادل جعطوط (جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة)

التسيير الحديث للمكتبات الجامعية في سبيل دعم العملية البحثية في مختلف المجالات العلمية

د.ة ميكاتي كريمة و د.ة صدوقي نسيمة(جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر. جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة)

الفكر المقاولاتي ودوره في تطوير علم المكتبات والمعلومات

الباحثة بن زينب فاطيمة والباحثة حوة فاطيمة (جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة)

تصميم مباني المكتبات: علاقة التخصص بعلوم الهندسة المعمارية

ط.د لطرش عبد الحكيم ودة. قوميد فتيحة(جامعة وهران)

الوثيقة الأرشيفية ودورها في دعم البحوث التاريخية من وجهة نظر أساتذة التاريخ بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

د.ة حموي نور الهدى (جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس)

طبيعة العلوم الإنسانية وعلميتها ودور مصادر بيبليوغرافيتها في تعزيز موضوعية الدراسات التاريخية

دة. بوبكر فاطيمة (جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر)

التكوين الجامعي في تخصص علم المكتبات: دراسة تحليلية لتطور مناهج التكوين في الجزائر والعالم

د. مساعدية عبد الرزاق ود. دعي أحمد (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة. جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله)

أخلاقيات البحث العلمي ومشكلة التوثيق والبيبليوغرافية

ط.د. خولة مناني ود. مفتاح بن هدية (جامعة قسنطينة 2. جامعة محمد لمين دباغين سطيف02)

الجلسة العلمية الثانية برئاسة د.ة بن حاوية أمينة

من الساعة 11:30- 12:30

مذكرات التخرج من المكتبة وإلى المكتبة بواسطة المستودع الرقمي DSpace

الباحثة عقيبة حليمة (مديرة مكتبة كلية العلوم الاجتماعية جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم)

(ASJP) قاعدة بيانات المجلات الجزائرية وأهميتها في البحث التاريخي

د.ة. مصدق ربى (جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر)

التكنولوجية الحديثة ودورها في إتاحة وتثمين الوثائق الأرشيفية التاريخية

د.ة. خرفي خليصة (جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس)

الإستثمار التكنولوجي في تطوير الأداء الوظيفي لأخصائي المعلومات للنهوض بالبحث العلمي

د.ة. بوزارة أحلام (جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس)

المستودعات الرقمية ودورها في خدمة البحث العلمي للجامعة من وجهة نظر أساتذة قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر2

د.محمد بوقاسم ودة. وسيلة بوسنة(جامعة الجزائر 02
أبو القاسم سعد الله / جامعة البليدة 02 علي لونيسي)

الجلسة العلمية الثالثة برئاسة د.ة بورملة خديجة

من الساعة 12:30-13:30

أسس التوثيق العلمي في علم المكتبات والمعلومات وعلاقته بمنهجية البحث الأثري

د.ة. فيلالي جازية (جامعة طاهري محمد - بشار)

الفهارس المشتركة الرقمية في المكتبات الجامعية ودورها في خدمة البحث العلمي

د.ة بحوصي رقية ود.ة. عنتر عنتر جوهر(جامعة وهران 1
أحمد بن بلة، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس)

الإعلام البيبليوغرافي ودوره في الإسترجاع المعلوماتي في مختلف التخصصات

د. لزرق هواري (جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم)

البيبليوغرافية والتوثيق وأهميتها في البحث العلمي

د. سعيدة بوزوران (جامعة يحي فارس - المدية)

الأرشيفي والمكتبي والباحث والمؤرخ في خدمة البحث العلمي

د.ة. وليد زوليخة (جامعة مصطفى اسطمبولي -معسكر)

الجلسة العلمية الرابعة برئاسة د.ة. وليد زوليخة

من الساعة 13:30- 14:30

مراكز الأرشيف ودورها وأهميتها في البحث التاريخي

ط.د. قبايلي طارق يوسف (جامعة أبي بلقايد -تلمسان)

أهمية وثائق المركز الوطني للأرشيف الجزائري في كتابة تاريخ الجزائر الحديث

د.ة. درعي فاطيمة (جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر)

أهمية السلسلة الأرشيفية 16h في كتابة التاريخ الثقافي والديني الجزائري

أ. د. بشير بلمهدي علي(جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر)

الأرشيف الديني لعمالة وهران من خلال بعض السلاسل الأرشيفية في أرشيف أكس - آن - بروفانس بفرنسا

دة. خضار زهرة (جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر)

فاعلية مركز الماجد للثقافة والتراث في خدمة البحوث التاريخية قراءة تثمينية في أعمال دورته التدريبية الأولى في تحقيق المخطوطات بجامعة قسنطينة 2

د. إسماعيل بركات(جامعة محمد بوضياف - المسيلة)

أهمية المراكز الأجنبية في كتابة التاريخ الوطني مركز أكس بفرنسا أنموذجا

د. لعرج الشيخ (جامعة معسكر)

أخصائي المعلومات ودوره في خدمة البحث العلمي في المكتبات

د.ة. كوار فوزية (جامعة أحمد دراية -أدرار)

مناقشة عامة

التوصيات واختتام الملتقى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر-
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الانسانية

شهـــادة مشاركـــة

يتشرف السيد عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والسيد رئيس قسم العلوم الانسانية

بمنح هذه الشهادة للأستاذ (ة): بوقاسم محمد من جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله نظير مشاركته (ها) بمداخلة عنوانها:
"المستودعات الرقمية ودورها في خدمة البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر 02" ضمن فعاليات الملتقى الوطني علم المكتبات والمعلومات وعلاقته بمختلف التخصصات المنعقد بتاريخ: 14 أفريل 2022 بجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.

رئيس القسم
رئيس قسم العلوم الإنسانية
د. شيخ لعرج

عميد الكلية
عميد كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
د. جبالة مخلوف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

شهادة مشاركة

يشهد السيد مدير معهد العلوم القانونية والإدارية مشاركة:

حسين حني ـ جامعة الجزائر 03

في فعاليات الملتقى الوطني الأول الموسوم بـ : " الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في جوارها الإقليمي المغاربي والساحلي بعد 2010 " المنظم يوم: الأربعاء 04 مارس 2020

بالمركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت. بصفته:

'عضو اللجنة العلمية للملتقى'

مدير المعهد

د. قريبي محمد

رئيس الملتقى الوطني

د. قلاع الضروس سمير